

الإستبصار

في مسائل مختلف من الأختبار

تأليف

شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي

الترجمة والتعليق

تحقيق

الدكتور أحمد محمد عيسى

مراجعة

الدكتور يوسف البقاعي







الاستبصار
فيما اختلف بين الفقهاء

مقروء الطبع محفوظة للناس
الطبعة الثانية: ١٤١٣-١٩٩٢
طبعة جديدة محققة، مُفهرسة، مُبَوَّبة ورصَّحمة

دار الأضواء
للطباعة والنشر والتوزيع
ص ب ٢٥/٤٠ - غير بعيد - أو ٦٦٤١/١١١٣ طبريا
تلكم ٢٣٧١٧ بيدر أو ٢٣٤٠٧ صاري - بيروت - لبنان

الاستبصار

فيما اختلف من الاخبار

تأليف

شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي^{رحمته}
"المتوفى ٤٦٠ هـ"

مراجعة وتصحيح
الدكتور يوسف البقاعي

تحقيق
العلامة الشيخ محمد مهرداد الفقيه

الجزء الرابع



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب العتق

١. باب أنه لا يجوز أن يعتق كافراً

١/١ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عبدالله الرازي عن الحسن بن علي بن أبي حمزة عن سيف بن عميرة قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام أيجوز للمسلم أن يعتق مملوكاً مشركاً؟ قال: لا.

٢/٢ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن الحسن بن صالح عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إن علياً عليه السلام أعتق عبداً له نصرانياً فأسلم حين أعتقه.

فلا ينافي الخبر الأول، لأنه عليه السلام إنما أعتقه لعلمه بأنه يسلم حين يعتقه، فأما من لا يعلم ذلك فلا يجوز له عتق الكافر حسب ما تضمنه الخبر الأول، ويجوز أن يكون ذلك إنما فعل لأنه كان نذر أن يعتقه فلزمه الوفاء به ولم يجز له عتق غيره وإن كان كافراً، وقد أوردنا في كتابنا الكبير ما يدل على ذلك.

١ - التهذيب ج ٨ ص ١٩٩ الفقيه ج ٣ ص ١٠٥.

٢ - التهذيب ج ٨ ص ١٩٩ الكافي ج ٦ ص ١٨٢.

٢. باب المملوك بين شركاء يعتق أحدهم نصيبه

٣/١ - الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن بكير عن الحسن بن زياد قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: رجلٌ أعتق شركة له في غلام مملوك عليه شيء؟ قال: لا.

٤/٢ - عنه عن محمد بن خالد عن ابن بكير عن يعقوب بن شعيب عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

٥/٣ - عنه عن القاسم بن محمد عن علي قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن مملوك بين الناس فأعتق بعضهم نصيبه قال: يقوم قيمة ثم يستسعى فيما بقي ليس للباقي أن يستخدمه ولا يأخذ منه الضريبة.

٦/٤ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن القاسم عن أبان عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قوم ورثوا عبداً جميعاً فأعتق بعضهم نصيبه منه كيف يصنع بالذي أعتق نصيبه منه هل يؤخذ بما بقي؟ قال: يؤخذ بما بقي.

٧/٥ - عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام في جارية كانت بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه قال: إن كان موسراً كلف أن يضمن وإن كان معسراً أخذت بالحصص.

٨/٦ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: سألت عن المملوك بين شركاء

٣ - ٤ - التهذيب ج ٨ ص ٢٠٠. ٥ - التهذيب ج ٨ ص ٢٠١.

٦ - التهذيب ج ٨ ص ٢٠٠ الكافي ج ٦ ص ١٨٣ وفيه زيادة: يؤخذ بما بقي بقيته يوم أعتق.

٧ - التهذيب ج ٨ ص ٢٠٠ الفقيه ج ٣ ص ٨٥.

٨ - التهذيب ج ٨ ص ٢٠١ الكافي ج ٦ ص ١٨٣ بتفاوت يسير.

فيعتق أحدهم نصيبه؟ فقال: يقوم قيمة ويضمن الذي أعتقه لأنه أفسده على أصحابه.

٩/٧ - الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن عمن أخبره عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سُئل عن رجل أعتق غلاماً بينه وبين صاحبه قال: قد أفسد على صاحبه فإن كان له مال أعطي نصف المال، وإن لم يكن له مال عومل الغلام يوماً ويوماً للمولى ويستخدمه وكذلك إن كانوا شركاء.

فلا تنافي بين هذه الأخبار والأخبار الأولى، لأن الوجه في هذه الأخبار أحد شيئين أحدهما أن نحملها على أنه إذا كان قد قصد بذلك الإضرار لشريكه فإنه يلزمه العتق فيما بقي ويؤخذ بما بقي لشريكه، يدل على ذلك:

١٠/٨ - ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سُئل عن رجلين كان بينهما عبد فأعتق أحدهما نصيبه فقال: إن كان مضاراً كلف أن يعتقه كله وإلا استسعي العبد في النصف الآخر.

١١/٩ - الحسين بن سعيد عن النضر عن هشام بن سالم وعلي بن النعمان عن ابن مسكان جميعاً عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن المملوك يكون بين شركاء فيعتق أحدهم نصيبه قال: إن كان ذلك فساداً على أصحابه فلا يستطيعون بيعه ولا مؤاجرته قال: يقوم قيمة فيجعل على الذي أعتقه عقوبة وإنما جعل ذلك عليه عقوبة لما أفسده.

١٢/١٠ - عنه عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن حريز عن محمد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل ورث غلاماً وله فيه شركاء فأعتق لوجه الله نصيبه فقال: إذا أعتق نصيبه مضارةً وهو موسر ضمن للورثة، وإذا أعتق لوجه الله كان الغلام قد أعتق من حصّة من أعتق ويستعملونه على

.....

٩ - التهذيب ج ٨ ص ٢٠٢.

١٠ - التهذيب ج ٨ ص ٢٠١ الكافي ج ٦ ص ١٨٢ الفقيه ج ٣ ص ٨٦.

١١ - التهذيب ج ٧ ص ٢٠١ الكافي ج ٦ ص ١٨٢.

١٢ - التهذيب ج ٨ ص ١٩٨ - ٢٠٢ الفقيه ج ٣ ص ٨٦.

قدر ما أُعتق منه له ولهم فإن كان نصفه عمل لهم يوماً وله يوم، وإن أُعتق مضاراً وهو معسر فلا عتق له لأنه أراد أن يفسد على القوم ويرجع القوم على حصتهم.

والوجه الآخر أن نحمل الأخبار الأخيرة على ضرب من الاستحباب إذا تمكن من ذلك فإذا لم يتمكن استسعى العبد على ما قدمناه، ويزيده بياناً:

١٣/١١ - ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: من كان شريكاً في عبد أو أمة قليلاً كان أو كثيراً فأعتق حصته وله سعة فليشتره من صاحبه فيعتقه كله، وإن لم يكن له سعة من مال نظر قيمته يوم أُعتق منه ما أُعتق ثم يستسعى العبد في حساب ما بقي حتى يُعتق.

٣. باب أنه لا عتق قبل الملك

١٤/١ - محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن منصور بن حازم عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لا طلاق قبل نكاح ولا عتق قبل ملك».

١٥/٢ - عنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمون عن عبدالله بن عبدالرحمن عن مسمع أبي سيار عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لا عتق إلا بعد ملك».

١٦/٣ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن عبدالله بن سليمان قال: سألته عن رجل قال: أول مملوك أملكه فهو حر فورث سبعة؟ قال: يقرع بينهم ويعتق الذي قرع.

١٧/٤ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن إسماعيل بن يسار الهاشمي عن علي بن عبدالله بن غالب القيسي عن الحسن الصيقل قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل قال: أول مملوك أملكه فهو حر فأصاب ستة قال: إنما كان نيته على واحد فليختر أيهم شاء فليعتقه.

فلا تنافي بين هذه الأخبار والأخبار الأولى^(١) من وجهين: أحدهما - أن

(١) إن في العبارة سهواً فإنه لم يتقدم منه سوى خبرين من أخبار الباب وخبرين معارضين فالظاهر كونها: (لا تنافي بين هذين الخبرين والخبرين الأولين).

١٤ - ١٥ - التهذيب ج ٨ ص ١٩٨ الكافي ج ٦ ص ١٧٩ وأخرج الأول الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٨٧.

١٦ - ١٧ - التهذيب ج ٨ ص ٢٠٥ وأخرج الأخير الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ١١٣.

يكون المراد بهذه الأخبار النذر لله تعالى فإنه إذا كان كذلك وجب عليه الوفاء به ومن لم يكن كذلك لم يكن عليه شيء، والوجه الثاني - أن يكون المراد به إذا أراد الرجل أن يفى بما قال وإن لم يكن ذلك واجباً عليه كيف الحكم فيه؟ فأما ما تضمنه الخبران^(١) الأولان من استعمال القرعة هو المعمول عليه والأحوط ولو أن إنساناً عمل على الخبر الأخير واختار واحداً من المماليك فأعتقه لم يكن عليه شيء.

(١) لم يتقدم استعمال القرعة إلا في خبر واحد عن عبدالله بن سليمان وقد نبه عليه بهامش نسخة (ج) عن خط ابن إدريس.

٤ - باب من أعتق بعض مملوكه

١٨/١ - محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى الخزاز عن غياث بن إبراهيم الدارمي عن جعفر عن أبيه عليهما السلام: أن رجلاً أعتق بعض غلامه فقال علي عليه السلام: هو حرّ ليس لله شريك.

١٩/٢ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن جعفر عن أبيه عليهما السلام أن رجلاً أعتق بعض غلامه فقال: هو حرّ كله ليس لله تعالى شريك.

٢٠/٣ - فأما ما رواه الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن حمزة بن حمران عن أحدهما عليهما السلام قال: سألت عن رجل أعتق نصف جاريته، ثم قذفها بالزنا قال: فقال: أرى أن عليه خمسين جلدة ويستغفر الله ربه، قلت: أرايت إن جعلته في حلّ وعفت عنه؟ قال: لا ضرب عليه إذا عفت من قبل أن توقفه، قلت فتغطي رأسها منه حين أعتق نصفها؟ قال: نعم وتصلّي وهي مخمّرة الرأس ولا تتزوج حتى تؤدي ما عليها أو يعتق النصف الآخر.

فلا ينافي الخبرين الأولين لأنه ليس في ظاهره أن الأمة كانت بأجمعها له، ولا يمتنع أن يكون المراد به إذا لم يكن يملك منها إلا نصفها ولو ملك جميعها لكانت قد انعتقت حسب ما تضمنه الخبران الأولان.

٢١/٤ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين

١٨ - ١٩ - التهذيب ج ٨ ص ٢٠٨ وأخرج الأخير الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ١٠٥.

٢٠ - التهذيب ج ٨ ص ٢٠٨ الكافي ج ٧ ص ٢٠٦ أخرج صدر الحديث.

٢١ - التهذيب ج ٨ ص ٢٠٨ وج ٩ ص ١٩٣ الكافي ج ٧ ص ٢٣ الفقيه ج ٤ ص ١٩٣.

عن النضر بن شعيب عن الحارثي عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل توفي وترك جارية له أعتق ثلثها فتزوجها الوصي قبل أن يقسم شيئاً من الميراث أنها تقوّم وتستسعى هي وزوجها في بقية ثمنها بعدما تقوّم فما أصاب المرأة من عتق أو رق جرى على ولدها.

فلا ينافي هذا الخبر أيضاً الخبرين الأولين لأن الوجه فيه أن نحمله على أنه إذا لم يملك الرجل غيرها فليس له أن يتصرف في أكثر من ثلثها فجري مجراها إذا كان بين ثلاثة نفر في أنه متى أعتق ما يملكه لا ينعق بما بقي على ما بيّناه فيما مضى ، والذي يدل على ذلك :

٢٢/٥ - ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام قال: إن رجلاً أعتق عبداً له عند موته لم يكن له مال غيره قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «يستسعى في ثلثي قيمته للورثة».

٢٣/٦ - أحمد بن محمد بن عيسى عن زرعة عن الحلبي قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن امرأة أعتقت عند الموت ثلث خادمها هل على أهلها أن يكتبوها؟ قال: ليس ذلك لها ولكن لها ثلثها فلتخدم بحساب ما عتق منها.

٥. باب الرجل يعتق عبده عند الموت وعليه دين

٢٤/١ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أعتق مملوكه عند موته وعليه دين قال: إن كان قيمة العبد مثل الذي عليه ومثله جاز عتقه وإلا لم يجز.

٢٥/٢ - أحمد بن محمد عن ابن فضال عن الحسن بن الجهم قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول في رجل أعتق مملوكاً له وقد حضره الموت وأشهد له بذلك وقيمته ستمائة درهم وعليه دين ثلاثمائة درهم ولم يترك شيئاً غيره قال: يعتق منه سدسه لأنه إنما له منه ثلاثمائة وله السدس من الجميع.

٢٦/٣ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا ملك المملوك سدسه استسعى وأجيز.

٢٧/٤ - عنه عن ابن أبي عمير وصفوان عن عبد الرحمن قال: سألتني أبو عبد الله عليه السلام: هل يختلف ابن أبي ليلى وابن شبرمة؟ فقلت: بلغني أنه مات مولى لعيسى بن موسى وترك عليه ديناً وترك غلماناً يحيط دينه بأثمانهم وأعتقهم عند الموت فسألتهما عن ذلك فقال ابن شبرمة: أرى أن يستسعيهم في قيمتهم ويدفعها إلى الغرماء فإنه قد أعتقهم عند موته، وقال ابن أبي ليلى: أرى أن يبيعهم ويدفع أثمانهم إلى الغرماء فإنه ليس له أن يعتقهم عند موته وعليه دين يحيط بهم وهذا أهل الحجاز اليوم يعتق الرجل عبده وعليه دين كثير فلا يجوزون عتقه إذا كان عليه دين كثير فرفع ابن شبرمة يده

٢٤ - التهذيب ج ٨ ص ٢١١ وج ٩ ص ١٨٩ الكافي ج ٧ ص ٣٠ الفقيه ج ٤ ص ٢٠٥.

٢٥ - التهذيب ج ٩ ص ١٤٩ و ١٨٩ والأول في الكافي ج ٧ ص ٣٠.

٢٧ - التهذيب ج ٨ ص ٢١٢ وج ٩ ص ١٨٨ الكافي ج ٧ ص ٢٨.

إلى السماء وقال: سبحان الله يا ابن أبي ليلى من أين قلت بهذا القول؟ والله إن قلته إلا طلب خلافي فقال لي عن رأي أيهما صدر؟ فقلت: بلغني أنه أخذ برأي ابن أبي ليلى وكان له في ذلك هوى فباعهم وقضى دينه قال: فمع أيهما من قبلكم؟ قلت: مع ابن شبرمة وقد رجع ابن أبي ليلى إلى رأي ابن شبرمة بعد ذلك، فقال: أما والله إن الحق لفيما قاله ابن أبي ليلى وإن كان قد رجع عنه، فقلت: هذا ينكسر عندهم في القياس فقال: هات قايستي؟ فقلت: أنا أفايسك. فقال: لتقولن بأشد ما يدخل فيه من القياس، فقلت له: رجل ترك عبداً لم يترك مالا غيره وقيمة العبد ستمائة ودينه خمسمائة فأعتقه عند الموت كيف يصنع فيه؟ قال: يباع فيأخذ الغرماء خمسمائة وتأخذ الورثة مائة، فقلت: أليس قد بقي من قيمة العبد مائة درهم عن دينه؟ قال: بلى فقلت: أليس للرجل ثلثه يصنع به ما شاء؟ قال: بلى فقلت: أليس قد أوصى للعبد بالثلث من المائة حين أعتقه؟ قال: إن العبد لا وصية له إنما ماله لمواليه قلت: وإن كان قيمة العبد ستمائة ودينه أربعمائة قال: كذلك يباع العبد فيأخذ الغرماء أربعمائة وتأخذ الورثة مائتين ولا يكون للعبد شيء، قلت: فإن كان قيمة العبد ستمائة درهم ودينه ثلاثمائة قال: فضحك وقال: من هاهنا أتى أصحابك جعلوا الأشياء شيئا واحداً لم يعلموا السنة إذا استوى مال الغرماء ومال الورثة أو مال الورثة أكثر من مال الغرماء لم يتهم الرجل على وصيته وأجيزت الوصية على وجهها فالآن يوقف هذا العبد فيكون نصفه للغرماء ويكون ثلثه للورثة ويكون له السدس.

٢٨/٥ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي أنه قال في الرجل يقول إن مت فعبدني حر وعلى الرجل دين قال: إن توفي وعليه دين قد أحاط بثمن العبد بيع العبد، وإن لم يكن أحاط بثمن العبد استسعى العبد في قضاء دين مولاه وهو حر إذا وفاه.

فلا ينافي الأخبار الأولى قوله: متى لم يحط ثمن العبد بالدين استسعى فيما بقي لا يمتنع أن يكون المراد به متى نقص الدين بمقدار نصف الثمن

كان العتق ماضياً لأن ما نقص ليس بمذكور في اللفظ، وإذا تضمن الحديثان الأولان تفصيل ذلك حملنا المجمل عليه، ولا ينافي هذا التفصيل:

٢٩/٦ - ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد وعلي بن إبراهيم عن أبيه جميعاً عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سُئِلَ وأنا حاضر عن رجل باع من رجل جارية بكرةً إلى سنة فلما قبضها المشتري أعتقها من الغد وتزوجها وجعل مهرها عتقها ثم مات بعد ذلك بشهر، فقال أبو عبد الله عليه السلام: إن كان للذي اشتراها إلى سنة مال أو عقدة تحيط بقضاء ما عليه من الدين في رقبتها كان عتقه وتزويجه جائزاً، قال: وإن لم يكن للذي اشتراها فأعتقها وتزوجها مال ولا عقدة يوم مات تحيط بقضاء ما عليه من الدين برقبته فإن عتقه ونكاحه باطل لأنه أعتق ما لا يملك وأرى أنها رق لمولاهما الأول، قيل له: فإن كانت عقلت من الذي أعتقها وتزوجها ما حال ما في بطنها قال: مع أمه كهيئتها.

فلا ينافي الأخبار الأولى لأن قوله إذا لم يخلف بمقدار ثمنها كان العتق باطلاً، الوجه فيه أن نحمله على أنه متى لم يخلف مقدار نصف ثمن الجارية كان العتق باطلاً وذلك موافق للأخبار المتقدمة لأننا راعينا أن يكون ثمن العبد مثلي ما عليه من الدين فيقضى الدين ويبقى نصفه، ويدل خطاب الخبر على أنه إن كان له ما يحيط بثمن الجارية كان عتقه ماضياً وذلك صحيح مطابق للأخبار المتقدمة.

٦. باب من أعتق مملوكاً له مال

٣٠/١ - الحسين بن سعيد عن فضالة وابن أبي عمير عن جميل وابن أبي نجران عن محمد بن حمران جميعاً عن زرارة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أعتق عبداً له وللعبد مال لمن المال؟ فقال: إن كان يعلم أن له مالاً تبعه ماله وإلا فهو له.

٣١/٢ - الحسن بن محبوب عن ابن بكير عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا كان للرجل مملوك فأعتقه وهو يعلم أن له مالاً ولم يكن استثنى السيد المال حين أعتقه فهو للعبد^(١).

٣٢/٣ - محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن فضالة والقاسم عن أبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن رجل أعتق عبداً له وللعبد مال وهو لا يعلم أن له مالاً فتوفي الذي أعتق لمن يكون مال العبد؟ يكون للذي أعتق للعبد أو العبد؟ قال: إذا أعتقه وهو يعلم أن له مالاً كان له، وإن لم يعلم فماله لولد سيده.

قال محمد بن الحسن هذه الأخبار عامة مطلقة ينبغي أن نقيدها بأن نقول: إنما يكون له المال إذا بدأ به في اللفظ قبل العتق بأن يقول: لي مالك وأنت حر، فإن بدأ بالحرية لم يكن له من المال شيء، يدل على ذلك:

(١) نسخة في ج ود بعد قوله فهو للعبد (وإلا فهو له أي وإن لم يعلم أن له مالاً فالمال للسيد).

٣٠ - ٣١ - التهذيب ج ٨ ص ٢٠٣ الكافي ج ٦ ص ١٩٠ الفقيه ج ٣ ص ٨٨.

٣٢ - التهذيب ج ٨ ص ٢٠٤ الفقيه ج ٣ ص ٨٨.

٣٣/٤ - ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن خالد عن سعد بن سعد عن أبي جرير قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل قال لمملوكه: أنت حر ولي مالك؟ قال: لا يبدأ بالحرية قبل المال يقول: لي مالك وأنت حر برضاء المملوك.

٧. باب ما يجوز فيه بيع أمهات الأولاد

٣٤/١ - محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن ابن رثاب عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن أم الولد قال: أمة تباع وتورث وتوهب حدها حد الأمة.

قال محمد بن الحسن هذا الخبر عام في جواز بيع أمهات الأولاد على كل حال، وينبغي أن نخصه بما ورد من الأخبار التي تضمنت أنها إنما تباع في ثمن رقبتها، فمن ذلك:

٣٥/٢ - ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن المعلى بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عثمان عن عمر بن يزيد عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن أم الولد تباع في الدين؟ قال: نعم في ثمن رقبتها.

٣٦/٣ - عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن إبراهيم بن أبي البلاد عن عمر بن يزيد قال: قلت لأبي إبراهيم عليه السلام: أسألك؟ قال: سل، قلت له: باع أمير المؤمنين عليه السلام أمهات الأولاد؟ قال: في فكاك رقابهن قلت: وكيف ذلك؟ قال: أيما رجل اشترى جارية فأولدها ثم لم يؤد ثمنها ولم يدع من المال ما يؤدي عنه أخذ ولدها منها وبيعت فأدي عنها، قلت فبيعن فيما سوى ذلك من دين؟ قال: لا.

.....

٣٤ - التهذيب ج ٨ ص ٢١٦ الكافي ج ٦ ص ١٩١ الفقيه ج ٣ ص ١٠٢.

٣٥ - التهذيب ج ٨ ص ٢١٦ الكافي ج ٦ ص ١٩٢.

٣٦ - التهذيب ج ٨ ص ٢١٧ الكافي ج ٦ ص ١٩٢ بزيادة فيهما الفقيه ج ٣ ص ١٠٣.

٨ - باب أنه إذا مات الرجل وترك أم ولد له وولدها فإنها تجعل من نصيب ولدها وتعتق في الحال

٣٧/١ - محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال علي عليه السلام: أيما رجل ترك سرية ولها ولد أو في بطنها ولد أو لا ولد لها فإن أعتقها ربها عتقت، وإن لم يعتقها حتى توفي فقد سبق فيها كتاب الله وكتاب الله أحق، فإن كان لها ولد وترك مالا جعلت في نصيب ولدها.

٣٨/٢ - عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى جارية يطأها فولدت له فمات ولدها فقال: إن شاؤوا باعوها في الدين الذي يكون عل مولاهما من ثمنها، وإن كان لها ولد قومته على ولدها من نصيبه.

٣٩/٣ - عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن إسماعيل بن مرار وغيره عن يونس في أم ولد ليس لها ولد مات ولدها ومات عنها صاحبها ولم يعتقها هل يحل لأحد تزويجها؟ قال: لا هي أمة لا يحل لأحد تزويجها إلا بعثت من الورثة فإن كان لها ولد وليس على الميت دين فهي للولد، وإذا ملكها الولد فقد عتقت بملك ولدها لها، وإن كانت بين شركاء فقد عتقت من نصيب ولدها وتستسعى في بقية ثمنها.

٤٠/٤ - فأما ما رواه أبو عبد الله البروفري عن أحمد بن إدريس عن

.....
٣٧ - التهذيب ج ٨ ص ٢١٦ الكافي ج ٦ ص ١٩٢ الفقيه ج ٣ ص ١٠٣.

٣٨ - التهذيب ج ٨ ص ٢١٧ الكافي ج ٦ ص ١٩٢.

٣٩ - التهذيب ج ٨ ص ٢١٧ الكافي ج ٦ ص ١٩٣.

٤٠ - التهذيب ج ٨ ص ٢١٧.

أحمد بن محمد عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى علي عليه السلام في رجل توفي وله سرية لم يعتقها فقال: سبق كتاب الله فإن ترك سيدها مالاً تجعل من نصيب ولدها ويمسكها أولياء ولدها حتى يكبر ولدها فيكون المولود هو الذي يعتقها ويكون الأولياء الذين يرثون ولدها ما دامت أمة، فإن أعتقها ولدها فقد عتقت وإن مات ولدها قبل أن يعتقها فهي أمة إن شاؤوا أعتقوا وإن شاؤوا استرقوا.

فالوجه في هذا الخبر أنه إذا كان ثمنها ديناً على مولاهم ولم يقض من ذلك شيئاً فإنها توقف إلى أن يبلغ ولدها فإن أعتقها بأن يقضي دين أبيه من ثمنها تنعتق، وإن مات قبل البلوغ بيعت في ثمنها إن شاؤوا وإن شاؤوا أن يعتقوها ويضمنون الدين كان لهم ذلك، ولو لم يكن المراد ما ذكرناه لكانت تنعتق حين جعلت في نصيب الولد أو ينعتق منها بحساب ما يصيبه منها وتستسعى في الباقي حسب ما قدمنا الأخبار فيه، والذي يدل على ما قلناه:

٤١/٥ - ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن وهيب بن حفص عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى جارية فولدت منه ولداً فمات قال: إن شاء أن يبيعها باعها وإن مات مولاهم وعليه دين قومت على ابنها فإن كان ابنها صغيراً انتظر به حتى يكبر ثم يجبر على قيمتها فإن مات ابنها قبل أمه بيعت في ميراث الورثة إن شاء الورثة.

والذي يدل على ذلك أيضاً أنه قد ثبت بالأخبار السابقة أنه لا يصح بيع الوالدين ومتى ملكهما الإنسان عتقا ولا يحتاج في ذلك إلى عتق الولد ونحن نذكر ذلك فيما يلي هذا الباب إن شاء الله تعالى.

٩ - باب من يصح استرقاقه من ذوي الأنساب ومن لا يصح

٤٢/١ - الحسين بن سعيد عن فضالة والقاسم عن أبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتخذ أباه أو أمه أو أخاه أو أخته عبيداً فقال: أما الأخت فقد عتقت حين يملكها، وأما الأخ فيسترقه، وأما الأبوان فقد عتقا حين يملكهما، قال: وسألته عن المرأة ترضع عبداً أتخذها عبداً؟ قال: تعتقه وهي كارهة.

٤٣/٢ - عنه عن القاسم بن محمد عن معاوية بن وهب عن عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عما يملك الرجل من ذوي قرابته فقال: لا يملك والديه ولا ولده ولا أخته ولا بنت أخيه ولا بنت أخته ولا عمته ولا خالته وهو يملك ما سوى ذلك من الرجال من ذوي قرابته ولا يملك أمه من الرضاعة.

٤٤/٣ - عنه عن صفوان وفضالة عن العلا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا يملك الرجل والديه ولا ولده ولا عمته ولا خالته ويملك أخاه وغيره من ذوي قرابته من الرجال.

٤٥/٤ - عنه عن صفوان وفضالة عن العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: إذا ملك الرجل والديه أو أخته أو عمته أو خالته أعتقوا، ويملك ابن أخيه وعمه وخاله ويملك عمه وخاله من الرضاعة.

٤٦/٥ - فضالة والقاسم عن كليب الأسدي قال: سألت أبا عبد الله عليه

٤٢ - ٤٣ - التهذيب ج ٨ ص ٢١٨ الكافي ج ٦ ص ١٧٨.

٤٤ - التهذيب ج ٨ ص ٢١٩ الكافي ج ٦ ص ١٧٧.

٤٥ - التهذيب ج ٨ ص ٢١٩ الكافي ج ٦ ص ١٧٧ بزيادة «وأخاه» قبل وعمه وخاله من الرضاعة.

٤٦ - التهذيب ج ٨ ص ٢١٩.

السلام عن الرجل يملك أبويه وإخوته فقال: إن ملك الأبوين فقد عتقا وقد يملك إخوته فيكونون مملوكين ولا يعتقون.

٤٧/٦ - عنه عن محمد بن خالد عن عبدالله بن بكير عن عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا يملك الرجل أخاه من النسب، ويملك ابن أخيه ويملك أخاه من الرضاعة، قال: وسمعتَه يقول: لا يملك ذات محرم من النساء ولا يملك أبويه ولا ولده، وقال: إذا ملك والديه أو أخته أو عمته أو خالته أو بنت أخيه وذكر هذه الآية من النساء عتقوا ويملك ابن أخته وخاله ولا يملك أمه من الرضاعة ولا يملك أخته ولا خالته إذا ملكهم أعتقوا.

قال محمد بن الحسن: ما تضمن أول هذا الخبر من قوله لا يملك الرجل أخاه من النسب محمول على الكراهية لأنه يستحب له إذا ملكه أن يعتقه وكذلك الحكم في سائر القربات وليس المراد به أن ذلك يمنع من استرقاقهم كما يمنع في الوالدين والولد والذي يدل على ذلك ما قدمناه من الأخبار، ويزيد ذلك بياناً:

٤٨/٧ - ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن رجل عن أبي عبدالله عليه السلام قال: الرجل يملك أخياه إذا كان مملوكاً ولا يملك أخته.

٤٩/٨ - الحسين بن سعيد عن أبي محمد عن أسد بن أبي العلا عن أبي حمزة الثمالي قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المرأة ما تملك من قرابتها؟ قال: كل أحد إلا خمسة أباه وأمه وابنها وابنتها وزوجها.

٥٠/٩ - محمد بن علي بن محبوب عن أيوب بن نوح عن ابن أبي عمير عن محمد بن ميسر عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له: رجل أعطى رجلاً ألف درهم مضاربة فاشترى أباه وهو لا يعلم ذلك قال: يقوم فإن

٤٧ - التهذيب ج ٨ ص ٢١٩.

٤٨ - ٤٩ - التهذيب ج ٨ ص ٢٠ وأخرج الأخير الكليني في الكافي ج ٦ ص ١٧٧.

٥٠ - التهذيب ج ٨ ص ٢٢٠.

زاد درهم واحد عتق واستسعي الرجل .

والذي يدل على ما قلناه من كراهية ملك ذوي الأرحام .

٥١/١٠ - ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن الحسن بن علي الكوفي عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يملك ذا رحم يحل له أن يبيعه أو يستعبده؟ قال : لا يصح له أن يبيعه وهو مولاة وأخوه فإن مات ورثه دون ولده وليس له أن يبيعه ولا يستعبده .

٥٢/١١ - محمد بن أحمد بن يحيى عن علي بن الحسن عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال : سألت عن رجل زوج جاريته أخاه أو عمه أو ابن أخيه فولدت ما حال الولد؟ قال : إذا كان الولد يرث من ملكه شيئاً عتق .

قال محمد بن الحسن الوجه في هذا الوجه أن من كان يصح استرقاقه بالشرط من الأجنبي فإنه يكره ذلك من القريب وخاصة من يرثه وينبغي أن يعتقه ولا يثبت ذلك الشرط ولو لم يكن ذلك مراعى لكان حين زوجه بواحد ممن تضمنه الخبر لكان الولد حراً إذا كانوا أحراراً ويجوز أن يكون المراد بالخبر إذا كانوا هؤلاء ممالك فإنه ينبغي أن يعتق أولادهم من جاريته لما قلناه إذا كانوا ذكوراً ، وإن كانوا إناثاً فلا يصح ملكهم على ما فصلناه فيما تقدم من الأخت و بنت الأخ و بنت الأخت والعمة والخالة .

١٠: باب أن من لا يصح ملكه من جهة النسب لا يصح ملكه من جهة الرضاع

٥٣/١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن أبان بن عثمان عن أبي بصير وأبي العباس وعبيد كلهم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا ملك الرجل والديه أو أخته أو عمته أو خالته أو بنت أخيه وذكر أهل هذه الآية من النساء عتقوا جميعاً ويملك عمه وابن أخيه وابن أخته وخاله، ولا يملك أمه من الرضاعة ولا أخته ولا عمته ولا خالته إذا ملكن عتقن، وقال: ما يحرم من النسب فإنه يحرم من الرضاع وقال: يملك الذكور ما خلا والداً وولداً ولا يملك من النساء ذات رحم محرم، قلت: يجري في الرضاع مثل ذلك؟ قال: نعم يجري في الرضاع مثل ذلك:

٥٤/٢ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي وابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة أرضعت ابن جاريتها قال: تعتقه.

٥٥/٣ - الحسن بن محمد بن سماعة عن وهيب بن حفص عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا ملك الرجل والديه أو أخته أو عمته أو خالته أو ابنة أخيه وذكر أهل هذه الآية من النساء عتقوا جميعاً، ويملك عمه وابن أخيه والخال ولا يملك أمه من الرضاعة ولا أخته ولا خالته من الرضاعة إذا ملكهم عتقوا، وقال: يملك الذكور ما عدا الوالدين والولد ولا يملك من النساء ذات محرم قلنا: وكذلك يجري ذلك في الرضاع؟ قال: نعم، وقال: يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب.

.....

٥٣ - التهذيب ج ٨ ص ٢٢١ الفقيه ج ٣ ص ٨٥.

٥٤ - ٥٥ - التهذيب ج ٨ ص ٢٢١ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٦ ص ١٧٨ والثاني في الفقيه ج ٣ ص ٨٥.

٥٦/٤ - عنه عن الحسن بن محبوب عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن امرأة ترضع غلاماً لها من مملوكة حتى تفضمه هل يحل لها بيعه؟ قال: لا، حرم عليها ثمنه أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» أليس قد صار ابنها فذهبت اكتبه فقال أبو عبدالله عليه السلام: ليس مثل هذا يكتب.

٥٧/٥ - فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن صالح بن خالد عن أبي جميلة عن أبي عيينة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له: غلام بيني وبينه رضاع يحل لي بيعه؟ قال: إنما هو مملوك إن شئت بعتة وإن شئت أمسكته ولكن إذا ملك الرجل أبويه فهما حران.

فلا ينافي هذا الخبر ما قدمناه من الأخبار لأن الذي أجاز ملكه في هذا الخبر هو الأخ وقد قدمنا أن ذلك جائز من جهة الرضاع لأنه جائز من جهة النسب، ويزيد ذلك بياناً:

٥٨/٦ - ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن عبدالله وجعفر ومحمد بن العباس عن العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: يملك الرجل أخاه وغيره من ذوي قرابته من الرضاعة.

٥٩/٧ - عنه عن عبدالله بن جبلة عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: يملك الرجل ابن أخته وأخاه من الرضاعة.

٦٠/٨ - فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن عبدالله بن جبلة عن إسحاق بن عمار عن عبد صالح عليه السلام قال: سألت عن رجل كانت له خادم فولدت جارية فأرضعت خادمه ابناً له وأرضعت أم ولده ابنة خادمه فصار الرجل أبا بنت الخادم من الرضاع يبيعها؟ قال: نعم إن شاء باعها فانتفع بثمنها، قلت: فإنه قد كان وهبها لبعض أهله حين ولدت وابنه اليوم

.....
٥٦ - ٥٧ - التهذيب ج ٨ ص ٢٢٢.

٥٨ - التهذيب ج ٨ ص ٢٢٢ وفيه بدل (من الرضاعة) (من الرجال).

٥٩ - ٦٠ - التهذيب ج ٨ ص ٢٢٢.

غلام شاب فيبيعها ويأخذ ثمنها ولا يستأمر ابنه أو يبيعها ابنه؟ قال: يبيعها هو ويأخذ ثمنها ابنه ومال ابنه له، قلت: فيبيع الخادم وقد أرضعت ابناً له؟ قال: نعم وما أحب له أن يبيعها، قلت: فإن احتاج إلى ثمنها قال: يبيعها.

قوله عليه السلام في أول الخبر إن شاء باعها فانتفع بثمنها راجع إلى الخادم المرضعة دون ابتها ألا ترى أنه فسر ذلك في آخر الخبر حين قال له السائل: فيبيع الخادم وقد أرضعت ابناً له متعجباً من ذلك بقوله نعم وإن كان ذلك مكروهاً إلا عند الحاجة حسب ما قاله وما أحب له أن يبيعها، ولو كانت الخادم أم ولد من جهة النسب لجاز له بيعها على ما قدمناه.

٦١/٩ - فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا اشترى الرجل أباه وأخاه فملكه فهو حر إلا ما كان من قبل الرضاع.

٦٢/١٠ - وأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن فضال عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام في بيع الأم من الرضاعة قال: لا بأس بذلك إذا احتاج.

فهذان الخبران لا يعارضان الأخبار المتقدمة لأنها أكثر وأشد موافقة بعضها لبعض فلا يجوز تركها والعمل بهذين الخبرين مع أن الأمر على ما وصفناه، على أنه يمكن أن يكون الوجه فيه إذا كان الرضاع لم يبلغ الحد الذي يحرم فإنه إذا كانت الحال على ذلك جاز بيعها على جميع الأحوال، على أن الخبر الأول يحتمل أن لا يكون - إلا - بمعنى الاستثناء بل يكون قد استعملت بمعنى الواو وذلك معروف في اللغة فكأنه قال: إذا ملك الرجل أباه وأخاه فهو حر وما كان من قبل الرضاع، وأما الخبر الأخير فيحتمل أن يكون إنما جاز بيع الأم من الرضاع لأبي الغلام حسب ما قدمناه في خبر إسحاق بن عمار عن العبد الصالح عليه السلام ولا يكون المراد بذلك أنه يجوز ذلك للولد المرتضع وليس في الخبر تصريح بذلك وإذا احتمل ذلك لم يعارض ما قدمناه.

١١ - باب الرجل يعتق عبداً له وعلى العبد دين

٦٣/١ - محمد بن علي بن محبوب عن علي بن محمد بن يحيى عن الحسن بن علي عن أبي إسحاق عن فيض عن أشعث عن شريح قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام في عبد بيع وعليه دين قال: دينه على من أذن له في التجارة وأكل ثمنه.

٦٤/٢ - فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن علي بن محمد بن يحيى الخزاز الكوفي عن الحسن بن علي عن درست قال: حدثني عجلان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أعتق عبداً له وعليه دين قال: دينه عليه لم يزده العتق إلا خيراً.

فهذا الخبر يوافق الخبر الذي قدمناه في كتاب الديون أنه إن باعه لزمه ما عليه وإن كان أعتقه كان على العبد، والوجه في الخبرين أنه إنما يكون ذلك على العبد إذا أعتق إذا لم يكن أذن له في الاستدانة وأنه إنما أذن له في التجارة فلما استدان كان ذلك متعلقاً بذمته إذا أعتق وقد أوردنا فيما مضى ما يقضي على الخبرين.

٦٥/٣ - وأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن علي بن محمد بن يحيى عن الحسن بن علي عن أبي إسحاق عن فيض عن أشعث عن الحسن عليه السلام في الرجل يموت وعليه دين وقد أذن لعبده في التجارة وعلى العبد دين قال: يبدأ بدين السيد.

فهذا الخبر يحتمل شيئين، أحدهما: أن يكون العبد مأذوناً له في الاستدانة والدين الذي عليه بمنزلة الدين الذي على مولاه فلا ترجيح لبعض

على بعض وقد قدمنا ذلك فيما مضى وذكرناه في كتابنا الكبير مستوفى ،
والثاني : أن يكون مأذوناً له في التجارة دون الاستدانة فحيث بدأ بدين السيد
ويستحب له أن يقضي عن عبده ما دام مملوكاً فإن أعتقه كان ذلك في ذمته
على ما قدمناه .

١٢. باب جر الولاء

٦٦/١ - الحسين بن سعيد عن صفوان عن العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى عبداً وله أولاد من امرأة حرة فأعتقه قال: ولاء^(١) ولده لمن أعتقه.

٦٧/٢ - عنه عن ابن أبي عمير عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في العبد تكون تحته الحرة قال: ولده أحرار فإن عتق المملوك لحق بأبيه.

٦٨/٣ - وعنه عن النضر عن عاصم عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مكاتب اشترط عليه ولاءه إذا أعتق فنكح وليدة رجل آخر فولدت له ولداً فحرر ولده ثم توفي المكاتب فورثه ولده فاختلفوا في ولده من يرثه قال: فألحق ولده بموالي أبيه.

٦٩/٤ - وذكر الحسين بن سعيد في كتابه هكذا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن حرة زوجها عبداً لي فولدت منه أولاداً ثم صار العبد إلى غيري فأعتقه إلى من ولاء ولده إلي إذا كانت أمهم مولاتي أم إلى الذي أعتق أباهم؟ فكتب عليه السلام: إن كانت الأم حرة جر الأب الولاء وإن كنت أنت أعتقت فليس لأبيه جر الولاء.

(١) الولاء: بالفتح حق ارث المعتق أو ورثته من المعتق.

٦٦ - التهذيب ج ٨ ص ٢٢٧ الكافي ج ٧ ص ١٦٩ الفقيه ج ٣ ص ٩٩.

٦٧ - التهذيب ج ٨ ص ٢٢٨ الكافي ج ٥ ص ٤٩٢.

٦٨ - التهذيب ج ٨ ص ٢٢٨ الفقيه ج ٣ ص ٩٧ بزيادة في أوله.

٦٩ - التهذيب ج ٨ ص ٢٢٨.

٧٠/٥ - الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن أبان عن رجل عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال علي عليه السلام: يجر الأب الولاء إذا أعتق.

٧١/٦ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن أبان عن ذكره عن علي بن الحسين عليهما السلام قال: قيل له: اشترى فلان بالمدينة مملوكاً كان له أولاد فأعتقهم فقال: إني أكره أن أجبر ولأههم.

فألوجه في كراهية جر الولاء أن الولاء إنما يستحق فيما يعتق لوجه الله تعالى فأما إذا كان العتق واجباً أو سائبة فلا يستحق به الولاء، وإذا كان الأمر على ذلك كره أن يعتق الإنسان مملوكاً ليجر ولده إليه دون أن يقصد به وجه الله تعالى، بل ينبغي أن يقصد بالعتق وجه الله فيكون الولاء تابعاً له.

٧٢/٧ - وأما ما رواه أحمد بن محمد بن محمد عن علي بن الحكم عن سليم الفراء عن الحسين بن مسلم قال: حدثني عمتي قالت: إني لجالسة بفناء الكعبة إذ أقبل أبو عبدالله عليه السلام فلما رأيته قال: ما يجسك هاهنا؟ فقلت: أنتظر مولى لنا، قالت فقال لي أعتقتموه؟ قلت: لا ولكننا أعتقنا أباه قال: ليس ذلك بمولاكم هذا أخوكم وابن عمكم إنما المولى الذي جرت عليه النعمة فإذا جرت على أبيه وجده فهو ابن عمك وأخوك.

٧٣/٨ - وما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن أحمد بن إسحاق وعلي بن إبراهيم عن أبيه جميعاً عن بكر بن محمد الأزدي قال: دخلت على أبي عبدالله عليه السلام ومعي علي بن عبدالعزيز فقال لي: من هذا؟ فقلت: مولى لنا، فقال: أعتقتموه أو أباه؟ فقلت: بل أباه فقال: ليس هذا مولاك هذا أخوك وابن عمك وإنما المولى الذي جرت عليه النعمة فإذا جرت على أبيه فهو أخوك وابن عمك.

٧٤/٩ - بكر بن محمد عن كبيرة قالت مر بي أبو عبدالله عليه السلام

.....
٧٠ - ٧١ - التهذيب ج ٨ ص ٢٢٩.
٧٢ - ٧٣ - التهذيب ج ٨ ص ٢٢٩ الكافي ج ٦ ص ١٩٨ وأخرج الأخير الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٩٩.

٧٤ - التهذيب ج ٨ ص ٢٣٠ الكافي ج ٦ ص ١٩٩.

وأنا في المسجد الحرام أنتظر مولى لنا فقال: يا أم عثمان ما يقيمك هاهنا؟
فقلت: أنتظر مولى لنا فقال: أعتقتموه؟ قلت: لا قال: أعتقتم أباه؟ قلت:
لا، أعتقنا جده فقال: ليس هذا مولاكم هذا أخوكم.

فليس في هذه الأخبار ما ينافي ما قدمناه من أن ولاء الولد لمن أعتق
الأب لأن الذي تضمنت هذه الأخبار نفي أن يكون الولد مولى وهذا صحيح
لأن المولى في اللغة هو المعتق نفسه ولا يطلق ذلك على ولده وليس إذا
انتفى أن يكون مولى ينتفي الولاء أيضاً لأن أحد الأمرين منفصل من الآخر،
يدل على ذلك:

٧٥/١٠ - ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن العباس بن معروف
عن محمد بن سنان عن حذيفة بن منصور عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
المعتق هو المولى والولد ينتمي إلى من شاء.

١٣. باب أن ولاء المعتق لولد المعتق إذا مات مولاه الذكور منهم دون الاناث فإن لم يكن له ولد ذكر كان ذلك للعصبة

٧٦/١ - الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن بريد العجلي قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل كان عليه عتق رقبة فمات قبل أن يعتق فانطلق ابنه فابتاع رجلاً من كيسه فأعتقه عن أبيه وإن المعتق أصاب بعد ذلك مالاً ثم مات وتركه لمن يكون تركته؟ قال: فقال: إن كانت الرقبة التي كانت على أبيه في ظهار أو شكر أو واجبة عليه فإن المعتق سائبة لا سبيل لأحد عليه، قال: وإن كان توالى قبل أن يموت إلى أحد من المسلمين فضمن جنايته وحدثه كان مولاه ووارثه إن لم يكن له قريب يرثه قال: وإن لم يكن توالى إلى أحد حتى مات فإن ميراثه لإمام المسلمين إن لم يكن له قريب يرثه من المسلمين، قال: وإن كانت الرقبة التي على أبيه تطوعاً وقد كان أبوه قد أمره أن يعتق عنه نسمة فإن ولاء المعتق هو ميراث لجميع ولد الميت من الرجال، قال: ويكون الذي اشتراه فأعتقه بأمر أبيه كواحد من الورثة إذا لم يكن للمعتق قرابة من المسلمين أحرار يرثونه، قال: وإن كان ابنه الذي اشتري الرقبة فأعتقها عن أبيه من ماله بعد موت أبيه تطوعاً منه من غير أن يكون أمره أبوه بذلك فإن ولاءه وميراثه للذي اشتراه من ماله فأعتقه عن أبيه إذا لم يكن للمعتق وارث من قرابته.

٧٧/٢ - الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى علي عليه السلام في رجل حرر رجلاً فاشترط ولاءه فتوفي الذي أعتق وليس له ولد إلا النساء ثم توفي المولى وترك مالاً وله عصبة فاحتق في ميراثه بنات مولاه والعصبة

٧٦ - التهذيب ج ٨ ص ٢٣١ الكافي ج ٧ ص ١٧١ الفقيه ج ٣ ص ١٠١.

٧٧ - التهذيب ج ٨ ص ٢٣١.

فقضى بميراثه للعصبة الذين يعقلون عنه إذا أحدث حدثاً يكون فيه عقل^(١).

٧٨/٣ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن إبراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه عليهما السلام قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: «الولاء لحمة كلحممة النسب لا تباع ولا توهب».

فلا ينافي الأخبار الأولى لأنه يحتمل شيئين، أحدهما: أن يكون المراد بذلك المنع من جواز بيعه كما لا يجوز بيع النسب وقد بين ذلك بقوله: «لا تباع ولا توهب»، ويؤكد ذلك أيضاً:

٧٩/٤ - ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال: سألته عن بيع الولاء يحل؟ قال: لا يحل.

والوجه الآخر أن نخصّه بأن نقول إنه مثل النسب في أن يرثه الأولاد الذكور منهم دون الإناث بدلالة الأخبار الأولى، قال محمد بن الحسن: وهذا الخبر الذي ذكرناه من أن ميراثه يكون للأولاد دون العصبة إنما يكون كذلك إذا كان المعتق رجلاً، فأما إذا كانت امرأة فإن ولاء المعتق لعصبتها دون ولدها، يدل على ذلك:

٨٠/٥ - ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام على امرأة أعتقت رجلاً واشترطت ولاءه، ولها ابن فالحق ولاءه بعصبتها الذين يعقلون عنه دون ولدها.

٨١/٦ - محمد بن علي بن محبوب عن العباس بن معروف عن ابن المغيرة عن يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة

(١) العقل: الدية لأن أصلها كان من الإبل فتعقل بفناء أولياء المقتول، أو لأنها تعقل لسان أوليائه.

أعتقت مملوكاً ثم مات قال: يرجع الولاء إلى بني أبيها.

٨٢/٧ - الحسن بن محبوب عن أبي ولاد حفص بن سالم الحنات قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أعتق جارية صغيرة لم تدرك وكانت أمه قبل أن تموت سألته أن يعتق عنها رقبة من مالها فأعتقها بعدما ماتت أمه لمن يكون ولاء المعتق؟ قال: فقال: يكون ولاؤها لأقرباء أمه من قبل أبيها وتكون نفقتها عليهم حتى تدرك وتستغني قال: ولا يكون للذي أعتقها عن أمه شيء من ولائها.

١٤ - باب ولاء السائبة

٨٣/١ - الحسين بن سعيد عن النضر عن ابن سنان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: من أعتق رجلاً سائبة فليس عليه من جريرته شيء وليس له من الميراث شيء وليشهد على ذلك، وقال: من تولى رجلاً فرضي بذلك فجريرته عليه وميراثه له.

٨٤/٢ - الحسن بن محبوب عن خالد بن جرير عن أبي الربيع قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن السائبة؟ فقال: الرجل يعتق غلامه ويقول له: اذهب حيث شئت ليس لي من ميراثك شيء ولا علي من جريرتك شيء ويشهد على ذلك شاهدين.

٨٥/٣ - عنه عن عمار بن أبي الأحوص قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن السائبة فقال: انظر في القرآن فما كان فيه فتحرير رقبة فتلك يا عمار السائبة التي لا ولاء لأحد من الناس عليها إلا الله عز وجل فما كان ولاؤه لله فهو للرسول صلى الله عليه وآله وما كان ولاؤه لرسول الله صلى الله عليه وآله فإن ولاءه للإمام وجنابته على الإمام وميراثه له.

٨٦/٤ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعتق الرجل في كفارة يمين أو يظهر لمن يكون الولاء؟ قال: للذي يعتق.

فالجواب في هذا الخبر أن نحمله على أنه يكون ولاؤه له إذا توالى العبد

٨٣ - التهذيب ج ٨ ص ٢٣٢ الكافي ج ٧ ص ١٧١ يسند آخر ويدون الذيل.

٨٤ - التهذيب ج ٨ ص ٢٣٢ الكافي ج ٧ ص ١٧١ الفقيه ج ٣ ص ١٠١.

٨٥ - التهذيب ج ٨ ص ٢٣٢ الكافي ج ٧ ص ١٧٠ الفقيه ج ٣ ص ١٠٠.

٨٦ - التهذيب ج ٨ ص ٢٣٢ الفقيه ج ٣ ص ٩٨.

إليه بعد العتق لأنه إن لم يتوال العبد إليه كان سائبة حسب ما قدمناه في الأخبار الأولى.

٨٧/٥ - فأما ما رواه محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: السائبة وغير السائبة سواء في العتق.

فأول ما فيه أنه مرسل وما هذا سبيله لا يعترض به على الأخبار المسندة، والثاني أنه ليس في ظاهر الخبر أن ولاء السائبة مثل ولاء غيرها وإنما جعلهما سواء في العتق ونحن نقول بذلك فمن أين أنهما لا يختلفان في الولاء، والذي يكشف عما ذكرناه.

٨٨/٦ - ما رواه الحسن بن محبوب عن ابن سنان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام قضى أمير المؤمنين عليه السلام فيمن كاتب عبداً له أن يشترط ولاءه إذا كاتبه، وقال: إذا أعتق المملوك سائبة فلا ولاء عليه لأحد إن كره ذلك ولا يرثه إلا من أحب أن يرثه فإن أحب أن يرثه ولي نعمته أو غيره فليشهد رجلين بضمان ما ينويه لكل جريرة جرها أو حدث فإن لم يفعل السيد ذلك ولا يتوالى إلى أحد فإن ميراثه يرد إلى إمام المسلمين.

أبواب التدبير

١٥ - باب جواز بيع المدبر

٨٩/١ - محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن المعلى بن محمد عن الوشا قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يدبر المملوك وهو حسن الحال ثم يحتاج يجوز له أن يبيعه؟ قال: نعم إذا احتاج إلى ذلك.

٩٠/٢ - الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل دبر مملوكاً له ثم احتاج إلى ثمنه قال: فقال هو مملوكه إن شاء باعه وإن شاء أعتقه وإن شاء أمسكه حتى يموت فإذا مات السيد فهو حر من ثلثه.

٩١/٣ - أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسين بن علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن بيع المدبر قال: إذا أذن في ذلك فلا بأس به وإن كان على مولى العبد دين فدبره فراراً من الدين فلا تدبير له وإن كان دبره في صحته فلا سبيل للديان عليه ويمضي تدبيره.

٩٢/٢ - الحسين بن سعيد عن صفوان عن إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي إبراهيم عليه السلام الرجل يعتق مملوكه عن دبر ثم يحتاج إلى ثمنه قال: يبيعه قلت: فإن كان عن ثمنه غنياً قال: إن رضي المملوك.

٩٣/٣ - عنه عن ابن أبي عمير عن جميل قال: سألت أبا عبد الله عليه

٨٩ - التهذيب ج ٨ ص ٢٣٤ الكافي ج ٦ ص ١٨٣ الفقيه ج ٣ ص ٩١.

٩٠ - التهذيب ج ٨ ص ٢٣٥ الكافي ج ٦ ص ١٨٥. ٩١ - التهذيب ج ٨ ص ٢٣٧.

٩٢ - التهذيب ج ٨ ص ٢٣٨ الفقيه ج ٣ ص ٩٠ بتفاوت يسير.

٩٣ - التهذيب ج ٨ ص ٢٣٨ الفقيه ج ٣ ص ٩٠ بتفاوت يسير.

السلام عن المدبر أبياع؟ قال: إن احتاج صاحبه إلى ثمنه، وقال: إذا رضي المملوك فلا بأس.

٩٤/٦ - عنه عن صفوان وفضالة عن العلا عن محمد قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل دبر مملوكه ثم يحتاج إلى الثمن قال: إذا احتاج إلى الثمن فهو له يبيع إن شاء وإن أعتق فذلك من الثلث.

٩٥/٧ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام في الرجل يعتق غلامه أو جاريته عن دبر منه ثم يحتاج إلى ثمنه أبيعه؟ فقال: لا إلا أن يشترط على الذي يبيعه إياه أن يعتقه عند موته.

٩٦/٨ - عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام مثل ذلك:

٩٧/٩ - عنه عن فضالة عن أبان عن أبي مريم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن الرجل يعتق جاريته عن دبر أبطأها إن شاء أو ينكحها أو يبيع خدمتها حياته؟ فقال: نعم أي ذلك شاء فعل.

٩٨/١٠ - عنه عن النضر بن سويد عن عاصم عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العبد والأمة يعتقان عن دبر فقال: لمولاه أن يكتبه إن شاء وليس له أن يبيعه إلا أن يشاء العبد أن يبيعه قدر حياته وله أن يأخذ ماله إن كان له مال.

٩٩/١١ - عنه عن القاسم بن محمد عن علي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أعتق جارية له عن دبر في حياته قال: إن أراد بيعها باع خدمتها حياته فإذا مات أعتقت الجارية وإن ولدت أولاداً فهم بمنزلتها.

١٠٠/١٢ - محمد بن أحمد بن يحيى عن إبراهيم بن هاشم عن

.....
٩٤ - التهذيب ج ٨ ص ٢٣٨.

٩٥ - ٩٦ - التهذيب ج ٨ ص ٢٣٩ والأول في الفقيه ج ٣ ص ٩٠.

٩٧ - التهذيب ج ٨ ص ٢٣٩ الفقيه ج ٣ ص ٩١.

٩٨ - ٩٩ - التهذيب ج ٨ ص ٢٣٩. ١٠٠ - التهذيب ج ٨ ص ٢٣٦.

النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام قال: باع رسول الله صلى الله عليه وآله خدمة المدبر ولم يبيع رقبته.

فالوجه في الجمع بين هذه الأخبار والأخبار التي تضمنت بيع المدبر على كل حال أن نقول إذا أراد المولى أن يبيع رقبة العبد احتاج أن ينقض تدبيره، كما أنه إذا أوصى بوصية ثم أراد تغييرها احتاج أن ينقض وصيته لأنه بمنزلة الوصية فإذا نقض التدبير جاز له بيع المدبر على كل حال، ومتى لم يرد أن ينقض تدبيره وأثر تركه على حاله جاز له أن يبيع خدمته طول حياته ويشترط على المشتري وإذا مات الذي دبره صار حراً، والذي يدل على هذا التفصيل:

١٠١/١٣ - ما رواه الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن أبان بن تغلب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل دبر مملوكه ثم زوجها من رجل آخر فولدت منه أولاداً ثم مات زوجها وترك أولاده منها فقال: أولاده منها كهيتها فإذا مات الذي دبر أمهم فهم أحرار، قلت له: أيجوز للذي دبر أمهم أن يرد في تدبيره إذا احتاج؟ قال: نعم قلت: أرأيت إن ماتت أمهم بعدما مات الزوج وبقي أولادها من الزوج الحر أيجوز لسيدها أن يبيع أولادها ويرجع عليهم في التدبير؟ قال: لا إنما كان له أن يرجع في تدبير أمهم إذا احتاج ورضيت هي بذلك.

١٠٢/١٤ - عنه عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: المدبر مملوك ولمولاه أن يرجع في تدبيره فإن شاء باعه وإن شاء وهبه وإن شاء أمهره، قال: وإن ترك سيده على التدبير ولم يحدث فيه حدثاً حتى يموت سيده كان المدبر حراً إذا مات سيده وهو من الثلث إنما هو بمنزلة رجل أوصى بوصية ثم بدا له بعد فيغيرها قبل موته فإن هو تركها ولم يغيرها حتى يموت أخذ بها.

١٠٣/١٥ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن معاوية بن

.....

١٠١ - ١٠٢ - التهذيب ج ٨ ص ٢٣٥ الكافي ج ٦ ص ١٨٤.

١٠٣ - التهذيب ج ٨ ص ٢٣٤ وج ٩ ص ١٩٥ الكافي ج ٦ ص ١٨٣ وج ٧ ص ٢٥ بتفاوت يسير.

عمار قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المدبر فقال: هو بمنزلة الوصية يرجع فيما شاء منها.

١٠٤/١٦ - محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن المدبر أهو من الثلث؟ قال: نعم وللموصي أن يرجع في وصيته أوصى في صحته أو مرض.

١٠٥/١٧ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبيه عن وهب عن جعفر عن أبيه أن علياً عليه السلام قال: لا يباع المدبر إلا من نفسه.

هذا الخبر يحتمل شيئين، أحدهما: أنه لا يباع على غيره بل ينبغي أن يباع من نفسه كما يباع المكاتب كذلك فإن أراد ذلك فذلك محمول على الاستحباب لأن الأخبار الأولى عامة في جواز بيعه على من شاء، والوجه الآخر: أنه لا يباع إلا نفس المدبر ولا يباع أولاده ومتى رجع في تدييره لم يرجع في تدبير أولاده على ما تقدم تفصيل ذلك في رواية أبان بن تغلب ويحتسب بالمدبر وأولاده من الثلث فإن زاد أثمانهم على الثلث استسعوا في بقيته للوارث، يدل على ذلك:

١٠٦/١٨ - ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن يزيد بن إسحاق شعر رفعه عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن جارية أعتقت عن دبر من سيدها قال: فما ولدت فهم بمنزلتها وهم من ثلثه فإن كانوا أفضل من الثلث استسعوا في النقصان، والمكاتب ما ولدت في مكاتبها فهم بمنزلتها إن ماتت فعليهم ما بقي عليها إن شاؤوا فإذا أدوا أعتقوا.

١٠٧/١٩ - عنه عن أبي جعفر عن أبي الجوزا عن الحسين بن علوان

.....
١٠٤ - التهذيب ج ٨ ص ٢٣٤ وج ٩ ص ١٩٥ الكافي ج ٦ ص ١٨٣ وج ٧ ص ٢٥ الفقيه ج ٣ ص ٩١ بتفاوت فيه.

١٠٥ - التهذيب ج ٨ ص ٢٣٨.

١٠٦ - ١٠٧ - التهذيب ج ٨ ص ٢٣٧ وأخرج الأخير الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٩٢.

عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليهم السلام قال:
المعتق على دبر فهو من الثلث وما جنى هو والمكاتب وأم الولد فالمولى
ضامن لجنايتهم.

١٦. باب من دبر جارية حبلى

١٠٨/١ - محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن رجل دبر جارية وهي حبلى فقال: إن كان علم بحبل الجارية فما في بطنها بمنزلتها وإن كان لا يعلم فما في بطنها رقّ.

١٠٩/٢ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن عثمان بن عيسى الكلابي عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال: سألته عن امرأة دبّرت جارية لها فولدت الجارية جارية نفيسة، فلم تدر المرأة المولود مدبّر أم غير مدبّر فقال لي متى كان الحمل بالمدبّرة قبل أن دبّرت أم بعد ما دبّرت؟ فقلت: لست أدري ولكن أجنبي فيهما جميعاً قال: فقال: إن كانت المرأة دبّرت وبها حبل ولم يذكر ما في بطنها فالجارية مدبرة والولد رقّ، وإن كان إنما حدث الحمل بعد التدبير فالولد مدبّر في تدبير أمه.

فلا ينافي الخبر الأول، لأن قوله عليه السلام في هذا الخبر إن كانت المرأة دبّرت وبها حبل ولم يذكر ما في بطنها فالجارية مدبرة والولد رقّ نحمله على أنه لا يعلم ذلك وإنما ينكشف له بعد ذلك أنها كانت حاملاً في حال ما دبّرها فلاجل ذلك صار ولدها رقّاً، ولو علم في حال التدبير أنها حامل كان حكم الولد حكم الأم على ما تضمنه الخبر الأول.

١٠٨ - التهذيب ج ٨ ص ٢٣٦ الكافي ج ٦ ص ١٨٤ والفقيه ج ٣ ص ٩١.
١٠٩ - التهذيب ج ٨ ص ٢٣٦ الكافي ج ٦ ص ١٨٤ والفقيه ج ٣ ص ٩٠ بتفاوت في الفاظه.

١٧. باب المدبر يأتى فلا يوجد إلا بعد موت من دبره

١١٠/١ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن علي بن هلال عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن جارية مدبرة أبت من سيدها سنين ثم جاءت بعدما مات سيدها بأولاد ومتاع كثير وشهد لها شاهدان أن سيدها قد كان دبرها في حياته من قبل أن تأتى قال: فقال أبو جعفر عليه السلام: أرى أنها وجميع ما معها للورثة قلت: ألا تعتق من ثلث سيدها؟ قال: لا لأنها أبت عاصية لله ولسيدها وأبطل الإباق التدبير.

١١١/٢ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له الخادم فيقول: هي لفلان تخدمه ما عاش فإذا مات فهي حرة فتأبى الأمة قبل أن يموت الرجل بخمس سنين أو ست سنين ثم يجدها ورثته ألهم أن يستخدموها بعدما أبت؟ قال: لا إذا مات الرجل فقد عتقت.

فلا يتأبى الخبر الأول، لأن الوجه فيه أن التدبير كان قد علق بوقت الذي جعل له خدمتها فحيث أبت منعت الرجل الذي جعل له ذلك التصرف فيها وذلك لا يبطل التدبير، والخبر الأول كان التدبير فيه معلقاً بموت المولى فحيث أبت منع إباحها مولاهما التصرف فيها فأبطل ذلك التدبير، والذي يؤكد الخبر الأول:

١١٢/٣ - ما رواه البزوفري عن أحمد بن إدريس عن الحسن بن علي

١١٠ - التهذيب ج ٨ ص ٢٣٩ الكافي ج ٦ ص ١٩٩ الفقيه ج ٣ ص ١٠٧.

١١١ - التهذيب ج ٨ ص ٢٣٩ وج ٩ ص ١٢٦ الكافي ج ٦ ص ١٧٩ بتفاوت فيه.

١١٢ - التهذيب ج ٨ ص ٢٤٠.

عن عبدالله بن المغيرة عن الحسن بن علي بن فضال عن العلا بن رزين عن أبي عبدالله عليه السلام عن رجل دبر غلاماً له فأبق الغلام فمضى إلى قوم فتزوج منهم ولم يعلمهم أنه عبد فولد له وكسب مالاً ومات مولاه الذي دبره فجاء ورثة الميت الذي دبر العبد فطلبوا العبد فما ترى؟ فقال: العبد رقّ وولده لورثة الميت قلت: أليس قد دبر العبد؟ فذكر أنه لما أبق هدم تدبيره ورجع رقاً.

أبواب المكاتبين

١٨. باب المكاتب المشروط عليه ان عجز فهو رد في الرق وما حد العجز في ذلك

١١٣/١ - الحسن بن محبوب عن معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: إني كاتب جارياً لأيتام لنا واشترطت عليها إن هي عجزت فهي رد في الرق وأنا في حلّ مما أخذت منها قال: فقال: لك شرطك وسيقال لك إن علياً عليه السلام كان يقول: يعتق من المكاتب بقدر ما أدى من مكاتبته فقل إنما كان ذلك من قول علي عليه السلام قبل الشرط فلما اشترط الناس كان لهم شرطهم، فقلت له: ما حدّ العجز؟ فقال: إن قضاتنا يقولون إن عجز المكاتب أن يؤخر النجم إلى النجم الآخر حتى يحول عليه الحول قلت: فما تقول أنت؟ فقال: لا ولا كرامة ليس له أن يؤخر نجماً عن أجله إذا كان ذلك في شرطه.

١١٤/٢ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن معاوية بن وهب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مكاتب أدت ثلثي مكاتبها وقد شرط عليها إن عجزت فهي رد في الرق ونحن في حل مما أخذنا منها فقد اجتمع عليها نجمان قال: ترد وتطيب لهم ما أخذوا وليس لها أن تؤخر النجم بعد حله شهراً واحداً إلا بإذنهم.

١١٥/٣ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليهما السلام أن علياً عليه السلام كان يقول: إذا عجز المكاتب لم يرد مكاتبته في الرق ولكن ينتظر عاماً أو عامين فإن قام بمكاتبته وإلا ردّ مملوكاً.

.....

١١٣ - التهذيب ج ٨ ص ٢٤٠ الكافي ج ٦ ص ١٨٥.

١١٤ - ١١٥ - التهذيب ج ٨ ص ٢٤١ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٦ ص ١٨٧.

١١٦/٤ - أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن سيف عن عمرو بن شمر عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن المكاتب يشترط عليه إن عجز فهو رد في الرق فعجز قبل أن يؤدّي شيئاً فقال أبو جعفر عليه السلام: لا ترده في الرق حتى تمضي له ثلاث سنين ويعتق منه بمقدار ما أدى فأما إذا صبروا فليس لهم أن يردوه في الرق.

١١٧/٥ - الحسين بن سعيد عن النضر عن القاسم بن سليمان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إن علياً عليه السلام كان يستسعي المكاتب أنهم لم يكونوا يشترطون إن عجز فهو رد، وقال أبو عبدالله عليه السلام: لهم شرطهم، وقال: ينتظر بالمكاتب ثلاثة أنجم فإن هو عجز رد رقيقاً.

فالوجه في هذه الروايات أحد شيئين، أحدهما: أن تكون وردت موافقة للعامة وعلى ما يروون هم عن أمير المؤمنين عليه السلام لأنهم يروون عنه أنه كان يقول: إذا أدى المكاتب شيئاً اعتق منه بحساب ما أدى ولا يفرقون بين أن يكون الشرط حاصلاً أو لا يكون كذلك، وقد بين ابنه عليه السلام في رواية معاوية بن وهب التي قدمناها في أول الباب، والوجه الآخر: أن يكون محمولاً على الاستحباب لأن من انتظر بمكاتبه سنة أو سنتين أو ثلاثة أو تأخير نجم إلى نجم كان له في ذلك فضل كثير وثواب جزيل وإن لم يكن ذلك واجباً عليه، والذي يؤكد الروايات الأولى:

١١٨/٦ - ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام في المكاتب يؤدي بعض مكاتبته فقال: إن الناس كانوا لا يشترطون وهم اليوم يشترطون والمسلمون عند شروطهم فإن كان شرط عليه أنه إن عجز يرجع وإن لم يشترط عليه لم يرجع.

١١٦ - التهذيب ج ٨ ص ٢٤٢ الفقيه ج ٣ ص ٩٣.

١١٧ - التهذيب ج ٨ ص ٢٤٢ الفقيه ج ٣ ص ٩٧.

١١٨ - التهذيب ج ٨ ص ٢٤٢ الكافي ج ٦ ص ١٨٧ بتفاوت في المتن والسند.

١٩. باب أنه إذا جعل على المكاتب المال منجماً ثم بذله دفعة واحدة لم يجب عليه أخذه

١١٩/١ - محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليهما السلام أن مكاتباً أتى علياً عليه السلام وقال: إن سيدي كاتبني وشرط علي نجوماً في كل سنة فجئتته بالمال كله ضربة فسألته أن يأخذه كله ضربة ويجيز عتقي فأبى علي فدعاه علي عليه السلام فقال: صدق فقال له: ما لك لا تأخذ المال وتمضي عتقه؟ فقال: ما آخذ إلا النجوم التي شرطت وأعرض من ذلك إلى ميراثه فقال له علي عليه السلام: أنت أحق بشرطك.

١٢٠/٢ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: في مكاتب ينقد نصف مكاتبته ويبقى عليه النصف فيدعو مواليه فيقول: خذوا ما بقي ضربة واحدة قال: يأخذون ما بقي ويعتق.

فلا ينافي الخبر الأول لأنه إنما تضمن إباحة أخذ ماله من النجوم ولم يتضمن وجوب ذلك عليه والخبر الأول تضمن أن له أن يمتنع من ذلك وليس بينهما علي هذا الوجه تناف ولا تضاد.

٢٠. باب من وطىء المكاتبه بعد أن أدت شيئاً من مكاتبتها

١٢١/١ - محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن عمرو بن عثمان عن الحسين بن خالد عن الصادق عليه السلام قال: سئل عن رجل كاتب أمة فقالت الأمة: ما أديت من مكاتبتني فأنا به حرة على حساب ذلك فقال لها: نعم فأدت بعض مكاتبتها وجامعها مولاهم بعد ذلك فقال: إن كان استكرهها على ذلك ضرب من الحد بقدر ما أدت من مكاتبتها ويدراً عنه الحد بقدر ما بقي له من مكاتبتها، وإن كانت تابعته كانت شريكة في الحدّ ضربت مثل ما يضرب.

١٢٢/٢ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام قال في مكاتبه يطؤها مولاهم فتحمل قال: يرد عليها مهر مثلها وتستسعى في قيمتها فإن عجزت فهي من أمهات الأولاد.

فلا ينافي الخبر الأول لأنه ليس فيه أنه ليس عليه شيء من الحد والخبر الأول مفصل والأخذ به أولى.

١٢١ - التهذيب ج ٨ ص ٢٤٣ الكافي ج ٦ ص ١٨٦ الفقيه ج ٤ ص ٣٨ بسند آخر.

١٢٢ - التهذيب ج ٨ ص ٢٤٤ الكافي ج ٦ ص ١٨٨.

٢١ - باب ميراث المكاتب

١٢٣/١ - الحسن بن محبوب عن عمر بن يزيد عن بريد العجلي قال: سألته عن رجل كاتب عبداً له على ألف درهم ولم يشترط عليه حين كتابته إن هو عجز عن مكاتبته فهو رد في الرق وإن المكاتب أدى إلى مولاه خمسمائة درهم ثم مات المكاتب وترك مالا وترك ابناً له مدركاً قال: نصف ما ترك المكاتب من شيء فإنه لمولاه الذي كاتبه والنصف الباقي لابن المكاتب لأن المكاتب مات ونصفه حرّ ونصفه عبد للذي كاتبه فابن المكاتب كهيئة أبيه نصفه حرّ ونصفه عبد للذي كاتب أباه فإن أدى إلى الذي كاتب أباه ما بقي على أبيه فهو حر لا سبيل لأحد من الناس عليه.

١٢٤/٢ - البزوفري عن أحمد بن إدريس عن أحمد بن محمد عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مكاتب توفي وله مال قال: يقسم ماله على قدر ما أعتق منه لورثته وما لم يعتق يحسب منه لأربابه الذين كاتبوه وهو ماله.

١٢٥/٣ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في مكاتب يموت وقد أدى بعض مكاتبته وله ابن من جاريته قال: إن اشترط عليه إن عجز فهو مملوك رجع ابنه مملوكاً والعجارية وإن لم يكن اشترط عليه أدى ابنه ما بقي من مكاتبته وورث ما بقي.

.....
١٢٣ - التهذيب ج ٨ ص ٢٤١ - ٢٥٠ الكافي ج ٦ ص ١٨٦.

١٢٤ - التهذيب ج ٨ ص ٢٤٨ وج ٩ ص ٢٩٨ الكافي ج ٧ ص ١٥١ الفقيه ج ٤ ص ٣٠٢ بتفاوت يسير فيهما.

١٢٥ - التهذيب ج ٨ ص ٢٤٦ وج ٩ ص ٢٩٩ الكافي ج ٧ ص ١٥١ الفقيه ج ٣ ص ٩٦.

١٢٦/٤ - عنه عن ابن أبي عمير وفضالة عن جميل بن دراج قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن مكاتب يؤدي بعض مكاتبته ثم يموت ويترك ابناً له من جارية له فقال: إن كان اشترط عليه أنه إن عجز فهو رق يرجع ابنه مملوكاً والجارية، وإن لم يشترط عليه صار ابنه حراً ورد على المولى بقية المكاتبه وورث ابنه ما بقي.

١٢٧/٥ - عنه عن ابن أبي عمير عن جميل عن مهزم قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المكاتب يموت وله ولد فقال: إن كان اشترط عليه فولده ممالك وإن لم يكن اشترط عليه سعى ولده في مكاتبته أبيهم وعتقوا إذا أدوا.

١٢٨/٦ - البزوفري عن جعفر بن محمد بن مالك عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن الحسن بن محبوب عن مالك بن عطية قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن مكاتب مات ولم يؤد من مكاتبته شيئاً وترك مالاً وولداً من يرثه؟ قال: إن كان سيده حين كاتبه اشترط عليه أنه إن عجز عن أداء نجومه فهو رد وكان قد عجز عن أداء نجمه فإن ما تركه من شيء فهو لسيده وابنه رد في الرق، وإن كان ولده بعده أو كان كاتبه معه، وإن كان لم يشترط بذلك عليه فإن ابنه حر ويؤدي عن أبيه ما بقي مما ترك أبوه وليس لابنه شيء حتى يؤدي ما عليه، وإن لم يترك أبوه شيئاً فلا شيء على ابنه.

فلا تنافي بين هذه الأخبار والأخبار الأولية لأن الوجه في هذه الأخبار أنه يلزم الابن أن يؤدي عن الحصاة التي تخصه بحساب ما بقي على أبيه ليصير هو حراً لأنه إذا كان حكم الولد حكم أبيه وقد تحرر منه بعضه وكذلك حكم الولد فإذا قسم الميراث على ذلك فما يخص الولد يحتاج أن يؤدي عن نفسه بقية ما كان يبقى على أبيه ليصير حراً وليس في هذه الأخبار أنه يؤدي ما بقي على أبيه من أصل التركة ويأخذ ما بقي والأخبار الأولية مفصلة والأخذ بها أولى.

١٢٦ - التهذيب ج ٨ ص ٢٤٥ الكافي ج ٧ ص ١٥٢ الفقيه ج ٣ ص ٩٧ بتفاوت بينهما.

١٢٧ - التهذيب ج ٨ ص ٢٤٦ وج ٩ ص ٣٠٠ الفقيه ج ٣ ص ٧٧.

١٢٨ - التهذيب ج ٨ ص ٢٤٧ الكافي ج ٧ ص ١٥٢ بتفاوت في اللفظ.

١٢٩/٧ - وما رواه الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن أبي الصباح عن أبي عبد الله عليه السلام في المكاتب يؤدي بعض مكاتبته ثم يموت ويترك ابناً ويترك مالاً أكثر مما عليه من مكاتبته قال: يوفى مواليه ما بقي من مكاتبته وما بقي فلولده.

١٣٠/٨ - عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام مثل ذلك:

فالوجه في هذين الخبرين ما قلناه في الأخبار الأولى سواء.

كتاب الإيمان والندور والكفارات

٢٢. باب ما يجوز أن يحلف أهل الذمة

١٣١/١ - الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يحلف اليهودي ولا النصراني ولا المجوسي بغير الله إن الله تعالى يقول: ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾^(١).

١٣٢/٢ - عنه عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن جراح المدائني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يحلف بغير الله وقال: اليهودي والنصراني والمجوسي لا تحلفوهم إلا بالله.

١٣٣/٣ - عنه عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: سألته هل يصلح لأحد أن يحلف أحداً من اليهود والنصارى والمجوس بآلهتهم؟ فقال: لا يصلح لأحد أن يحلف أحداً إلا بالله.

١٣٤/٤ - عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أهل الملل كيف يستحلفون؟ قال: لا تحلفوهم إلا بالله.

١٣٥/٥ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام استحلف يهودياً بالتوراة التي أنزلت على موسى عليه السلام.

(١) سورة المائدة، الآية ٤٩.

.....
١٣١ - ١٣٢ - التهذيب ج ٨ ص ٢٥٤ الكافي ج ٧ ص ٤٤٨.

١٣٣ - ١٣٤ - التهذيب ج ٨ ص ٢٥٤ الكافي ج ٧ ص ٤٤٧.

١٣٥ - التهذيب ج ٨ ص ٢٥٥ الكافي ج ٧ ص ٤٤٨.

فلا ينافي الأخبار الأولية لأن الوجه في هذا الخبر أن نحمله على أن للإمام أن يحلف أهل الذمة مما يعتقدون في ملتهم اليمين به إذا كان ذلك أردع لهم، وإنما لا يجوز لنا أن نحلفهم لأننا لا نعرف ذلك وإذا عرفنا ذلك جاز ذلك أيضاً لنا، لأن كل من اعتقد اليمين بشيء جاز أن يستحلف به، يدل على ذلك.

١٣٦/٦ - ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلا، والحسين عن صفوان بن يحيى عن العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سأله عن الأحكام؟ فقال: في كل دين ما يستحلفون.

١٣٧/٧ - عنه عن النضر بن سويد وابن أبي نجران جميعاً عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: قضى علي عليه السلام فيمن استحلف أهل الكتاب بيمين صبر^(١) أن يستحلف بكتابه وملته.

(١) يمين الصبر: التي يمسك الحكم عليها حتى يحلف أو التي يلزم ويجبر عليها إن خالفها.

١٣٦ - التهذيب ج ٨ ص ٢٥٥ الفقيه ج ٣ ص ٢٦٦ بتفاوت في اللفظ.

١٣٧ - التهذيب ج ٨ ص ٢٥٥ الفقيه ج ٣ ص ٢٦٦.

٢٣. باب الرجل يقسم على غيره أن يفعل فعلاً فلا يفعله هل عليه كفارة أم لا

١٣٨/١ - الحسين بن سعيد عن حماد عن ابن المغيرة عن عبدالله بن سنان عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يقسم على الرجل في الطعام يأكل معه فلم يأكل هل عليه في ذلك كفارة؟ قال: لا.

١٣٩/٢ - أحمد بن محمد عن ابن فضال عن حفص وغير واحد من أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سُئِلَ عن الرجل يقسم على أخيه؟ قال: ليس عليه شيء إنما أراد إكرامه.

١٤٠/٣ - محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الوشا عن أبان بن عثمان عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألت عن الرجل يقسم على الرجل في الطعام ليأكل فلم يطعم فهل عليه في ذلك كفارة؟ وما اليمين التي تجب فيها الكفارة؟ فقال: الكفارة في الذي يحلف على المتاع ألا يبيعه ولا يشتريه ثم يبدو له فيكفر عن يمينه، وإن حلف على شيء والذي حلف عليه إتيانه خير من تركه فليأت الذي هو خير ولا كفارة عليه إنما ذلك من خطوات الشيطان.

١٤١/٤ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن علي الوشا عن عبدالله بن سنان عن رجل عن علي بن الحسين عليه السلام قال: إذا أقسم الرجل على أخيه فيما يبرّ قسمه فعلى المقسم كفارة يمين.

فالوجه في هذه الرواية أن نحملها على ضرب من الاستحباب دون الفرض والإيجاب.

٢٤. باب أقسام الإيمان وما تجب فيها الكفارة وما لا تجب

١٤٢/١ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن ثعلبة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: كل يمين حلف عليها لا يفعلها مما له منفعة فيه في الدنيا والآخرة فلا كفارة عليه، وإنما الكفارة في أن يحلف الرجل والله لا أزيي والله لا أشرب والله لا أخون وأشبه هذا ولا أعصي ثم فعل فعله كفارة.

١٤٣/٢ - أحمد بن محمد بن عيسى عن سعد بن سعد عن محمد بن القاسم بن الفضيل عن حمزة بن حمران عن داود بن فرقد عن حمران قال: قلت لأبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام: اليمين التي تلزمني فيها الكفارة؟ فقالا: ما حلفت عليه مما لله فيه طاعة أن تفعله فلم تفعله فعليك فيه الكفارة، وما حلفت عليه مما لله فيه المعصية فكفارته تركه وما لم يكن فيه معصية ولا طاعة فليس هو بشيء.

١٤٤/٣ - الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن ابن مسكان عن حمزة بن حمران عن زرارة قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أي شيء الذي تكون فيه الكفارة من الإيمان؟ فقال: ما حلفت عليه مما فيه البرّ فعليك الكفارة إذا لم تف به، وما حلفت عليه مما فيه المعصية فليس عليك فيه الكفارة إذا رجعت عنه، وقال: إن ما سوى ذلك مما ليس فيه برّ ولا معصية فليس بشيء.

١٤٥/٤ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن أبي نصر عن جميل عن

.....
١٤٢ - التهذيب ج ٨ ص ٢٦٦ الكافي ج ٧ ص ٤٤٣.

١٤٣ - التهذيب ج ٨ ص ٢٦٦ الكافي ج ٧ ص ٤٤٢.

١٤٤ - التهذيب ج ٨ ص ٢٦٦ الكافي ج ٧ ص ٤٤٣.

١٤٥ - التهذيب ج ٨ ص ٢٦٥ الكافي ج ٧ ص ٤٤٣.

زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألتُه عما يكفر من الإيمان؟ فقال: ما كان عليك أن تفعله فحلفت أن لا تفعله ثم فعلته فليس عليك شيء، وما لم يكن واجباً أن تفعله فحلفت ألا تفعله ثم فعلته فعليك الكفارة.

١٤٦/٥ - الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ليس كل يمين فيها كفارة أما ما كان منها مما أوجب الله تعالى عليك أن تفعله فحلفت أن لا تفعله فليس عليك فيها الكفارة وأما ما لم يكن مما أوجب الله عليك أن تفعله فحلفت أن لا تفعله ففعلته فإن عليك فيها الكفارة.

فالوجه في هذين الخبرين أن نقول ما لم يوجب الله عليه إذا حلف ألا يفعله ثم فعله إنما يلزمه الكفارة إذا تساوى فيه الفعل والترك أو لم يكن فعله له مزية على تركه من منفعة دينية أو دنيوية بدلالة الأخبار الأولى.

١٤٧/٦ - وأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن أبيه عن ابن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «كل يمين فيها كفارة إلا ما كان من طلاق أو عتاق أو عهد أو ميثاق».

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على ضرب من التقية لأن في العامة من يقول بذلك ويوجب الكفارة في كل يمين وإن كان في خلافه صلاح ديني أو دنيوي، والذي نعمل عليه ما تضمنته الأخبار الأولى من أنه متى كان في خلاف اليمين صلاح ديني أو دنيوي جاز خلافه ولم يكن فيه كفارة.

١٤٨/٧ - فأما ما رواه الصفار عن عبد الله بن عامر عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن الحسين بن يونس قال: سألتُه عن رجل له جارية حلف بيمين شديدة واليمين لله عليه أن لا يبيعها أبداً وله إلى ثمنها حاجة مع تخفيف المؤنة قال: في الله بقولك له.

.....

١٤٦ - التهذيب ج ٨ ص ٢٦٦ الكافي ج ٧ ص ٤٤٢.

١٤٧ - التهذيب ج ٨ ص ٢٦٧.

١٤٨ - التهذيب ج ٨ ص ٢٧٤.

فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين، أحدهما: ألا يكون به حاجة شديدة
تحوجه إلى بيعها حتى يكون بيعها أصلح له فإنه إذا كان كذلك لا يجوز له
بيعها وإنما يجوز مع الترجيح، والثاني: أن يكون ذلك محمولاً على
الاستحباب دون الفرض والإيجاب وقد استوفينا ما يتعلق بهذا الباب في كتابنا
الكبير وجملته ما أوردناه هاهنا وفيه كفاية.

٢٥ - باب أنه لا تقع يمين بالعتق

١٤٩/١ - الصفار عن محمد بن السندي عن علي بن الحكم عن أبان بن عثمان عن عبد الأعلى مولى آل سام عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا طلاق إلا على كتاب الله ولا عتق إلا لوجه الله.

١٥٠/٢ - محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن ابن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «كل يمين فيها كفارة إلا ما كان من طلاق أو عتاق أو عهد أو ميثاق».

١٥١/٣ - فأما ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير عن محمد بن عذافر عن عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن حلف الرجل بالعتق بغير ضمير على ذلك؟ فقال: من حلف بذلك فقد رضي فهو لازم له فيما بينه وبين الله وليس ذلك على المستكره.

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على ضرب من الاستحباب.

.....

١٤٩ - التهذيب ج ٨ ص ٢٧٣.

١٥٠ - التهذيب ج ٨ ص ٢٦٧.

١٥١ - التهذيب ج ٨ ص ٢٧٣.

٢٦. باب أنه لا كفارة قبل الحنث

١٥٢/١ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن طلحة بن يزيد عن جعفر عن أبيه أن علياً عليهم السلام كره أن يطعم الرجل في كفارة اليمين قبل الحنث.

١٥٣/٢ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبيه عن وهب عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب عليهم السلام قال: إذا حنث الرجل فليطعم عشرة مساكين ويطعم قبل أن يحنث.

فالوجه فيه أن نحمله على ضرب من التقية لأنه موافق لمذهب العامة.

أبواب النذر

٢٧ - باب أقسام النذر

١٥٤/١ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حفص بن سوقة عن ابن بكير عن زرارة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أي شيء لا نذر فيه؟ قال: فقال: كل ما كان لك فيه منفعة في دين أو دنيا فلا حث عليك فيه.

١٥٥/٢ - الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن علي بن أبي حمزة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل عليه مشياً إلى بيت الله الحرام وكل مملوك له حرّ إن خرج مع عمته إلى مكة ولا يكاري لها ولا صاحبها فقال: ليس بشيء ليتكار لها وليخرج معها.

١٥٦/٣ - فأما ما رواه أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن غير واحد من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل تكون له الجارية فتؤذيه امرأته وتغار عليه فيقول: هي عليك صدقة قال: إن جعلها لله وذكر الله فليس له أن يقربها، وإن لم يكن ذكر الله فهي جاريته يصنع بها ما شاء.

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على أحد شيئين، أحدهما: أنه يجب عليه الوفاء به إذا جعله نذراً صحيحاً وليس له في خلافه مصلحة دينية ولا دنيوية وإنما يجوز له خلاف ذلك إذا حصل له فيه نفع وصلاح على ما قلناه في اليمين، والوجه الآخر: أن نحمله على الاستحباب.

١٥٧/٤ - وأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عبد الله

١٥٤ - التهذيب ج ٨ ص ٢٧٤ - ٢٨٤ الكافي ج ٧ ص ٤٥٩.

١٥٥ - التهذيب ج ٨ ص ٢٧٤.

١٥٦ - التهذيب ج ٨ ص ٢٨٨ - ١٥٧ - التهذيب ج ٨ ص ٢٨٢.

الرازي عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الحسن بن علي عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت له: إن لي جارية ليس لها مني مكان وهي تحتمل الثمن إلا أنني كنت حلفت فيها بيمين فقلت: لله عليّ أن لا أبيعها أبداً ولي إلى ثمنها حاجة مع تخفيف المؤنة فقال: في الله بقولك.

فهذا الخبر ذكرناه في باب أقسام الأيمان في رواية الصفار لأنه رواه بلفظ اليمين وأعدناه هاهنا لتضمنه لفظ النذر والمعنى فيه هو المعنى الذي ذكرناه من حمله إما على الاستحباب أو على ارتفاع صلاح في بيعها ديني ودنيوي واستواء الأمرين فيه على حدّ سواء كما قلناه هناك.

٢٨. باب أنه لا نذر في معصية

١٥٨/١ - الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: سألته عن رجل جعل عليه أيماً أن يمشي إلى الكعبة أو صدقة أو نذراً أو هدياً إن هو كلم أباه أو أمه أو أخاه أو ذا رحم أو قطع قرابة أو مائماً يقيم عليه أو أمراً لا يصلح له فعله فقال: لا يمين في معصية الله إنما اليمين الواجبة التي ينبغي لصاحبها أن يفي بها ما جعل الله عليه في الشكر إن هو عافاه من مرضه أو عافاه من أمر يخافه أو ردّ عليه ماله أو رده من سفره لله عليّ كذا وكذا شكراً فهذا الواجب على صاحبه ينبغي له أن يفي به.

١٥٩/٢ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار عن أبي جميلة عن عمرو بن حريث عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل قال: إن كلم ذا قرابة له فعليه المشي إلى بيت الله وكل ما يملكه في سبيل الله وهو بريء من دين محمد صلى الله عليه وآله قال: يصوم ثلاثة أيام ويتصدق على عشرة مساكين.

فألوجه في هذه الرواية أن نحملها على الاستحباب أو على أن يجعل ذلك شكراً لله بمخالفته لمعصيته دون أن يكون ذلك كفارة بخلاف النذر، ويؤكد ذلك:

١٦٠/٣ - ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في رجل حلف بيمين ألا يكلم ذا

١٥٨ - التهذيب ج ٨ ص ٢٨٣ الكافي ج ٧ ص ٤٣٧ إلى قوله (فلا صلح له فعله) فقال: كتاب الله قبل اليمين ولا يمين في معصية.

١٥٩ - التهذيب ج ٨ ص ٢٨٣.

١٦٠ - التهذيب ج ٨ ص ٢٨٤ الكافي ج ٧ ص ٤٣٨ وهو صدر الحديث.

قراءة له قال: ليس بشيء فليكنم الذي حلف عليه وقال: كل يمين لا يراد بها وجه الله فليس بشيء في طلاق أو غيره.

١٦١/٤ - عنه عن حماد بن عيسى عن علي بن أبي حمزة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل عليه مشياً إلى بيت الله الحرام وكل مملوك له حر إن خرج مع عمته إلى مكة ولا يكراري لها ولا صاحبها فقال: ليس بشيء ليتكار لها وليخرج معها.

١٦٢/٥ - الصفار عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن عبد الله بن مسكان عن محمد بن بشير عن العبد الصالح عليه السلام قال: قلت له: جعلت فداك إني جعلت لله علي أن لا أقبل من بني عمي صلة ولا أخرج متاعي في سوق منى من تلك الأيام قال: فقال: إن كنت جعلت ذلك شكراً ففب به وإن كنت إنما قلت ذلك من غضب فلا شيء عليك.

٢٩ - باب من نذر أن يذبح ولدًا له

١٦٣/١ - محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن البرقي عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام أنه أتاه رجل فقال له: إني نذرت أن أنحر ولدي عند مقام إبراهيم عليه السلام إن فعلت كذا وكذا ففعلته قال علي عليه السلام: اذبح كبشاً سميناً تتصدق بلحمه على المساكين.

١٦٤/٢ - فأما ما رواه إبراهيم بن مهزيار عن الحسن عن القاسم بن محمد عن أبان بن عثمان عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل حلف أن ينحر ولده فقال: ذلك من خطوات الشيطان.

فلا ينافي الخبر الأول لأن الخبر الأول محمول على ضرب من الاستحباب دون الفرض والإيجاب.

٣٠. باب حكم العتق إذا علق بشرط على جهة النذر

١٦٥/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن صفوان بن يحيى عن إسحاق بن عمار عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: قلت له: رجل كانت عليه حجة الإسلام فأراد أن يحج فقبل له: تزوج ثم حج فقال: إن تزوجت قبل أن أحج فغلامي حرّ فتزوج قبل أن يحج فقال: أعتق غلامه، فقلت: لم يرد بعثته وجه الله تعالى فقال: إنه نذر في طاعة الله والحج أحق من التزويج وأوجب عليه من التزويج، قلت: فإن الحج تطوع قال: وإن كان تطوعاً فهي طاعة لله عز وجل قد أعتق غلامه.

١٦٦/٢ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد عن علي بن أبي حمزة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل عليه مشياً إلى بيت الله الحرام وكل مملوك له حرّ إن خرج مع عمته إلى مكة ولا يكاري لها ولا صاحبها فقال: ليس بشيء ليتكار لها وليخرج معها.

فالوجه في هذا الخبر أنه لم يجعل ذلك على وجه النذر لأن من شرط النذر أن يقول الله عليّ كذا وكذا ومتى لم يكن على هذا الوجه لا يلزمه وكان بالخيار، والخبر الأول محمول على من جعل ذلك نذراً صحيحاً فلاجل ذلك وجب عليه الوفاء به على ما بيناه في كتابنا الكبير واستوفيناه.

١٦٧/٣ - وأما ما رواه الحسين بن سعيد عن أبي علي بن راشد قال: قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام: إن امرأة من أهلنا اعتلّ صبي لها فقالت: (اللهم إن كشفت عنه ففلانة جاريتي حرّة) والجارية ليست بعارفة

١٦٥ - التهذيب ج ٨ ص ٢٧٧ الكافي ج ٧ ص ٤٥٢.

١٦٦ - التهذيب ج ٨ ص ٢٨٥.

١٦٧ - التهذيب ج ٨ ص ٢٨٦.

فأیما أفضل تعتقها أو تصرف ثمنها في وجه البرّ فقال : لا يجوز إلا عتقها .
فالوجه في هذا الخبر والخبر الأول أن نحملهما على أنه إذا كان ذلك على وجه النذر وجب الوفاء به دون أن يكون ذلك عتقاً محضاً معلقاً بشرط .

٣١ - باب من نذر أن يحج ماشياً فعجز

١٦٨/١ - الصفار عن إبراهيم بن هاشم عن عبدالرحمن بن حماد عن إبراهيم بن عبدالحميد عن أبي الحسن عليه السلام قال: سأله عباد بن عبدالله البصري عن رجل جعل لله نذراً على نفسه المشي إلى بيته الحرام فمشى نصف الطريق أو أقل أو أكثر قال: ينظر ما كان ينفق من ذلك الموضع فيتصدق به

١٦٩/٢ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: أيما رجل نذر نذراً أن يمشي إلى بيت الله الحرام ثم عجز عن أن يمشي فليركب وليسق بدنة إذا عرف الله منه الجهد.

١٧٠/٣ - عنه عن صفوان عن إسحاق بن عمار عن عنبسة بن مصعب قال: نذرت في ابن لي إن عافاه الله أن أحج ماشياً فمشيت حتى بلغت العقبة فاشتكت فركبت ثم وجدت راحة فمشيت فسألت أبا عبدالله عليه السلام عن ذلك فقال: إني أحب إن كنت موسراً أن تذبح بقرة فقلت: بقي معي نفقة ولو شئت أن أذبح لفعلت وعليّ دين قال: إني أحب إن كنت موسراً أن تذبح بقرة فقلت شيء واجب أفعله؟ فقال: لا، من جعل لله شيئاً فبلغ جهده فليس عليه شيء.

١٧١/٤ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن رجل نذر أن

١٦٩ - التهذيب ج ٨ ص ٢٨٧.

١٦٨ - التهذيب ج ٨ ص ٢٨٨.

١٧٠ - التهذيب ج ٨ ص ٢٨٥.

١٧١ - التهذيب ج ٨ ص ٢٧٧ الكافي ج ٧ ص ٤٥٢ الفقيه ج ٣ ص ٢٦٦.

يمشي إلى البيت فمرّ بمعبر قال: فليقم في المعبر قائماً حتى يجوز.

١٧٢/٥ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن رفاعة وحفص قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نذر أن يمشي إلى بيت الله ماشياً قال: فليمش فإذا تعب فليركب.

١٧٣/٦ - أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن رجل جعل لله عليه مشياً إلى بيت الله فلم يستطع قال: يحجّ ركباً.

قال محمد بن الحسن: لا تنافي بين هذه الأخبار لأن الذي يجب علي من نذر أن يمشي إلى بيت الله الحرام أن يفي به إذا أمكنه ذلك وكان قادراً عليه مستطيعاً حتى أنه ليقوم قائماً في المعبر، فإن عجز عن ذلك ولا يستطيع المشي جاز له أن يركب إلا أنه يسوق معه بدنة أو بقرة فإن لم يتمكن من ذلك فليركب ولا شيء عليه.

أبواب الكفارات

٣٢. باب ما يجزي من الكسوة في كفارة اليمين

١٧٤/١ - محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار ومحمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في كفارة اليمين يطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد من حنطة أو مد من دقيق وحنفة، أو كسوتهم لكل إنسان ثوبان، أو عتق رقبة وهو في ذلك بالخيار أي الثلاثة صنع، فإن لم يقدر على واحد من الثلاثة فالصيام ثلاثة أيام.

١٧٥/٣ - الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن علي بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن كفارة اليمين قال: عتق رقبة أو كسوة والكسوة ثوبان أو إطعام عشرة مساكين أي ذلك فعل أجزأ عنه، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متواليات وإطعام عشرة مساكين مداً مداً.

١٧٦/٣ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس قال: قال أبو جعفر عليه السلام قال الله تعالى «لنبيه» صلى الله عليه وآله «يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضاة أزواجك والله غفور رحيم قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم»^(١) فجعلها يميناً وكفرها رسول الله صلى الله عليه وآله قلت: فبم كفر؟ قال: أطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد، قلنا فمن وجد الكسوة؟ قال: ثوب يوارى عورته.

(١) زيادة في التهذيب والكافي.

(٢) سورة التحريم، الآيتان ١ و٢.

١٧٧/٤ - عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي نصر والحجال عن ثعلبة بن ميمون عن معمر بن عثمان قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عمن وجب عليه الكسوة في كفارة اليمين؟ قال: ثوب يوارى عورته.

١٧٨/٥ - ابن محبوب عن أبي أيوب عن أبي بصير قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن أوسط ما تطعمون أهليكم؟ قال: ما تولون به عيالكم من أوسط ذلك، قلت: وما أوسط ذلك؟ فقال: الخل، والزيت، والتمر، والخبز، تشبعهم به مرة واحدة، قلت: كسوتهم؟ قال: ثوب واحد.

فلا تنافي بين هذه الأخبار والأخبار الأولى لأن الكسوة يترتب وجوبها على قدر حال الإنسان فمن قدر على ثوبين كان عليه ذلك ومن لم يقدر إلا على واحد فإنه يجزيه ومن عجز عن ذلك أيضاً فعليه الصيام فإن عجز عن الصيام أيضاً فليستغفر الله تعالى وليس عليه شيء، يدل على ذلك:

١٧٩/٦ - ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي جميلة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: في كفارة اليمين عتق رقبة أو إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم والوسط الخل والزيت وأرفعه اللحم والخبز والصدقة مد مد من حنطة لكل مسكين، والكسوة ثوبان فمن لم يجد فعليه الصيام لقول الله تعالى: ﴿فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام﴾^(١).

١٨٠/٧ - أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن شيء من كفارة اليمين قال: فقال: يصوم ثلاثة أيام قلت: إنه ضعف عن الصوم وعجز قال: يتصدق على عشرة مساكين، قلت: إنه عجز عن ذلك قال: فليستغفر الله تعالى ولا يعد.

(١) سورة المائدة، الآية ٨٩.

١٧٧ - التهذيب ج ٨ ص ٢٧٠ الكافي ج ٧ ص ٤٥٠.

١٧٨ - التهذيب ج ٨ ص ٢٧٠ الكافي ج ٧ ص ٤٥١.

١٧٩ - التهذيب ج ٨ ص ٢٧٠ الكافي ج ٧ ص ٤٤٩.

١٨٠ - التهذيب ج ٨ ص ٢٧٢ الكافي ج ٧ ص ٤٥٠ وفيه عن أبي جعفر عليه السلام بزيادة في آخره.

٣٣. باب أنه هل يجوز إطعام الصغير في الكفارة أم لا

١٨١/١ - يونس بن عبد الرحمن عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن رجل عليه كفارة إطعام عشرة مساكين أيعطي الصغار والكبار سواء والنساء والرجال؟ أو يفضل الكبار على الصغار والرجال على النساء؟ فقال: كلهم سواء ويتم إذا لم يقدر من المسلمين وعيالاتهم تمام العدة التي تلزمه أهل الضعف ممن لا ينصب.

١٨٢/٢ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن غياث عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا يجوز إطعام الصغير في كفارة اليمين ولكن صغيرين بكبير.

فلا ينافي الخبر الأول لأنه إنما لا يجوز إطعام الصغير إذا أفرد فأما إذا كان مختلطاً بالكبار فلا بأس بذلك، يدل على ذلك:

١٨٣/٣ - ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله تعالى: ﴿مَنْ أَوْسَطَ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾^(١) قال: هو كما يكون إنه يكون في البيت من يأكل أكثر من المدّ ومنهم من يأكل أقلّ من المدّ وإن شئت جعلت لهم اداماً، والادام أدناه ملح وأوسطه الزيت وأرفعه اللحم.

(١) سورة المائدة، الآية ٨٩.

.....

١٨١ - التهذيب ج ٨ ص ٢٧١ الكافي ج ٧ ص ٤٥٠.

١٨٢ - ١٨٣ - التهذيب ج ٨ ص ٢٧١ الكافي ج ٧ ص ٤٥١.

٣٤. باب أنه هل يجوز تكرير الإطعام على واحد إذا لم يجد غيره أم لا

١٨٤/١ - محمد بن يعقوب عن علي عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: إن لم تجد في الكفارة إلا الرجل والرجلين فلتكرّر عليهم حتى تستكمل العشرة تعطيمهم اليوم ثم تعطيمهم غداً.

١٨٥/٢ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن إطعام عشرة مساكين أو إطعام ستين مسكيناً أيجمع ذلك لإنسان واحد يُعطاه؟ قال: لا ولكن يعطي إنساناً كما قال الله تعالى، قلت: فيعطيه الرجل قرابته إن كانوا محتاجين؟ قال: نعم، قلت: فيعطيه الضعفاء من غير أهل الولاية؟ قال: نعم وأهل الولاية أحب إليّ.

فلا ينافي الخبر الأول لأنه إنما يجوز التكرير إذا لم يجد الإنسان بعدد الرجال الذين يجب عليه إطعامهم جاز حينئذ أن يكرّر عليهم، فأما إذا وجد فينبغي أن يعطي كل واحد منهم إلى أن يستوفي العدد.

٣٥ - باب كفارة من خالف النذر أو العهد

١٨٦/١ - الصفار عن علي بن محمد القاشاني عن القاسم بن محمد الأصفهاني عن سليمان بن داود المنقري عن حفص بن غياث قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن كفارة النذر فقال: كفارة النذر كفارة اليمين، ومن نذر بدنة فعليه ناقة يقلدها ويشعرها ويقف بها بعرفة، ومن نذر جزوراً فحيث شاء نحره.

١٨٧/٢ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن إسماعيل عن حفص عن عمر بياح السابري عن أبيه عن أبي بصير عن أحدهما عليهما السلام قال: من جعل عليه عهداً لله وميثاقه في أمر لله طاعة فحنت فعليه عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً.

١٨٨/٣ - عنه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن عبدالملك بن عمرو عن أبي عبدالله عليه السلام قال: من جعل لله عليه ألا يركب محرماً فركبه قال: ولا أعلمه إلا قال: فليعتق رقبة أو ليصم شهرين أو ليطعم ستين مسكيناً.

١٨٩/٤ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن أحمد الكوكبي عن العمركي البوفكي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال: سألت عن رجل عاهد الله في غير معصية ما عليه إن لم يف بعهده؟ قال: يعتق رقبة أو يصدق بصدقة أو يصوم شهرين متتابعين.

١٩٠/٥ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي الجوزا عن الحسين بن

١٨٦ - التهذيب ج ٨ ص ٢٨٠ - ٢٨٧ الكافي ج ٧ ص ٤٥٤ .

١٨٨ - التهذيب ج ٨ ص ٢٨٦ .

١٨٩ - ١٩٠ - التهذيب ج ٨ ص ٢٨٢ .

علوان عن عمرو بن خالد عن أبي جعفر عليه السلام قال: النذر نذران فما كان لله وفي به وما كان لغير الله فكفارته كفارة يمين.

١٩١/٦ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن السندي بن محمد عن صفوان الجمال عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له بأبي أنت وأمي جعلت على نفسي مشياً إلى بيت الله قال: كفر يمينك فإنما جعلت على نفسك يميناً وما جعلته لله فف به.

١٩٢/٧ - الحسن بن محبوب عن جميل بن صالح عن أبي الحسن موسى عليه السلام أنه قال: كل عن عجز من نذر نذره فكفارته كفارة يمين.

١٩٣/٨ - محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن قلت لله علي فكفارته كفارة يمين.

١٩٤/٩ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عبد الله عن محمد بن عبد الله بن مهران عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال: سألت عن الرجل يقول هو يهدي إلى الكعبة كذا وكذا ما عليه إذا كان لا يقدر على ما يهديه؟ قال: إن كان جعله نذراً ولا يملكه فلا شيء عليه، وإن كان مما يملك غلام أو جارية أو شبهه باعه واشترى بثمنه طيباً فيطيب به الكعبة وإن كانت دابة فليس عليه شيء.

قال محمد بن الحسن: الكلام في هذه الأخبار مثل الكلام على الأخبار التي قدمناها في كفارة اليمين وإن ذلك يترتب على قدر حال الرجل فكذلك في كفارة النذر لأن من قدر على عتق رقبة أو إطعام ستين مسكيناً أو صيام شهرين متتابعين فعل أي ذلك شاء، ومتى عجز عن ذلك كان عليه كفارة اليمين فإن عجز عن ذلك أيضاً كان عليه الاستغفار ولم يكن عليه شيء.

١٩١ - التهذيب ج ٨ ص ٢٧٩ الكافي ج ٧ ص ٤٥٤.

١٩٢ - ١٩٣ - التهذيب ج ٨ ص ٢٧٩ الكافي ج ٧ ص ٤٥٤ وأخرج الأخير الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٢٦١.

١٩٤ - التهذيب ج ٨ ص ٢٨٢ الفقيه ج ٣ ص ٢٦٦.

٣٦- باب أن من وجب عليه كفارة الظهار فعجز عنها اجمع كان باقياً في ذمته ولم يجز له وطء المرأة حتى يكفر

١٩٥/١ - عاصم بن حميد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كل من عجز عن الكفارة التي يجب عليه من عتق أو صوم أو صدقة في يمين أو نذر أو قتل أو غير ذلك مما يجب على صاحبه فيه الكفارة فلاستغفار له كفارة ما خلا يمين الظهار فإنه إذا لم يجد ما يكفر به حرمت عليه أن يجامعها وفرق بينهما إلا أن ترضى المرأة أن يكون معها ولا يجامعها.

١٩٦/٢ - محمد بن يعقوب عن علي عن أبيه عن صفوان بن يحيى عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: إن الظهار إذا عجز صاحبه عن الكفارة فليستغفر ربه ثم لينو أن لا يعود قبل أن يواقع ثم ليواقع وقد أجزأ ذلك عنه من الكفارة فإذا وجد السبيل إلى ما يكفر به يوماً من الأيام فليكفر، وإن تصدق فأطعم نفسه وعياله فإنه يجزيه إذا كان محتاجاً وإذا لم يجد ذلك فليستغفر الله ربه وينوي ألا يعود فحسبه ذلك والله كفارة.

فلا ينافي الخبر الأول لأن الخبر الأول إنما تناول حظر المواقعة قبل الكفارة بعد الاستغفار إذا لم ينو أنه متى تمكن كفّر، والخبر الثاني: تناول إباحة ذلك عند العزم على الكفارة متى تمكن من ذلك ويجزي ذلك مجرى الدين عليه وليس بينهما تناف.

١٩٧/٣ - وأما ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال: يا رسول الله إني ظاهرت من امرأتي

فقال: «أعتق رقبة»، قال: ليس عندي قال: «فصم شهرين متتابعين»، قال: لا أقدر قال: «فأطعم ستين مسكيناً»، قال: ليس عندي قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «أنا أتصدق عنك فأعطاه ثمن طعام ستين مسكيناً وقال: اذهب فتصدق بهذا» فقال: والذي بعثك بالحق نبياً ما بين لابتيها أحوج إليه مني ومن عيالي فقال: اذهب فكل وأطعم عيالك.

فالوجه في هذا الخبر أنه لما أعطى النبي صلى الله عليه وآله عنه الكفارة سقط عنه فرضها ثم أجراه مجرى غيره من الفقراء في جواز إعطائه ذلك على أنه عند الضرورة يجوز أن يصرف الكفارة إلى نفسه وإلى عياله حسب ما تضمنه الخبر الذي رواه إسحاق بن عمار الأول، وإن كان ذلك لا يجوز عند الاختيار كما أن عند الضرورة والعجز يجوز أن يقتصر على الاستغفار.

٣٧ - باب أن كفارة الظهر مرتبة غير مخير فيها

يدل على ذلك ظاهر القرآن قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾^(١) إلى قوله: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾^(٢) ثم قال: بعد ذلك: ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِينَ مَسْكِينًا﴾^(٣) فالأخبار التي روينها في الباب الأول تؤكد ذلك.

١٩٨/١ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن عن علي بن النعمان عن معاوية بن وهب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المظاهر قال: عليه تحرير رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً والرقبة تجزي ممن ولد في الاسلام.

١٩٩/٢ - الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: سألت عن رجل قال لامرأته: أنت علي مثل ظهر أمي قال: عتق رقبة أو اطعام ستين مسكيناً أو صيام شهرين متتابعين.

فما تضمن هذان الخبران من لفظة «أو» الموضوع للتحخير الوجه فيه أن نحملها على الترتيب بدلالة الأخبار الأولية المطابقة لظاهر القرآن وقد أوردنا في كتابنا الكبير ما يتعلق بذلك مستوفى وفيما ذكرناه كفاية إن شاء الله.

(١) و(٢) و(٣) سورة المجادلة، الآيات ٣ و ٤.

كتاب الصيد والذبائح

أبواب صيد السمك

٣٨. باب النهي عن صيد الجري والمارماهي والزمار

٢٠٠/١ - الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا تأكل الجريث ولا المارماهي^(١) ولا طافياً ولا طحالاً لأنه بيت الدم ومضغة الشيطان.

٢٠١/٢ - عنه عن محمد بن خالد عن أبي الجهم عن رفاعه عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الجريث فقال: والله ما رأيته قطّ ولكن وجدناه في كتاب علي عليه السلام حراماً.

٢٠٢/٣ - عنه عن النضر بن سويد عن عاصم عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عما يكره من السمك؟ فقال: أما في كتاب علي عليه السلام فإنه نهى عن الجريث.

٢٠٣/٤ - عنه عن صفوان عن منصور بن حازم عن سمرة عن^(٢) أبي سعيد قال: خرج أمير المؤمنين عليه السلام على بغلة رسول الله صلى الله عليه وآله فخرجنا معه نمشي حتى انتهى إلى موضع أصحاب السمك فجمعهم ثم قال: تدرون لأي شيء جمعتمكم؟ فقالوا: لا فقال: لا تشتروا الجريث ولا المارماهي ولا الطافي على الماء ولا تبيعوه.

٢٠٤/٥ - عنه عن ابن فضال عن غير واحد من أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام قال: الجريّ والمارماهي والطافي حرام في كتاب علي عليه السلام.

(١) المارماهي: معرب وأصله حية الماء. (٢) في د (ابن أبي سعيد).

٢٠٠ - ٢٠١ - التهذيب ج ٩ ص ٧ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٦ ص ٢٢١.

٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - التهذيب ج ٩ ص ٧.

٢٠٥/٦ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد الحلبي قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: لا يكره شيء من الحيتان إلا الجري.

٢٠٦/٧ - عنه عن فضالة عن أبان عن حريز عن حكم عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا يكره من الحيتان شيء إلا الجريث.

فألوجه في هذين الخبرين وما جرى مجراهما أنه لا يكره كراهية الحظر إلا الجري وإن كان يكره كراهية النذب والاستحباب، وما قدّمناه من الأخبار وإن تضمن بعضها لفظ التحريم مثل حديث ابن فضال وغير ذلك فمحمول على هذا الضرب من التحريم الذي قدّمناه، والذي يدل على ذلك:

٢٠٧/٨ - ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن زرارة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الجريث فقال: وما الجريث؟ فنعت له فقال: ﴿قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرماً على طاعم يطعمه﴾^(١) إلى آخر الآية ثم قال: لم يحرم الله شيئاً من الحيوان في القرآن إلا الخنزير بعينه ويكره كل شيء من البحر ليس له قشر مثل الورق وليس بحرام إنما هو مكروه.

٢٠٨/٩ - عنه عن عبدالرحمن بن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الجري والمارماهي والزّمير^(٢) وما ليس له قشر من السمك أحرام هو؟ فقال لي: يا محمد اقرأ هذه الآية التي في الأنعام ﴿قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرماً على طاعم يطعمه﴾ قال: فقرأتها حتى فرغت منها فقال: إنما الحرام ما حرم الله ورسوله في كتابه ولكنهم قد كانوا يعافون أشياء فنحن نعافها.

(١) سورة الأنعام، الآية ١٤٥.

(٢) الزّمير: كسكيت نوع من السمك له شوك ناتئ على ظهره وأكثر ما يكون في المياه العذبة.

٣٩. باب تحريم السمك الطافي وهو الذي يموت في الماء

٢٠٩/١ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عما يوجد من السمك طافياً على الماء أو يلقيه البحر ميتاً؟ فقال: لا تأكله.

٢١٠/٢ - عنه عن عمرو بن عثمان عن المفضل بن صالح عن زيد الشحام قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عما يوجد من الحيتان طافياً على الماء ويلقيه البحر ميتاً آكله؟ قال: لا.

٢١١/٣ - عنه عن فضالة عن القاسم بن بريد عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا تأكل ما نبذه الماء من الحيتان وما نضب الماء عنه.

٢١٢/٤ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن عبد الله بن بحر عن رجل عن زرارة قال: قلت السمك يثب من الماء فيقع على الشط فيضطرب حتى يموت فقال: كلها.

فألوجه في هذا الخبر أن نحمله على أنه لما خرجت من الماء أخذها وهي حية ثم ماتت جاز أكلها ولو ماتت قبل أن يأخذها لم يجز ذلك، يدل على ذلك:

٢١٣/٥ - ما رواه محمد بن يحيى عن العمري بن علي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال: سألته عن سمكة وثبت

.....
٢٠٩ - ٢١٠ - التهذيب ج ٩ ص ٩.

٢١١ - التهذيب ج ٩ ص ٩ الفقيه ج ٣ ص ٢٤٥ بزيادة في آخره.

٢١٢ - التهذيب ج ٩ ص ٩ الفقيه ج ٣ ص ٢٣٦ بتفاوت في اللفظ.

٢١٣ - التهذيب ج ٩ ص ١٠ الكافي ج ٦ ص ٢١٩.

من الماء فوقعت على الجَدَّ فماتت أَيْصَلَح أَكْلُهَا؟ قال: إن أخذتها قبل أن تموت ثم ماتت فكلها، وإن ماتت قبل أن تأخذها فلا تأكلها.

٢١٤/٦ - محمد بن يحيى عن عبدالله بن محمد عن علي بن الحكم عن أبان عن سلمة أبي حفص عن أبي عبدالله عليه السلام أن علياً عليه السلام كان يقول في صيد السمك: إذا أدركتها وهي تضطرب وتضرب بيدها وتحرك ذنبها وتطرف بعينها فهي ذكاتها.

٢١٥/٧ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن القاسم بن بريد عن ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في رجل نصب شبكة في الماء ثم رجع إلى بيته وتركها منصوبة فأثاها بعد ذلك وقد وقع فيها سمك فيمتن فقال: ما عملت يده فلا بأس بأكل ما وقع فيها.

٢١٦/٨ - عنه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي قال: سألت عن الحظيرة من القصب تجعل في الماء للحيثان فيدخل فيها الحيثان فيموت بعضها فيها فقال: لا بأس به إن تلك الحظيرة إنما جعلت ليصاد فيها.

فألوجه في هذين الخبرين أن نحملهما على أنه إذا لم يتميز له مامات في الماء مما لم يمت فيه وأخرج منه جاز أكل الجميع، وأما مع التمييز فلا يجوز على حال، يدل على ذلك:

٢١٧/٩ - ما رواه الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن عبدالرحمن قال: أمرت رجلاً يسأل لي أبا عبدالله عليه السلام عن رجل صاد سمكاً وهنَّ أحياء ثم أخرجهن بعدما مات بعضهن فقال: ما مات فلا تأكله فإنه مات فيما فيه حياته.

ولا ينافي هذا الخبر:

٢١٨/١٠ - ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن هارون

.....
٢١٤ - التهذيب ج ٩ ص ١٠ الكافي ج ٦ ص ٢١٩.

٢١٥ - ٢١٦ - التهذيب ج ٩ ص ١٣ - ١٤ الكافي ج ٦ ص ٢١٨ وأخرج الأول الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٢٣٦.

٢١٧ - ٢١٨ - التهذيب ج ٩ ص ١٤ وأخرج الأخير الكليني في الكافي ج ٦ ص ٢١٩.

ابن مسلم عن مسعدة بن صدقة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعت أبي يقول: إذا ضرب صاحب الشبكة بالشبكة فما أصاب فيها من حيٍّ أو ميت فهو حلال ما خلا ما ليس له قشر ولا يؤكل الطافي من السمك.

لأن الوجه في هذا الخبر ما قلناه في الأخبار الأولى سواء من أنه إذا لم يتميز له الميت من الحيّ جاز له أكل الجميع، فأما مع تميزه فلا يجوز حسب ما قدمناه.

٤٠. باب صيد المجوسي للسّمك

٢١٩/١ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صيد الحيتان وإن لم يسم؟ فقال: لا بأس، وسألته عن صيد المجوس السمك آكله؟ فقال: ما كنت لأكله حتى أنظر إليه.

٢٢٠/٢ - عنه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مجوسي يصيد السمك أيؤكل منه؟ فقال: ما كنت لأكله حتى أنظر إليه قال حماد: يعني حتى أسمعه يسمي.

قال محمد بن الحسن: الذي ذكره حماد في تأويل الخبر غير صحيح لأننا قد بينا في الرواية الأولى أنه لا يراعى في صيد السمك التسمية، ويزيد ذلك بياناً:

٢٢١/٣ - ما رواه علي عن أبيه عن عمرو بن عثمان عن المفضل بن صالح عن زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن صيد الحيتان وإن لم يسم عليه؟ قال: لا بأس به إن كان حياً أن تأخذه.

٢٢٢/٤ - عنه عن فضالة عن العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام مثل ذلك، قال: وسألته عن صيد السمك ولا يسمي؟ قال: لا بأس.

٢١٩ - التهذيب ج ٩ ص ١١ الفقيه ج ٣ ص ٢٣٧ وأخرج صدره.

٢٢٠ - التهذيب ج ٩ ص ١١.

٢٢١ - التهذيب ج ٩ ص ١١ الكافي ج ٦ ص ٢١٧.

٢٢٢ - التهذيب ج ٩ ص ١١.

٢٢٣/٥ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن محمد بن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن صيد المجوس حين يضربون بالشباك ويسمّون بالشرك؟ فقال: لا بأس بصيدهم إنما صيد الحيتان أخذها.

٢٢٤/٦ - عنه عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الوشا عن عبد الله بن سنان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بالسّمك الذي يصيده المجوسي.

٢٢٥/٧ - الحسين بن سعيد عن عثمان عن سماعة عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صيد المجوس السّمك حين يضربون بالشبك ولا يسّمون أو يهودي ولا يسمّي؟ قال: لا بأس إنما صيد الحيتان أخذها.

٢٢٦/٨ - عنه عن النضر عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحيتان التي يصيدها المجوس فقال: إن علياً عليه السلام كان يقول: الحيتان والجراد ذكي.

٢٢٧/٩ - عنه عن ابن فضال عن يونس بن يعقوب عن أبي مريم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول فيما صادت المجوس من الحيتان؟ فقال: كان علي عليه السلام يقول: الحيتان والجراد ذكي.

٢٢٨/١٠ - عنه عن الحسن بن علي الوشا عن عبد الله بن سنان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا بأس بكواميخ المجوس^(١) ولا بأس بصيدهم السّمك.

فالوجه في هذه الأخبار أن نحملها على أنه لا بأس بصيد المجوس إذا

(١) الكواميخ: إدام يؤتد به وهو معرب.

٢٢٣ - التهذيب ج ٩ ص ١٢ الكافي ج ٦ ص ٢١٨ هو صدر حديث.

٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - التهذيب ج ٩ ص ١٢ الكافي ج ٦ ص ٢١٩.

٢٢٧ - ٢٢٨ - التهذيب ج ٩ ص ١٣ وأخرج الأخير الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٢٣٦.

أخذه الإنسان منهم حياً قبل أن يموت فلا يقبل قولهم في إخراج السمك من الماء حياً لأنهم لا يؤمنون على ذلك، يدل على ذلك:

٢٢٩/١١ - ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن عيسى بن عبدالله قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن صيد المجوس؟ فقال: لا بأس إذا أعطوكه حياً والسمك أيضاً وإلا فلا تجز شهادتهم إلا أن تشهد أنت.

أبواب الصيد

٤١. باب كراهية صيد الليل

٢٣٠/١ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمون عن عبدالله بن عبدالرحمن عن مسمع عن أبي عبدالله عليه السلام قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن إتيان الطير بالليل وقال: «إن الليل أمان لها».

٢٣١/٢ - عنه عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن أبي عبدالله عن الحسن بن علي عن محمد بن الفضيل عن محمد بن عبدالرحمن عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لا تأتوا الفراخ في أعشاشها، ولا الطير في منامه حتى يصبح، ولا تأتوا الفرخ في عشه حتى يريش، فإذا طار فأوتر له قوسك وانصب له فخك».

٢٣٢/٣ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: سألت الرضا عليه السلام عن طروق الطير بالليل في وكرها؟ فقال: لا بأس بذلك.

٢٣٣/٤ - أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن علي بن أحمد بن أشيم عن صفوان عن أبي الحسن عليه السلام مثله.

٢٣٤/٥ - الصفار عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبدالرحمن عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: قلت: جعلت فداك ما

٢٣٠ - ٢٣١ - التهذيب ج ٩ ص ١٥ و ٢٢ الكافي ج ٦ ص ٢١٧.

٢٣٢ - ٢٣٣ - التهذيب ج ٩ ص ١٦ الكافي ج ٦ ص ٢١٦.

٢٣٤ - التهذيب ج ٩ ص ١٦.

تقول في صيد الطير في أوكارها والوحش في أوطانها ليلاً فإنّ الناس يكرهون ذلك؟ فقال: لا بأس بذلك.

فالوجه في هذه الأخبار أن نحملها على الجواز ورفع الحظر والخبران الأولان محمولان على ضرب من الكراهية دون الحظر.

٤٢ - باب كراهية لحم الغراب

٢٣٥/١ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن أبي يحيى الواسطي قال: سئل الرضا عليه السلام عن الغراب الأبقع؟ قال: فقال: إنه لا يؤكل فقال: ومن أحل لك الأسود.

٢٣٦/٢ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن العمري بن علي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال: سألته عن الغراب الأبقع والأسود أيحل أكله؟ فقال: لا يحل أكل شيء من الغربان زاغ ولا غيره.

٢٣٧/٣ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان بن عثمان عن زرارته عن أحدهما عليهما السلام أنه قال: إن أكل الغراب ليس بحرام إنما الحرام ما حرم الله في كتابه ولكن الأنفس تتنزه عن كثير من ذلك تقززاً^(١).

٢٣٨/٤ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى الخزاز عن غياث بن إبراهيم عن جعفر بن محمد عليهما السلام أنه كره أكل الغراب لأنه فاسق.

فلا ينافي الأخبار الأولى لأن الوجه أن نحملها على رفع الحظر وإن

(١) التقزز: تقزز من الدنس وكل ما يستقذر: عافه وتجنبه.

٢٣٥ - التهذيب ج ٩ ص ١٩ الكافي ج ٦ ص ٢٥٠.

٢٣٦ - التهذيب ج ٩ ص ٢٠ الكافي ج ٦ ص ٢٤٨.

٢٣٧ - التهذيب ج ٩ ص ١٩.

٢٣٨ - التهذيب ج ٩ ص ٢٠.

كان مكروهاً لأن الأخبار الأولى تناولت ذلك على وجه الكراهية، وقوله: لا يحل شيء من الغرابان معناه لا يحل حلالاً طلقاً ليس فيه شيء من الكراهية ولم يرد بذلك التحريم.

٤٣. باب كراهية لحم الخطاف

٢٣٩/١ - محمد بن أحمد بن يحيى عن إبراهيم بن إسحاق عن علي بن محمد عن الحسن بن داود الرقي قال: بينا نحن قعود عند أبي عبد الله عليه السلام إذ مرّ رجل بيده خطاف مذبوح فوثب إليه أبو عبد الله عليه السلام حتى أخذه من يده ثم دحى به^(١) ثم قال: أعالكم أمركم بهذا أم فقيهكم؟ لقد أخبرني أبي عن جدي أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن قتل ستة النحلة والنملة والضفدع والصرد والهدهد والخطاف.

٢٤٠/٢ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل يُصيب خطافاً في الصحراء أو يصيده أياكله؟ فقال: هو مما يؤكل، وعن الوبر^(٢) يؤكل؟ قال: لا هو حرام.

فألوجه في قوله عليه السلام: هو مما يؤكل أن نحمله على التعجب من ذلك دون الإخبار عن إباحته ويجري ذلك مجرى أحدنا إذا رأى إنساناً يأكل شيئاً تعافه الأنفس هذا شيء يؤكل وإنما يريد تهجينه لا إخباره عن جواز ذلك.

(١) دحى به: رمى به.

(٢) الوبر: دويبة كالسنور لكنها أصغر منه وهو قصير الذنب والأذنين وربما يظن أنه لا ذنب له وهو طحلان اللون.

٤٤. باب جواز أكل ما ذبحه الكلب المعلم وإن أكل منه

٢٤١/١ - محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن محمد بن مسلم وغير واحد عنهما جميعاً أنهما عليهما السلام قالا: في الكلب يرسله الرجل ويسمي قالا: إن أخذه فأدركت ذكاته فذكه وإن أدرسته قد قتله وأكل منه فكل ما بقي.

٢٤٢/٢ - أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن أحمد عن يونس بن يعقوب قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أرسل كلبه فأدركه وقد قتل؟ قال: كل وإن أكل.

٢٤٣/٣ - عنه عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن أبان بن تغلب عن سعيد بن المسيب قال: سمعت سلمان يقول: كل مما أمسك الكلب وإن أكل ثلثه.

٢٤٤/٤ - عنه عن علي بن الحكم عن سيف عن منصور بن حازم عن سالم الأشل قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن صيد كلب معلّم قد أكل من صيده قال: كل منه.

٢٤٥/٥ - محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن أبان بن عثمان عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أرسل كلبه فأخذ صيداً وأكل منه أكل من فضله؟ قال: كل ما قتل الكلب إذا سميت وإن كنت ناسياً فكل منه أيضاً وكل فضله.

٢٤١ - التهذيب ج ٩ ص ٢٣ الكافي ج ٦ ص ٢٠٩ بزيادة في آخره.

٢٤٢ - التهذيب ج ٩ ص ٢٤ الكافي ج ٦ ص ٢٠٥.

٢٤٣ - ٢٤٤ - التهذيب ج ٩ ص ٢٤ - ٢٥ الكافي ج ٦ ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

٢٤٥ - التهذيب ج ٩ ص ٢٥ الكافي ج ٦ ص ٢٠٦.

٢٤٦/٦ - عنه عن علي بن الحكم عن موسى بن بكسر عن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال في صيد الكلب إذا أرسله وسمي فليأكل مما أمسك عليه وإن قتل وإن أكل فكل ما بقي .

٢٤٧/٧ - محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام أنه سُئل عن صيد البازي والكلب إذا صاد فقتل صيده وأكل منه أكل فضلهما أم لا؟ فقال: أما ما قتله الطير فلا تأكله إلا أن تذكيه، وأما ما قتله الكلب وقد ذكرت اسم الله عليه فكل وإن أكل منه .

٢٤٨/٨ - الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن معاوية بن وهب عن أبي سعيد المكاربي قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الكلب يرسل على الصيد ويسمي فيقتل ويأكل منه فقال: كل وإن أكل منه .

٢٤٩/٩ - عنه عن فضالة عن عبدالله بن بكير عن سالم الأشل قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الكلب يمسك عليك صيده وقد أكل منه فقال: لا بأس إنما أكل وهو لك حلال .

٢٥٠/١٠ - عنه عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد الحلبي قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الكلب يصطاد فيأكل من صيده أأكل بقيته؟ قال: نعم .

٢٥١/١١ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران قال: سألته عما أمسك عليه الكلب المعلم للصيد وهو قول الله تعالى: ﴿وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونهن مما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه﴾^(١) قال: لا بأس أن تأكلوا

(١) سورة المائدة، الآية ٤ .

٢٤٦ - التهذيب ج ٩ ص ٢٥ الكافي ج ٦ ص ٢٠٦ بزيادة في آخره الفقيه ج ٣ ص ٢٣١ .

٢٤٧ - التهذيب ج ٩ ص ٢٥ الكافي ج ٦ ص ٢٠٦ .

٢٤٨ - ٢٤٩ - التهذيب ج ٩ ص ٢٧ وأخرج الأخير الكليني في الكافي ج ٦ ص ٢٠٤ .

٢٥٠ - ٢٥١ - التهذيب ج ٩ ص ٢٧ .

مما أمسك الكلب مما لم يأكل الكلب فإذا أكل الكلب منه قبل أن تدركه فلا تأكل منه، قال: وسألته عن صيد الفهد وهو معلم للصيد؟ فقال: إن أدركته حياً فذكه وكله وإن قتله فلا تأكل منه.

٢٥٢/١٢ - عنه عن فضالة بن أيوب عن رفاعه بن موسى قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الكلب يقتل فقال: كل، فقلت آكل منه؟ فقال: إذا أكل منه فلم يمسك عليك إنما أمسك على نفسه.

فالوجه في هذين الخبرين أن نحملهما على أحد وجهين، أحدهما أن نحملهما على أنه إذا كان الكلب معتاداً لأكل ما يصطاده فإنه لا يؤكل مما بقي منه وإنما يؤكل بقيته إذا كان ذلك منه شاذاً نادراً، والوجه الآخر أن نحملهما على ضرب من التتية لأن في الفقهاء من يقول ذلك ويعتدل بأنه أمسك على نفسه لا عليك، يدل على ذلك:

٢٥٣/١٣ - ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن يحيى عن جميل بن دراج قال: حدثني حكيم بن حكيم الصيرفي قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ما تقول في الكلب يصيد الصيد فيقتله؟ قال: لا بأس كل، قال: قلت: إنهم يقولون إذا أكل منه فإنما أمسك على نفسه فلا تأكله قال: أو ليس قد جامعوكم على أن قتله ذكاته؟ قال: قلت بلى، قال: فما يقولون في شاة ذبحها رجل أذكاه؟ قال: قلت نعم، قال: فإن السبع جاء بعدما ذكى فأكل بعضها يؤكل البقية؟ فإذا أجابوكم إلى هذا فقل لهم: كيف تقولون إذا ذكى هذا وأكل منها لم تأكلوا منها وإذا ذكى هذا وأكل أكلتم.

ويجوز أن يكون المراد بالكلب في الخبرين الفهد وغيره من السباع لأن ذلك يسمّى كلباً في اللغة وإن لم يقل بعرف الشريعة في قوله تعالى: «مكّلين» فيما يصطاده الفهد، وما يصطاده شبيهه لا يؤكل إلا ما أدرك ذكاته على ما سنيته فيما بعد إن شاء الله تعالى.

٤٥ . باب صيد كلب المجوس

٢٥٤/١ - الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن كلب المجوس يأخذه الرجل المسلم فيسمي حين يرسله أياكل منه مما أمسك عليه؟ فقال: نعم لأنه مكّلب وذكر اسم الله عز وجل عليه.

٢٥٥/٢ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم عن عبدالرحمن بن سيابة قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام فقلت: كلب مجوسي أستعيره أفأصيده؟ قال: لا تأكل من صيده إلا أن يكون علّمه مسلم.

فلا ينافي هذا الخبر الأول لأن الوجه في هذا الخبر أن نحمله على أنه إذا لم يعلّمه المسلم ولا يسمي عند إرساله فلا يجوز أكل ما يصيده، فأما إذا علّمه وسمى فلا بأس على ما تضمنه الخبر الأول، والذي يدل على ذلك:

٢٥٦/٣ - ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال: كلب المجوس لا تأكل صيده إلا أن يأخذه المسلم فيعلّمه فيرسله وكذلك البازي وكلاب أهل الذمة وبزاتهم حلال للمسلمين أن يأكلوا صيدها.

٢٥٤ - التهذيب ج ٩ ص ٢٩ الكافي ج ٦ ص ٢٠٩ الفقيه ج ٣ ص ٢٣١ .

٢٥٥ - التهذيب ج ٩ ص ٣٠ الكافي ج ٦ ص ٢١٠ بزيادة في آخره .

٢٥٦ - التهذيب ج ٩ ص ٣٠ الكافي ج ٦ ص ٢١٠ .

٤٦. باب أنه لا يؤكل من صيد الفهد والبازي إلا ما أدرك ذكاته

٢٥٧/١ - الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنه كره صيد البازي إلا ما أدرك ذكاته.

٢٥٨/٢ - عنه عن القاسم بن محمد عن أبان بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أرسل بازه فأخذ صيداً وأكل منه نأكل من فضله؟ فقال: ما قتل الباز فلا تأكل منه إلا أن تذبحه.

٢٥٩/٣ - عنه عن القاسم بن محمد عن أبان عن أبي العباس عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن صيد البازي والصقر فقال: لا تأكل ما قتل الباز والصقر ولا تأكل ما قتل سباع الطير.

٢٦٠/٤ - عنه عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: سألت عن صيد البزاة والصقورة والطير الذي يصيده فقال: ليس هذا في القرآن إلا أن تدركه حياً فتذكيه وإن قتل فلا تأكل حتى تذكيه.

٢٦١/٥ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن مهزيار قال: كتب إلى أبي جعفر عليه السلام عبد الله بن خالد بن نصر المدائني أسألك جعلت فداك عن البازي إذا أمسك صيده وقد سمى عليه فقتل الصيد هل يحل أكله؟ فكتب عليه السلام بخطه وخاتمه إذا سميت أكلته، وقال علي بن مهزيار قرأته.

٢٥٧ - ٢٥٨ - التهذيب ج ٩ ص ٣٠ الكافي ج ٦ ص ٢٠٨.

٢٥٩ - التهذيب ج ٩ ص ٣١ - الكافي ج ٦ ص ٢٠٨.

٢٦٠ - ٢٦١ - التهذيب ج ٩ ص ٣١.

٢٦٢/٦ - عنه عن محمد بن إسماعيل بن بزيح عن علي بن النعمان عن أبي مريم الأنصاري قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الصقورة والبزاة من الجوارح هي؟ قال: نعم بمنزلة الكلاب.

٢٦٣/٧ - عنه عن البرقي عن سعد بن سعد عن زكريا بن آدم قال: سألت الرضا عليه السلام عن صيد البازي والصقر يقتل صيده والرجل ينظر إليه قال: كل منه وإن كان قد أكل منه أيضاً شيئاً، قال: فرددت عليه ثلاث مرات كل ذلك يقول مثل هذا.

فألوجه في تأويل هذه الأخبار أن نحملها على التقية التي قدمناها لأن سلاطين الوقت كانوا يرون ذلك وفقهاؤهم كانوا يفتون بجوازه فجاءت الأخبار موافقة لهم كما جاء غيرها من الأخبار بمثل ذلك، والذي يدل على ذلك:

٢٦٤/٨ - ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن أبي عبيدة الحذا قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ما تقول في البازي والصقر والعقاب؟ فقال: إن أدركت ذكاته فكل منه وإن لم تدرك ذكاته فلا تأكل.

٢٦٥/٩ - الحسين بن سعيد عن أحمد بن محمد عن المفضل بن صالح عن أبان بن تغلب قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: كان أبي يفتي في زمن بني أمية أن ما قتل البازي والصقر فهو حلال وكان يتيقهم وأنا لا أتيقهم وهو حرام ما قتل.

٢٦٦/١٠ - عنه عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي قال: قال أبو عبدالله عليه السلام كان أبي يفتي وكنا نفتي ونحن نخاف في صيد البزاة والصقور فأما الآن فإننا لا نخاف ولا نحل صيدها إلا أن تدرك ذكاته وإنه لفي كتاب الله عز وجل إن الله عز وجل قال: ﴿وما علمتم من الجوارح مكلين﴾ فسمي الكلاب.

.....
٢٦٢ - ٢٦٣ - التهذيب ج ٩ ص ٣١.

٢٦٤ - ٢٦٥ - التهذيب ج ٩ ص ٣١ - ٣٢ الكافي ج ٦ ص ٢٠٩ وأخرج الأخير الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٢٣٤.

٢٦٦ - التهذيب ج ٩ ص ٣٢ الكافي ج ٦ ص ٢٠٨.

٢٦٧/١١ - عنه عن الحسن بن علي بن فضال عن المفضل بن صالح عن ليث المرادي قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصقورة والبزاة وعن صيدهن؟ فقال: كل ما لم يقتلن إذا أدركت ذكاته، وآخر الذكاة إذا كانت العين تطرف والرجل تركض والذنب يتحرك، وقال: ليست الصقورة والبزاة في القرآن.

٤٧ - باب حكم لحم الحمر الأهلية والخييل والبغال

٢٦٨/١ - محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن محمد بن مسلم ووزارة عن أبي جعفر عليه السلام أنهما سألاه عن لحم الحمر الأهلية؟ فقال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن أكلها يوم خيبر وإنما نهى عن أكلها كلها في ذلك الوقت لأنها كانت حمولة الناس وإنما الحرام ما حرم الله عز وجل في القرآن.

٢٦٩/٢ - أحمد بن محمد عن رجل عن محمد بن مسلم وعن أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول: إن المسلمين كانوا اجتهدوا في خيبر وأسرع المسلمون في دوابهم فأمر رسول الله بإكفاء القدور ولم يقلل إنها حرام وكان ذلك إبقاء على الدواب.

٢٧٠/٣ - الحسين بن سعيد عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن أبي بصير قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إن الناس أكلوا لحوم دوابهم يوم خيبر فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله بإكفاء قدورهم ونهاهم عن ذلك ولم يحرمها.

٢٧١/٤ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الله بن هلال عن علا بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألت عن لحوم الخييل والبغال؟ فقال: حلال ولكن الناس يعافونها.

٢٦٨ - ٢٦٩ - التهذيب ج ٩ ص ٣٩ الكافي ج ٦ ص ٢٤٩.

٢٧٠ - التهذيب ج ٩ ص ٣٩.

٢٧١ - التهذيب ج ٩ ص ٤٠ الفقيه ج ٣ ص ٢٤٢ بتفاوت بينهما.

٢٧٢/٥ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن ابن مسكان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لحوم الحمر فقال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن أكلها يوم خيبر، قال: وسألته عن أكل لحم الخييل والبغال فقال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن أكلها فلا تأكلها إلا أن تضطر إليها.

٢٧٣/٦ - أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن أبان عمن أخبره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن لحوم الخييل؟ فقال: لا تأكل إلا أن تصيبك ضرورة، ولحوم الحمر الأهلية قال: في كتاب علي عليه السلام أنه يمنع أكلها.

٢٧٤/٧ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن البرقي عن سعد بن سعد عن الرضا عليه السلام قال: سألت عن لحوم البراذين والخييل والبغال قال: لا تأكلها.

فالوجه في هذه الأخبار كلها أن نحملها على ضرب من الكراهية دون الحظر بدلالة الأخبار الأولى، ويزيد ذلك بياناً:

٢٧٥/٨ - ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنه سُئِلَ عن سباع الطير والوحش حتى ذكر له القنافذ والوطواط والحمير والبغال والخييل فقال: ليس الحرام إلا ما حَرَّمَ الله في كتابه العزيز وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله يوم خيبر عن أكل لحوم الحمير وإنما نهاهم من أجل ظهورهم أن يفنوه وليست الحمر بحرام، ثم قال: اقرأ هذه الآية: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فُسْقًا أَهْلٌ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾^(١).

(١) سورة الأنعام، الآية ١٤٥.

٢٧٦/٩ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن بسطام بن قرّة عن إسحاق بن حسان عن الهيثم بن واقد عن علي بن الحسن العبدي عن أبي هارون عن أبي سعيد الخدري قال: أمر رسول الله صلى الله عليه وآله بلالاً بأن ينادي أن رسول الله صلى الله عليه وآله حرّم الجري والضرب والحمر الأهلية.

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على التقية لأنه رواه رجال العامة حسب ما يعتقدونه ويروونه عن النبي صلى الله عليه وآله أنه حرّم ذلك ولا نعمل نحن إلا على ما تقدم من الأخبار.

٤٨. باب تحريم أكل لحم الغنم إذا شرب من لبن خنزيرة

٢٧٧/١ - محمد بن يحيى عن العباس بن معروف عن الحسن بن محبوب عن حنان بن سدير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سُئل وأنا حاضر عن جدي رضع من خنزيرة حتى شب واشتدَّ عظمه ثم استفحله رجل في غنم له فخرج له نسل ما تقول في نسله؟ قال: أما ما عرفت من نسله بعينه فلا تقر به، وأما ما لم تعرفه فهو بمنزلة الجبن كل ولا تسأل عنه.

٢٧٨/٢ - محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن عبد الله بن أحمد النهيكي عن ابن أبي عمير عن بشر بن مسلمة عن أبي الحسن عليه السلام في جدي رضع من خنزيرة ثم ضرب في الغنم فقال: هو بمنزلة الجبن فما عرفت أنه ضربه فلا تأكله وما لم تعرفه فكله.

٢٧٩/٣ - عنه عن محمد بن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الوشا عن عبد الله بن سنان عن أبي حمزة رفعه قال: لا تأكل من لحم حمل رضع من لبن خنزيرة.

قال محمد بن الحسن هذه الأخبار كلها محمولة على أنه إذا رضع من الخنزيرة رضاعاً تاماً نبت عليه لحمه ودمه وتشتدَّ بذلك قوّته، فأما إذا كان دفعة أو دفعتين أو ما لا يثبت اللحم ويشدَّ العظم فلا بأس بأكل لحمه بعد استبرائه بما سنذكره إن شاء الله، وقد صرح في الحديث الأول بذلك حين سأله السائل فقال: رضع من خنزيرة حتى شبَّ واشتدَّ عظمه فأجابه حينئذ بما

.....
٢٧٧ - ٢٧٨ - التهذيب ج ٩ ص ٤٢ الكافي ج ٦ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ وأخرج الأول الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٢٤٢.

٢٧٩ - التهذيب ج ٩ ص ٤٢ الكافي ج ٦ ص ٢٥٣ الفقيه ج ٣ ص ٢٤٢ مرسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام.

ذكرناه، والذي يدل على ذلك:

٢٨٠/٤ - ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن
النوفلي عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه
السلام سئل عن حمل غذي لبن خنزير فقال: قيدوه واعلفوه الكُسب^(١) والنوى
والشعير والخبز إن كان استغنى عن اللبن وإن لم يكن استغنى عن اللبن
فيلقى على ضرع شاة سبعة أيام ثم يؤكل لحمه.

(١) الكسب: بالضم فالسكون فضلة دهن السمسم.

٢٨٠ - التهذيب ج ٩ ص ٤٢ الكافي ج ٦ ص ٢٥٣.

٤٩. باب كراهية لحوم الجلالات

٢٨١/١ - أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن هشام بن سالم عن أبي حمزة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا تأكلوا لحوم الجلالة وإن أصابك من عرقها فاغسله.

٢٨٢/٢ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمون عن عبدالله بن عبدالرحمن عن مسمع عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: الناقة الجلالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تغذى أربعين يوماً، والبقرة الجلالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تغذى أربعين يوماً، والشاة الجلالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تغذى خمسة أيام، والبطّة الجلالة لا يؤكل لحمها حتى تربط خمسة أيام، والدجاجة ثلاثة أيام.

٢٨٣/٣ - عنه عن حميد بن زياد عن الحسن بن سماعة عن أحمد بن الحسن الميثمي عن أبان بن عثمان عن بسام الصيرفي عن أبي جعفر عليه السلام في الإبل الجلالة قال: لا يؤكل لحمها ولا تتركب أربعين يوماً.

٢٨٤/٤ - عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حفص بن البختري عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا تشرب من ألبان الإبل الجلالة وإن أصابك شيء من عرقها فاغسله.

٢٨٥/٥ - عنه عن علي عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: الدجاجة الجلالة لا

٢٨١ - التهذيب ج ٩ ص ٤٣ الكافي ج ٦ ص ٢٥٣.

٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - التهذيب ج ٩ ص ٤٣ الكافي ج ٦ ص ٢٥٥.

٢٨٥ - التهذيب ج ٩ ص ٤٤.

يؤكل لحمها حتى تقيد ثلاثة أيام، والبطة الجلالة خمسة أيام، والشاة الجلالة عشرة أيام، والبقرة الجلالة عشرين يوماً، والناقة أربعين يوماً.

٢٨٦/٦ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن البرقي عن سعد بن سعد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألت عن أكل لحوم الدجاج من الدساكر^(١) وهم لا يصدونها عن شيء تمرّ على العذرة مخليّ عنها وأكل بيضهن فقال: لا بأس به.

فلا ينافي هذا الخبر ما قدمناه من الأخبار لأنه ليس في الخبر أنها تكون جلالة بل فيها أنها تمر على العذرة وأنها لا تصد عن شيء وكل ذلك لا يفيد كونها جلالة، على أنه لو كان في الخبر صريح بأنها جلالة لجاز لنا أن نقول قوله. عليه السلام: لا بأس به يحتمل أن يكون أراد بعد أن تستبرأ ثلاثة أيام حسب ما قدمناه، لأننا لم نقل إن لحم الجلالات حرام على كل حال، على أنه قد روي أن الذي يراعى فيه الاستبراء الذي قدمناه إذا لم تخط غذاءها بغير العذرة، فأما إذا كانت تخط فلا بأس بأكل لحمها، يبين ذلك:

٢٨٧/٧ - ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن بعض أصحابه عن علي بن حسان عن علي بن عقبة عن موسى بن أكيل عن بعض أصحابنا عن أبي جعفر عليه السلام في شاة شربت بولاً ثم ذبحت فقال: يغسل ما في جوفها ثم لا بأس به، وكذلك إذا اعتلفت العذرة ما لم تكن جلالة، والجلالة التي يكون ذلك غذاؤها.

٢٨٨/٨ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الخشاب عن علي بن أسباط عن روى في الجلالات لا بأس بأكلهن إذا كنّ يخلطن.

(١) الدساكر: جمع دسكرة وهي القرية العظيمة.

٢٨٦ - التهذيب ج ٩ ص ٤٤.

٢٨٧ - ٢٨٨ - التهذيب ج ٩ ص ٤٤ الكافي ج ٦ ص ٢٥٤ - ٢٥٥.

٥٠. باب لحم البخاتي

٢٨٩/١ - محمد بن أحمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن جعفر بن بشير عن داود بن كثير الرقي قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام أسأله عن لحوم البخت وألبانها فقال: لا بأس به.

ولا ينافي هذا الخبر:

٢٩٠/٢ - ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن بكر بن صالح عن سليمان الجعفري عن أبي الحسن عليه السلام قال: سمعته يقول: لا أكل لحوم البخاتي ولا أمر أحداً بأكلها في حديث طويل.

لأن قوله عليه السلام لا أكله إخبار عن امتناعه من أكله وقوله: لا أمر إنما نفى أن يكون ذلك مأموراً به، ولو كان كذلك لوجب أكله وليس ذلك قولاً لأحد وليس في الخبر أن ذلك حرام أو ليس بمباح فينا في الخبر الأول على أن تحريم لحم البخاتي شيء كان يقوله أبو الخطاب لعنه الله وأصحابه فيجوز أن يكون سليمان الجعفري سمع بعض أصحابه يقول ذلك ويسنده إليه فرواه عن أبي الحسن عليه السلام ظناً منه لصدقه وحسن اعتقاده فيه، يدل على ذلك:

٢٩١/٣ - ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي عن داود بن كثير الرقي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك إن رجلاً من أصحاب أبي الخطاب نهاني عن أكل البخت وعن أكل الحمام

٢٨٩ - ٢٩٠ - التهذيب ج ٩ ص ٤٦ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٦ ص ٣١٥.

٢٩١ - التهذيب ج ٩ ص ٤٦ الكافي ج ٦ ص ٣١٥ الفقيه ج ٣ ص ٢٤٣.

المسروول^(١) فقال أبو عبدالله عليه السلام: لا بأس بركوب البخت وشرب ألبانها وأكل لحومها وأكل الحمام المسروول.

(١) المسروول: المراد به الذي في رجله ريش.

٥١. باب أنه لا يجوز الذبح إلا بالحديد

٢٩٢/١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن أبي بكر الحضرمي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: لا يؤكل ما لم يذبح بالحديد.

٢٩٣/٢ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: سألت عن الذكاة فقال: لا يذكى إلا بحديدة نهى عن ذلك أمير المؤمنين عليه السلام.

٢٩٤/٣ - عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الذبيحة بالليطة^(١) وبالمدر^(٢) فقال: لا ذكاة إلا بالحديدة.

٢٩٥/٤ - عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن ذبيحة العود والقصبه والحجر قال: قال علي عليه السلام: لا يصلح الذبح إلا بحديدة.

٢٩٦/٥ - فأما ما رواه الحسن بن محبوب عن زيد الشحام قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل لم يكن بحضرته سكين أفيدبح بقصبه؟

(١) الليطة: قشر القصبه.

(٢) المدر: قطعة من المدر وهو الطين الذي لا يخالطه رمل وفي نسخة (ج) (والمروءة) وهي حجارة صلبة تعرف بالصوان ولعلها انسب بالمقام.

٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - التهذيب ج ٩ ص ٤٧ - ٤٨ - الكافي ج ٦ ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

٢٩٥ - التهذيب ج ٩ ص ٤٨ - الكافي ج ٦ ص ٢٢٩.

٢٩٦ - التهذيب ج ٩ ص ٤٨ - الكافي ج ٦ ص ٢٣٠.

فقال: اذبح بالحجر وبالعظم وبالقصة والعود إذا لم تصب الحديد إذا قطع الحلقوم وخرج الدم فلا بأس.

٢٩٧/٦ - محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن المروة والقصة والعود يذبح بهن إذا لم يجدوا سكيناً؟ قال: إذا فرى الأوداج فلا بأس.

٢٩٨/٧ - محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن أبان عن محمد بن مسلم قال: قال أبو جعفر عليه السلام في الذبيحة بغير حديدة إذا اضطررت إليها فإن لم تجد حديدة فاذبحها بحجر.

فألوجه في هذه الأخبار أن نخصها بحال الضرورة التي لا يقدر فيها على الحديد فأما مع وجود الحديدة فلا يجوز على حال الذبح إلا به.

٥٢. باب ذبائح الكفار

٢٩٩/١ - الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبي المعز عن سماعة عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: سألت عن ذبيحة اليهودي والنصراني فقال: لا تقربنها.

٣٠٠/٢ - عنه عن محمد بن سنان عن قتيبة الأعشى قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن ذبائح اليهود والنصارى فقال: الذبيحة اسم ولا يؤمن على الاسم إلا المسلم.

٣٠١/٣ - عنه عن محمد بن سنان عن الحسين بن المنذر قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إنا نتكاري هؤلاء الأكراد في أقطاع الغنم وإنما هم عبدة النيران وأشياء ذلك فتسقط العارضة فيذبحونها ويبيعونها، فقال: ما أحب أن تفعله في مالك إنما الذبيحة اسم ولا يؤمن على الاسم إلا المسلم.

٣٠٢/٤ - عنه عن محمد بن سنان عن إسماعيل بن جابر قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: لا تأكل ذبائحهم ولا تأكل في آنتهم يعني أهل الكتاب.

٣٠٣/٥ - عنه عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن قتيبة قال: سألت رجل أبا عبدالله عليه السلام وأنا عنده فقال: الغنم ترسل ففيها اليهودي والنصراني فيعرض فيها العارض فتذبح أنأكل ذبيحته؟ فقال له أبو عبدالله عليه السلام: لا تدخل ثمنها مالك ولا تأكلها فإنما هو الاسم ولا يؤمن عليها إلا مسلم، فقال له الرجل: **﴿أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل﴾**

٢٩٩ - التهذيب ج ٩ ص ٥٨ الكافي ج ٦ ص ٢٤١.

٣٠٠ - التهذيب ج ٩ ص ٥٩ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٦ ص ٢٤٢.

٣٠٢ - التهذيب ج ٩ ص ٥٩ الكافي ج ٦ ص ٢٤٢.

٣٠٣ - التهذيب ج ٩ ص ٥٩ الكافي ج ٦ ص ١٤٣.

لكم وطعامكم حلّ لهم^(١) فقال: كان أبي يقول إنما هي الجبوب وأشباهها.

٣٠٤/٦ - عنه عن محمد بن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذبائح نصارى العرب هل تؤكل؟ فقال: كان علي عليه السلام ينهى عن أكل ذبائحهم وصيدهم فقال: لا يذبح لك يهودي ولا نصراني أضحيته.

٣٠٥/٧ - عنه عن حماد بن عيسى عن الحسين بن المختار عن الحسن بن عبد الله قال: اصطحب المعلى بن خنيس وابن أبي يعفور في سفر فأكل أحدهما ذبيحة اليهودي والنصراني وأبى أكلها الآخر فاجتمعوا عند أبي عبد الله عليه السلام فأخبراه فقال: أيكما الذي أباه؟ فقال: أنا أحسنت.

٣٠٦/٨ - عنه عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا يذبح أضحيته يهودي ولا نصراني ولا المجوسي وإن كانت امرأة فلتذبح لنفسها.

٣٠٧/٩ - عنه عن فضالة عن أبان عن سلمة أبي حفص عن أبي عبد الله عن أبيه عليهما السلام أن علياً عليه السلام قال: لا يذبح ضحاياك اليهود والنصارى، ولا يذبحها إلا مسلم.

٣٠٨/١٠ - عنه القاسم بن محمد عن علي عن أبي بصير قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: لا تأكل من ذبيحة المجوسي، قال: وقال: لا تأكل ذبيحة نصارى تغلب فإنهم مشركو العرب.

٣٠٩/١١ - عنه عن عمرو بن عثمان عن المفضل بن صالح عن زيد الشحام قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن ذبيحة الذمّي فقال: لا تأكله إن سمّي وإن لم يسم.

(١) سورة المائدة، الآية ٥.

٣٠٤ - التهذيب ج ٩ ص ٥٩.

٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - التهذيب ج ٩ ص ٦٠ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٦ ص ٢٤٢.

٣٠٩ - التهذيب ج ٩ ص ٦٠ الكافي ج ٦ ص ٢٤٠.

٣١٠/١٢ - عنه عن حنان بن سدير قال: دخلت على أبي عبدالله عليه السلام أنا وأبي قال: فقلنا له: جعلنا فداك إن لنا خلطاء من النصارى وإنا نأتيهم فيذبحون لنا الدجاج والفراخ والجدي أنأكلها؟ قال: فقال: لا تأكلوها ولا تقربوها فإنهم يقولون على ذبائحهم ما لا أحب لكم أكلها، قال: فلما قدمنا الكوفة دعانا بعضهم فأبينا أن نذهب فقال: ما بالكم كنتم تأتوننا ثم تركتموه اليوم؟ قال: قلنا إن عالمنا لنا نهانا زعم أنكم تقولون في ذبائحكم شيئاً لا يحب لنا أكلها فقال: من ذا العالم؟ إذا والله أعلم من خلق الله صدق والله إنا لنقول باسم المسيح.

٣١١/١٣ - عنه عن فضالة بن أيوب عن العلا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألت عن نصارى العرب أتوكل ذبائحهم؟ فقال: كان علي عليه السلام ينهى عن ذبائحهم وعن صيدهم وعن مناكرتهم.

٣١٢/١٤ - عنه عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا تأكلوا ذبيحة نصارى العرب فإنهم ليسوا أهل الكتاب.

٣١٣/١٥ - عنه عن حماد بن عيسى عن الحسين بن المختار عن الحسن بن عبدالله قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إنا نكون في الجبل فنبعث الرعاة إلى الغنم فربما عطبت الشاة فأصابها شيء فذبحوها فنأكلها؟ فقال: إنما هي الذبيحة فلا يؤمن عليها إلا المسلم.

٣١٤/١٦ - عنه عن النضر بن سويد عن شعيب العقرقوفي قال: كنت عند أبي عبدالله عليه السلام ومعنا أبو بصير وأناس من أهل الجبل يسألونه عن ذبائح أهل الكتاب فقال لهم أبو عبدالله عليه السلام: قد سمعتم ما قال الله تعالى في كتابه فقالوا له: نحب أن نخبرنا فقال: لا تأكلوها.

٣١٠ - التهذيب ج ٩ ص ٦٠ الكافي ج ٦ ص ٢٤٣.

٣١١ - التهذيب ج ٩ ص ٦١ الكافي ج ٦ ص ٢٤١ وفيه (علي بن الحسين عليهما السلام).

٣١٢ - ٣١٣ - التهذيب ج ٩ ص ٦١ وأخرج الأخير الكليني في الكافي ج ٦ ص ٢٤١ الفقيه ج ٣ ص ٢٣٩.

٣١٤ - التهذيب ج ٩ ص ٦١ وهو جزء حديث.

٣١٥/١٧ - عنه عن محمد بن أبي عمير عن الحسين الأحمسي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال له رجل: أصلحك الله إن لنا جاراً قصاباً وهو ينجيء يهودي فيذبح له حتى يشتري منه اليهود فقال: لا تأكل ذبيحته ولا تشتري منه.

٣١٦/١٨ - الصفار عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليهما السلام أن علياً عليه السلام كان يقول: لا يذبح نسككم إلا أهل ملتكم ولا تصدقوا بشيء من نسككم إلا على المسلمين وتصدقوا مما سواه غير الزكاة على أهل الذمة.

٣١٧/١٩ - عنه عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن أبيه عن أبي المعز حميد بن المثنى عن سماعة عن العبد الصالح عليه السلام أنه سأله عن ذبيحة اليهودي والنصراني فقال: لا تقربوها.

٣١٨/٢٠ - الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن محمد بن يحيى الخثعمي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: أتاني رجلان أظنهما من أهل الجبل فسألني أحدهما عن الذبيحة فقلت: لا تأكل قال محمد: فسألته أنا عن ذبيحة اليهودي والنصراني فقال: لا تأكل منه.

٣١٩/٢١ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن زارة عن حمran قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول في ذبيحة الناصب واليهودي والنصراني لا تأكل ذبيحته حتى تسمعه يذكر اسم الله قلت المجوسي؟ فقال: نعم إذا سمعته يذكر اسم الله أما سمعت قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(١).

٣٢٠/٢٢ - عنه عن فضالة بن أيوب عن القاسم بن يزيد عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: كل ذبيحة الشرك إذا ذكر اسم الله عليه

(١) سورة الأنعام، الآية ١٢١.

٣١٥ - ٣١٦ - التهذيب ج ٩ ص ٦٢ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٦ ص ٢٤٢.

٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - التهذيب ج ٩ ص ٦٢ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٦ ص ٢٤١.

٣٢٠ - التهذيب ج ٩ ص ٦٣.

وأنت تسمع، ولا تأكل ذبيحة نصارى العرب.

٣٢١/٢٣ - عنه عن محمد بن أبي عمير عن جميل ومحمد بن حمران
أنهما سألا أبا عبد الله عليه السلام عن ذبائح اليهود والنصارى والمجوس؟
فقال: كل، فقال بعضهم إنهم لا يسمّون فقال: فإن حضرتموهم فلم يسمّوا
فلا تأكلوا وقال: إذا غاب فكل.

٣٢٢/٢٤ - عنه عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد الحلبي قال:
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذبيحة أهل الكتاب ونسائهم؟ فقال: لا بأس
به.

٣٢٣/٢٥ - عنه عن القاسم بن محمد عن جميل بن صالح عن
عبد الملك بن عمرو قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في ذبائح
النصارى؟ فقال: لا بأس بها قلت: فإنهم يذكرون عليها المسيح؟ فقال: إنما
أرادوا بالمسيح الله.

٣٢٤/٢٦ - عنه عن الحسن بن القاسم بن محمد عن علي عن أبي
بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذبيحة اليهودي؟ فقال: حلال
قلت: فإن سَمِيَ المسيح؟ قال: وإن سَمِيَ فإنه إنما أراد به الله.

٣٢٥/٢٧ - عنه عن فضالة عن سيف بن عميرة عن أبي بكر الحضرمي
عن أبي الورد بن زيد قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: حدثني حديثاً وأمله
عليّ حتى أكتبه فقال: أين حفظكم يا أهل الكوفة؟ قال: قلت: حتى لا يرده
عليّ أحد ما تقول في مجوسي قال: بسم الله ثم ذبح؟ قال: كل، قلت:
مسلم ذبح ولم يسم قال: لا تأكله إن الله تعالى يقول: ﴿فكلوا مما ذكر اسم
الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه﴾.

٣٢٦/٢٨ - عنه عن حماد بن عيسى عن حريز عن أبي عبد الله عليه

.....
٣٢١ - ٣٢٢ - التهذيب ج ٩ ص ٦٣.

٢٢٣ - التهذيب ج ٩ ص ٦٣ الفقيه ج ٣ ص ٢٤٠.

٣٢٤ - ٣٢٥ - التهذيب ج ٩ ص ٦٣ وأخرج الأخير الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٢٤٠.

٣٢٦ - التهذيب ج ٩ ص ٦٤.

السلام، وزرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنهما قالا: في ذبائح أهل الكتاب فإذا شهدتموهم وقد سموا اسم الله فكلوا ذبائحهم، وإن لم تشهدهم فلا تأكل، وإن أتاك رجل مسلم فأخبرك أنهم سمّوا فكل.

٣٢٧/٢٩ - عنه عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن حريز قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن ذبائح اليهود والنصارى والمجوس؟ فقال: إذا سمعتهم يسمّون أو شهد لك من رأيهم يسمّون فكل، وإن لم تسمعهم ولم يشهد عندك من رأيهم فلا تأكل ذبيحتهم.

٣٢٨/٣٠ - الصفار عن أحمد بن محمد عن البرقي عن أحمد بن محمد عن يونس بن بهمن قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: أهدى إلي قرابة لي نصراني دجاجاً وفراخاً قد شواها وعمل لي فالودجة^(١) فأكله؟ قال: لا بأس به.

٣٢٩/٣١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن سعد بن إسماعيل عن أبيه إسماعيل بن عيسى قال: سألت الرضا عليه السلام عن ذبائح اليهود والنصارى وطعامهم؟ قال: نعم.

فأول ما في هذه الأخبار أنها لا تعارض الأخبار الأولى لأن الأولى أكثر، وأيضاً فمن روى هذه الأخبار من روى ما ذكرناه أولاً من الحظر منهم الحلبي وأبو بصير ومحمد بن مسلم، ولو سلمت بعد ذلك من هذا كله لاحتملت وجهين، أحدهما: أن نحملهما على حال الضرورة دون حال الاختيار لأن عند الضرورة تحل الميتة فكيف ذبيحة من خالف الإسلام، والذي يدل على ذلك:

٣٣٠/٣٢ - ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن أبي حمزة القمي عن زكريا بن آدم قال: قال لي أبو الحسن عليه السلام: إني أنهاك

(١) الفالودجة: حلواء تعمل من الحنطة مع السمن والعسل.

عن ذبيحة كل من كان على خلاف الذي أنت عليه وأصحابك إلا في وقت الضرورة إليه.

والوجه الثاني: أن تكون هذه الأخبار وردت مورد التقية لأن جميع من خالفنا يرى إباحة ذلك، والذي يدل على ذلك:

٣٣١/٣٣ - ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن سهل بن زياد عن أحمد بن بشير عن ابن أبي غفيلة الحسن بن أيوب عن داود بن كثير الرقي عن بشير بن أبي غيلان الشيباني قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذبائح اليهود والنصارى والنصاب قال: فلولى شذقه^(١) وقال: كلها إلى يوم ما.

(١) الشدق بالفتح وبالكسر: زاوية الفم من باطن الخدين.

٥٣. باب ذبائح من نصب العداوة لآل محمد عليهم السلام

٣٣٢/١ - الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن زرعة عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: ذبيحة الناصب لا تحلّ.

٣٣٣/٢ - عنه عن حماد بن عيسى عن الحسين بن المختار عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: لم تحلّ ذبائح الحرورية.

٣٣٤/٣ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن حمزة عن محمد بن علي عن يونس بن يعقوب عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يشتري اللحم من السوق وعنده من يذبح ويبيع من إخوانه فيتعمد الشراء من النصاب فقال: أي شيء تسألني أن أقول؟ ما يأكل إلا مثل الميتة والدم ولحم الخنزير، قلت: سبحان الله مثل الميتة والدم ولحم الخنزير؟ فقال: نعم وأعظم عند الله من ذلك، ثم قال: إنّ هذا في قلبه على المؤمنين مرض.

٣٣٥/٤ - أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن حمران عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول: لا تأكل ذبيحة الناصب إلا أن تسمعه يسمّي.

٣٣٦/٥ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام ذبيحة من دان بكلمة الإسلام وصام وصلى لكم حلال إذا ذكر اسم الله عليه.

.....
٣٣٢ - ٣٣٣ - التهذيب ج ٩ ص ٦٥.

٣٣٤ - ٣٣٥ - التهذيب ج ٩ ص ٦٦.

٣٣٦ - التهذيب ج ٩ ص ٦٥.

فلا ينافي الأخبار الأولى لشيئين، أحدهما: من نصب الحرب والعداوة لآل محمد عليهم السلام لا يكون دان بكلمة الإسلام بل يكون دان بكلمة الكفر وهو خارج عما تضمنه الخبر، والوجه الثاني: أن يكون محمولاً على حال التقية، يدل على ذلك:

٣٣٧/٦ - ما رواه الحسين بن سعيد عن غير واحد عن أبي المعز، والحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن ذبيحة المرجىء^(١) والحروري^(٢) فقال: كل وقراً واستقرّ حتى يكون يوماً ما.

ويمكن أن يكون الخبر مختصاً بحال الضرورة حسب ما تضمنه الخبر الذي قدمناه في الباب الأول عن زكريا بن آدم من قوله: إني أنهاك عن ذبيحة كل من كان على خلاف الذي أنت عليه وأصحابك إلا في وقت الضرورة.

(١) المرجئة: هم الذين يقولون بالإرجاء في الإيمان، ومنهم من وافق القدرية في القول بالقدر ومنهم من وافق الجهمية في القول بالجبر وانفرد فريق منهم بالإرجاء المحض. وهم يؤخرون العمل عن الإيمان.

(٢) الحرورية: الخوارج وإنما سموا بذلك لأنهم لما فارقوا أمير المؤمنين عليه السلام نزلوا حروراً وذلك عند منصرفه عليه السلام من صفين ورجوعه إلى الكوفة.

٥٤. باب ما يجوز الانتفاع به من الميتة

٣٣٨/١ - محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد عن حريز قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لزارة ومحمد بن مسلم: اللبن واللبناء^(١) والبيضة والشعر والصوف والقرن والناب والحافر وكل شيء يفصل من الدابة والشاة فهو ذكي، وإن أخذته منه بعد أن يموت فاغسله وصل فيه.

٣٣٩/٢ - الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن زارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الأنفحة^(٢) يخرج من الجدي الميت قال: لا بأس به، قلت: اللبن يكون في ضرع الشاة وقد ماتت قال: لا بأس به، قلت: والصوف والشعر والعظام وعظام الفيل والجلد والبيض يخرج من الدجاجة فقال: كل هذا لا بأس به.

٣٤٠/٣ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن وهب عن جعفر عن أبيه عليهما السلام: أن علياً عليه السلام سُئل عن شاة ماتت فحلب منها لبن؟ فقال علي عليه السلام: ذلك الحرام محضاً.

فهذه رواية شاذة وراويها وهب بن وهب وهو ضعيف على ما بيناه فيما مضى ويحتمل مع تسليم الخبر أن نحمله على ضرب من التقية لأنه مذهب بعض العامة.

(١) اللبناء: أول اللبن في التاج.

(٢) الأنفحة شيء يستخرج من بطن الجدي قبل أن يطعم غير اللبن فيعصر في صوفة مبتلة في اللبن فيغلظ كالجبين.

٥٥. باب تحريم جلود الميتة

٣٤١/١ - محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن المختار بن محمد بن المختار، ومحمد بن الحسن^(١) عن أبي الحسن عليه السلام قال: كتبت إليه أسأله عن جلود الميتة التي يؤكل لحمها ذكياً؟ فكتب: لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عصب، وكل ما كان للسخال من الصوف إن جزَّ والشعر والوبر والأنفحة والقرن ولا يتعدى إلى غيرها إن شاء الله^(٢).

٣٤٢/٢ - الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: سألت عن أكل العجن وتقليد السيف وفيه الكيمخت^(٣) والغرا^(٤) فقال: لا بأس به ما لم تعلم أنه ميتة.

٣٤٣/٣ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن الحسين بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في جلد شاة ميتة يدبغ فيصّب

(١) في الكافي عن عبد الله بن الحسن العلوي جميعاً عن الفتح بن يزيد الجرجاني عن أبي الحسن عليه السلام.

(٢) قال في الوافي هكذا وجد هذا الحديث في نسخ الكافي والتهذيبين وكأنه سقط منه شيء، وقال السيد صاحب المدارك رحمه الله في حاشيته على الأصل (هكذا فيما رأينا من نسخ الكتاب والذي في الكافي وكل ما كان من السخال والصوف إن جز والشعر... وهو أصح بالتقدير (كل وانتفع بالصوف إلخ...) ولم نجد ما ذكره السيد في النسخة المطبوعة ويوجد في هامش التهذيب نسخة (ينتفع بها) وبإثباتها يحصل المطلوب وبدونها فالتشويش في الخبر ظاهر والاستفادة منه تحتاج إلى تأمل وتصرف.

(٣) الكيمخت: فسر بجلد الميتة المملوح.

(٤) الغرا: بالمعجمة والراء المهملة ما طلي به أو ألصق به الورق أو الجلد ونحوهما.

٣٤١ - التهذيب ج ٩ ص ٦٩ الكافي ج ٦ ص ٢٦١.

٣٤٢ - ٣٤٣ - التهذيب ج ٩ ص ٧١.

فيه اللبن والماء فأشرب منه وأتوضأ؟ قال: نعم وقال: يدبغ ويتنفع به ولا يصلى فيه قال الحسين: وسأله أبي عن الأنفحة تكون في بطن العناق^(١) والجدي فهو ميت فقال: لا بأس به.

٣٤٤/٤ - عنه عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال: سألته عن جلد الميتة المملوح وهو الكيمخت فرخص فيه وقال: وإن لم تمسه فهو أفضل. فالوجه في هذين الخبرين أن نحملهما على ضرب من التقية لأن جلد الميت لا يطهر عندنا بالدباغ على ما بيناه في كتاب الصلاة.

(١) العناق: الأنثى من ولد المعز قبل استكمالها الحول.

كتاب الأطعمة والأشربة

٥٦. باب أكل الربيثا^(١)

٣٤٥/١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن عمر بن حنظلة قال: حملت الربيثا في صرة حتى دخلت بها على أبي عبدالله عليه السلام فسألته عنها فقال: كلها وقال: لها قشر.

٣٤٦/٢ - عنه عن محمد بن إسماعيل بن بزيع قال: كتبت إليه اختلف الناس في الربيثا فما ترى فيها؟ فكتب: لا بأس بها.

٣٤٧/٣ - عنه عن بكر بن محمد ومحمد بن أبي عمير جميعاً عن الفضل بن يونس قال: تغذى أبو عبدالله عليه السلام عندي بمنى ومعه محمد بن زيد فأتيا بسكرجات^(٢) وفيه الربيثا، فقال له محمد بن زيد: هذا الربيثا قال: فأخذ لقمة فغمسها فيه ثم أكلها.

٣٤٨/٤ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى الساباطي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الربيثا فقال: لا تأكلها فإننا لا نعرفها في السمك يا عمار.

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على ضرب من الكراهية دون الحظر بدلالة الأخبار الأولى. والأخبار التي أوردناها زائداً على هذه في كتابنا الكبير.

(١) الربيثا: ضرب من السمك له فلس لطيف.

(٢) السكرجة: الصفحة التي يوضع فيها الأكل.

٣٤٥ - ٣٤٦ - التهذيب ج ٩ ص ٩ و ٧٤ وأخرج الأخير الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٢٤٤ والأول في

الكافي ج ٦ ص ٢٢١.

٣٤٧ - التهذيب ج ٩ ص ٧٤.

٣٤٨ - التهذيب ج ٩ ص ٧٣ الكافي ج ٦ ص ٣٦٤ والفقيه ج ٣ ص ٢٤٤.

٥٧ - باب أكل الثوم والبصل

٣٤٩/١ - الحسين بن سعيد عن فضالة عن داود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من أكل هذا الطعام فلا يقرب مسجدنا» يعني الثوم ولم يقل إنه حرام.

٣٥٠/٢ - عنه عن محمد بن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن الثوم فقال: إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله لريحه، وقال: «من أكل هذه البقلة الخبيثة فلا يقرب مسجدنا، فأما من أكله ولم يأت المسجد فلا بأس».

٣٥١/٣ - عنه عن حماد بن عيسى عن شعيب عن أبي بصير قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الثوم والبصل والكراث فقال: لا بأس بأكله نياً وفي القدر، ولا بأس بأن يتداوى بالثوم ولكن إذا أكل ذلك أحدكم فلا يخرج إلى المسجد.

٣٥٢/٤ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن زرارة قال: حدثني من أصدق من أصحابنا أنه قال: سألت أحدهما عليهما السلام عن الثوم فقال: أعد كل صلاة صليتها ما دمت تأكله.

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على ضرب من التغليب في كراهته دون الحظر الذي يكون من أكل ذلك يقتضي استحقاقه الذم والعقاب بدلالة الأخبار الأولى والإجماع الواقع على أن أكل هذه الأشياء لا يوجب إعادة الصلاة.

.....

٢٤٩ - التهذيب ج ٩ ص ٨٦.

٣٥٠ - التهذيب ج ٩ ص ٨٧ الكافي ج ٦ ص ٣٧٩ الفقيه ج ٣ ص ٢٥٦.

٣٥٢ - التهذيب ج ٩ ص ٨٧.

٥٨ - باب كراهية شرب الماء قائماً

٣٥٣/١ - الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن جراح المدائني عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا يشرب الرجل وهو قائم.

فالوجه في هذا الخبر ضرب من الكراهية دون الحظر، يدل على ذلك:

٣٥٤/٢ - ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن إسماعيل بن أبي زياد عن أبي عبدالله عليه السلام قال: الشرب قائماً أقوى لك وأصح.

٥٩. باب الخمر يصير خلّاً بما يطرح فيه

٣٥٥/١ - محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن ابن بكير عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الخمر العتيقة تجعل خلّاً قال: لا بأس.

٣٥٦/٢ - الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأخذ الخمر فيجعلها خلّاً قال: لا بأس.

٣٥٧/٣ - عنه عن صفوان عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: في الرجل باع عصيراً فحبسه السلطان حتى صار خمرأً فجعله صاحبه خلّاً فقال: إذا تحول عن اسم الخمر فلا بأس به.

٣٥٨/٤ - عنه عن ابن أبي عمير وعلي بن حديد عن جميل قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: تكون لي على الرجل الدراهم فيعطيني بها خمرأً فقال: خذها ثم أفسدها قال علي: واجعلها خلّاً.

٣٥٩/٥ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى بن عبيد عن عبد العزيز بن المهتدي قال: كتبت إلى الرضا عليه السلام: جعلت فداك العصير يصير خمرأً فيصب عليه الخلّ وشيء يغيّره حتى يصير خلّاً قال: لا بأس به.

٣٦٠/٦ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير عن حسين الأحمسي عن محمد بن مسلم وأبي بصير، وعلي عن أبي بصير عن

أبي عبدالله عليه السلام سُئل عن الخمر يجعل فيها الخل فقال: لا إلا ما جاء من قبل نفسه.

فلا ينافي الأخبار الأولى لأن الوجه فيه أن نحمله على ضرب من الكراهية، لأن الأفضل أن يترك ذلك حتى يصير خلأ من قبل نفسه.

٣٦١/٧ - فأما ما رواه الحسين عن فضالة بن أيوب عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يأخذ الخمر فيجعلها خلأ قال: لا بأس به إذا لم يجعل فيها ما يقلبها.
فالوجه فيه أيضاً ما قلناه في الخبر الأول سواء.

٣٦٢/٨ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن خالد عن عبدالله بن بكير عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الخمر يصنع فيها الشيء حتى يحمض فقال: إذا كان الذي يصنع فيها هو الغالب على ما صنع فلا بأس.

فهذا الخبر متروك الظاهرة بالإجماع لأنه لا خلاف أن ما يقع فيه الخمر أنه ينجس، وإذا نجس فلا يجوز استعماله وإن كان غالباً عليه، والذي يكشف عما ذكرناه.

٣٦٣/٩ - ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن موسى عن الحسن بن المبارك عن زكريا بن آدم قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطرة نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم ومرق كثير قال: يهراق المرق أو يطعمه أهل الذمة أو الكلاب، واللحم اغسله وكله، قلت: فإن قطر فيه الدم قال: الدم تأكله النار إن شاء الله.

٣٦١ - التهذيب ج ٩ ص ١٠٥ الكافي ج ٦ ص ٤٣٦.

٣٦٢ - التهذيب ج ٩ ص ١٠٦ الكافي ج ٦ ص ٤٣٥.

٣٦٣ - التهذيب ج ٩ ص ١٠٦ الكافي ج ٦ ص ٤٢٩.

٦٠. باب تحريم شرب الفقاع

٣٦٤/١ - أحمد بن محمد عن أحمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الفقاع فقال: هو خمر.

٣٦٥/٢ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن موسى عن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الوشا عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: كل مسكر حرام وكل مخمر حرام والفقاع حرام.

٣٦٦/٣ - أحمد بن محمد عن بكر بن صالح عن زكريا بن يحيى قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام أسأله عن الفقاع وأصفه له فقال: لا تشربه فأعدت عليه ذلك وأصفه له كيف يصنع فقال: لا تشربه ولا تراجعني فيه.

٣٦٧/٤ - الحسين بن سعيد عن محمد بن إسماعيل قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن شرب الفقاع فكرهه كراهة شديدة.

٣٦٨/٥ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن عن علي بن إسماعيل عن سليمان بن جعفر قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: ما تقول في شرب الفقاع؟ فقال: هو خمر مجهول يا سليمان فلا تشربه أما أنا يا سليمان لو كان الحكم لي والدار لي لجلدت شاربته ولقتلت بائعه.

٣٦٩/٦ - أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن الوشا قال: كتبت إليه يعني الرضا عليه السلام أسأله عن الفقاع فكتب: حرام وهو خمر ومن شربه كان بمنزلة شارب الخمر، قال: وقال لي أبو الحسن عليه السلام: لو أن الدار

٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - التهذيب ج ٩ ص ١١٠ الكافي ج ٦ ص ٤٣١.

٣٦٨ - ٣٦٩ - الكافي ج ٦ ص ٤٣١ التهذيب ج ٩ ص ١١١.

داري لقتلت بائعته ولجلدت شاربه، وقال أبو الحسن الأخير عليه السلام: حده حدّ شارب الخمر، وقال عليه السلام: هي خميرة استصغرها الناس.

٣٧٠/٧ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن عمرو بن سعيد عن الحسن بن الجهم وابن فضال قالا: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الفقاع فقال: هو خمر مجهول وفيه حدّ شارب الخمر.

٣٧١/٨ - أحمد بن محمد عن محمد بن سنان قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الفقاع؟ فقال: هي الخمرة بعينها.

٣٧٢/٩ - عنه عن محمد بن سنان عن الحسين القلانسي قال: كتبت إلى أبي الحسن الماضي عليه السلام أسأله عن الفقاع؟ فقال: لا تقربه فإنه من الخمر.

٣٧٣/١٠ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن عن أبي سعيد عن أبي جميل البصري قال: كنت مع يونس بن عبد الرحمن ببغداد وأنا أمشي معه في السوق ففتح صاحب الفقاع فقاعه فأصاب يونس فرأيته قد اغتمّ لذلك حتى زالت الشمس فقلت له: ألا تصلي؟ فقال: ليس أريد أن أصلي حتى أرجع إلى البيت وأغسل هذا الخمر من ثوبي، قال: فقلت له: هذا رأيك أو شيء رويته فقال: أخبرني هشام بن الحكم أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الفقاع؟ فقال: لا تشربه فإنه خمر مجهول وإذا أصاب ثوبك فاغسله.

٣٧٤/١١ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن مرزم قال: كان يعمل لأبي الحسن عليه السلام الفقاع في منزله، قال محمد بن أحمد بن يحيى قال أبو أحمد يعني ابن أبي عمير ولا يعمل فقاع يغلي.

قال محمد بن الحسن: الذي يكشف عما ذكره ابن أبي عمير:

٣٧٠ - التهذيب ج ٩ ص ١١٠ - ١١١ الكافي ج ٦ ص ٤٣٠ - ٤٣٢.

٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - التهذيب ج ٩ ص ١١١ الكافي ج ٦ ص ٤٣٠.

٣٧٤ - التهذيب ج ٩ ص ١١٢.

٣٧٥/١٢ - ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى قال: كتب عبدالله بن محمد الرازي إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام إن رأيت أن تفسر لي الفقاع فإنه قد اشتبه علينا، أمكروه هو بعد غليانه أم قبله؟ فكتب إليه لا تقرب الفقاع إلا ما لم تضر آنيته أو كان جديداً فأعاد الكتاب إليه إني كتبت أسأل عن الفقاع ما لم يغل فأتاني أن اشربه ما كان في إناء جديد أو غير ضار ولم أعرف حد الضرارة والجديد وسأل أن يفسر ذلك له وهل يجوز شرب ما يعمل في الغضارة والزجاج والخشب ونحوه في الأواني فكتب: يفعل الفقاع في الزجاج وفي الفخار الجديد إلى قدر ثلاث عملات ثم لا تعد منه بعد ثلاث عملات إلا في إناء جديد والخشب مثل ذلك.

٣٧٦/١٣ - عنه عن أحمد بن محمد عن الحسن بن الحسين أخيه عن أبيه علي بن يقطين عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال: سألته عن شرب الفقاع الذي يعمل في السوق وبيع ولا أدري كيف عمل ولا متى عمل أيحل لي أن أشربه؟ قال: لا أحبه.

كتاب الوقوف والصدقات

٦١. باب أنه لا يجوز بيع الوقف

٣٧٧/١ - محمد بن يعقوب عن محمد بن جعفر الرزاز^(١) عن محمد بن عيسى عن أبي علي بن راشد قال: سألت أبا الحسن عليه السلام قلت: جعلت فداك اشتريت أرضاً إلى جنب ضيعتي فلما وقّرت المال خبّرت أن الأرض وقف فقال: لا يجوز شراء الوقف ولا تدخل الغلة في مالك ادفعها إلى من أوقفت عليه، قلت: لا أعرف لها رباً قال: تصدق بغلتها.

٣٧٨/٢ - الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن عجلان أبي صالح قال: أُملي أبو عبدالله عليه السلام بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تصدّق به فلان بن فلان وهو حيّ سويّ بداره التي في بني فلان بحدودها صدقة لا تباع ولا توهب حتى يرثها وارث السماوات والأرض وأنه قد أسكن صدقته هذه فلاناً وعقبه فإذا انقضوا فهي على ذوي الحاجة من المسلمين.

٣٧٩/٣ - محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن بن سماعة عن أحمد بن عبدوس عن أبان عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

٣٨٠/٤ - الحسين بن سعيد عن محمد بن عاصم عن الأسود بن أبي الأسود الدؤلي عن ربعي بن عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام قال: تصدق أمير المؤمنين عليه السلام بدار له في بني زريق بالمدينة فكتب بسم الله

(١) في ب (جعفر الرازي) وفي ج ود «الرزاز» وما أثبتناه عن الكافي.

٣٧٧ - التهذيب ج ٩ ص ١١٦ الكافي ج ٧ ص ٤٠ الفقيه ج ٤ ص ٢٢٠.

٣٧٨ - التهذيب ج ٩ ص ١١٧ الكافي ج ٧ ص ٤١.

٣٧٩ - التهذيب ج ٩ ص ١١٧ الكافي ج ٧ ص ٤١.

٣٨٠ - التهذيب ج ٩ ص ١١٧ الفقيه ج ٤ ص ٢٢٤.

الرحمن الرحيم: (هذا ما تصدق به علي بن أبي طالب وهو حيّ سوي تصدّق بداره التي في بني زريق صدقة لا تباع ولا توهب حتى يرثها الله الذي يرث السماوات والأرض واسكن هذه الصدقة فلاناً ما عاش وعاش عقبه فإذا انقضوا فهي لذوي الحاجة من المسلمين).

٣٨١/٥ - فأما ما رواه محمد بن محمد وسهل بن زياد عن الحسين بن سعيد عن علي بن مهزيار قال: كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام إن فلاناً ابتاع ضيعة فأوقفها وجعل لك من الوقف الخمس وسأل عن رأيك في بيع حصتك من الأرض أو تقويمها على نفسه بما اشتراها أو يدعها موقوفة فكتب عليه السلام إلي: (أعلم فلاناً أنني أمره ببيع حقي من الضيعة وإيصال ثمن ذلك إلي وأن ذلك رأيي إن شاء الله أو تقويمها على نفسه إن كان ذلك أوفق له) وكتبت إليه: إن الرجل كتب أن بين من وقف بقية هذه الضيعة عليهم اختلافاً شديداً وأنه ليس يأمن أن يتفاقم ذلك بينهم بعده فإن كان ترى أن يبيع هذا الوقف ويدفع إلى كل إنسان منهم ما كان وقف له من ذلك أمرته، فكتب بخطه إلي: (وأعلمه أن رأيي له إن كان قد علم الاختلاف ما بين أصحاب الوقف أن بيع الوقف أمثل فإنه ربما جاء في الاختلاف تلف الأموال والنفوس).

فألوجه في هذا الخبر أن نحمله على جواز بيع ذلك إذا كان بالشرط الذي تضمنه الخبر من أن كونه وقفاً يؤدي إلى ضرر ووقوع اختلاف وهرج ومرج وخراب الوقف فحينئذ يجوز بيعه وإعطاء كل ذي حق حقه، على أن الذي يجوز بيعه إنما يجوز لأرباب الوقف لا لغيرهم، والخبر الأول الذي ذكرناه في صدر الباب الظاهر منه أنه كان باعه غير الموقوف عليه فلذلك لم يجز بيعه على كل حال، والذي يؤكد ما قلناه:

٣٨٢/٦ - ما رواه أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن جعفر بن حنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوقف غلة له على قرابة من أبيه وقرابة من أمه فللورثة أن يبيعوا الأرض إذا احتاجوا ولم يكفهم ما يخرج من الغلة؟ قال: نعم إذا رضوا كلهم وكان البيع خيراً لهم باعوا.

٣٨١ - التهذيب ج ٩ ص ١١٦ الكافي ج ٧ ص ٣٨ الفقيه ج ٤ ص ٢٢٠.

٣٨٢ - التهذيب ج ٩ ص ١١٨ الفقيه ج ٤ ص ٢٢١ وفيهما زيادة كثيرة والكافي ج ٧ ص ٣٧.

٦٢. باب من وقف وقفاً ولم يذكر الموقوف عليه

٣٨٣/١ - علي بن مهزيار قال: قلت له: روى بعض مواليك عن آبائك عليهم السلام أن كل وقف إلى وقت معلوم فهو واجب على الورثة وكل وقف إلى غير وقت جهل مجهول فهو باطل على الورثة وأنت أعلم بقول آبائك فكتب عليه السلام: هو عندي كذا.

قال محمد بن الحسن: الوقف متى لم يكن مؤبداً لم يكن صحيحاً على ما تضمنه الأخبار الأولية في الباب الأول المتضمنة لشرط كتاب الوقف، ومتى لم يكن مؤبداً لا يصح على حال، والمعنى في هذا الخبر أن يكون قوله كل وقف إلى وقت معلوم فهو واجب معناه أنه إذا كان الموقوف عليه مذكوراً لأنه إذا لم يذكر في الوقف موقوفاً عليه بطل الوقت ولم يرد بالوقف الأجل وكان هذا تعارفاً بينهم، والذي يدل على ذلك:

٣٨٤/٢ - ما رواه محمد بن الحسن الصفار قال: كتبت إلى أبي محمد عليه السلام أسأله عن الوقف الذي يصح كيف هو؟ فقد روي أن الوقف إذا كان غير موقت فهو باطل مردود على الورثة، وإذا كان مؤقّتا فهو صحيح فمضى، وقال قوم: إن الموقت هو الذي يذكر فيه أنه وقف على فلان وعقبه فإذا انقضوا فهو للفقراء والمساكين إلى أن يرث الله عز وجل الأرض ومن عليها قال، وقال آخرون: هذا مؤقت إذا ذكر أنه لفلان وعقبه ما بقوا ولم يذكر في آخره للفقراء والمساكين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، والذي هو غير مؤقت أن يقول هذا وقف ولم يذكر أحداً فما الذي يصح من ذلك وما الذي يبطل؟ فوقع عليه السلام الوقف بحسب ما يوقفها إن شاء الله.

.....

٣٨٣ - التهذيب ج ٩ ص ١١٧ الكافي ج ٧ ص ٣٨ زيادة في آخره الفقيه ج ٤ ص ٢١٨.

٣٨٤ - التهذيب ج ٩ ص ١١٨ الفقيه ج ٤ ص ٢١٨ باختصار الكافي ج ٧ ص ٣٩.

٦٣. باب من تصدق على ولده الصغار ثم أراد أن يدخل معهم غيرهم

٣٨٥/١ - محمد بن يعقوب عن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يجعل لولده شيئاً وهم صغار ثم يبدو له يجعل معهم غيرهم من ولده قال: لا بأس.

٣٨٦/٢ - فأما ما رواه أحمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن ابن بكير عن الحكم بن أبي غفيلة قال: تصدق أبي عليّ بدار وقبضتها ثم ولد له بعد ذلك أولاد فأراد أن يأخذها مني فيتصدق بها عليهم فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك وأخبرته بالقصة فقال: لا تعطها إياه، قلت: فإنه إذا يخاصمني قال: فخاصمه ولا ترفع صوتك عليه.

فالوجه في هذا الخبر أنه مما لم يجر له نقضها من حيث كانت مقبوضة والأول لم يكن كذلك فجاز له أن يغير ذلك ولم يسغ له تغيير هذه، وليس لأحد أن يقول أليس قد روى محمد بن مسلم أن قبض الوالد قبض الصغار لأنه المتولي عليهم ولا يجوز له نقضه فما قولكم في الجمع بين هذه الأخبار؟

٣٨٧/٣ - روى ذلك أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: في الرجل يتصدق على ولد له وقد أدركوا إذا لم يقبضوا حتى يموت فهو ميراث، وإن تصدق على من لم يدرك من ولده فهو جائز لأن والده هو الذي يلي أمره، وقال: لا يرجع في الصدقة إذا ابتغى بها وجه الله تعالى، وقال: الهبة والنحلة يرجع

٣٨٥ - التهذيب ج ٩ ص ١٢٠ الكافي ج ٧ ص ٣٤.

٣٨٦ - التهذيب ج ٩ ص ١٢٠ الكافي ج ٧ ص ٣٥ الفقيه ج ٤ ص ٢٢٤ بتفاوت.

٣٨٧ - التهذيب ج ٩ ص ١٢٠ الكافي ج ٧ ص ٣٣.

فيها إن شاء حيزت أو لم تحز إلا لذي رحم فإنه لا يرجع فيه .

قيل له : الذي تضمن هذا الخبر أن الصدقة على الأولاد الصغار جائزة وليس فيه أنه لا يجوز تغييرها ، ونحن وإن جَوَزنا تغيير هذه الصدقة فلا يجوز نقضها جملة ونقلها إلى غيرهم ، وإنما يسوغ أن يدخل فيها معهم غيرهم ، وعلى هذا الوجه لا تتناقض الأخبار والذي يكشف عما ذكرناه :

٣٨٨/٤ - ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سهل عن أبيه قال : سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يتصدق على بعض ولده بطرف من ماله ثم يبدو له بعد ذلك ليدخل معه غيره من ولده قال : لا بأس .

٣٨٩/٥ - عنه عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسين عن أبيه علي بن يقطين قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يتصدق على بعض ولده بطرف من ماله ثم يبدو له بعد ذلك أن يدخل معه غيره من ولده قال : لا بأس بذلك ، وعن الرجل يتصدق ببعض ماله على بعض ولده ويبيئه له أنه أن يدخل معهم من ولده غيرهم بعد أن أبانهم بصدقة ؟ فقال : ليس له ذلك إلا أن يشترط أنه من ولد فهو مثل من تصدق عليه فذلك له .

والذي يدل أيضاً على أن الأولاد إذا كانوا صغاراً لم يكن له الرجوع فيه أصلاً :

٣٩٠/٦ - ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : في رجل تصدق على ولد له قد أدركوا فقال : إذا لم يقبضوا حتى يموت فهو ميراث فإن تصدق على من لم يدرك من ولده فهو جائز لأن الوالد هو الذي يلي أمره ، وقال : لا يرجع في الصدقة إذا تصدق بها ابتغاء وجه الله .

.....

٣٨٨ - التهذيب ج ٩ ص ١٢١ .

٣٨٩ - التهذيب ج ٩ ص ١٢١ .

٣٩٠ - التهذيب ج ٩ ص ١٢٢ و ١٢٨ عن أبي جعفر عليه السلام الكافي ج ٧ ص ٣٣ الفقيه ج ٤ ص ٢٢٤ .

٣٩١/٧ - محمد بن علي بن محبوب عن علي بن السندي عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل تصدق على ولده بصدقة وهم صغارُ أله أن يرجع فيها؟ قال: لا، الصدقة لله.

٣٩٢/٨ - أحمد بن محمد عن صفوان بن يحيى عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألت عن الرجل يوقف الضيعة ثم يبدو له أن يحدث في ذلك شيئاً فقال: إن كان أوقفها لولده ولغيرهم ثم جعل لها قِيماً لم يكن له أن يرجع، وإن كانوا صغاراً وقد شرط ولايتها لهم حتى يبلغوا يحوزونها لهم لم يكن له أن يرجع فيها، وإن كانوا كباراً ولم يسلمها إليهم ولم يخاصموا حتى يحوزونها فله أن يرجع فيها لأنهم لا يحوزونها وقد بلغوا.

.....

٣٩١ - التهذيب ج ٩ ص ١٢٠ الكافي ج ٧ ص ٣٣.

٣٩٢ - التهذيب ج ٩ ص ١١٩ الكافي ج ٧ ص ٤٠ الفقيه ج ٤ ص ٢١٩.

٦٤ - باب من تصدق بمسكن على غيره يجوز له أن يسكن معه أم لا

٣٩٣/١ - أبان عن أبي الجارود قال: قال أبو جعفر عليه السلام: لا يشتري الرجل ما تصدق به وإن تصدق بمسكن على ذي قرابته فإن شاء سكن معهم، وإن تصدق بخادم على ذي قرابته خدمته إن شاء.

٣٩٤/٢ - فأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن عمرو بن عثمان عن عبدالله بن المغيرة عن طلحة بن زيد عن أبي عبدالله عن أبيه عليهما السلام: أن رجلاً تصدق بدار له وهو ساكن فيها فقال: الحين أخرج منها.

فلا ينافي الخبر الأول لأن الوجه في أمره بالخروج من الدار إنما أراد به صحة الوقف لأننا قد بينا أن من صحته تسليم الوقف إلى من وقف عليه ولم يكن الغرض بذلك أنه محرّم عليه محظور، ولا ينافي ذلك:

٣٩٥/٣ - ما رواه علي بن الحسن عن يعقوب بن يزيد الكاتب عن ابن أبي عمير عن أبي البعزا عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألت عن صدقة ما لم يقبض ولم يقسم قال: يجوز.

لأن الوجه في هذا الخبر أنه يجوز صدقة ما لم يقبض ونحن لم نقل إن ذلك غير جائز وإنما قلنا إنه لا يلزم الوفاء به ويكون صاحبه مخيراً في ذلك.

.....
٣٩٣ - التهذيب ج ٩ ص ١١٩ .

٣٩٤ - التهذيب ج ٩ ص ١٢٣ .

٣٩٥ - التهذيب ج ٩ ص ١٢٠ - ١٢٣ الكافي ج ٧ ص ٣٣ .

٦٥ - باب السكنى والعمري

٣٩٦/١ - الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن أبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن حمزان قال: سألته عن السكنى والعمري فقال: الناس فيه عند شروطهم إن كان شرط حياته سكن حياته، وإن كان لعقبه فهو لعقبه كما شرط حتى يفنوا ثم يرد إلى صاحب الدار.

٣٩٧/٢ - أحمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سُئل عن السكنى والعمري فقال: إن كان جعل السكنى في حياته فهو كما شرط، وإن كان جعلها له ولعقبه حتى يفنى عقبه فليس لهم أن يبيعوا ولا يورثوا ثم ترجع الدار إلى صاحبها الأول.

٣٩٨/٣ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل يسكن الرجل داره ولعقبه من بعده قال: يجوز وليس لهم أن يبيعوا ولا يورثوا، قلت: فرجل أسكن داره حياته قال: يجوز ذلك، قلت: فرجل أسكن داره ولم يوقت قال: جائز ويخرجه إذا شاء.

٣٩٩/٤ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حسين بن نعيم عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال: سألته عن رجل جعل داراً سكنى لرجل أيام حياته أو جعلها له ولعقبه من بعده هل هي له ولعقبه كما شرط؟ قال: نعم، قلت: فإن احتاج يبيعها؟ قال: نعم قلت: فينقض بيعه

٣٩٦ - ٣٩٧ - التهذيب ج ٩ ص ١٢٣ الكافي ج ٧ ص ٣٦ الفقيه ج ٤ ص ٢٢٨ .

٣٩٨ - التهذيب ج ٩ ص ١٢٤ الكافي ج ٧ ص ٣٦ الفقيه ج ٤ ص ٢٢٨ بقاوت سير .

٣٩٩ - التهذيب ج ٩ ص ١٢٥ الكافي ج ٧ ص ٤٠ الفقيه ج ٤ ص ٢٢٧ .

الدار السكنى؟ قال: لا ينقض بالبيع السكنى كذلك سمعت أبي عليه السلام قال: قال أبو جعفر عليه السلام: لا ينقض البيع الإجارة ولا السكنى ولكن يبيعه على أن الذي يشتريه لا يملك ما اشترى حتى ينقضي السكنى على ما شرط وكذلك الإجارة، قلت: فإن رد على المستأجر ماله وجميع ما لزمه من النفقة والعمارة فيما استأجره قال: على طيبة النفس ورضا المستأجر بذلك فلا بأس.

٤٠٠/٥ - فأما ما رواه الحسن بن محبوب عن خالد بن نافع البجلي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن رجل جعل لرجل سكنى دار له حياته يعني صاحب الدار فمات الذي جعل السكنى وبقي الذي جعل له السكنى أ رأيت إن أراد الورثة أن يخرجوه من الدار لهم ذلك؟ قال: فقال: أرى أن تقوم الدار بقيمة عادلة ثم ينظر إلى ثلث الميت فإن كان في ثلثه ما يحيط بثلث الدار فليس للورثة أن يخرجوه، وإن كان الثلث لا يحيط بثلث الدار فلهم أن يخرجوه، قيل له: أ رأيت إن مات الرجل الذي جعل له السكنى بعد موت صاحب الدار أ تكون السكنى لورثة الذي جعل له السكنى؟ قال: لا.

فما تضمن صدر هذا الخبر من قوله: يعني صاحب الدار فهو من كلام الراوي، وقد غلط في التأويل ووهم لأن الأحكام التي ذكرها بعد ذلك إنما تصح إذا كان قد جعل السكنى مدة حياة من أسكنه فحينئذ تقوم وينظر باعتبار الثلث وزيادته ونقصانه ولو كان الأمر على ما ذكره الراوي المتأول للحديث من أنه كان جعله مدة حياة صاحب الدار لكان حين مات بطلت السكنى ولم يحتج معه إلى تقويمه واعتباره بالثلث، وقد بينا ما يدل على ذلك.

٤٠١/٦ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام قضى في العمرى أنها جائزة لمن أعمرها فمن أعمر شيئاً ما دام حياً فإنه لورثته إذا توفي.

فلا ينافي ما قدّمناه لأن قوله فإنه لورثته إذا توفي يعني الذي جعل العمري دون الذي جعل له ذلك، ولو أراد الذي جعل له العمري لما قال إنه لورثته لأنه إذا مات عادت العمري إلى صاحبها إن كان حياً وإلى ورثته إن كان ميتاً، اللهم إلا أن يجعل له ولولده ولعقبه ما بقي منهم أحد على ما بيناه، ويحتمل أن يكون المراد بذلك إذا جعل العمري لغيره مدة حياته هو فإذا مات الساكن فهو لورثته إلى أن يموت هو أيضاً ثم يعود ميراثاً على ما قدّمنا القول فيه .

٦٦ - باب من وهب لولده الصغار

٤٠٢/١ - علي بن الحسن بن فضال عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل وهب لابنه شيئاً هل يصلح أن يرجع فيه؟ قال: نعم إلا أن يكون صغيراً.

٤٠٣/٢ - محمد بن يعقوب عن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل تصدق على بعض ولده وهم صغار بالجارية ثم تعجبه الجارية وهم صغار في عياله أترى أن يصيبها؟ أو يقومها قيمة عدل فيشهد بئمنها عليه؟ أم يدع ذلك كله فلا يعرض لشيء منه؟ قال: يقومها قيمة عدل ويحتسب بئمنها لهم على نفسه ويمسها.

٤٠٤/٣ - فأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته هل لأحد أن يرجع في صدقة أو هبة؟ قال: أما ما تصدق به لله فلا، وأما الهبة والنحلة فيرجع فيها حازها أو لم يحزها وإن كانت لذي قرابة.

٤٠٥/٤ - أحمد بن محمد عن الحسين بن صفوان بن يحيى قال: سألت الرضا عليه السلام عن رجل كان له على رجل مال فوهبه لولده فذكر له الرجل المال الذي له عليه؟ فقال له: ليس عليك مني شيء في الدنيا والآخرة يطيب ذلك له، وقد كان وهبه لولد له قال: نعم يكون وهبه له ثم نزع فجعله هبة لهذا.

.....
٤٠٢ - التهذيب ج ٩ ص ١٣٨.

٤٠٣ - التهذيب ج ٩ ص ١٣٤ الكافي ج ٧ ص ٣٤.

٤٠٤ - التهذيب ج ٩ ص ١٣٧. ٤٠٥ - التهذيب ج ٩ ص ١٣٨.

فألوجه في هذين الخبرين أن نحملهما على أنه إذا كان الولد كبيراً جاز له الرجوع في الهبة وإنما منعنا في الرجوع فيما يهب الصغار منهم .

٤٠٦/٥ - وأما ما رواه أحمد بن محمد بن محمد عن ابن أبي نصر عن حماد عن المعلّى بن خنيس قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: هل لأحد أن يرجع في صدقة أو هبة قال: أما ما تصدق به لله فلا وأما الهبة والنحلة يرجع فيهما حازهما أو لم يحزهما وإن كانت لذي قرابة .

فألوجه في هذا الخبر ما قلناه في الخبرين الأولين سواء .

٦٧. باب الهبة المقبوضة

٤٠٧/١ - محمد بن أحمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن العباس بن عامر عن أبان عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: الهبة لا تكون أبداً هبة حتى يقبضها، والصدقة جائزة عليه.

٤٠٨/٢ - عنه عن إبراهيم عن عبدالرحمن بن حماد عن إبراهيم بن عبدالحميد عن أبي عبدالله عليه السلام قال: أنت بالخيار في الهبة ما دامت في يدك فإذا خرجت إلى صاحبها فليس لك أن ترجع فيها.

٤٠٩/٣ - علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن أبي عبدالله عليه السلام قال: الهبة والنحلة ما لم تقبض حتى يموت صاحبها قال: هو ميراث فإن كانت لصبي في حجره وأشهد عليه فهو جائز.

٤١٠/٤ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن العلا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: الهبة والنحلة يرجع فيهما صاحبهما إن شاء حيزت أو لم تحز إلا لذي رحم فإنه لا يرجع فيها.

٤١١/٥ - أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يتصدق بالصدقة أله أن يرجع في صدقته؟ فقال: إن الصدقة محدثة إنما كان النحلة والهبة ولمن وهب أو نحل أن يرجع في هبته حيز أو لم يحز، ولا ينبغي لمن أعطى شيئاً لله تعالى أن يرجع فيه.

٤٠٧ - ٤٠٨ - التهذيب ج ٩ ص ١٣٩. ٤٠٩ - التهذيب ج ٩ ص ١٣٨.

٤١٠ - التهذيب ج ٩ ص ١٣٧ الكافي ج ٧ ص ٣٣.

٤١١ - التهذيب ج ٩ ص ١٣٤ الكافي ج ٧ ص ٣٣.

فلا تنافي بين هذين الخبرين وما جرى مجراهما والأخبار الأولى، لأن الأخبار الأولى محتملة أشياء، منها: أنه إنما لم يجز إذا قبضت الرجوع فيها إذا كان عين الشيء قد استهلك ولا يكون قائماً بعينه، يدل على ذلك:

٤١٢/٦ - ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل عن أبي عبدالله عليه السلام وحماة بن عثمان عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا كانت الهبة قائمة بعينها فله أن يرجع وإلا فليس له.

ومنها: أن تكون يعوض منها فإنه إذا كان كذلك لم يجز له أيضاً الرجوع فيها، يدل على ذلك:

٤١٣/٧ - ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا عوض صاحب الهبة فليس له أن يرجع.

٤١٤/٨ - الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن أبان عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله وعبدالله بن سنان قالا: سألنا أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يهب الهبة أيرجع فيها إن شاء أم لا؟ فقال: تجوز الهبة لذوي القربى والذي يثاب عن هبته ويرجع في غير ذلك إن شاء.

ومنها: أن يكون ذلك مخصوصاً بذوي الأرحام البالغين لأن ذلك إذا قبضوها لا يجوز له الرجوع فيها وقد بيناه فيما تقدم، ويزيد ذلك بياناً:

٤١٥/٩ - ما رواه أحمد بن محمد بن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: سألت عن رجل تصدق بصدقة على حميم أ يصلح له أن يرجع فيها؟ قال: لا ولكن إن احتاج فليأخذ من حميمه من غير ما تصدق به عليه.

ومنها: أن يكون ذلك محمولاً على الكراهية دون الحظر، يدل على ذلك:

.....
٤١٢ - ٤١٣ - التهذيب ج ٩ ص ١٣٥ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٧ ص ٣٤.

٤١٤ - التهذيب ج ٩ ص ١٣٦ و ١٣٨.

٤١٥ - التهذيب ج ٩ ص ١٣٥ الكافي ج ٧ ص ٣٤.

٤١٦/١٠ - ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن حماد عن إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من يرجع في هبته كالراجع في قيئه».

٤١٧/١١ - الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن جراح المدائني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من رجع في هبته فهو كالراجع في قيئه».

٤١٨/١٢ - الحسين بن سعيد عن النضر بن القاسم بن سليمان عن جراح المدائني عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في الرجل يرتد في الصدقة قال: كالذي يرتد في قيئه.

٤١٩/١٣ - عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنما مثل الذي يرجع في صدقته كالذي يرجع في قيئه».

٤٢٠/١٤ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن أبي مريم قال: إذا تصدق الرجل بصدقة أو هبة قبضها صاحبها أو لم يقبضها علمت أو لم تعلم فهي جائزة.

٤٢١/١٥ - عنه عن فضالة عن أبان عن عبد الرحمن بن سيابة عن أبي عبد الله عليه السلام مثله.

٤٢٢/١٦ - يونس بن عبد الرحمن عن أبي المعز عن أبي بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: الهبة جائزة قبضت أو لم تقبض قسمت أو لم تقسم والنحل لا يجوز ذلك حتى تقبض وإنما أراد الناس ذلك فأخطؤوا.

فألوجه في هذه الأخبار ضرب من الاستحباب دون الوجوب على أن

.....
٤١٦ - التهذيب ج ٩ ص ١٣٩ وهو ذيل حديث.

٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - التهذيب ج ٩ ص ١٣٦.

٤٢٠ - التهذيب ج ٩ ص ١٣٧ الكافي ج ٧ ص ٣٦.

٤٢١ - ٤٢٢ - التهذيب ج ٩ ص ١٣٧ وأخرج الأخير الكليني في الكافي ج ٧ ص ٣٣.

الخبر الأخير تضمن الفرق بين النحل والهبة، وقد بينا أنه لا فرق بينهما ويجوز أن يكون خرج مخرج التقية لأنه مذهب بعض العامة، والذي يزيد ما ذكرناه بياناً:

١٧/٤٢٣ - ما رواه أحمد بن محمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنما الصدقة محدثة إنما كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ينحلون ويهبون ولا ينبغي لمن أعطى الله عز وجل شيئاً أن يرجع فيه، قال: وما لم يعطه الله وفي الله فإنه يرجع فيه نحلة كانت أو هبة حيزت أو لم تحز ولا يرجع الرجل فيما يهب لامرأته ولا للمرأة فيما تهب لزوجها حيزاً أو لم يحازا لأن الله تعالى يقول: ﴿ولا يحلّ لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً﴾^(١) وقال: ﴿فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً﴾^(٢) وهذا يدخل في الصداق والهبة.

١٨/٤٢٤ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له على الرجل الدراهم فيها له أله أن يرجع فيها؟ قال: لا.

فالوجه في هذا الخبر أيضاً ما قلناه في الأخبار الأولى سواء، ويحتمل أيضاً أن يكون محمولاً على الاستحباب.

(١) سورة البقرة، الآية ٢٢٩.

(٢) سورة النساء، الآية ٤.

٤٢٣ - التهذيب ج ٩ ص ١٣٤ الكافي ج ٧ ص ٣٣.

٤٢٤ - التهذيب ج ٩ ص ١٣٥ الكافي ج ٧ ص ٣٤.

كتاب الوصايا

أبواب الإقرار

٦٨. باب الإقرار في حال المرض لبعض الورثة بدين

٤٢٥/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: الرجل يقرّ لوارث بدين فقال: يجوز ذلك إذا كان ملياً.

٤٢٦/٢ - أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن منصور بن حازم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل أوصى لبعض ورثته أن له عليه ديناً قال: إن كان الميت مرضياً فأعط الذي أوصى له.

٤٢٧/٣ - علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن أبي أيوب عن أبي عبد الله عليه السلام مثله.

٤٢٨/٤ - الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: سألت عمن أقرّ للورثة بدين عليه وهو مريض قال: يجوز عليه ما أقرّ به إذا كان قليلاً.

٤٢٩/٥ - أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن إسماعيل بن جابر قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أقرّ لوارث له وهو مريض بدين عليه قال يجوز عليه إذا أقرّ به دون الثلث.

٤٣٠/٦ - ابن محبوب عن أبي ولاد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مريض أقرّ عند الموت لوارث بدين له عليه قال: يجوز ذلك،

.....
٤٢٥ - ٤٢٦ - التهذيب ج ٩ ص ١٤١ الكافي ج ٧ ص ٤٤ الفقيه ج ٤ ص ٢١١.

٤٢٧ - ٤٢٨ - التهذيب ج ٩ ص ١٤١.

٤٢٩ - التهذيب ج ٩ ص ١٤١ الكافي ج ٧ ص ٤٤ الفقيه ج ٤ ص ٢١١.

٤٣٠ - التهذيب ج ٨ ص ٢٦٨ وج ٩ ص ١٤٢ الكافي ج ٧ ص ٢١١.

قلت: فإن أوصى لوارث بشيء قال: جائز.

٤٣١/٧ - أحمد بن محمد بن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن العلا بياح السابري قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة استودعت رجلاً مالا فلما حضرها الموت قالت له: إن المال الذي دفعته إليك لفلانة وماتت المرأة فأتى أولياؤها الرجل فقالوا: إنه كان لصاحبته مال لا نراه إلا عندك فاحلف لنا ما قبلك شيء فيحلف لهم؟ فقال لهم: إن كانت المرأة مأمونة عندك فاحلف لهم وإن كانت متهمة فلا تحلف وتضع الأمر على ما كان فإنما لها من مالها ثلثه.

٤٣٢/٨ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن أبيه عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام أنه كان يرد النحلة في الوصية وما أقر عند موته بلا ثبت ولا بيّنة رده.

فالجواب في هذا الخبر أن نحمله على أنه إذا كان المقر متهماً على الورثة لم يقبل إقراره إلا ببيّنة، فإن لم يقم بيّنة كان ما أقر به ماضياً من ثلثه وقد بين ذلك عليه السلام في رواية الحلبي ومنصور بن حازم وإسماعيل بن جابر المقدم ذكرها، فأما إذا كان مرضياً فما أقر به يكون من أصل المال مثل سائر الديون.

والذي يكشف عما ذكرناه:

٤٣٣/٩ - ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار قال: كتبت إلى العسكري عليه السلام: امرأة أوصت إلى رجل وأقرت له بدين ثمانية آلاف درهم وكذلك ما كان لها من متاع البيت من صوف وشعر وشبهه وصفر ونحاس وكل مالها أقرت به للموصى إليه وأشهدت على وصيتها وأوصت أن يحج عنها من هذه التركة حجتان ويعطى مولاة لها أربعمئة درهم

٤٣١ - التهذيب ج ٨ ص ٢٦٨ وج ٩ ص ١٤٢ الكافي ج ٧ ص ٢١١ الفقيه ج ٤ ص ٢١١.

٤٣٢ - التهذيب ج ٩ ص ١٤٢.

٤٣٣ - التهذيب ج ٩ ص ١٤٣.

وماتت المرأة وتركت زوجاً فلم ندر كيف الخروج من هذا واشتبّه الأمر علينا وذكر كاتب أن المرأة استشارته فسألته أن يكتب لها ما يصحّ لهذا الوصي، فقال: لا تصح تركتك إلا بإقرارك له بدين بشهادة الشهود وتأمريه بعدها أن ينفذ ما توصينه به فكتب له بالوصية على هذا وأقرت للوصي بهذا الدين فأريك أدام الله عزك في مسألة الفقهاء قبلك عن هذا وتعريفنا بذلك لنعمل به إن شاء الله؟ فكتب بخطه عليه السلام: إن كان الدين صحيحاً معروفاً مفهوماً فيخرج الدين من رأس المال إن شاء الله، وإن لم يكن الدين حقاً أنفذ لها ما أوصت به من ثلثها كفى أو لم يكف.

٤٣٤/١٠ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن هارون بن مسلم عن ابن سعدان عن مسعدة بن صدقة عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهم السلام قال: قال علي عليه السلام: لا وصية لوارث ولا إقرار بدين، يعني إذا أقر المريض لأحد من الورثة بدين له فليس له ذلك.

فالجواب في هذا الخبر أن نحمله على التقية لأنه يتضمن إلا وصية لوارث ولا إقرار بدين، وقد بينّا أن إقراره للورثة صحيح ونبين فيما بعد أن له أن يوصي لورثته إن عرض ما يحتاج إلى ذكره، مع أننا قد استوفينا ذلك في كتابنا الكبير فمن أراد الوقوف عليه وقف من هناك، ويحتمل أن يكون المراد بالخبر أنه لا إقرار بالدين فيما زاد على الثلث إذا كان متهماً، لأننا قد بينّا أن ذلك لا يجوز إذا لم يكن المقرّ مأموناً مرضياً ويكون ذلك ماضياً في الثلث إلى ما دونه.

٦٩. باب اقرار بعض الورثة لغيره بدين على الميت

٤٣٥/١ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عبد الله عن السندي بن محمد عن أبي البختري وهب بن وهب عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهم السلام قال: قضى أمير المؤمنين علي عليه السلام في رجل مات وترك ورثة فأقر أحد الورثة بدين على أبيه أنه يلزمه ذلك في حصته بقدر ما ورث ولا يكون ذلك في ماله كله، فإن أقر اثنان من الورثة وكانا عدلين أجزى ذلك على الورثة، وإن لم يكونا عدلين ألزما في حصتهما بقدر ما ورثا، وكذلك إن أقر بعض الورثة بأخ أو أخت فإنما يلزمه في حصته وقال علي عليه السلام: من أقر لأخيه فهو شريكه في المال ولا يثبت نسبه فإن أقر اثنان فكذلك إلا أن يكونا عدلين فيلحق نسبه ويضرب في الميراث معهم.

٤٣٦/٢ - الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن الشعيري، وعن الحكم بن عتيبة قال: كنا بباب أبي جعفر عليه السلام فجاءت امرأة فقالت: أيكم أبو جعفر؟ فقبل لها: ما تريد؟ فقالت: أسأله عن مسألة، فقالوا لها هذا فقيه أهل العراق فسله، فقالت: إن زوجي مات وترك ألف درهم ولي عليه مهر خمسمائة درهم فأخذت ميراثي وأخذت مهري مما بقي، ثم جاء رجل فادعى عليه ألف درهم فشهدت له بذلك على زوجي، فقال الحكم: فبينا نحن نحسب ما يصيبها إذ خرج أبو جعفر عليه السلام فأخبرناه بمقالة المرأة وما سألت عنه فقال أبو جعفر عليه السلام: أقرت بثلاث ما في يدها ولا ميراث لها، قال الحكم: فوالله ما رأيت أحداً أفهم من أبي جعفر عليه السلام.

٤٣٥ - التهذيب ج ٩ ص ١٤٤ الفقيه ج ٤ ص ٢١٢ أخرج وسط الحديث فحسب.

٤٣٦ - التهذيب ج ٩ ص ١٤٥ الكافي ج ٧ ص ٢٧ الفقيه ج ٤ ص ٢٠٥.

٤٣٧/٣ - فأما ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن محمد بن أبي حمزة وحسين بن عثمان عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مات فأقر بعض ورثته لرجل بدين قال: يلزمه ذلك في حصته.

فلا ينافي الخبرين الأولين لأن قوله عليه السلام يلزمه ذلك في حصته محمولٌ على أنه يلزمه بمقدار ما يصيبه لا أنه يلزمه جميع الدين بدلالة الخبرين الأولين المفصلين، وهذا الخبر مجمل وينبغي أن يحمل على المفصل لما بيناه في غير موضع.

٧٠. باب الرجل يموت وعليه دين وله أولاد صغار وخلف بمقدار ما عليه من الدين

٤٣٨/١ - أحمد بن محمد عن ابن أبي نصر بإسناد له عن رجل يموت وترك عيالاً وعليه دين أينفق عليهم من ماله؟ قال: إن استيقن أن الذي عليه يحيط بجميع المال فلا ينفق عليهم، وإن لم يستيقن فلينفق عليهم من وسط المال.

٤٣٩/٢ - حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن الحسين بن هاشم ومحمد بن زياد جميعاً عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام مثله، إلا أنه قال: إن كان يستيقن أن الذي ترك يحيط بجميع دينه فلا ينفق عليهم، وإن لم يكن يستيقن فلينفق عليهم من وسط المال.

٤٤٠/٣ - فأما ما رواه حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن سليمان بن داود أو بعض أصحابنا عنه عن علي بن أبي حمزة عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت له: إن رجلاً من مواليك مات وترك ولداً صغيراً وترك شيئاً وعليه دين وليس يعلم به الغرماء فإن قضاه بقي ولده ليس لهم شيء فقال: أنفقه على ولده.

فهذا الخبر مقطوع الإسناد مخالف لظاهر القرآن والخبران الأولان مطابقان له فالعمل بهما أولى قال الله تعالى: ﴿من بعد وصية يوصي بها أو دين﴾^(١) فشرط في صحة الميراث أن يكون ما يفضل عن الدين وعن الوصية، ويؤكد ذلك أيضاً:

(١) سورة النساء، الآية ١١.

٤٣٨ - التهذيب ج ٩ ص ١٤٥ الكافي ج ٧ ص ٤٥ الفقيه ج ٤ ص ٢١٢.

٤٣٩ - التهذيب ج ٩ ص ١٤٦ و ٢١٣ الكافي ج ٧ ص ٤٦.

٤٤٠ - التهذيب ج ٩ ص ١٤٦ الكافي ج ٧ ص ٤٦ الفقيه ج ٤ ص ٢١٧.

٤٤١/٤ - ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: إن الدين قبل الوصية، ثم الوصية على أثر الدين، ثم الميراث بعد الدين فإن أول القضاء كتاب الله.

٧١. باب من مات وخلف متاع رجل بعينه وعليه دين

٤٤٢/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل باع متاعاً من رجل فقبض المشتري المتاع ولم يدفع الثمن ثم مات المشتري والمتاع قائم بعينه ردّ إلى صاحب المتاع، وقال: ليس للغرماء أن يحاصوه.
فلا ينافي هذا الخبر:

٤٤٣/٢ - ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام أنه سئل عن رجل كانت عنده مضاربة ووديعة أو أموال أيتام وبضائع وعليه سلف لقوم فهلك وترك ألف درهم أو أكثر من ذلك والذي للناس عليه أكثر مما ترك فقال: يقسم لهؤلاء الذين ذكرت كلهم على قدر حصصهم أموالهم.

لأن الخبر الأول إنما تضمن إذا كان الشيء قائماً بعينه ردّ على صاحبه ولا يحاصه الغرماء، والثاني ليس فيه إلا أنه ترك ألف درهم وعليه دين وسلف وغير ذلك فقال: يقسم بينهم بالحصص ولا تنافي بين الخبرين على أن الذي يجب أن يعول عليه ما أوردناه في كتاب الديون من أنه إنما يجب أن يردّ المتاع بعينه على صاحبه إذا خلف الميت ما يقضي به دين الباقيين من غير ذلك فأما إذا لم يخلف غير ذلك المتاع بعينه فصاحبه أسوة للغرماء الباقيين يقسم بينهم بالسواء.

.....

٧٢. باب أن من أوصى إليه بشيء لأقوام فلم يعطهم إياه فهلك المال كان عليه الضمان

٤٤٤/١ - الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن سليمان بن عبدالله الهاشمي عن أبيه قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أوصى إلى رجل فأعطاه ألف درهم زكاة ماله فذهبت من الوصي؟ قال: هو ضامن ولا يرجع على الورثة.

٤٤٥/٢ - عنه عن فضالة عن أبان عن رجل قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أوصى إلى رجل أن عليه ديناً فقال: يقضي الرجل ما عليه من دينه ويقسم ما بقي بين الورثة، قلت: فسرق ما كان أوصى به من الدين ممن يؤخذ الدين أمن الورثة أو من الوصي؟ قال: لا يؤخذ من الورثة ولكن الوصي ضامن لها.

قال محمد بن الحسن: الوجه في هذين الخبرين أنه إنما يكون الوصي ضامناً للمال إذا تمكن من إيصاله إلى مستحقه فلم يفعل فهلك، فأما إذا لم يتمكن من ذلك ثم هلك من غير تفريط من جهته لم يكن عليه شيء، والذي يدل على ذلك:

٤٤٦/٣ - ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال في رجل توفي فأوصى إلى رجل وعلى الرجل المتوفى دين فعمد الذي أوصى إليه فعزل الدين للغرماء فرفعه في بيته وقسم الذي بقي بين الورثة فيسرق الذي للغرماء من الليل ممن يؤخذ؟ قال: هو ضامن حين عزله في بيته يؤدي من ماله.

٤٤٧/٤ - عنه عن عمرو بن عثمان عن المفضل عن زيد الشحام عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

٧٣. باب من أوصى إلى نفسين هل يجوز أن ينفرد كل واحد منهما بنصف المال أم لا

٤٤٨/١ - محمد بن الحسن الصفار قال: كتبت إلى أبي محمد عليه السلام رجل كان أوصى إلى رجلين أيجوز لأحدهما أن ينفرد بنصف التركة والآخر بالنصف؟ فوقع عليه السلام: لا ينبغي لهما أن يخالفا الميت وأن يعملوا على حسب ما أمرهما إن شاء الله.

٤٤٩/٢ - علي بن الحسن عن أخويه محمد وأحمد عن أبيهما عن داود بن أبي يزيد عن بريد بن معاوية قال: إن رجلاً مات وأوصى إليّ وإلى آخر أو إلى رجلين فقال أحدهما: خذ نصف ما ترك وأعطني النصف مما ترك فأبى عليه الآخر فسألوا أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال: ذلك له.

قال محمد بن الحسن: ذكر أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله أن هذا الخبر لا يعمل عليه ولا أفتي به وإنما يعمل على الخبر الأول ظناً منه أنهما متنافيان وليس الأمر على ما ظن لأن قوله عليه السلام ذلك له ليس في صريحه أن ذلك للطالب الذي طلب الاستبداد بنصف التركة، وليس يمتنع أن يكون المراد بقوله ذلك له يعني الذي أبى على صاحبه الانقياد إلى ما يريده، فيكون تلخيص الكلام أن له أن يأبى عليه ولا يجيب مسأله وعلى هذا الوجه لا تنافي بينهما على حال.

٤٥٠/٣ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن صفوان بن يحيى قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل كان لرجل عليه مال فهلك وله وصيان فهل يجوز أن يدفع إلى أحد الوصيين دون

٤٤٨ - التهذيب ج ٩ ص ١٦٣ الكافي ج ٧ ص ٤٩ الفقيه ج ٤ ص ١٨٣.

٤٤٩ - التهذيب ج ٩ ص ١٦٣ الكافي ج ٧ ص ٤٩ الفقيه ج ٤ ص ١٨٣.

٤٥٠ - التهذيب ج ٩ ص ٢١٠.

صاحبه؟ قال: لا يستقيم إلا أن يكون السلطان قد قسّم بينهم المال فوضع على يد هذا النصف وعلى يد هذا النصف أو يجتمعان بأمر السلطان.

فالوجه في هذا الخبر أنه إن قسم ذلك السلطان العادل كان جائزاً وإن كان السلطان الجائر ساغ التصرف فيه لضرب من التقية.

٧٤. باب أنه لا تجوز الوصية بأكثر من الثلث

٤٥١/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم وحفص بن البختري وحماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من أوصى بالثلث فقد أضر بالورثة، والوصية بالخمس والربع أفضل من الوصية بالثلث ومن أوصى بالثلث فلم يترك.

٤٥٢/٢ - الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب بن يعقوب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت ما له من ماله؟ فقال: له ثلث ماله والمرأة أيضاً.

٤٥٣/٣ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: لأن أوصي بالخمس من مالي أحب إليّ من أن أوصي بالربع، ولأن أوصي بالربع أحب إليّ من أن أوصي بالثلث، ومن أوصى بالثلث فلم يترك وقد بلغ الغاية، وقضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل توفي فأوصى بماله كله أو أكثره فقال: الوصية ترد إلى المعروف عن المنكر فمن ظلم نفسه وأتى في وصيته بالمنكر والحيف فإنها ترد إلى المعروف ويترك لأهل الميراث ميراثهم، وقال: من أوصى بثلث ماله فلم يترك وقد بلغ المدى، ثم قال: لأن أوصي بخمس مالي أحب إليّ من أن أوصي بالربع.

٤٥٤/٤ - علي بن الحسن عن علي بن أسباط عن علا بن رزين القلا عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن رجل حضره

٤٥١ - ٤٥٢ - التهذيب ج ٩ ص ١٦٨ الكافي ج ٧ ص ١٤ الفقيه ج ٤ ص ١٦٢.

٤٥٢ - التهذيب ج ٩ ص ١٦٩ الكافي ج ٧ ص ١٤ الفقيه ج ٤ ص ١٦٢.

٤٥٤ - التهذيب ج ٩ ص ١٧٠ الكافي ج ٧ ص ٢٠ الفقيه ج ٤ ص ١٩٣.

الموت فأعتق غلامه وأوصى بوصيته وكان أكثر من الثلث؟ فقال: يمضي عتق الغلام ويكون النقصان فيما بقي.

٤٥٥/٥ - عنه عن أحمد بن الحسن عن أبيه عن علي بن عقبة عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل حضره الموت فأعتق مملوكا له ليس له غيره فأبى الورثة أن يجيزوا ذلك كيف القضاء فيه؟ قال: ما يعتق منه إلا ثلثه وسائر ذلك «للورثة»^(١) والورثة أحقّ بذلك ولهم ما بقي.

٤٥٦/٦ - عنه عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح الثوري عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل أوصى لمملوك له بثلث ماله قال: فقال: يقوم المملوك ثم ينظر ما بلغ ثلث الميت فإن كان الثلث أقلّ من قيمة العبد بقدر ربع القيمة استسعى العبد في ربع قيمته، وإن كان الثلث أكثر من قيمة العبد أعتق العبد ودفع إليه ما يفضل من الثلث بعد القيمة.

٤٥٧/٧ - عنه عن محمد بن علي عن الحسن بن محبوب عن أبي ولاد قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يكون لامرأته عليه لدين فتبرئه منه في مرضها قال: بل تهبه له فتجوز هبتها له ويحسب ذلك من ثلثها إن كانت تركت شيئا.

٤٥٨/٨ - عنه عن جعفر بن محمد بن نوح عن الحسين بن محمد الرازي قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام: الرجل يموت ووصى بماله كله في أبواب البرّ بأكثر من الثلث هل يجوز ذلك له وكيف يصنع الوصي؟ فكتب: تجاز وصيته ما لم يتعدّ الثلث.

٤٥٩/٩ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن علي بن الحسن عن علي بن أسباط عن ثعلبة عن أبي الحسن عمرو بن شداد الأزدي والسري جميعاً عن عمار بن موسى عن أبي عبدالله عليه السلام قال: الرجل أحقّ

(١) زيادة من نسخة ب وج وهامش التهذيب.

.....
٤٥٥ - ٤٥٦ - التهذيب ج ٩ ص ١٧٠. ٤٥٧ - ٤٥٨ - التهذيب ج ٩ ص ١٧١.
٤٥٩ - التهذيب ج ٩ ص ١٦٥ بتفاوت في السند الكافي ج ٧ ص ١٠ الفقيه ج ٤ ص ١٨٠.

بماله ما دام فيه الروح إن أوصى به كله فهو جائز له .

فلا ينافي هذا الخبر الأخبار الأولية المتضمنة لأن الوصية لا تنفذ فيما زاد على الثلث من وجهين ، أحدهما : أن نحمل هذا الخبر على من لم يكن له وارث أصلاً لا قريباً ولا بعيداً ولا إماماً ظاهراً جاز له أن يوصي بماله كله ، يدل على ذلك :

١٠/٤٦٠ - ما رواه السكوني عن جعفر عن أبيه عليهما السلام أنه سئل عن الرجل يموت ولا وارث له ولا عصبه؟ قال : يوصي بماله حيث شاء في المسلمين والمساكين وابن السبيل .

فأما ما تضمنه الخبر من قوله الرجل أحق بماله ما دام فيه الروح وكذلك التي تضمنت ذلك أوردناها في كتابنا الكبير الوجه فيها أنه أولى بماله إذا تصرف فيه في حياته وأبانه من ملكه فأما إذا أوصى به فليس ينفذ إلا في الثلث ، يدل على ذلك :

١١/٤٦١ - ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن مرزم عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يجعل بعض ماله لرجل في مرضه فقال : إذا أبانه جاز .

١٣/٤٦٢ - محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن عبد الله بن المبارك عن عبد الله بن جبلة عن سماعة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : الرجل له الولد يسعه أن يجعل ماله لقربته؟ فقال : هو ماله يصنع به ما يشاء إلى أن يأتيه الموت إن لصاحب المال أن يعمل بماله ما شاء ما دام حياً إن شاء وهبه وإن شاء تصدق به وإن شاء تركه إلى أن يأتيه الموت فإن أوصى به فليس له إلا الثلث إلا أن الفضل أن لا يضيع من يعوله ولا يضرّ بورثته .

١٣/٤٦٣ - الحسن بن محمد بن سماعة عن ابن أبي عمير عن مرزم

٤٦٠ - التهذيب ج ٩ ص ١٦٥ الفقيه ج ٤ ص ١٨١ . ٤٦١ - التهذيب ج ٩ ص ١٦٧ .

٤٦٢ - التهذيب ج ٩ ص ١٦٥ الكافي ج ٧ ص ١٢ الفقيه ج ٤ ص ١٨٠ وذكر صدر الحديث .

٤٦٣ - التهذيب ج ٩ ص ١٦٦ الكافي ج ٧ ص ١١ الفقيه ج ٤ ص ١٦٣ .

عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الميّت أحقّ بماله ما دام فيه الروح يبين به فإن قال بعدي: فليس له إلا الثلث.

والوجه الآخر: في الخبر المتضمن للوصية بأكثر من الثلث أن نحمله على أنه إذا كان بمحضر من الورثة وأجازوه كان ذلك جائزاً، يدل على ذلك:

٤٦٤/١٤ - ما رواه علي بن إبراهيم عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أوصى بوصية وورثته شهود فأجازوا ذلك فلما مات الرجل نقضوا الوصية هل لهم أن يردوا ما أقرّوا به؟ فقال: ليس لهم ذلك، الوصية جائزة عليهم إذا أقرّوا بها في حياته.

٤٦٥/١٥ - أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام مثله.

٤٦٦/١٦ - علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن أبي أيوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن رجل أوصى بوصية وورثته شهود فأجازوا ذلك فلما مات الرجل نقضوها ألهم أن يردوا ما قد أقرّوا به؟ قال: ليس لهم ذلك الوصية جائزة عليهم إذا أقرّوا بها في حياته.

٤٦٧/١٧ - علي بن الحسن عن أخيه أحمد بن الحسن عن أبيه عن جعفر بن محمد بن يحيى عن علي بن الحسن بن رباط عن منصور بن حازم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى بوصية أكثر من الثلث وورثته شهود فأجازوا ذلك له قال: جائز.

قال علي بن الحسن بن رباط: وهذا عندي على أنهم رضوا بذلك في حياته وأقرّوا به.

٤٦٨/١٨ - فأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن

.....
٤٦٤ - ٤٦٥ - التهذيب ج ٩ ص ١٦٩ الكافي ج ٧ ص ١٥ الفقيه ج ٤ ص ١٧٧.

٤٦٦ - التهذيب ج ٩ ص ١٦٩.

٤٦٧ - التهذيب ج ٩ ص ١٧٠.

٤٦٨ - التهذيب ج ٩ ص ١٧١.

عبدوس قال: أوصى رجل بتركته متاع وغير ذلك لأبي محمد عليه السلام فكتبت إليه جعلت فداك رجل أوصى إليّ بجميع ما خلف لك وخلف ابنتي أخت له فأريك في ذلك؟ فكتب إليّ: بع ما خلف وابعث به إليّ فبعث وبعث به إليه فكتب إليّ قد وصل.

قال علي بن الحسن: ومات محمد بن عبدالله بن زرارة فأوصى إلى أخي أحمد بن الحسن وخلف داراً وكان أوصى في جميع تركته أن تباع ويحمل ثمنها إلى أبي الحسن عليه السلام فباعها فاعترض فيها ابن أخت له وابن عم فأصلحنا أمره بثلاثة دنانير، وكتب إليه أحمد بن الحسن ودفع الشيء بحضرتي إلى أيوب بن نوح وأخبره أنه جميع ما خلف وابن عم له وابن أخته عرض فأصلحنا أمره بثلاثة دنانير فكتب: قد وصل ذلك وترحم على الميت وقرأت الجواب.

قال علي: ومات الحسين بن أحمد الحلبي وخلف دراهم مائتين فأوصى لامرأته بشيء من صداقها وغير ذلك وأوصى بالبقية لأبي الحسن عليه السلام فدفعها أحمد بن الحسن إلى أيوب بحضرتي وكتبت إليه كتاباً فورد الجواب بقبضها ودعا للميت.

فأول ما في هذه الأخبار أنها معارضة بأخبار مثلها تتضمن أنه لما أوصى لهم بأكثر من الثلث وحمل ذلك إليهم قبضوا الثلث وردوا الباقي على الورثة، روى ذلك:

٤٦٩/١٩ - علي بن الحسن بن فضال عن أخيه أحمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد قال: أوصى أخو رومي بن عمر أن جميع ماله لأبي جعفر عليه السلام قال عمرو: فأخبرني رومي أنه وضع الوصية بين يدي أبي جعفر عليه السلام فقال: هذا ما أوصى لك أخي فجعلت أقرأ عليه فيقول لي: قف ويقول احمل كذا ووهبت لك كذا حتى أتيت على الوصية فنظرت فإذا إنما أخذ الثلث، قال: فقلت له: أمرتني أن أحمل إليك الثلث ووهبت إليّ الثلثين

فقال: نعم قلت: أبيعه وأحمله إليك؟ قال: لا على الميسور منك من غلتك لا تبع شيئاً.

٢٠/٤٧٠ - محمد بن يحيى عن عبدالله بن جعفر عن الحسين بن مالك قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام اعلم سيدي أن ابن أخ لي توفي وأوصى لسيدي بضيعة وأوصى أن يدفع كل ما في داره حتى الأوتاد تباع ويحمل الثمن إلى سيدي وأوصى بحجّ وأوصى للفقراء من أهل بيته وأوصى لعمته وأخته بمال، قال: فنظرت فإذا ما أوصى به أكثر من الثلث فلعله يقارب النصف مما ترك وخلف ابناً لثلاث سنين وترك ديناً فرأى سيدي؟ فوقع عليه السلام: يقتصر من وصيته على الثلث من ماله ويقسم ذلك بين من أوصى له على قدر سهامهم إن شاء الله.

٢١/٤٧١ - محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسين بن مالك قال: كتبت إليه رجل مات وترك كل شيء له في حياته لك ولم يكن له ولد ثم إنه أصاب بعد ذلك ولداً ومبلغ ماله ثلاثة آلاف درهم وقد بعثت إليك بألف درهم فإن رأيت جعلني الله فداك أن تعلمني فيه رأيك لأعمل به؟ فكتب أطلق لهم.

وهذه الأخبار مطابقة للأخبار المتقدمة ولما أوردناها من الزيادة عليها في كتابنا الكبير فالعمل بها أولى، ولو سلمت الأخبار المتقدمة من المعارضة لاحتملت وجوهاً، أحدها: أن يكون إنما أمر صاحب المال بأن يحمل المال إليهم عليهم السلام لا على جهة الوصية بل جعلوها صلة لهم في حال حياتهم وإذا كان كذلك كان جائزاً على ما قدمناه فيما تقدم من الأخبار الأولية وإنما يرد إلى الثلث ما كان وصية، والثاني: أن يكون ورثة هؤلاء كانوا مخالفين لهم في الاعتقاد فجاز أن يحرموا ذلك ويحمل المال إلى الإمام، والثالث: أنه إنما جاز ذلك لما أوصى بوصيته قبل أن يكون لهم وارث ثم صار له وارث لم ينقض وصيته وكانت وصيته ماضية في الجميع ولم يجب نقضها، يدل على ذلك:

.....

٤٧٠ - ٤٧١ - التهذيب ج ٩ ص ١٦٦ الكافي ج ٧ ص ٦٢ وأخرج الأخير الصدوق في الفقيه ج ٤

٤٧٢/٢٢ - ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى قال: كتب إليه محمد بن إسحاق المتطّيب: وبعد أطال الله تعالى بقاءك نعلمك يا سيدنا أنا في شبهة من هذه الوصية التي أوصى بها محمد بن يحيى درياب وذلك أن موالي سيدنا وعبيده الصالحين ذكروا أنه ليس للميت أن يوصي إذا كان له ولد بأكثر من ثلث ماله، وقد أوصى محمد بن يحيى بأكثر من النصف مما خلف من تركته فإن رأى سيدنا ومولانا أطال الله بقاءه أن يفتح غياب هذه الظلمة التي شكونا ويفسر ذلك لنا نعمل عليه إن شاء الله؟ فأجاب: إن كان أوصى بها من قبل أن يكون له ولد فجائز وصيته.

وذلك أن ولده ولد من بعده، والذي يؤكد ما قدمناه من أنه لا تجوز الوصية فيما زاد على الثلث:

٤٧٣/٢٣ - ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن العباس بن معروف قال: كان لمحمد بن الحسن بن أبي خالد غلام لم يكن به بأس عارف يقال له ميمون فحضره الموت فأوصى إلى أبي الفضل العباس بن معروف بجميع ميراثه وتركته أن يجعله دراهم وابعث بها إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام فترك أهلاً حاملاً واخوة قد دخلوا في الإسلام وأماً مجوسية قال: ففعلت ما أوصى به وجمعت الدراهم ودفعتها إلى محمد بن الحسن وعزم رأيي أن أكتب إليه بتفسير ما أوصى به إليّ وما ترك الميت من السويّة فأشار عليّ محمد بن بشير وغيره من أصحابنا أن لا أكتب بالتفسير ولا أحتاج إليه فإنه يعرف ذلك من غير تفسير فأبيت إلا أن أكتب إليه بذلك على حقه وصدقه، فكتبت وحصلت الدراهم وأوصلتها إليه عليه السلام فأمره أن يعزل منها الثلث فدفعها إليه ويرد الباقي على وصيه يردها إلى ورثته.

٤٧٤/٢٤ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار عن العباس بن معروف قال: مات غلام محمد بن الحسن وترك أختاً وأوصى بجميع ماله له عليه السلام قال: فبعنا متاعه فبلغ ألف درهم وحمل إلى أبي جعفر عليه السلام، قال: وكتبت إليه وأعلمته أنه أوصى بجميع ماله قال:

فأخذ ثلث ما بعثت إليه ورد الباقي وأمرني أن أدفعه إلى وارثه.

٤٧٥/٢٥ - عنه عن العباس عن بعض أصحابنا قال: كتبت إليه جعلت فداك إن امرأة أوصت إلى امرأة ودفعت إليها خمسمائة درهم ولها زوج وولد وأوصتها أن تدفع سهماً منها إلى بعض بناتها وتصرف الباقي إلى الإمام فكتب: يصرف الثلث من ذلك إليّ والباقي يقسم على سهام الله عز وجل بين الورثة.

٧٥ - باب صحة الوصية للوارث

٤٧٦/١ - الحسين بن سعيد عن الحسن بن علي وفضالة عن عبدالله بن بكير عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الوصية للوارث فقال: تجوز.

٤٧٧/٢ - عنه عن ابن أبي عمير عن أبي المعز عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: يجوز للوارث وصيته قال: نعم.

٤٧٨/٣ - أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن أبي ولاد الحناط قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الميت يوصي للبنت بشيء قال: جائز.

٤٧٩/٤ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن القاسم بن سليمان قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل اعترف لوارث بدين في مرضه فقال: لا يجوز وصية لوارث ولا اعتراف.

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على ضرب من التقية لأنه موافق لمذاهب جميع العامة والذي ذهبنا إليه مطابق لظاهر القرآن قال الله تعالى: ﴿كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين﴾^(١).

(١) سورة البقرة، الآية ١٨٠.

٤٧٦ - التهذيب ج ٩ ص ١٧٤ الكافي ج ٧ ص ١٣.

٤٧٧ - التهذيب ج ٩ ص ١٧٤.

٤٧٨ - ٤٧٩ - التهذيب ج ٩ ص ١٧٥.

٧٦. باب عطية الوالد لولده في حال المرض

٤٨٠/١ - الحسين بن سعيد عن النضر عن القاسم عن جراح المدائني قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن عطية الوالد لولده يبينه قال: إذا أعطاه في صحته جاز.

٤٨١/٢ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال: سألت عن عطية الوالد لولده فقال: أما إذا كان صحيحاً فهو له يصنع به ما شاء وأما في مرض فلا يصلح.

فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين، أحدهما: أن يكون ذلك مكروهاً والوجه في كراهة ذلك أنه إذا كان له أولاد فخص واحداً منهم بالعطية كان فيه إحشاش للباقيين، والوجه الآخر: أنه لا يصلح ذلك إذا لم يبينه من ماله ولا يسلمه إليه فإنه إذا كان كذلك كان ذلك غير جائز إلا أن يكون على جهة فيكون بمنزلة غيره على ما قدمناه، والذي يدل على جواز تفضيل بعض الأولاد على بعض:

٤٨٢/٣ - ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألت عن الرجل يكون له الولد من غير أم أيفضل بعضهم على بعض قال: لا بأس، قال حريز: وحدثني معاوية وأبو كههمس أنهما سمعا أبا عبدالله عليه السلام يقول: صنع ذلك علي عليه السلام بابنه الحسن وفعل ذلك الحسين بابنه علي عليه السلام وفعل أبي بي وفعلته أنا.

٤٨٣/٤ - عنه عن ابن أبي عمير عن إسماعيل بن عبد الخالق قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: في الرجل يخص بعض ولده بعض ماله فقال: لا بأس بذلك.

٧٧. باب الوصية لأهل الضلال

٤٨٤/١ - محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن علي بن الحكم عن العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام في رجل أوصى بماله في سبيل الله قال: اعط لمن أوصى له وإن كان يهودياً أو نصرانياً إن الله تعالى يقول: ﴿فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم﴾^(١).

٤٨٥/٢ - سهل بن زياد عن محمد بن الوليد عن يونس بن يعقوب أن رجلاً كان بهمدان فذكر أن أباه مات وكان لا يعرف هذا الأمر فأوصى بوصيته عند الموت وأوصى أن يعطى شيئاً في سبيل الله فسل عنه أبو عبد الله عليه السلام كيف يفعل به؟ وأخبرناه أنه كان لا يعرف هذا الأمر فقال: لو أن رجلاً أوصى إلي أن أضع في يهودي أو نصراني لوضعت فيهم إن الله تعالى يقول: ﴿فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه﴾ فانظروا إلى من يخرج إلى هذا الوجه يعني الثغور فابعثوا به إليه.

٤٨٦/٣ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن الريان بن شبيب قال: أوصت ماردة لقوم نصارى فرأشين بوصية فقال: أصحابنا أقسم هذا في فقراء المسلمين من أصحابك فسألت الرضا عليه السلام فقلت: إن أختي أوصت بوصية لقوم نصارى وأردت أن أصرف ذلك إلى قوم من أصحابنا مسلمين؟ فقال: أمض الوصية على ما أوصت به قال الله تعالى: ﴿فإنما إثمه على الذين يبدلونه﴾.

(١) سورة البقرة، الآية ١٨١.

.....

٤٨٤ - ٤٨٥ - التهذيب ج ٩ ص ١٧٦ الكافي ج ٧ ص ١٧ الفقيه ج ٤ ص ١٧٨ والأول بسند آخر.

٤٨٦ - التهذيب ج ٩ ص ١٧٧ الكافي ج ٧ ص ١٩.

٤/٤٨٧ - عنه عن أبيه عن أبي طالب عبدالله بن الصلت قال: كتب الخليل بن هاشم إلى ذي الرياستين وهو والي نيسابور أن رجلاً من المجوس مات وأوصى للفقراء بشيء من ماله فأخذه قاضي نيسابور فجعله في فقراء المسلمين فكتب الخليل إلى ذي الرياستين بذلك فسأل المأمون عن ذلك فقال: ليس عندي في ذلك من شيء فسأل أبا الحسن عليه السلام فقال أبو الحسن عليه السلام: إن المجوسي لم يوص لفقراء المسلمين ولكن ينبغي أن يؤخذ مقدار ذلك المال من مال الصدقة فيرد على فقراء المجوس.

٥/٤٨٨ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أوصى بماله في سبيل الله؟ فقال: اعطه لمن أوصى له وإن كان يهودياً أو نصرانياً إن الله تعالى يقول: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾.

٦/٤٨٩ - فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أبي محمد الحسن بن علي الهمداني عن إبراهيم بن محمد قال: كتب أحمد بن هلال إلى أبي الحسن عليه السلام عن يهودي مات وأوصى لذيّانهم فكتب عليه السلام: أوصله إليّ وعرفني لأنفذه فيما ينبغي إن شاء الله.

٧/٤٩٠ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن محمد بن محمد قال: كتب علي بن بلال إلى أبي الحسن عليه السلام: يهودي مات وأوصى لذيّان به شيء أقدر عليّ أخذه هل يجوز أن أخذه فأدفعه إلى مواليك؟ أو أنفذه فيما أوصى به اليهودي؟ فكتب عليه السلام: أوصله إليّ وعرفنيه لأنفذه فيما ينبغي إن شاء الله.

فلا تنافي بين هذين الخبرين والأخبار المتقدمة لأنه ليس فيهما أكثر من أنه أمر بإيصال المال إليه، ولا يمتنع أن يكون إنما استدعى المال إليه ليتولى هو تفرقة على حسب ما أمر الموصي، وليس في هذين الخبرين أنه خالف ما أوصى وصرف في غير ذلك الوجه.

٤٨٧ - التهذيب ج ٩ ص ١٧٧ الكافي ج ٧ ص ١٩ الفقيه ج ٤ ص ١٧٨.

٤٨٨ - التهذيب ج ٩ ص ١٧٧ الكافي ج ٧ ص ١٧ الفقيه ج ٤ ص ١٧٨.

٤٨٩ - التهذيب ج ٩ ص ١٧٨. ٤٩٠ - التهذيب ج ٩ ص ١٧٩ الفقيه ج ٤ ص ٢١٥.

٧٨. باب من أوصى بشيء في سبيل الله تعالى

٤٩١/١ - أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سليمان عن الحسين بن عمر قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن رجلاً أوصى إليّ بشيء في السبيل فقال: اصرفه في الحج قال: فقلت له: أوصى إليّ في السبيل فقال: اصرفه في الحج، قال: فقلت له أوصى إليّ في السبيل فقال: لا أعلم شيئاً من سبيله أفضل من الحج.

٤٩٢/٢ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى بن عبيد عن الحسن بن راشد قال: سألت العسكري عليه السلام بالمدينة عن رجل أوصى بمال في سبيل الله فقال: سبيل الله شيعتنا.

فلا ينافي الخبر الأول لأنه يمكن الجمع بينهما على ما ذكره أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي رحمه الله لأنه قال: ينبغي أن يعطي المال رجلاً من الشيعة ليحج به فيكون قد انصرف في الوجهين جميعاً وهذا وجه قريب، ولا ينافي ذلك:

٤٩٣/٣ - ما رواه أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن الحكم عن حجاج الخشاب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن امرأة أوصت إليّ بمال أن يجعل في سبيل الله فقبل لها: نحجّ به فقالت: اجعله في سبيل الله فقالوا لها فنعطيه آل محمد عليهم السلام فقالت: اجعله في سبيل الله فقال أبو عبد الله عليه السلام: اجعله في سبيل الله كما أمرت قلت: مرني كيف أجعله؟ قال: اجعله كما أمرتك إن الله تعالى يقول: ﴿فمن بذله بعدما سمعه

٤٩١ - التهذيب ج ٩ ص ١٧٧ الكافي ج ٧ ص ١٨ الفقيه ج ٤ ص ١٨٦.

٤٩٢ - التهذيب ج ٩ ص ١٧٨ الكافي ج ٧ ص ١٩ الفقيه ج ٤ ص ١٨٦.

٤٩٣ - التهذيب ج ٩ ص ١٧٧ الكافي ج ٧ ص ١٨.

فإنما إثمهم على الذين يبدلون إن الله سميع عليم ﴿١﴾ أرايتك لو أمرتك أن تعطيه يهودياً كنت تعطيه نصرانياً؟ قال: فمكثت بعد ذلك ثلاث سنين ثم دخلت عليه فقلت له: مثل الذي قلت أول مرة فسكت هنيئاً ثم قال: هاتها فقلت: من أعطيها؟ قال: عيسى شلقان^(٢).

فلا ينافي الخبرين الأولين لأنه لا يمتنع أن يكون أمره بتسليم ذلك إلى عيسى ليحجج به عمن أمره بذلك أو يسلم إلى غيره فإنه أعرف بموضع الاستحقاق من غيره.

.....

(١) سورة البقرة، الآية ١٨١.

(٢) في هامش نسخة د أن عيسى شلقان كان وكيلاً عنه عليه السلام.

٧٩. باب من أوصى بجزء من ماله

٤٩٤/١ - أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عبدالله بن سنان قال: إن امرأة أوصت إليّ وقالت: ثلثي تقضي به ديني وجزء منه لفلانة فسألت عن ذلك ابن أبي ليلى فقال: ما أرى لها شيئاً، لا أدري ما الجزء فسألت أبا عبدالله عليه السلام بعد ذلك وخبرته كيف قالت المرأة وبما قال ابن أبي ليلى فقال: كذب ابن أبي ليلى لها عشر الثلث إن الله تعالى أمر إبراهيم عليه السلام وقال له: ﴿اجعل على كل جبل منهن جزءاً﴾^(١) وكانت الجبال يومئذ عشرة والجزء هو العُشر من الشيء.

٤٩٥/٢ - أحمد بن محمد عن ابن فضال عن فضالة عن معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أوصى بجزء من ماله قال: جزء من عشرة قال الله تعالى: ﴿اجعل على كل جبل منهن جزءاً﴾ وكانت الجبال عشرة أجمال.

٤٩٦/٣ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد عن أبان بن تغلب قال: قال أبو جعفر عليه السلام: الجزء واحد من عشرة لأن الجبال عشرة والطير أربعة.

٤٩٧/٤ - علي بن الحسن بن فضال عن السندي بن الربيع عن محمد بن أبي عمير عن أبي أيوب الخزاز عن أبي بصير، وحفص بن

(١) سورة البقرة، الآية ٢٦٠.

٤٩٤ - التهذيب ج ٩ ص ١٨١ الكافي ج ٧ ص ٤٢.

٤٩٥ - ٤٩٦ - التهذيب ج ٩ ص ١٨١ الكافي ج ٧ ص ٤٢ وأخرج الأول الصدوق في الفقيه ج ٤ ص ١٨٤.

٤٩٧ - التهذيب ج ٩ ص ١٨٢.

البخري عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أوصى بجزء من ماله قال: جزء من عشرة وقال: كانت الجبال عشرة.

٤٩٨/٥ - فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن ابن أبي نصر^(١) قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل أوصى بجزء من ماله؟ فقال: واحد من سبعة إن الله يقول: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾^(٢) قلت: فرجل أوصى بسهم من ماله فقال: السهم واحد من ثمانية ثم قرأ: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾^(٣) إلى آخر الآية.

٤٩٩/٦ - أحمد بن محمد بن عيسى عن إسماعيل بن همام الكندي عن الرضا عليه السلام في رجل أوصى بجزء من ماله قال: الجزء من سبعة يقول: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾.

٥٠٠/٧ - عنه عن ابن همام عن الرضا عليه السلام مثله.

٥٠١/٨ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عبد الله الرازي عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الحسين بن خالد عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن رجل أوصى بجزء من ماله؟ قال: سبع ثلثة.

فلا تنافي بين هذه الأخبار والأخبار الأولى لأن الوجه في الجمع بينهما أن نحمل الأخبار الأولى على الوجوب والأخيرة على الاستحباب فنقول: يلزم أن يخرج واحد من عشرة ويستحب للورثة أن يخرجوا واحداً من سبعة لثلا تتناقض الأخبار.

(١) نسخة في د (ابن أبي عمير).

(٢) سورة الحجر، الآية ٤٤.

(٣) سورة التوبة، الآية ٦٠.

٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - التهذيب ج ٩ ص ١٨٢.

٥٠١ - التهذيب ج ٩ ص ١٨٢ الفقيه ج ٤ ص ١٨٥.

٨٠ - باب من أوصى بسهم من ماله

٥٠٢/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل يوصي بسهم من ماله؟ فقال: السهم واحد من ثمانية لقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾.

٥٠٣/٢ - علي عن أبيه عن صفوان قال: سألت الرضا عليه السلام، ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن أحمد عن صفوان وأحمد بن محمد بن أبي نصر قالوا: سألنا الرضا عليه السلام عن رجل أوصى لك بسهم من ماله ولا ندري السهم أي شيء هو؟ فقال: ليس عندكم فيما بلغكم عن جعفر ولا عن أبي جعفر فيها شيء؟ فقلنا له: جعلنا فداك ما سمعنا أصحابنا يذكرون شيئاً من هذا عن آبائك فقال: السهم واحد من ثمانية فقلنا له: جعلنا فداك فكيف صار واحداً من ثمانية؟ فقال: أما تقرأ كتاب الله تعالى قلت: جعلت فداك إني لأقرأه ولكن لا أدري أي موضع هو فقال: قول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ ثم عقد بيده ثمانية قال: وكذلك قسّمها رسول الله صلى الله عليه وآله على ثمانية أسهم فالسهم واحد من ثمانية.

٥٠٤/٣ - فأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن عمرو بن سعيد

٥٠٢ - ٥٠٣ - التهذيب ج ٩ ص ١٨٣ الكافي ج ٧ ص ٤٣ وأخرج الأول الصدوق في الفقيه ج ٤

ص ١٨٤.

٥٠٤ - التهذيب ج ٩ ص ١٨٣.

عن عبدالله بن المغيرة عن طلحة بن زيد عن أبي عبدالله عن أبيه عليهما السلام قال: من أوصى بسهم من ماله فهو سهم من عشرة.

فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين، أحدهما: أن يكون الراوي وهم لأنه لا يمتنع أن يكون سمع ذلك في تفسير الجزء فرواه في السهم وظن أن المعنى واحد، والوجه الثاني: أن يحمل على أن السهم واحد من عشرة وجوباً وواحد من ثمانية استحباباً كما قلناه في الجزء سواء.

٨١. باب من أوصى لمملوكه بشيء

٥٠٥/١ - الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أوصى لمملوك له بثلاث ماله قال: فقال: يقوم المملوك بقيمته ثم ينظر ما ثلث الميت فإن كان أقل من قيمة العبد بقدر ربع القيمة استسعى العبد في ربع قيمته، وإن كان أكثر من قيمة العبد أعتق العبد ودفع إليه ما فضل من الثلث بعد القيمة.

٥٠٦/٢ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أحدهما عليهما السلام أنه قال: لا وصية لمملوك.

فهذا الخبر يحتمل شيئين، أحدهما: أنه لا وصية لمملوك من غير ماله فأما من موله فإنها جائزة، والوجه الآخر: أن يكون المراد بالخبر أنه لا يجوز للمملوك أن يوصي لأنه لا يملك شيئاً وماله مال موله، والذي يدل على ذلك:

٥٠٧/٣ - ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال في المملوك ما دام عبداً فإنه وماله لأهله لا يجوز له تحرير ولا كثير عطاء ولا وصية إلا أن يشاء سيده.

.....

٥٠٥ - التهذيب ج ٩ ص ١٨٧.

٥٠٦ - ٥٠٧ - التهذيب ج ٩ ص ١٨٨.

٨٢ - باب من أوصى بحج وعتق وصدقة ولم يبلغ الثلث ذلك

٥٠٨/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة أوصت بمال في عتق وصدقة وحج فلم يبلغ قال: ابدأ بالحج فإنه مفروض فإن بقي شيء فاجعل في الصدقة طائفة وفي العتق طائفة.

٥٠٩/٢ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار قال: أوصت إلي امرأة من أهلي بثلث مالها فأمرت أن يعتق ويحج ويتصدق فلم يبلغ ذلك فسألت أبا حنيفة عنها فقال: يجعل أثلاثاً ثلث في العتق وثلث في الحج وثلث في الصدقة فدخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت: إن امرأة من أهلي ماتت وأوصت إلي بثلث مالها وأمرت أن يعتق عنها ويتصدق ويحج عنها فنظرت فيه فلم يبلغ فقال: ابدأ بالحج فإنه فريضة من فرائض الله تعالى وتجعل ما بقي طائفة في العتق وطائفة في الصدقة فأخبرت أبا حنيفة بقول أبي عبد الله عليه السلام فرجع عن قوله وقال بقول أبي عبد الله عليه السلام.

٥١٠/٣ - فأما ما رواه أحمد بن محمد عن إسماعيل بن همام عن أبي الحسن عليه السلام في رجل أوصى عند موته بمال لذوي قرابته وأعتق مملوكاً فكان جميع ما أوصى به يزيد على الثلث كيف يصنع؟ قال: يبدأ بالعتق فينفذه.

فلا ينافي الخبرين لأنه إذا بدأ بالعتق وما بقي صرفه في الصدقة فقد

٥٠٨ - التهذيب ج ٩ ص ١٩٠ الكافي ج ٧ ص ٢١ الفقيه ج ٤ ص ١٩٤.

٥٠٩ - التهذيب ج ٩ ص ١٩٢ الكافي ج ٧ ص ٢٢ الفقيه ج ٤ ص ١٩٢.

٥١٠ - التهذيب ج ٩ ص ١٩٠ الكافي ج ٧ ص ٢٠ الفقيه ج ٤ ص ١٩٣.

جعل طائفة من المال في العتق وطائفة في الصدقة حسب ما تضمنه الخبران الأولان، وليس في الخبرين الأولين أنه يجعل ذلك سواء، ولا يمتنع أيضاً أن يجعل مال الصدقة والعتق سواء ويبدأ في إنفاذه بالعتق ثم بالصدقة، ويجوز أيضاً أن يكون إنما تجب البداية بالعتق لأنه يستغرق أكثر المال وما يبقى بعد ذلك يجعل للصدقة وكل ذلك محتمل على ما قلناه.

٨٣ - باب من خلف جارية حبلى ومملوكين فشهدا على الميت أن الولد منه

٥١١/١ - البزوفري عن أحمد بن إدريس عن أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مات وترك جارية ومملوكين فورثهما أخ له فأعتق العبدین وولدت الجارية غلاماً قال: فشهدا بعد العتق أن مولاها كان أشهدهما أنه كان ينزل على الجارية وأن الحبل منه قال: تجوز شهادتهما ويردان^(١) عبيدين كما كانا.

٥١٢/٢ - فأما ما رواه أحمد بن محمد عن ابن فضال عن داود بن فرق قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل كان في سفر ومعه جارية له وغلامان مملوكان فقال لهما: أنتما حران لوجه الله واشهدا أن ما في بطن جاريته هذه مني فولدت غلاماً فلما قدموا على الورثة أنكروا ذلك واسترقوهم ثم إن الغلامين عتقا بعد ذلك فشهدا بعدما أعتقا أن مولاها الأول أشهدهما أن ما في بطن جاريته منه قال: تجوز شهادتهما للغلام ولا يسترقهما الغلام الذي شهدا له لأنهما أثبتا نسبه.

فلا ينافي الخبر الأول من وجهين، أحدهما: أنه ليس في الخبر الأول أنه كان أعتقهما فلأجل ذلك جاز استرقاقهما حسب ما تضمنه، والوجه الآخر: أن يكون ذلك محمولاً على الاستحباب لأنه يستحب للغلام عتقهما وألا يسترقهما من حيث كانا مثبتين لنسبه حسب ما تضمنه الخبر وإن لم يكن ذلك واجباً.

(١) بهامش نسخة ج نقلاً عن خط المصنف (يردا).

.....

٨٤. باب من أوصى فقال حجوا عني مبهماً ولم يبينه

٥١٣/١ - علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن أرومة القمي عن محمد بن الحسن الأشعري قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام جعلت فداك: إني سألت أصحابنا عما أريد أن أسألك فلم أجد عندهم جواباً وقد اضطررت إلى مسألتك وإن سعد بن سعد أوصى إلي فأوصى في وصيته حجوا عني مبهماً ولم يفسر فكيف أصنع؟ قال: يأتيك جوابي في كتابك فكتب: يحج ما دام له مال يحمله.

٥١٤/٢ - فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن محمد بن الحسين بن أبي خالد قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أوصى أن يحج عنه مبهماً، فقال: يحج عنه ما بقي من ثلثه شيء. فلا ينافي الخبر الأول لأن الذي له من ماله الثلث وهو الذي أطلقه في الخبر الأول ولا تنافي بين الخبرين.

٨٥ - باب الموصى له يموت قبل الموصي

٥١٥/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أوصى لآخر والموصى له غائب فتوفي الذي أوصى له قبل الموصي قال: الوصية لو ارث الذي أوصى له، قال: ومن أوصى لأحد شاهداً كان أو غائباً فتوفي الموصى له قبل الموصي فالوصية لو ارث الذي أوصى له إلا أن يرجع في وصيته قبل موته.

٥١٦/٢ - محمد بن أحمد بن يحيى عن عمران بن موسى عن موسى بن جعفر عن عمرو بن سعيد المدائني عن محمد بن عمر الساباطي قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أوصى إليّ وأمرني أن أعطي عما له في كل سنة شيئاً فمات العم فكتب: أعط ورثته.

٥١٧/٣ - عنه عن محمد بن أحمد عن أيوب بن نوح عن العباس بن عامر عن مثني قال: سألت عن رجل أوصى له بوصية فمات قبل أن يقبضها ولم يترك عقباً قال: اطلب له وارثاً أو مولى نعمة فادفعها إليه، قلت: فإن لم أعلم له وارثاً قال: اجهد على أن تقدر له على ولي فإن لم تجده وعلم الله منك الجد فتصدق بها.

٥١٨/٤ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب عن أبي بصير وعن فضالة عن العلا عن محمد بن مسلم جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن رجل أوصى لرجل فمات الموصى له

٥١٥ - التهذيب ج ٩ ص ١٩٩ الكافي ج ٧ ص ١٦ الفقيه ج ٤ ص ١٩١.

٥١٦ - ٥١٧ - التهذيب ج ٩ ص ٢٠٠ الكافي ج ٧ ص ١٧ الفقيه ج ٤ ص ١٩١.

٥١٨ - التهذيب ج ٩ ص ٢٠٠.

قبل الموصي؟ قال: ليس بشيء.

٥١٩/٥ - وما رواه علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن أبان بن عثمان عن منصور بن حازم عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل أوصى لرجل بوصية إن حدث به حدث فمات الموصى له قبل الموصي؟ قال: ليس بشيء.

فالوجه في هذين الخبرين أحد شيئين، أحدهما: أن يكون قوله ليس بشيء يعني ليس بشيء ينقض الوصية بل ينبغي أن يكون على حالها في الثبوت لورثته، والثاني أن يكون المراد بذلك بطلان الوصية إذا كان غيرها الموصي في حال حياته على ما فصل في الخبر الذي رويناه عن محمد بن قيس أولاً.

٨٦ - باب أن من كان له ولد أقر به ثم نفاه لم يلتفت إلى نفيه ولا إلى انكاره

٥٢٠/١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن عبد العزيز بن المهتدي عن سعد بن سعد قال: سألته يعني أبا الحسن الرضا عليه السلام عن رجل كان له ابن يدعيه فنفاه ثم أخرجه من الميراث وأنا وصيه فكيف أصنع؟ فقال عليه السلام: لزمه الولد لإقراره بالمشهد لا يدفعه الرصي عن شيء قد علمه.

٥٢١/٢ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد الأشعري عن معلى عن الحسن بن علي الوشا عن محمد بن يحيى عن وصي علي بن السري قال: قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام: إن علي بن السري توفي فأوصى إليّ فقال رحمه الله قلت: فإن ابنه جعفرًا وقع على أم ولد له فأمرني أن أخرجه عن الميراث قال: فقال لي: أخرجه فإن كنت صادقاً فيصيه خبل قال: فرجعت فقدمني إلى أبي يوسف القاضي فقال له: أصلحك الله أنا جعفر بن علي بن السري وهذا وصي أبي فمره فيدفع إلي ميراثي فقال لي: ما تقول؟ فقلت: نعم هذا جعفر بن علي بن السري وأنا وصي علي بن السري قال: فادفع إليه ماله فقلت: أريد أن أكلّمك قال: فادنه فدنوت حيث لا يسمع أحد كلامي وقلت له: هذا وقع على أم ولد لأبيه فأمرني أبوه وأوصى إليّ أن أخرجه من الميراث ولا أورثه شيئاً فأتيت موسى بن جعفر عليهما السلام بالمدينة فأخبرته وسألته فأمرني أن أخرجه من الميراث ولا أورثه شيئاً فقال: الله إن أبا الحسن أمرك؟ قال: قلت: نعم فاستحلفني ثلاثاً ثم قال: أنفذ ما أمرك فالقول قوله قال الوصي فأصابه الخبل بعد ذلك، قال أبو محمد الحسن بن علي الوشا: رأيته بعد ذلك.

٥٢٠ - التهذيب ج ٩ ص ٢٠٤ الكافي ج ٧ ص ٦٦ الفقيه ج ٤ ص ٢٠١.

٥٢١ - التهذيب ج ٩ ص ٢٠٣ الكافي ج ٧ ص ٦٣ الفقيه ج ٤ ص ٢٠٠.

فلا ينافي الخبر الأول لأن هذا الحكم مقصور على هذه القضية لا يتعدى بها إلى غيرها لأنه لا يجوز أن يخرج الرجل من الميراث المستحق بنسب شائع بقول الموصي وأمره بذلك ولا يلتفت إلى قوله بل ينبغي أن يورث على ما يستحقه من الميراث بالنسب ولا ينقص عنه على حال.

٨٧ - باب أنه يجوز أن يوصى إلى امرأة

٥٢٢/١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى بن عبيد عن أخيه جعفر بن عيسى عن علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل أوصى إلى امرأة وشرك في الوصية معها صبياً فقال: يجوز ذلك وتمضي المرأة الوصية ولا تنتظر بلوغ الصبي فإذا بلغ الصبي فليس له إلا بأن يرضى إلا بما كان من تبديل أو تغيير فإن له أن يرد إلى ما أوصى به الميت.

٥٢٣/٢ - فأما ما رواه السكوني عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عليهم السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: المرأة لا يوصى إليها لأن الله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾^(١).

فألوجه في هذا الخبر أحد شيئين، أحدهما: أن نحمله على ضرب من الكراهية دون الحظر، والثاني أن نحمله على التقية لأنه مذهب كثير من العامة وإنما قلنا ذلك لإجماع علماء الطائفة على الفتوى بما تضمنه الخبر الأول.

(١) سورة النساء، الآية ٥.

٥٢٢ - التهذيب ج ٩ ص ١٦٢ الكافي ج ٧ ص ٤٨ الفقيه ج ٤ ص ١٩٠.

٥٢٣ - التهذيب ج ٩ ص ٢١٢ الفقيه ج ٤ ص ٢٠٨.

كتاب الفرائض

٨٨ - باب أنه تحجب الأم عن الثلث إلى السدس بأربع أخوات

٥٢٤/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن سعد بن أبي خلف عن أبي العباس عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا ترك الميت أخوين فهم إخوة مع الميت حجباً الأم وإن كان واحداً لا يحجب الأم، وقال: إذا كنَّ أربع أخوات حجبن الأم من الثلث لأنهن بمنزلة الأخوين فإن كنَّ ثلاثاً لا يحجبن.

٥٢٥/٢ - أحمد بن محمد عن محسن بن أحمد عن أبان بن عثمان عن فضل أبي العباس قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أبوين وأختين لأب وأم هل يحجبان الأم من الثلث؟ قال: لا، قلت: فتلاث؟ قال: لا، قلت: فأربع؟ قال: نعم.

٥٢٦/٣ - أحمد بن محمد عن ابن فضال عن عبد الله بن بكير عن فضل أبي العباس البقباق عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يحجب الأم عن الثلث إلا أخوان أو أربع أخوات لأب وأم أو لأب.

٥٢٧/٤ - أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن أبي أيوب الخزاز عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يحجب الأم من الثلث إذا لم يكن ولد إلا أخوان أو أربع أخوات.

٥٢٨/٥ - فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن ابن رباط عن ابن مسكان عن أبي العباس البقباق عن أبي عبد الله عليه السلام في أبوين

.....

وأختين قال: للأم مع الأخوات الثلث إن الله عز وجل قال: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾^(١) ولم يقل فإن كان له أخوات.

فأول ما في هذه الرواية أن راويها وهو أبو العباس البقباق قد روى مطابقاً للروايات الأولى فينبغي أن يعمل على روايته التي تطابق رواية غيره ولا يعمل على روايته التي ينفرد بها، ثم لو سلمت من ذلك لكانت محمولة على أحد شيئين، أحدهما: أن تكون محمولة على الأخوات من قبل الأم لأن هؤلاء لا يحجبون أصلاً بالغاً ما بالغوا ذكوراً كانوا أو إناثاً، ويجوز أن يكون المراد به إذا لم يكن أربعاً بأن يكن ثلاثاً فإنهن لا يحجبن وإن كنّ من جهة الأب، والوجه الآخر: أن نحمل الرواية على ضرب من التقية لأن ذلك مذهب جميع العامة ولا يرائقنا عليه أحد منهم.

٨٩ - باب ميراث الأبوين مع الزوج

٥٢٩/١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن محسن بن أحمد عن أبان بن عثمان عن إسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام في زوج وأبوين قال: للزوج النصف وللأم الثلث وما بقي للأب، وقال في امرأة وأبوين قال: للمرأة الربع وللأم الثلث وما بقي للأب.

٥٣٠/٢ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن إسماعيل بن عبد الرحمن الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام في زوج وأبوين قال: للزوج النصف وللأم الثلث وما بقي للأب.

٥٣١/٣ - عنه عن أبيه عن ابن أبي عمير ومحمد بن عيسى عن يونس جميعاً عن عمر بن أذينة عن محمد بن مسلم أن أبا جعفر عليه السلام أقرأه صحيفة الفرائض التي أملاها رسول الله صلى الله عليه وآله وخط علي عليه السلام بيده فقرأت فيها امرأة ماتت وترك زوجها وأبويها فللزوج النصف ثلاثة أسهم وللأم سهمان الثلث تاماً وللأب السدس سهم.

٥٣٢/٤ - الحسن بن محمد بن سماعة عن علي بن الحسن بن رباط عن عبد الله بن وضاح عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة توفيت وترك زوجها وأمها وأباها قال: من ستة أسهم للزوج النصف ثلاثة أسهم وللأم الثلث سهمان وللأب السدس سهم.

٥٣٣/٥ - عنه عن الحسن بن علي بن يوسف عن مثنى بن الوليد

.....
٥٢٩ - التهذيب ج ٩ ص ٢٤٥ الكافي ج ٧ ص ١٠٠ الفقيه ج ٤ ص ٢٤٠.

٥٣٠ - التهذيب ج ٩ ص ٢٤٦ الكافي ج ٧ ص ١٠٠ وأخرج الأخير الصدوق في الفقيه ج ٤ ص ٢٣٩.

٥٣٢ - التهذيب ج ٩ ص ٢٤٧ الكافي ج ٧ ص ١٠٠.

٥٣٣ - التهذيب ج ٩ ص ٢٤٦ الكافي ج ٧ ص ١٠٠ الفقيه ج ٤ ص ٢٣٩.

الحناط عن زرارة قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن امرأة تركت زوجها وأبويها فقال: للزوج النصف وللأم الثلث وللأب السدس.

٥٣٤/٦ - عنه عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن أبي جعفر عليه السلام في زوج وأبوين أن للزوج النصف وللأم الثلث كاملاً وما بقي للأب.

٥٣٥/٧ - عنه عن الحسن بن علي بن يوسف عن مثنى عن الحسن الصيقل عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت: امرأة تركت زوجها وأبويها قال: للزوج النصف وللأم الثلث وللأب السدس.

٥٣٦/٨ - عنه عن علي بن محمد بن سكين عن نوح بن دراج عن عقبة بن بشير عن أبي جعفر عليه السلام في رجل مات وترك زوجته وأبويه قال للمرأة الربع وللأم الثلث وما بقي للأب، وسألته عن امرأة ماتت وترك زوجها وأبويها قال: للزوج النصف وللأم الثلث من جميع المال وما بقي للأب.

٥٣٧/٩ - فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن الحسن بن محبوب عن أبي جميلة عن أبان بن تغلب عن أبي عبدالله عليه السلام في امرأة ماتت وتركها زوجها قال: للزوج النصف وللأم السدس وللأب ما بقي.

فالوجه في هذه الرواية أحد شيئين، أحدهما: أن تكون محمولة على التقية لأنه مذهب جميع العامة، والوجه الآخر: أن تكون محمولة على أنه إذا كان هناك إخوة يحجبون الأم عن الثلث وليس في الخبر أنه إذا لم يكن هناك إخوة يحجبون فإن لها السدس وإذا احتل ذلك لم يتناقض ما قدمناه.

٩٠. باب ما يختص به الولد الأكبر إذا كان ذكراً من الميراث

٥٣٨/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا هلك الرجل وترك بنين فلأكبر السيف والدرع والخاتم والمصحف فإن حدث به حدث فلأكبر منهم.

٥٣٩/٢ - علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ابن أذينة عن بعض أصحابه عن أحدهما عليهما السلام أن الرجل إذا ترك سيفاً وسلاحاً فهو لابنه وإن كان له بنون فهو لأكبرهم.

٥٤٠/٣ - الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن ربعي بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا مات الرجل فلأكبر ولده سيفه ومصحفه وخاتمه ودرعه.

٥٤١/٤ - أحمد بن محمد بن خالد عن أبيه عن حماد عن ربعي بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا مات الرجل فسيفه وخاتمه ومصحفه وكتبه ورحله وراحلته وكسوته لأكبر ولده فإن كان الأكبر بنتاً فلأكبر من الذكور.

٥٤٢/٥ - علي بن الحسن بن فضال عن علي بن أسباط عن محمد بن زياد عن ابن أذينة عن زرارة ومحمد بن مسلم وبكير وفضيل بن يسار عن أحدهما عليهما السلام أن الرجل إذا ترك سيفاً أو سلاحاً فهو لابنه فإن كانوا اثنين فهو لأكبرهما.

.....

٥٣٨ - ٥٣٩ - التهذيب ج ٩ ص ٢٣٨ الكافي ج ٧ ص ٨٧.

٥٤٠ - التهذيب ج ٩ ص ٢٣٨ الكافي ج ٧ ص ٨٨.

٥٤١ - ٥٤٢ - التهذيب ج ٩ ص ٢٣٩ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٧ ص ٨٨ والصدوق

في الفقيه ج ٤ ص ٣٠٦.

٥٤٣/٦ - عنه عن محمد بن عبيد الله الحلبي والعباس بن عامر عن عبد الله بن بكير عن عبيد بن زرارة عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: كم من إنسان له حق لا يعلم به؟ قلت: وما ذاك أصلحك الله؟ قال: إن صاحبي الجدار كان لهما كنز تحته لا يعلمان به أما إنه لم يكن من ذهب ولا فضة قلت: فما كان؟ قال: كان علماً قلت: فأيهما أحق به؟ قال: الكبير كذلك نقول نحن.

قال محمد بن الحسن: هذه الأخبار عامة في أن للأكبر ثيابه ورحله وكسوته وينبغي أن نخصها بثياب جلده فأما ما عداها من الثياب كان هو والورثة فيه سواء، يدل على ذلك:

٥٤٤/٧ - ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن أحمد بن الحسن عن أبيه عن حماد بن عيسى عن شعيب العقرقوفي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت ما له من متاع بيته؟ قال: السيف، وقال: الميِّت إذا مات فإن لابنه السيف والرحل والثياب ثياب جلده.

.....

٥٤٣ - التهذيب ج ٩ ص ٢٣٩.

٥٤٤ - التهذيب ج ٩ ص ٢٣٩ الفقيه ج ٤ ص ٣٠٦ بتفاوت يسير.

٩١. باب أن الاخوة والأخوات على اختلاف أنسابهم لا يرثون مع الأبوين ولا مع واحد منهما شيئاً

٥٤٥/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير ومحمد بن عيسى عن يونس جميعاً عن عمر بن أذينة عن زرارة عن أبي عبد الله وأبي جعفر عليهما السلام أنهما قالا: إن مات رجل فترك أمه وإخوة وأخوات لأب وأم وإخوة وأخوات لأب وإخوة وأخوات لأم وليس الأب حياً فإنهم لا يرثون ولا يحجبونها لأنه لم يورث كلاله.

٥٤٦/٢ - الحسن بن محمد بن سماعة عن رجل عن عبد الله بن الوضاح عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: في امرأة توفيت وتركت زوجها وأمها وأباها وإخوتها قال: هي من ستة أسهم للزوج النصف ثلاثة أسهم وللأب الثلث سهمان وللأم السدس سهم وليس للإخوة والأخوات شيء نقصوا الأم وزادوا الأب لأن الله تعالى قال: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾^(١).

٥٤٧/٣ - عنه عن علي بن مسكين عن مشعل بن سعد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل ترك أبويه وإخوته قال: للأم السدس وللأب خمسة أسهم وسقط الإخوة وهي من ستة أسهم.

٥٤٨/٤ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير ومحمد بن عيسى عن يونس جميعاً عن عمر بن أذينة عن بكير عن أبي جعفر عليه السلام

(١) سورة النساء، الآية ١١.

٥٤٥ - التهذيب ج ٩ ص ٢٤٢ الكافي ج ٧ ص ٩٤ في ذيل حديث.

٥٤٦ - التهذيب ج ٩ ص ٢٤٤.

٥٤٧ - التهذيب ج ٩ ص ٢٤٤.

أنه قال: ليس للإخوة من الأب والأم ولا للإخوة من الأب مع الأب شيء ولا مع الأم شيء.

٥٤٩/٥ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الخزاز وعلي بن الحكم عن مثنى الحنات عن زرارة بن أعين عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت: امرأة تركت زوجها وأمها وإخوتها لأمها وأبيها فقال: لزوجها النصف ولأمها السدس وللإخوة من الأم الثلث وسقط للإخوة من الأب والأم.

٥٥٠/٦ - وما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الخزاز وعلي بن الحكم عن مثنى الحنات عن زرارة بن أعين عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: امرأة تركت أمها وأخواتها لأبيها وأمها وإخوة لأم وأخوات لأب قال: لأخواتها لأبيها وأمها الثلثان ولأمها السدس ولإخوتها من أمها السدس.

٥٥١/٧ - عنه عن الحسن بن علي الخزاز وعلي بن الحكم عن مثنى الحنات عن زرارة بن أعين عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت امرأة تركت أمها وأخواتها لأبيها وأمها وإخوة لأم وأخوات لأب قال: لأخواتها لأبيها وأمها الثلثان ولأمها السدس ولإخوتها من أمها السدس.

فهذه الأخبار الثلاثة الأصل فيها زرارة والطريق إليها واحد ومع ذلك فقد أجمعت الطائفة على العمل بخلافها لأنه لا خلاف بينهم أن مع الأم لا يرث أحد من الإخوة والأخوات من أي جهة كانوا، فالوجه في هذه الأخبار أن نحملها على ضرب من التقيّة، ويجوز أن نقول فيها وجهاً من التأويل وهو أنها^(١) وردت الرخصة في جواز الأخذ منهم على ما يعتقده كما يأخذونه منا وإنما نحرم الأخذ بها لمن يعتقد بطلانها والذي يدل على هذه الرخصة:

(١) في نسخة د (أنه).

٥٥٢/٨ - ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن دراج عن عبدالله بن محرز عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له: رجل ترك ابنته وأخته لأبيه وأمه قال: المال كله لابنته وليس للأخت من الأب والأم شيء فقلت: إنا قد احتجنا إلى هذا والرجل الميت من هؤلاء الناس وأخته مؤمنة قال: فخذ لها النصف خذوا منهم كما يأخذون منكم في سنتهم وقضائهم وأحكامهم، قال: فذكرت ذلك لزرارة فقال: إن على ما جاء به ابن محرز لنورا خذهم بحقك في أحكامهم وسنتهم وقضائهم كما يأخذون منكم فيه.

٥٥٣/٩ - عنه عن أيوب بن نوح قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام أسأله هل نأخذ في أحكام المخالفين ما يأخذون منا في أحكامهم أم لا؟ فكتب: يجوز لكم ذلك إن كان مذهبكم فيه التقية منهم والمداراة.

٥٥٤/١٠ - عنه عن سندي بن محمد البراز عن علا بن رزين القلا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن الأحكام قال: يجوز على أهل كل ذي دين ما يستحلون.

٥٥٥/١١ - الحسن بن محمد بن سماعة عن عبدالله بن جبلة عن عدة من أصحاب علي ولا أعلم سليمان إلا أخبرني به وعلي بن عبدالله عن سليمان أيضاً عن علي بن أبي حمزة عن أبي الحسن عليه السلام أنه قال: ألزموهم ما ألزموا^(١) أنفسهم.

٥٥٦/١٢ - فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة قال: حدثهم محمد بن زياد عن معاوية بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام في امرأة كان لها زوج ولها ولد من غيره وولد منه فمات ولدها الذي من غيره فقال: يعتزلها

(١) في نسخة د (ألزموه).

٥٥٢ - التهذيب ج ٩ ص ٢٧٥ الكافي ج ٧ ص ١٠٦ بتفاوت في السند والمتن.

٥٥٣ - التهذيب ج ٩ ص ٢٧٦.

٥٥٤ - ٥٥٥ - التهذيب ج ٩ ص ٢٧٦.

٥٥٦ - التهذيب ج ٩ ص ٣٣٣.

زوجها ثلاثة أشهر حتى يعلم ما في بطنها ولد أم لا فإن كان في بطنها ولد ورث.

٥٥٧/١٣ - عنه قال: حدثهم وهيب عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة ولها ولد من غيره فمات الولد وله مال قال: ينبغي للزوج أن يعتزل المرأة حتى تحيض حيضة تستبرئ رحمها أخاف أن يحدث بها حمل فيرث من لا ميراث له.

فالوجه في هذين الخبرين ما قلناه في الأخبار الأولية سواء من حمله على التقية لإجماع الطائفة على العمل بخلاف متضمنها.

٩٢. باب ميراث الزوج إذا لم يكن للمرأة وارث غيره

٥٥٨/١ - علي بن الحسن بن فضال عن الحسن بن علي بن يوسف عن مثنى بن الوليد الحنطاط عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت: امرأة تركت زوجها قال: المال كله له إذا لم يكن لها وارث غيره.

٥٥٩/٢ - الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام في امرأة توفيت ولم يعلم لها أحد ولها زوج قال: الميراث لزوجها.

٥٦٠/٣ - عنه عن القاسم بن محمد وفضالة عن أبان بن عثمان عن أبي بصير قال: قرأ عليّ أبو عبدالله عليه السلام فرائض علي عليه السلام فإذا فيها الزوج يحوز المال إذا لم يكن غيره.

٥٦١/٤ - عنه عن النضر بن يحيى الحلبي عن أيوب بن الحر عن أبي بصير قال: كنت عند أبي عبدالله عليه السلام فدعا بالجامعة فنظر فيها فإذا امرأة ماتت وترك زوجها لا وارث لها غيره، المال له كله.

٥٦٢/٥ - عنه عن القاسم بن علي عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألت عن المرأة تموت ولا تترك وارثاً غير زوجها قال: الميراث له كله.

٥٦٣/٦ - فأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن الحسن بن علي ابن بنت الياس عن جميل بن دراج عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا

.....
٥٥٨ - التهذيب ج ٩ ص ٢٥٣.

٥٥٩ - التهذيب ج ٩ ص ٢٥٣ الكافي ج ٧ ص ١٢٦.

٥٦٠ - ٥٦١ - التهذيب ج ٩ ص ٢٥٣ وأخرج الأخير الكليني في الكافي ج ٧ ص ١٢٦.

٥٦٢ - التهذيب ج ٩ ص ٢٥٣ الكافي ج ٧ ص ١٢٦. ٥٦٣ - التهذيب ج ٩ ص ٢٥٥.

يكون الرد على زوج ولا زوجة.

فلا ينافي الأخبار الأولى لأننا لا نعطي الزوج المال كله بالرد، بل نعطيه النصف بالتسمية والباقي بإجماع الطائفة المحقة ولا نعطيه برد يقتضيه ظاهر القرآن كما يقتضي في كثير من ذوي الأرحام.

٩٣ - باب ميراث الزوجة إذا لم يكن وارث غيرها

٥٦٤/١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن معاوية بن حكيم عن إسماعيل عن أبي بصير قال: سألت أبا جعفر عن امرأة ماتت وترك زوجها لا وارث لها غيره قال: إذا لم يكن غيره فله المال والمرأة لها الربع وما بقي فللإمام.

٥٦٥/٢ - الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن بن زياد العطار عن محمد بن نعيم الصحاف قال: مات محمد بن أبي عمير وأوصى إليّ وترك امرأة ولم يترك وارثاً غيرها فكتبت إلى عبد صالح عليه السلام فكتب إليّ بخطه: للمرأة الربع واحمل الباقي إلينا.

٥٦٦/٣ - أحمد بن محمد بن علي بن مهزيار قال: كتب محمد بن حمزة العلوي إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام مولى لك أوصى إليّ بمائة درهم وكنت أسمعته يقول كل شيء لي فهو لمولاي فمات وتركها ولم يأمر فيها بشيء وله امرأتان أما الواحدة فلا أعرف لها موضعاً الساعة والأخرى بقم ما الذي تأمرني في هذه المائة درهم؟ فكتب إليّ انظر أن تدفع هذه الدراهم إلى زوجتي الرجل وحققهما من ذلك الثمن إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد فالربع وتصدق بالباقي على من تعرف أن له إليه حاجة إن شاء الله.

٥٦٧/٤ - سهل بن زياد عن علي بن اسباط عن خلف بن حماد عن موسى بن بكر عن محمد بن مروان عن أبي جعفر عليه السلام في زوج مات وترك امرأة قال: لها الربع ويدفع الباقي إلى الإمام.

.....

٥٦٤ - التهذيب ج ٩ ص ٢٥٤ الفقيه ج ٤ ص ٢٣٤ الكافي ج ٧ ص ١٢٧.

٥٦٥ - التهذيب ج ٩ ص ٢٥٤ الكافي ج ٧ ص ١٢٧.

٥٦٦ - ٥٦٧ - التهذيب ج ٩ ص ٢٥٥ الكافي ج ٧ ص ١٢٧.

٥/٥٦٨ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: رجل مات وترك امرأته قال: المال لها، قال: قلت: المرأة ماتت وترك زوجها قال: المال له.

فلا ينافي الأخبار الأولى لأنه يحتمل وجهين، أحدهما: أن نحمله على ما ذكره أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله فإنه قال: هذا الخبر يختص حال الغيبة لأن لها الربع إذا كان هناك إمام ظاهر يأخذ الباقي فإذا لم يكن ظاهراً كان الباقي لها، والوجه الآخر: أن نحمله على أنها إذا كانت قريبة له فإنها تأخذ الربع بالتسمية والباقي بالقرابة، يدل على ذلك:

٦/٥٦٩ - ما رواه أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن محمد بن القاسم عن الفضل بن يسار البصري قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل مات وترك امرأة قرابة ليس له قرابة غيرها قال: يدفع المال كله إليها.

٩٤. باب أن المرأة لا تترث من العقار والدور والأرضين شيئاً من تربة الأرض ولها نصيبها من قيمة الطوب والخشب والبنيان

٥٧٠/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ابن أذينة عن زرارة وبكير وفضيل وبريد ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام منهم من رواه عن أبي جعفر عليه السلام، ومنهم من رواه عن أبي عبد الله عليه السلام، ومنهم من رواه عن أحدهما عليهما السلام أن المرأة لا تترث من تركة زوجها من تربة دار وأرض إلا أن يقوم الطوب^(١) والخشب قيمة فتعطى ربعها أو ثمنها إن كانت من قيمة الطوب والجذوع والخشب.

٥٧١/٢ - أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام إن المرأة لا تترث مما ترك زوجها من القرى والدور والسلاح والدواب شيئاً وترث من المال والفرش والثياب ومتاع البيت مما ترك ويقوم النقض^(٢) والأبواب والجذوع والقصب فتعطى حقها منه.

٥٧٢/٣ - يونس بن عبد الرحمن عن محمد بن حمران عن زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: النساء لا يرثن من الأرض ولا من العقار شيئاً.

٥٧٣/٤ - سهل بن زياد عن علي بن الحكم عن العلا عن محمد بن مسلم قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: تترث المرأة الطوب ولا تترث من

(١) الطوب: الأجر.

(٢) النقض: ما نكت من الأخبية والأكسية والنقض ما اقض من البنيان.

٥٧٠ - التهذيب ج ٩ ص ٢٥٦ الكافي ج ٧ ص ١٢٩.

٥٧١ - التهذيب ج ٩ ص ٢٥٦ الكافي ج ٧ ص ١٢٨ الفقيه ج ٤ ص ٣٠٧.

٥٧٢ - التهذيب ج ٩ ص ٢٥٧ الكافي ج ٧ ص ١٢٩ بتفاوت في السند.

٥٧٣ - التهذيب ج ٩ ص ٢٥٧ الكافي ج ٧ ص ١٢٩.

الرباع شيئاً، قال: قلت: كيف ترث من الفرع ولا ترث من الرباع شيئاً؟ فقال لي: ليس لها منهم حسب ترث به وإنما هي دخيل عليهم فترث من الفروع ولا ترث من الأصل ولا يدخل عليهم داخل بسببها.

٥٧٤/٥ - الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عثمان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إنما جعل للمرأة قيمة الخشب والطوب لئلا يتزوجن فتدخل عليهم من يفسد موارثهم.

٥٧٥/٦ - علي بن الحسن بن فضال عن معاوية بن حكيم عن علي بن الحسن بن رباط عن مثنى عن يزيد الصايغ قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إن النساء لا يرثن من رباع الأرض شيئاً ولكن لهن قيمة الطوب والخشب قال: قلت له: إن الناس لا يأخذون بهذا فقال: إذا ولينا ضربناهم بالسوط فإن انتهوا وإلا ضربناهم بالسيف.

٥٧٦/٧ - الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر عن مثنى عن عبدالملك بن أعين عن أحدهما عليهما السلام قال: ليس للنساء من الدور والعقار شيء.

٥٧٧/٨ - سهل بن زياد عن علي بن الحكم عن أبان الأحمر قال: لا أعلم إلا عن ميسرة بيع الزطي^(١) عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألت عن النساء ما لهن من الميراث قال: لهن قيمة الطوب والبناء والخشب والقصب فأما الأرضون والعقار فلا ميراث لهن فيه، قال: قلت: فالثياب؟ قال: الثياب لهن، قال: قلت: كيف صار ذا ولهذه الثمن والربع مسمى؟ قال: لأن المرأة ليس لها نسب ترث به وإنما هي دخيل عليهم وإنما صار هذا كذا لئلا تتزوج المرأة فيجيء زوجها أو ولد من قوم آخرين فيزاحموا قوماً في عقارهم.

٥٧٨/٩ - الحسن بن محمد بن سماعة عن الحسن بن محبوب عن

.....

٥٧٤ - التهذيب ج ٩ ص ٢٥٧ الكافي ج ٧ ص ١٢٩ الفقيه ج ٤ ص ٣٠٧.

٥٧٥ - ٥٧٦ - التهذيب ج ٩ ص ٢٥٧ الكافي ج ٧ ص ١٣٠.

٥٧٧ - التهذيب ج ٩ ص ٢٥٨ الكافي ج ٧ ص ١٣٠ الفقيه ج ٤ ص ٣٠٦.

٥٧٨ - التهذيب ج ٩ ص ٢٥٨ الفقيه ج ٤ ص ٣٠٧ بتفاوت بينهما الكافي ج ٧ ص ١٢٨.

علي بن رثاب عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، وخطاب بن أبي محمد الهمداني عن طربال بن رجا عن أبي جعفر عليه السلام أن المرأة لا ترث مما ترك زوجها من القرى والدور والسلاح والدواب شيئاً وترث من المال والرقيق والثياب ومتاع البيت مما ترك ويقوم النقض والجذوع والقصب فتعطي حقها منه .

٥٧٩/١٠ - عنه عن محمد بن زياد عن محمد بن حمزاة عن محمد بن مسلم وزرارة عن أبي جعفر عليه السلام أن النساء لا يرثن من الدور ولا من الضياع شيئاً إلا أن يكون أحدث بناء فيرثن ذلك البناء، وكتب الرضا عليه السلام إلى محمد بن سنان فيما كتب من جواب مسائله: علّة المرأة أنها لا ترث من العقار شيئاً إلا قيمة الطوب والنقض لأن العقار لا يمكن تغييره وقلبه والمرأة يجوز أن ينقطع ما بينها وبينه من العصمة ويجوز تغييرها وتبديلها وليس الولد والوالد كذلك، لأنه لا يمكن التفصي بينهما والمرأة يمكن الاستبدال بها فما يجوز أن يجيء ويذهب كان ميراثه فيما يجوز تغييره وتبديله إذا أشبههما وكان الثابت المقيم على حاله كمن كان مثله في الثبات والقيام .

٥٨٠/١١ - علي بن الحسن بن فضال عن أحمد بن الحسن عن أبيه عن عبدالله بن المغيرة عن موسى بن بكر الواسطي قال: قلت لزرارة إن بكيراً حدثني عن أبي جعفر عليه السلام أن النساء لا ترث امرأة مما ترك زوجها من تربة دار ولا أرض إلا أن يقوم البناء والجذوع والخشب فتعطي نصيبها من قيمة البناء، فأما التربة فلا تعطي شيئاً من الأرض ولا تربة دار قال زرارة: هذا لا شك فيه .

قال محمد بن الحسن: هذه الأخبار التي أوردناها عامّة في أنه ليس للمرأة من الرّباع والأرضين والقراياشي ولهن قيمة الطوب والخشب والبنيان، وما يتضمن بعض الأخبار من أنهن لا يرثن شيئاً من هذه الأشياء فالمعنى أنهن لا يرثن من نفس تربة الأرض وإن كان لها من قيمة الخشب والطوب والبنيان بدلالة ما فصل في غيرها من الأخبار التي أوردناها، وكان شيخنا رحمه الله

يقول: ليس لهن من الرباع شيء وإنما هي المنازل والعقارات ولهن من الأرض سهم والأخبار عامة والعمل بعمومها أولى لأننا إن طرقتنا على الأرضين ما يخصها تطرق على الرباع والمنازل لعدم الدليل على الكل وما يتضمن بعض الأخبار من أن ليس لهن من الرباع والعقار شيء ولم يتضمن ذكر الأرضين لا يدل على أن لهن من الأرضين نصيباً إلا من جهة دليل الخطاب وذلك يترك للدليل، والأخبار الأخر دالة على ذلك ولا يمتنع أن تدل هذه الأخبار على أنه ليس لهن من الرباع والعقار شيء والأخبار الباقية تدل على أنه ليس لهن من الأرض والقرايا شيء فالأولى العمل بجميعها.

٥٨١/١٢ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن الفضل بن عبد الملك وابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل هل يرث من دار امرأته أو أرضها من التربة شيئاً؟ أو يكون في ذلك منزلة المرأة فلا يرث من ذلك شيئاً؟ فقال: يرثها وترثه من كل شيء ترك وتركت.

فلا ينافي الأخبار الأولى من وجهين، أحدهما: أن نحمله على التقية لأن جميع من خالفنا يخالف في هذه المسألة وليس يوافقنا عليها أحد من العامة، وما يجري هذا المجرى يجوز التقية فيه، والوجه الآخر: أن لهن ميراثهن من كل شيء ترك ما عدا تربة الأرض من القرايا والأرضين والرباع والمنازل فنخص الخبر بالأخبار المتقدمة، وكان أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله يتأول هذا الخبر ويقول: ليس لهن شيء مع عدم الأولاد من هذه الأشياء المذكورة فإذا كان هناك ولد فإنها ترث من كل شيء، واستدل على ذلك:

٥٨٢/١٣ - بما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن ابن أذينة في النساء إذا كان لهن ولد أعطين من الرباع.

٩٥. باب ميراث الجد مع كلاله الأب

٥٨٣/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن زرارة وبكير والفضيل ومحمد وبريد عن أحدهما عليهما السلام قال: إن الجد مع الإخوة من الأب يصير مثل واحد من الإخوة ما بلغوا قال: قلت: رجل ترك أخاه لأبيه وأمه وجده أو قلت: جده وأخاه لأبيه أو أخاه لأبيه وأمه قال: المال بينهما وإن كانا أخوين أو مائة ألف فله مثل نصيب واحد من الإخوة، قال: قلت: رجل ترك جده وأخته فقال: للذكر مثل حظ الأنثيين وإن كانتا أختين فالنصف للجد والنصف الآخر للأختين وإن كن أكثر من ذلك فعلى هذا الحساب، فإن ترك إخوة أو أخوات لأب وأم أو لأب وجداً فالجد أحد الإخوة فالمال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين.

وقال زرارة: وهذا مما لم يؤخذ عليّ فيه قد سمعته من ابنه ومن أبيه قبل ذلك وليس عندنا في ذلك شك ولا اختلاف.

٥٨٤/٢ - محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عثمان عن إسماعيل الجعفي قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: الجدة تقاسم الإخوة ما بلغوا وإن كانوا مائة ألف.

٥٨٥/٣ - أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابن رثاب عن أبي عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام في رجل مات وترك امرأته وأخته وجده قال: هذه من أربعة أسهم للمرأة الربع وللأخت سهم وللجد سهمان.

٥٨٣ - التهذيب ج ٩ ص ٢٦٠ الكافي ج ٧ ص ١١٠ الفقيه ج ٤ ص ٢٥٢ وأخرج صدره بتفاوت يسير.

٥٨٤ - التهذيب ج ٩ ص ٢٦١ الكافي ج ٧ ص ١١٢ الفقيه ج ٤ ص ٢٥٣.

٥٨٥ - التهذيب ج ٩ ص ٢٦١ الكافي ج ٧ ص ١١١ الفقيه ج ٤ ص ٢٥١.

٥٨٦/٤ - الحسن بن محمد بن سماعة عن عبد الله بن جبلة عن إسحاق بن عمار عن أبي بصير قال: سمعته يقول في ستة إخوة وجد قال: للجد السبع.

٥٨٧/٥ - عنه عن عبيس بن هشام عن مشعل بن سعد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل ترك خمسة إخوة وجداً قال: هي من ستة لكل واحد سهم.

٥٨٨/٦ - أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن العلاء بن رزين عن عبد الله بن بكير عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: الإخوة مع الجد يعني أبا الأب يقاسم الإخوة من الأب والأم والإخوة من الأب يكون الجد كواحد من الذكور.

٥٨٩/٧ - عنه عن ابن محبوب عن علي بن رثاب عن زرارة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ترك أخاه لأبيه وأمه وجدته قال: المال بينهما ولو كانا أخوين أو مائة كان الجد معهم كواحد منهم للجد ما يصيب واحداً من الإخوة، قال ولو ترك أخته للجد سهمان وللأخت سهم ولو كانتا أختين للجد النصف وللأختين النصف، وقال: إن ترك إخوة وأخوات من أب وأم كان الجد كواحد من الإخوة للذكر مثل حظ الأنثيين.

٥٩٠/٨ - ابن محبوب عن ابن رثاب عن أبي عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام في رجل مات وترك امرأته وأخته وجدته قال: هذا من أربعة أسهم للمرأة الربع وللأخت سهم وللجد سهمان.

٥٩١/٩ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان وجميل بن دراج عن إسماعيل بن عبد الرحمن الجعفي عن أبي جعفر

.....
٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - التهذيب ج ٩ ص ٢٦١ الكافي ج ٧ ص ١١١ وأخرج الأول الصدوق في الفقيه ج ٤ ص ٢٥٣.

٥٨٩ - التهذيب ج ٩ ص ٢٦٢ الكافي ج ٧ ص ١١٢ الفقيه ج ٤ ص ٢٥٢ وذكر صدر الحديث بتفاوت.

٥٩٠ - التهذيب ج ٩ ص ٢٦٢ الكافي ج ٧ ص ١١٢.

٥٩١ - التهذيب ج ٩ ص ٢٦٢ الكافي ج ٧ ص ١١٢ الفقيه ج ٤ ص ٢٥٢ بتفاوت في السند.

عليه السلام قال: سمعته يقول: الجد يقاسم الإخوة ما بلغوا وإن كانوا مائة ألف.

٥٩٢/١٠ - أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد عن عبد الله بن سنان قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أخ من أب وجدّ قال: المال بينهما سواء.

٥٩٣/١١ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني وعمرو بن عثمان عن المفضل عن زيد الشحام وصفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن الحلبي كلهم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في الأخوات مع الجد أن لهن فريضة إن كانت واحدة فلها النصف وإن كانتا اثنتين أو أكثر من ذلك فلهما الثلثان وما بقي فللجد.

٥٩٤/١٢ - وما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن علي عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الأخوات مع الجدّ لهن فريضة إن كانت واحدة فلها النصف وإن كانت اثنتين أو أكثر من ذلك فلهن الثلثان وما بقي فللجد.

٥٩٥/١٣ - وما رواه الحسين بن سعيد عن أحمد بن حمزة عن أبان عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: الجد يقاسم الإخوة حتى يكون السبع خيراً له.

٥٩٦/١٤ - عنه عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: يقاسم الجد الإخوة إلى السبع.

٥٩٧/١٥ - علي بن الحسين بن فضال عن علي بن أسباط عن محمد بن حمران عن زرارة قال: أراني أبو عبد الله عليه السلام صحيفة الفرائض فإذا فيها لا ينقص الجد من السدس شيئاً ورأيت سهم الجد فيها مثبتاً.

.....
٥٩٢ - التهذيب ج ٩ ص ٢٦٢ الكافي ج ٧ ص ١١٢ الفقيه ج ٤ ص ٢٥٢.

٥٩٣ - التهذيب ج ٩ ص ٢٦٢.

٥٩٤ - التهذيب ج ٩ ص ٢٦٣.

٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - التهذيب ج ٩ ص ٢٦٣.

فالوجه في هذه الأخبار أن نحملها على ضرب من التقية لأن الذي يعول عليه هو ما اجتمعت الفرقة المحقة عليه من أن الجد مع الإخوة من الأب والأم أو من الأب خاصة كواحد منهم يقاسمهم، وكذلك إذا اجتمع مع الأخت أو مع الأخوات كان معهن بمنزلة الأخ للذكر مثل حظ الأنثيين، ويسقط فرضها النصف أو الثلثين إن كانتا اثنتين فما زاد عليهما وإذا ثبت ذلك فهو يقاسم هؤلاء بالغاً ما بلغوا قلّ عددهم أو أكثر، وما تضمن بعض هذه الأخبار من أنه يقاسمهم إلى السبع أو إلى السدس فمحمول على ما قلناه من التقية لأن ذلك مذهب بعض العامة.

٥٩٨/١٦ - وأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبدالله بن زرارة عن القاسم بن عروة عن بريد بن معاوية أو عبدالله وأكثر ظنه أنه بريد عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: الجد بمنزلة الأب ليس للإخوة معه شيء.

فالوجه ما قلناه من التقية لأنه خلاف إجماع الفرقة المحقة.

٥٩٩/١٧ - فأما ما رواه الحسن بن علي بن النعمان عن عبدالله بن بحر عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد أن علياً عليه السلام أعطى الجدة المال كله.

فلا ينافي ما تقدم من الأخبار لأن الوجه في هذا الخبر أنه أعطاها المال لما لم يكن غيرها ممن هو أولى منها أو مثلها بالميراث، وليس في الخبر أنه أعطاهها مع وجودهم فيكون مخالفاً لما تقدم.

.....

٥٩٨ - التهذيب ج ٩ ص ٢٧١ .

٥٩٩ - التهذيب ج ٩ ص ٢٧٠ الفقيه ج ٤ ص ٢٥٣ .

٩٦ - باب ميراث الجد مع كلاله الأم

٦٠٠/١ - أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابن سنان قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل ترك أخاه لأمه لم يترك^(١) وارثاً غيره قال: المال له، قلت: فإن كان مع الأخ للأم جد قال: يعطى الأخ السدس ويعطى الجد الباقي، قلت: فإن كان الأخ لأب وجد قال: بينهما سواء.

٦٠١/٢ - عنه عن محمد بن إسماعيل عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الإخوة من الأم مع الجد قال: للإخوة من الأم مع الجد فريضتهم الثلث مع الجد.

٦٠٢/٣ - عنه عن ابن محبوب عن حسين بن عمارة عن مسمع أبي سيار قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل مات وترك إخوة وأخوات لأم وجداً فقال: الجد بمنزلة الأخ من الأب له الثلثان وللإخوة والأخوات من الأم الثلث فهم فيه شركاء سواء.

٦٠٣/٤ - محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن أبان عن أبي بصير قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: أعط الأخوات من الأم فريضتهن مع الجد.

٦٠٤/٥ - أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباط

(١) في نسخة د «ولم يترك».

٦٠٠ - التهذيب ج ٩ ص ٢٦٤ و ٢٧٧ الكافي ج ٧ ص ١١٢ الفقيه ج ٤ ص ٢٥١ ولم يذكر فرض الأخ للأب.

٦٠١ - التهذيب ج ٩ ص ٢٦٤ الكافي ج ٧ ص ١١٢ بسند آخر الفقيه ج ٤ ص ٢٥٢.

٦٠٢ - ٦٠٣ - التهذيب ج ٩ ص ٢٦٤ الكافي ج ٧ ص ١١٣ وفي الأخير قال أبو جعفر عليه السلام.

٦٠٤ - التهذيب ج ٩ ص ٢٦٤ الكافي ج ٧ ص ١١٣ وفيه ابن رثاب بدل ابن رباط.

عن ابن مسكان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في الإخوة من الأم مع الجد قال: للإخوة من الأم مع الجد نصيبهم الثلث مع الجد.

٦٠٥/٦ - الحسن بن محمد بن سماعة عن صالح بن خالد عن أبي جميلة عن زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام في الإخوة من الأم مع الجد قال: للإخوة من الأم فريضتهم الثلث مع الجد.

٦٠٦/٧ - محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الإخوة من الأم فقال: للإخوة^(١) فريضتهم الثلث مع الجد.

٦٠٧/٨ - فأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن محمد بن مسلم عن يونس عن القاسم بن سليمان قال: حدثني أبو عبد الله عليه السلام قال: إن في كتاب علي عليه السلام أن الإخوة من الأم لا يرثون مع الجد.

فهذا الخبر أيضاً متروك بالإجماع من الفرقة المحقة، ويمكن أن يقال في تأويله أنهم لا يرثون معه بأن يقاسموه كما يقاسمه الإخوة من الأب والأم أو الأب لأن الإخوة من الأم لهم نصيبهم الثلث لا يزدادون على ذلك شيئاً وعلى هذا التأويل لا ينافي ما تقدم من الأخبار.

(١) في نسخة د «للإخوة من الأم».

٦٠٥ - التهذيب ج ٩ ص ٢٦٤ الكافي ج ٧ ص ١١٣.

٦٠٦ - التهذيب ج ٩ ص ٢٦٤ الكافي ج ٧ ص ١١٣.

٦٠٧ - التهذيب ج ٩ ص ٢٦٥.

٩٧ - باب أن مع الأبوين أو مع واحد منهما لا يرث الجد والجدة

٦٠٨/١ - الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن امرأة مملّكة لم يدخل بها زوجها ماتت وترك أمها وأخوين لها من أبيها وأمها وجدها أبا أمها وزوجها قال: يعطى الزوج النصف وتعطى الأم الباقي ولا يعطى الجد شيئاً لأن ابنته حببته عن الميراث ولا يعطى الإخوة شيئاً.

٦٠٩/٢ - ابن محبوب عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل مات وترك أباه وعمه وجده قال: فقال: حجب الأب الجد الميراث للأب وليس للعم ولا للجد شيء.

٦١٠/٣ - محمد بن يحيى العطار عن عبدالله بن جعفر قال: كتبت إلى أبي محمد عليه السلام أن امرأة ماتت وترك زوجها وأبويها وجدها أو جدتها كيف يقسم ميراثها؟ فوقع عليه السلام: للزوج النصف وما بقي فلأبوين.

٦١١/٤ - فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن فضيل بن يسار عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل مات وترك أمه وزوجته وأخته وجده قال: للأم الثلث وللمرأة الربع وما بقي بين الجد والأخت، للجد سهمان وللأخت سهم.

٦١٢/٥ - عنه عن ابن محبوب عن حماد عن أبي بصير قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل مات وترك أمه وزوجته وأختين له وجده فقال: للأم السدس وللمرأة الربع وما بقي نصفه للجد ونصفه للأختين.

٦٠٨ - التهذيب ج ٩ ص ٢٤٧ و ٢٦٦ الكافي ج ٧ ص ١١٥.

٦٠٩ - ٦١٠ - التهذيب ج ٩ ص ٢٦٦ وص ٣٣٣ الكافي ج ٧ ص ١١٥.

٦١١ - التهذيب ج ٩ ص ٢٧٠. ٦١٢ - التهذيب ج ٩ ص ٢٧١.

فهذان الخبران متروكان بإجماع الطائفة المحقة، لأنه لا يرث مع الأبوين ولا مع واحد منهما أحد من الإخوة والأخوات ولا الجد والجدة على ما تضمنت الأخبار الأولى، والوجه فيهما التقيّة لأنهما موافقان لمذهب العامة.

٦١٣/٦ - فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن أبي عمير عن سعد بن أبي خلف عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إن ابنتي هلكت وأمي حيّة، فقال أبان بن تغلب: وكان عنده ليس لأمك شيء فقال أبو عبدالله عليه السلام: سبحانه الله اعطها السدس.

فلا ينافي ما تقدم من الأخبار من أن الجد لا يستحق الميراث مع الأبوين لأن في هذا الموضع^(١) إنما جعل للجد أو الجدة السدس على جهة الطعمة لا على وجه الميراث يدل على ذلك:

٦١٤/٧ - ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله أطمع الجدة السدس.

٦١٥/٨ - أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زرارة قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إن نبي الله صلى الله عليه وآله أطمع الجدة السدس طعمة.

على أن الطعمة إنما تكون أيضاً للجد أو الجدة إذا كان ولدها حيّاً، فأما إذا كان ميتاً فليس لهما طعمة على حال، يدل على ذلك:

٦١٦/٩ - ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن

(١) في نسخة ب ود «هذه المواضع».

٦١٣ - التهذيب ج ٩ ص ٢٦٧ الكافي ج ٧ ص ١١٦ الفقيه ج ٤ ص ٢٥٠ بتفاوت بينهما.

٦١٤ - التهذيب ج ٩ ص ٢٦٧ الكافي ج ٧ ص ١١٦ الفقيه ج ٤ ص ٢٥١.

٦١٥ - التهذيب ج ٩ ص ٢٦٧ الكافي ج ٧ ص ١١٦ بتفاوت في السند الفقيه ج ٤ ص ٢٥٠ بزيادة في آخره.

٦١٦ - التهذيب ج ٩ ص ٢٦٧ الفقيه ج ٤ ص ٢٥٠ الكافي ج ٧ ص ١١٦.

جميل بن دراج عن أبي عبدالله عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله أطمع الجدة أم الأب السدس وابنها حيّ، وأطمع الجدة أم الأم السدس وابنتها حية.

٦١٧/١٠ - وروى يعقوب بن يزيد عن يحيى بن المبارك عن ابن جبلة عن أبي جميلة عن إسحاق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام في أبوين وجدة لأم قال: للأم السدس وللجدة السدس وما بقي^(١) وهو الثلثان للأب.

٦١٨/١١ - وروى معاوية بن حكيم عن علي بن الحسن بن رباط رفعه إلى أبي عبدالله عليه السلام قال: الجدة لها السدس مع ابنها ومع ابنتها. فلا ينافي هذه الأخبار:

٦١٩/١٢ - ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن أيوب بن نوح عن محمد بن أبي عمير عن جميل فيما يعلم رواه قال: إذا ترك الميت جدتين أم أبيه وأم أمه فالسدس بينهما.

٦٢٠/١٣ - عنه عن محمد بن علي ومحمد بن الحسين جميعاً عن محمد بن أبي عمير عن غياث بن إبراهيم عن أبي عبدالله عن أبيه عليهما السلام قال: أطمع رسول الله صلى الله عليه وآله الجدين السدس ما لم يكن دون أم الأم ولا دون أم الأب أب.

لأن الوجه في هذين الخبرين أن نحملهما على ضرب من التقيّة، لأن هذه قضية قضى بها أبو بكر في خلافته فيجوز أن يكون روى ذلك على وجه الحكاية عنه دون مرّ الحق، يدل على ذلك:

٦٢١/١٤ - ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن ابن أبي طاهر بن تسنيم عن يعلى الطنافسي عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر قال: توفي رجل وترك جدتين أم أمه وأم أبيه فورث أبو بكر أم أمه وترك

(١) في نسخة ب وج «الباقى».

الأخرى، فقال رجل من الأنصار: لقد تركت امرأة لو أن الجدتين هلكتا وابنهما حي ما ورث من التي ورثها شيئاً وورث التي تركت أم أبيه فورثها قال محمد بن تسنيم: وحدثني أبو نعيم قال: حدثنا إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع بن حارثة الأنصاري عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر فقالت: إن ابن ابني مات فأعطني حقي فقال: ما أعلم لك في كتاب الله شيئاً وسأسأل الناس فسأل فشهد لها المغيرة بن شعبة فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله أعطاها السدس فقال: من سمع معك؟ قال: محمد بن مسلمة فأعطاها السدس، فجاءت أم الأم فقالت: إن ابن ابنتي مات فأعطني حقي فقال: ما أنت التي شهد لها أن رسول الله صلى الله عليه وآله أعطاها السدس فإن اقتسمتموه بينكما فأنتم أعلم.

٦٢٢/١٥ - فأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن عمرو بن يحيى عن الحسن بن محبوب عن سعد بن أبي خلف قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن بنات بنت وجد فقال: للجد السدس والباقي لبنات البنت.

وقد ذكر علي بن الحسن بن فضال أن هذا الخبر أجمعت العصابة على ترك العمل به، ورأيت بعض المتأخرين ذهب إلى ما تضمنه الخبر وهو غلط، لأنه قد ثبت أن ولد الولد يقوم مقام الولد، فبنت البنت تقوم مقام البنت إذا لم يكن هناك ولد، ومع وجود الولد لا يستحق واحد من الأبوين مما يؤخذ من نصيب السدس فيعطى الجد على وجه الطعمة، وإنما يؤخذ من فريضتهما السدس إذا كانا هما الوارثان دون الأولاد وذلك يدل على ما قاله ابن فضال.

٦٢٣/١٦ - وأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن مثوبة^(١) بن نائحة^(٢) عن أبي سميئة عن محمد بن زياد البزاز عن هارون بن خارجة عن

(١) نسخة في ب وهامش التهذيب متويه وفي نسختي ج ود «متويه».

(٢) في نسختي ب وج ص (نايحة).

أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل ترك خاله وجده فقال: المال بينهما.

فهذا الخبر أيضاً متروك بإجماع الطائفة المحقة، لأن الأقرب أولى بالميراث من الأبعد والجدة أقرب من الخال، لأن الخال به يتقرب فقد بعد بدرجة فينبغي أن لا يستحق معه شيئاً على حال.

٩٨. باب أن الجد الأدنى يمنع الجد الأعلى من الميراث

٦٢٤/١ - علي بن الحسن بن فضال عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن خزيمة بن يقطين عن عبدالرحمن بن الحجاج عن بكير بن أعين عن أبي عبدالله عليه السلام قال: يرث من الأجداد أبو الأب وأبو الأم ومن الجدات أم الأب وأم الأم.

٦٢٥/٢ - عنه عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام^(١) إذا لم يترك الميت إلا جده أبا أبيه وجدته أم أمه فإن للجدّة الثلث وللجد الباقي، قال: وإذا ترك جدّه من قبل أبيه وجدّ أبيه وجدته من قبل أمه وجدّة أمه كان للجدّة من قبل الأم الثلث وسقطت جدة الأم والباقي للجدّ من قبل الأب وسقط جدّ الأب.

٦٢٦/٣ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن أسباط عن إسماعيل بن منصور عن بعض أصحابه عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا اجتمع أربع جدات ثنتين من قبل الأب وثنيتين من قبل الأم طرحت واحدة من قبل الأم بالقرعة وكان السدس بين الثلاثة، وكذلك إذا اجتمع أربعة أجداد سقط واحد من قبل الأم بالقرعة وكان السدس بين الثلاثة.

٦٢٧/٤ - عنه عن ابن أبي عمير عن عبدالرحمن بن الحجاج عن روه قال: لا تورثوا من الأجداد إلا ثلاثة أبو الأم وأبو الأب وأبو أب الأب.

(١) زيادة في ب وج ود (قال: قال أبو جعفر عليه السلام).

٦٢٤ - ٦٢٥ - التهذيب ج ٩ ص ٢٦٨.

٦٢٦ - التهذيب ج ٩ ص ٢٦٨ الكافي ج ٧ ص ١١٦.

٦٢٧ - التهذيب ج ٩ ص ٢٦٨.

فهذان الخبران مرسلان ومع كونهما كذلك فقد اجتمعت الطائفة على خلاف العمل بهما لأنه لا خلاف بينهما أن الأقرب أولى بالميراث من الأبعد، والجد الأدنى أقرب إلى الميت بدرجة فينبغي أن يكون هو مستحقاً للميراث دون من هو أبعد منه، وينبغي أن نحمل الروايتين على ضرب من التقيّة لأنه يجوز أن يكون في العامة المتقدمين من ذهب إلى ذلك.

٩٩. باب أن ولد الولد يقوم مقام الولد إذا لم يكن ولد

٦٢٨/١ - الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن عبدالرحمن بن الحجاج عن أبي عبدالله عليه السلام قال: بنات البنت يقمن مقام البنت إذا لم يكن للميت بنات ولا وارث غيرهن، وبنات الابن يقمن مقام الابن إذا لم يكن للميت ولد ولا وارث غيرهن.

٦٢٩/٢ - أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن سعد بن أبي خلف عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال: بنات البنت يقمن مقام البنات إذا لم يكن للميت بنات ولا وارث غيرهن، وبنات الابن يقمن مقام الابن إذا لم يكن للميت ولد ولا وارث غيرهن.

٦٣٠/٣ - عنه عن ابن محبوب عن عبدالرحمن بن الحجاج عن أبي عبدالله عليه السلام قال: بنات البنت يرثن إذا لم يكن بنات كنّ مكان البنات.

٦٣١/٤ - الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن سكين عن إسحاق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال: ابن الابن يقوم مقام أبيه.

٦٣٢/٥ - وكتب محمد بن الحسن الصفار إلى أبي محمد الحسن بن علي عليهما السلام رجل مات وترك ابنة بنته وأخاه لأبيه وأمه لمن يكون الميراث؟ فوقع عليه السلام في ذلك: الميراث للأقرب إن شاء الله.

٦٢٨ - التهذيب ج ٩ ص ٢٧١ الكافي ج ٧ ص ٩١.

٦٢٩ - التهذيب ج ٩ ص ٢٧١ الكافي ج ٧ ص ٩٠ الفقيه ج ٤ ص ٢٤١.

٦٣٠ - التهذيب ج ٩ ص ٢٧٢ الكافي ج ٧ ص ٩٠.

٦٣١ - التهذيب ج ٩ ص ٢٧٢ الكافي ج ٧ ص ٩٠.

٦٣٢ - التهذيب ج ٩ ص ٢٧٢ الفقيه ج ٤ ص ٢٤١.

قال محمد بن الحسن: فأما ما ذكره بعض أصحابنا من أن ولد الولد لا يرث مع الأبوين واحتجاجه في ذلك بخبري سعد بن أبي خلف وعبدالرحمن بن الحجاج في قوله: إن ابن الابن يقوم مقام الابن إذا لم يكن للميت ولد ولا وارث غيره قال: ولا وارث غيره إنما هما الوالدان لا غير فغلط، لأن قوله عليه السلام ولا وارث غيره المراد بذلك إذا لم يكن للميت الابن الذي يتقرب ابن الابن به، أو البنت التي تتقرب بنت البنت بها ولا وارث له غيره من الأولاد للصلب، والذي يكشف عما ذكرناه:

٦٣٣/٦ - ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن إبراهيم بن هاشم عن صفوان عن خزيمة بن يقطين عن عبدالرحمن بن الحجاج عن أبي عبدالله عليه السلام قال: ابن الابن إذا لم يكن من صلب الرجل أحد قام مقام الابن، قال: وابنة البنت إذا لم يكن من صلب الرجل أحد قامت مقام البنت.

٦٣٤/٧ - فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة قال: روى علي عن محمد بن أبي حمزة عن عبدالرحمن بن الحجاج قال: بنات الابن يرثن مع البنات.

٦٣٥/٨ - وما رواه أيضاً الحسن بن محمد بن سماعة عن علي عن عبدالرحمن بن أبي نجران عن صفوان عن عبدالرحمن بن الحجاج قال: قال لي أبو عبدالله عليه السلام: بنت الابن أقرب من ابنة البنت.

٦٣٦/٩ - وما رواه محمد بن الحسن الصفار عن معاوية بن حكيم عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن ابن بنت وبنت ابن قال: إن علياً عليه السلام كان لا يألو^(١) أن يعطي الميراث للأقرب قلت: فأيهما أقرب؟ قال: ابنة الابن.

فهذه الأخبار غير معمول عليها بإجماع الفرقة المحقة، لأننا قد بينا أن

(١) لا يألو: أي لا يقصر ولا يتوانى.

٦٣٣ - التهذيب ج ٩ ص ٢٧٢.

٦٣٤ - ٦٣٥ - التهذيب ج ٩ ص ٢٧٢.

٦٣٦ - التهذيب ج ٩ ص ٢٧٣.

مع البنت للصلب لا ترث بنت البنت ولا ابن الابن، وإنما يقوم كل واحد منهما مقام من يتقرب به إذا لم يكن هناك من هو أقرب، وأما الخبران الأخيران وما تضمننا من أن بنت الابن أقرب من بنت البنت فغير صحيح أيضاً، لأن درجتهم واحدة، وهو أن كل واحد منهما يتقرب بمن يتقرب بنفسه فقرباهما واحدة، والوجه في هذه الأخبار أن نحملها على ضرب من التقية لأن في العامة من يذهب إلى ذلك.

١٠٠ - باب ميراث أولاد الاخوة والأخوات

٦٣٧/١ - علي بن الحسن بن فضال عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن ابن أخت لأب وابن أخت لأم قال: لابن الأخت من الأم السدس، ولابن الأخت من الأب الباقي.

قال محمد بن الحسن: هذا الخبر يدل على أنه إذا اجتمع أخت من أم وأخت من أب أن تعطى الأخت من الأم السدس بالتسمية والأخت من الأب الباقي النصف بالتسمية أيضاً والباقي يردّ عليها لأن بنتها إنما تأخذ ما كانت تأخذ هي لو كانت حية لأنها تتقرب بها وتأخذ نصيب من تتقرب به، وذلك خلاف ما يذهب إليه قوم من أصحابنا من وجوب الرد عليهما لأن ذلك خطأ على موجب هذا النص.

٦٣٨/٢ - محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن محمد بن عبدالله بن هلال عن العلا بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن ابن أخ لأب وابن أخ لأم قال: لابن الأخ من الأم السدس وما بقي فلا ينال الأخ من الأب.

٦٣٩/٣ - فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن علي بن محمد بن سكين عن العلا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: بنات أخ وابن أخ قال: المال لابن الأخ قلت: قرابتهم واحدة قال: العاقلة والدية عليهم وليس على النساء شيء.

فهذا الخبر موافق للعامة ولنا نعمل به لإجماع الفرقة المحقة على

العمل بخلافه، لأننا بينا أنه إذا تساوت القربات اشتركوا في الميراث ذكوراً كانوا أو إناثاً وأخذ كل واحد منهم نصيب من يتقرب به، ويحتمل أن يكون الخبر مختصاً بابن أخ إذا كان لأب وأم وبنات أخ من قبل الأب وإذا كان كذلك فإنهن لا يستحقن شيئاً لأنه لو كان أبوهن حياً مع الأخ من الأب والأم لم يكن له شيء على حال.

١٠١ - باب ميراث الأولى من ذوي الأرحام

١/٦٤٠ - الحسن بن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنَّ في كتاب علي عليه السلام أن كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يجز به إلا أن يكون وارث أقرب إلى الميت منه فيحجبه.

٢/٦٤١ - علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال إذا التقت القربات فالسابق أحق بميراث قريبه فإن استوت قام كل واحد منهم مقام قريبه.

٣/٦٤٢ - علي بن إبراهيم عن صالح بن السندي عن جعفر بن بشير عن عبد الله بن بكير عن حسين البزاز قال: أمرت من يسأل أبا عبد الله عليه السلام المال لمن هو للأقرب أو العصبية؟ فقال: المال للأقرب والعصبية في فيه التراب.

٣/٦٤٣ - فأما ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن إبراهيم بن محمد قال: كتب محمد بن يحيى الخراساني أوصى إلي رجل ولم يخلف إلا بني عم وبنات عم وعم أب وعمتين لمن الميراث فكتب: أهل العصبية وبنوا العم هم وارثون.

فألوجه في هذا الخبر أحد شيئين، أحدهما: أن نحمله على التقية لأنه

٦٤٠ - التهذيب ج ٩ ص ٢٣٣ الكافي ج ٧ ص ٧٩.

٦٤١ - التهذيب ج ٩ ص ٢٣٣ الكافي ج ٧ ص ٢٣٩.

٦٤٢ - التهذيب ج ٩ ص ٢٣٢ و ٢٨٠ الكافي ج ٧ ص ٧٨.

٦٤٣ - التهذيب ج ٩ ص ٢٨٠ و ٣٣٢.

موافق لمذهب العامة، لأن المتقرر من مذهب الطائفة أن الأقرب أولى بالميراث من الأبعد فإذا ثبت ذلك فالعمتان أولى لأنهما أقرب من ابن العم ومن عم الأب، والوجه الآخر: أن يكون هذا الحكم يختص إذا كان بنو العم لأب وأم والعم أو العمة للأب خاصة فإن المال يكون لابن العم من الأب والأم دون العم للأب بإجماع من الفرقة المحقة دون ظاهر الاعتبار، والذي يدل على ذلك:

٦٤٤/٥ - ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة قال: حدثني محمد بن بكر عن صفوان عن إبراهيم بن محمد بن مهاجر عن الحسن بن عمارة قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: أيما أقرب ابن عم لأب وأم أو عم لأب؟ قال: قلت حدثنا أبو إسحاق السبيعي عن الحارث الأعور عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه كان يقول: أعيان بني الأم أقرب من بني العلات، قال: فاستوى جالساً ثم قال: جئت بها من عين صافية إن عبدالله أبا رسول الله صلى الله عليه وآله أخو أبي طالب لأبيه وأمه.

والذي يدل على أن ظاهر الاعتبار وعموم الأخبار يقتضي أن العم أولى من ابن العم أنه قد ثبت أن الخال أولى من ابن العم بلا خلاف، وإذا كان الخال أولى والعم مشارك له في الدرجة فينبغي أن يكون أيضاً أولى لولا الإجماع الذي ذكرناه، والذي يدل على أن الخال أولى:

٦٤٥/٦ - ما رواه الصفار عن عمران بن موسى عن الحسن بن ظريف عن محمد بن زياد عن سلمة بن محرز عن أبي عبدالله عليه السلام قال: في عمة وعم قال: للعم الثلثان وللعمة الثلث، وقال: في ابن عم وابن خالة قال: المال للخالة، وقال: في ابن عم وخال قال: المال للخال، وقال في ابن عم وابن خالة قال: للذكر مثل حظ الأنثيين.

١٠٢. باب أنه لا يرث أحد من الموالي مع وجود واحد من ذوي الأرحام

٦٤٦/١ - الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن
عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: كان علي عليه السلام لا
يأخذ من ميراث مولى له إذا كان له ذو قرابة وإن لم يكونوا ممن يجري لهم
الميراث المفروض قال: وكان يدفع ماله إليهم.

٦٤٧/٢ - أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن
عبدالله بن سنان قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: كان علي عليه
السلام إذا مات مولى له وترك قرابة لم يأخذ من ميراثه شيئاً ويقول ﴿وأولو
الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله﴾^(١).

٦٤٨/٣ - يونس بن عبد الرحمن عن زرعة عن سماعة قال: قال أبو
عبدالله عليه السلام: إن علياً عليه السلام لم يكن يأخذ ميراث أحد من
مواليه إذا مات وله قرابة كان يدفع إلى قرابته.

٦٤٩/٤ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن عاصم بن
حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى أمير
المؤمنين عليه السلام في خالة جاءت تخاصم في مولى رجل مات فقراً هذه
الآية: ﴿وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله﴾ فدفع الميراث إلى
الخالة ولم يعط المولى.

٦٥٠/٥ - علي بن الحسن بن فضال عن الحسن بن علي بن يوسف

(١) سورة الأحزاب، الآية ٦ والأنفال، الآية ٧٥.

٦٤٦ - ٦٤٧ - التهذيب ج ٩ ص ٢٨١ الكافي ج ٧ ص ١٣٦.

٦٤٨ - ٦٤٩ - التهذيب ج ٩ ص ٢٨١ الكافي ج ٧ ص ١٣٥.

٦٥٠ - التهذيب ج ٩ ص ٢٨٢ الفقيه ج ٤ ص ٢٦٩.

عن صالح مولى علي بن يقطين عن ابن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن رجل مات وترك مالا وترك أخته وترك مواليه قال: المال لأخته.

٦٥١/٦ - فأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله عن محمد بن أشيم عن يونس بن أبي الحارث عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: مات مولى لابنة حمزة وله ابنة فأعطى رسول الله صلى الله عليه وآله ابنة حمزة النصف وابنته النصف.

فهذا الخبر مخالف لإجماع الفرقة المحقة والأخبار التي قدمناها المتضمنة، لأن مع وجود واحد من ذوي القربات لا يرث المولى، والوجه في هذا الخبر التقيّة لأن في هذه القضية بعينها قد روي أن النبي صلى الله عليه وآله أعطى بنت حمزة المال كله، روى ذلك:

٦٥٢/٧ - الحسن بن محمد بن سماعة عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: مات مولى لحمزة بن عبد المطلب عليه السلام فدفع رسول الله صلى الله عليه وآله ميراثه إلى بنت حمزة، قال أبو علي الحسن بن محمد بن سماعة هذه الرواية تدل على أنه لم يكن للمولى بنت كما تروي العامة وأن المرأة أيضاً ترث الولاء ليس كما يروون العامة.

قال محمد بن الحسن: هذا الخبر يدل على أن البنت ترث من ميراث المولى كما يرث الابن وهو الأظهر من مذهب أصحابنا، وذلك خلاف ما قدمناه في كتاب العتق من أن الميراث لأولاد المولى للذكور منهم دون الإناث، فإن لم يكونوا ذكورا كان للعصبة، لأن في هذا الخبر مع وجود العصبة أعطى المال البنت، والوجه في الأخبار الأولى التي ذكرناها هناك: أن نحملها على التقيّة لأنها موافقة للعامة، هذا إذا كان المعتق رجلاً، فأما إذا كان المعتق امرأة فلا خلاف بين الطائفة أن الميراث للعصبة دون الأولاد

ذكوراً كانوا أو إناثاً، وقد دللنا عليه فيما تقدم.

٦٥٣/٨ - فأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد الكاتب عن عبد الله بن علي بن عمر بن يزيد عن عمه محمد بن عمر أنه كتب إلى أبي جعفر عليه السلام يسأله عن رجل مات وكان مولى لرجل وقد مات مولاه قبله وللمولى ابن وبنات فسأله عن ميراث المولى فقال: هو للرجال دون النساء. فالوجه في هذا الخبر أيضاً أن نحمله على التقية على أنهم قد رَوَوْا عن أمير المؤمنين عليه السلام مثل ما قلناه في مولى حمزة.

٦٥٤/٩ - روى الفضل بن شاذان قال: روي عن حنان قال: كنت جالساً عند سويد بن غفلة فجاءه رجل فسأله عن بنت وامرأة وموالي فقال: أخبرك فيها بقضاء علي عليه السلام جعل للبنت النصف وللمرأة الثمن وما بقي يردّ على البنت ولم يعط الموالى شيئاً، قال الفضل بن شاذان: وهذا الخبر أصحّ مما رواه سلمة بن كهيل قال: رأيت المرأة التي ورثها علي عليه السلام فجعل للبنت النصف وللموالي النصف لأن سلمة لم يدرك علياً وسويد قد أدرك علياً، قال: وأما ما روي أن مولى لحمزة رحمه الله توفي وأن النبي صلى الله عليه وآله أعطى بنت حمزة النصف وأعطى المولى النصف فهو حديث منقطع وإنما هو عن عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وآله وهو حديث مرسل، قال: ولعلّ ذلك كان قبل نزول الفرائض فنسخ وقد فرض الله تعالى للحلفاء في كتابه فقال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصِيهِمْ﴾^(١) فنسخت الفرائض ذلك كله بقوله تعالى: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ وقد كان إبراهيم النخعي ينكر هذا الحديث في ميراث مولى حمزة والصحيح من هذا الباب قد بيناه، والذي يدل أيضاً على ما قلناه:

٦٥٥/١٠ - ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن الحسن بن علي بن

(١) سورة النساء، الآية ٣٣.

٦٥٤ - التهذيب ج ٩ ص ٢٨٣ الفقيه ج ٤ ص ٢٧٠.

٦٥٣ - التهذيب ج ٩ ص ٣٣٦.

٦٥٥ - التهذيب ج ٩ ص ٢٨٤.

النعمان عن عبدالله بن موسى العباسي عن سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن سويد بن غفلة قال: إن علي بن أبي طالب عليه السلام قضى في ابنة وامرأة وموالي فأعطى البنت النصف وأعطى المرأة الثمن وما بقي رده على البنت ولم يعط الموالي شيئاً.

٦٥٦/١١ - عنه عن الحسن بن علي بن النعمان عن عبدالله بن موسى عن سفيان عن منصور عن إبراهيم النخعي قال: كان عبدالله بن مسعود وزيد بن علي يورثان ذوي الأرحام دون الموالي قلت: فعلي عليه السلام قال: كان أشدهما.

٦٥٧/١٢ - عنه عن عبدالله بن عامر عن ابن أبي نجران عن ابن سنان عن عقبة بن مسلم وعمار بن مروان عن سلمة بن محرز قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام رجل مات وله عندي مال وله ابنة وله مولي قال: فقال لي: اذهب فأعط البنت النصف وأمسك عن الباقي فلما جئت أخبرتك بذلك أصحابنا فقالوا: أعطاك من جراب النورة قال: فرجعت إليه وقلت: إن أصحابنا قالوا لي: أعطاك من جراب النورة قال: فقال: ما أعطيتك من جراب النورة قال: علم بها أحد؟ قلت: لا قال: فاذهب فأعط البنت الباقي.

١٠٣. باب من خلف وارثاً مملوكاً ليس له وارث غيره حر

٦٥٨/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الرجل يموت وله أم مملوكة وله مال أن تشتري أمه من ماله ويدفع إليها بقية المال إذا لم يكن له ذو قرابة له سهم في الكتاب.

٦٥٩/٢ - الفضل بن شاذان عن أبي ثابت عن حنان بن سدير عن أبي يعفور عن إسحاق قال: مات مولى لعلي عليه السلام فقال: انظروا هل تجدون له وارثاً فقيل: له ابتان باليمامة مملوكتين فاشتراهما من مال الميت ثم دفع إليهما بقية المال.

٦٦٠/٣ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن محمد بن حفص عن عبدالله بن طلحة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألت عن رجل مات وترك مالاً كثيراً وترك أمّاً مملوكة؟ قال: يشتريان من مال الميت ثم يعتقان ويورثان، قلت: أرايت إن أبي أهل الجارية كيف يصنع؟ قال: ليس لهم ذلك يقومان قيمة عدل ثم يعطى مالهم على قدر القيمة قلت: أرايت لو أنهما اشتريا ثم أعتقا ثم ورثا من كان يرثهما؟ قال: يرثهما موالى ابنهما لأنهما اشتريتا من مال الابن.

٦٦١/٤ - أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن أبي عبدالله عليه السلام قال: كان أمير

.....

٦٥٨ - التهذيب ج ٩ ص ٢٨٥ الكافي ج ٧ ص ١٣٦.

٦٥٩ - التهذيب ج ٩ ص ٢٨٢ و ٢٨٥ الكافي ج ٧ ص ١٣٦ الفقيه ج ٤ ص ٣٠٠.

٦٦٠ - التهذيب ج ٩ ص ٢٨٥ الكافي ج ٧ ص ١٤٧.

٦٦١ - التهذيب ج ٩ ص ٢٨٥ الكافي ج ٧ ص ١٤٧ الفقيه ج ٤ ص ٣٠٠.

المؤمنين عليه السلام يقول في الرجل الحر يموت وله أم مملوكة تشتري من مال ابنها ثم تعتق ويورثها.

٦٦٢/٥ - أحمد بن محمد عن ابن أبي نجران عن عبدالله بن سنان قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول في رجل توفي وترك مالا وله أم مملوكة قال: تشتري أمه وتعتق ثم يدفع إليها بقية المال.

٦٦٣/٦ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الرجل يموت وله ابن مملوك قال: يشتري ويعتق ثم يدفع إليه ما بقي.

٦٦٤/٧ - أحمد بن محمد عن الحسن بن علي عن ابن بكير عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا مات الرجل وترك أباه وهو مملوك أو أمه وهي مملوكة والميت حر يشتري مما ترك أبوه أو قرابته وورث الباقي من المال.

٦٦٥/٨ - علي بن الحسن عن محمد وأحمد ابني الحسن عن أبيهما عن عبدالله بن بكير عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا مات الرجل وترك أباه وهو مملوك أو أمه وهي مملوكة أو أخاه أو أخته وترك مالا والميت حر اشترى مما ترك أبوه أو قرابته وورث ما بقي من المال.

٦٦٦/٩ - فأما ما رواه يونس بن عبدالرحمن عن أبي ثابت وابن عون عن السائي قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول في رجل توفي وترك مالا وله أم مملوكة قال: تشتري وتعتق ويدفع إليها بعد ماله إن لم يكن له عصبه، فإن كانت له عصبه قسّم المال بينها وبين العصبه.

فهذا الخبر غير معمول عليه بالإجماع من الفرقة المحقة لأن مع وجود العصبه إذا كانوا أحراراً لا يجب شراء الأم، بل يكون الميراث لهم، وإنما يجب شراؤها إذا لم يكن هناك من يرث من الأحرار قريباً كان أو بعيداً، ومتى

.....

٦٦٣ - التهذيب ج ٩ ص ٢٨٦ الكافي ج ٧ ص ١٤٧ والفقيه ج ٤ ص ٣٠٠.

٦٦٤ - التهذيب ج ٩ ص ٢٨٦ والكافي ج ٧ ص ١٤٧.

٦٦٥ - ٦٦٦ - التهذيب ج ٩ ص ٢٨٦.

صارت الأم حرةً كان الميراث لها دون العصبه معها عندنا بلا خلاف، فالخبر متروك عندنا على كل حال، اللهم إلا أن نحمله على ضرب من التقيّة إذا ثبت حرية الأم لأن العامة يورثونها الثلث والباقي يعطون العصبه، والذي يدل على ما اعتبرناه من أنه إنما ينبغي شراء أحد ممن ذكرناه إذا لم يكن هناك وارث:

١٠/٦٦٧ - ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير عن بكار عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مات وترك ابناً له مملوكاً ولم يترك وارثاً غيره وترك مالا فقال: يُشترى الابن ويعتق ويورث ما بقي من المال.

١١/٦٦٨ - وأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن عبد الله وجعفر ومحمد بن عباس عن علا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: لا يتوارث الحر والمملوك.

١٢/٦٦٩ - عنه قال: حدثهم عبد الله بن جبلة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يتوارث الحر والمملوك.

١٣/٦٧٠ - عنه قال: حدثهم محمد بن زياد عن محمد بن حمران عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يتوارث الحر والمملوك.

فالوجه في هذه الأخبار أنه لا يتوارث الحر والمملوك بأن يرث كل واحد منهما صاحبه لأن المملوك لا يملك شيئاً فيصح أن يورث وهو لا يرث الحر إلا إذا لم يكن غيره، فأما مع وجود غيره من الأحرار فلا توارث بينهما على حال.

١٤/٦٧١ - وأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن محمد بن سماعة عن الحسن بن حذيفة عن جميل عن فضيل بن يسار عن

.....
٦٦٧ - التهذيب ج ٩ ص ٢٨٧.

٦٦٨ - التهذيب ج ٩ ص ٢٨٧ الكافي ج ٧ ص ١٥٠ الفقيه ج ٤ ص ٣٠١ بسند آخر.

٦٦٩ - التهذيب ج ٩ ص ٢٨٧ الكافي ج ٧ ص ١٤٩ بسند آخر.

٦٧٠ - التهذيب ج ٩ ص ٢٨٧ الكافي ج ٧ ص ١٥٠.

٦٧١ - التهذيب ج ٩ ص ٢٨٧ الكافي ج ٧ ص ١٥٠ الفقيه ج ٤ ص ٣٠١ بسند آخر.

أبي عبدالله عليه السلام قال: العبد لا يرث والطلاق لا يرث.

فالوجه في هذا الخبر أن العبد لا يرث مع وجود حر هناك، فأما مع عدمه فإنه يرثه حسب ما قدمناه، والذي يدل على أن مع وجود وارث حر وإن كان أبعد من المملوك لا يجب شراء المملوك:

٦٧٢/١٥ - ما رواه أحمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن مهزم عن أبي عبدالله عليه السلام في عبد مسلم وله أم نصرانية وللعبد ابن حرقيل: أ رأيت إن ماتت أم العبد وتركت مالاً قال: يرثها ابن ابنها الحر.

٦٧٣/١٦ - وروى الحسن بن محمد بن سماعة قال: روى علي بن الحسن بن فضال عن علي بن محمد بن محمد بن أبي خديجة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إن رجلاً مات وترك أخاً له عبداً وأوصى له بألف درهم فأبى مولاة أن يعجز له فارتفعوا إلى عمر بن عبدالعزيز فقال للغلام: ألك ولد؟ قال: نعم. فقال أحرار؟ قال: نعم قال: فقال ترضى من جميع المال بألف درهم وهم يرثون عمهم، فقال أبو عبدالله عليه السلام: أصاب عمر بن عبدالعزيز.

٦٧٤/١٧ - وأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن العباس بن معروف عن يونس بن عبدالرحمن عن ابن مسكان عن سليمان بن خالد قال: قال أبو عبدالله عليه السلام كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا مات الرجل وله امرأة مملوكة اشتراها من ماله فأعتقها ثم ورثها.

فالوجه في هذا الخبر أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يفعل على طريق التطوع لأننا قد بينا أن الزوجة إذا كانت حرة ولم يكن هناك وارث لم يكن لها أكثر من الربع والباقي يكون للإمام وإذا كان المستحق للمال أمير المؤمنين عليه السلام جاز أن يشتري الزوجة ويعتقها ويعطيها بقية المال تبرعاً وندباً دون أن يكون فعل ذلك واجباً لازماً.

٦٧٢ - التهذيب ج ٩ ص ٢٨٨ و ٣١٤ الكافي ج ٧ ص ١٥٠.

٦٧٣ - التهذيب ج ٩ ص ٢٧٩ و ٢٨٨.

٦٧٤ - التهذيب ج ٨ ص ٢٢٥ الفقيه ج ٤ ص ٣٠٠.

١٠٤ - باب أن ولد الملاعنة يرث أخواله ويرثونه إذا لم يكن هناك أم ولا أخوة من أم ولا جد لها

٦٧٥/١ - الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن محمد بن سماعة وعلي بن خالد العاقولي عن كرام عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل لآعن امرأته وانتفى من ولدها وأكذب نفسه بعد الملاعنة وزعم أن ولدها له هل يرد إليه؟ قال: نعم يرد إليه ولا أدع^(١) ولده ليس له ميراث وأما المرأة فلا تحل له أبداً، فسألته من يرث الولد؟ قال: أخواله، قلت: أرأيت إن ماتت أمه فورثها الغلام ثم مات الغلام من يرثه؟ قال: عصبه أمه، قلت له: فهو يرث أخواله؟ قال: نعم.

٦٧٦/٢ - علي بن الحسن بن فضال عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى قال: قرأت في كتاب محمد بن مسلم أخذته من مخلد بن حمزة بن بيض زعم أنه كتاب محمد بن مسلم قال: سألت عن رجل لآعن امرأته وانتفى من ولدها ثم أكذب نفسه بعد الملاعنة وزعم أن الولد ولده هل يرد الولد إليه؟ قال: لا ولا كرامة لا يرد إليه ولا تحل له إلى يوم القيامة، وسألته من يرث الولد؟ فقال: أمه قلت: أرأيت إن ماتت أمه وورثها الغلام ثم مات الغلام من يرثه؟ قال: عصبه أمه فقلت: وهو يرث أخواله؟ قال: نعم.

٦٧٧/٣ - عنه عن محمد بن عبدالله عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبدالله عليه السلام عن رجل لآعن امرأته وانتفى من ولدها ثم أكذب نفسه بعد الملاعنة وزعم أن الولد ولده هل يرد عليه؟ فقال:

(١) كذا في سائر النسخ وفي التهذيب (يدع).

٦٧٥ - التهذيب ج ٩ ص ٢٩٠ الكافي ج ٧ ص ١٦١.

٦٧٦ - التهذيب ج ٩ ص ٢٩٠ الكافي ج ٧ ص ١٦١ بتفاوت في السند والمتن.

٦٧٧ - التهذيب ج ٩ ص ٢٩١.

لا ولا كرامة لا يرث إليه ولا تحل له إلى يوم القيامة، وعن الولد من يرثه؟ قال: ترثه أمه، فقلت: أرايت إن ماتت أمه وورثها الابن ثم مات هو من يرثه؟ قال: عصبة أمه وهو يرث أخواله.

٦٧٨/٤ - عنه عن محمد بن عبد الحميد عن المفضل بن صالح وهو أبو جميلة عن زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل لآعن امرأته وانتفى من ولدها ثم أكذب نفسه بعد الملاعنة وزعم أن الولد ولده هل يرث إليه ولده؟ قال: لا ولا كرامة لا يرث إليه ولا تحل له إلى يوم القيامة، وعن الولد من يرثه؟ فقال: أمه، قلت: أرايت إن ماتت أمه وورثها الغلام ثم مات بعد من يرثه؟ قال: عصبة أمه وهو يرث أخواله.

٦٧٩/٥ - فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة قال: حدثني وهيب بن حفص عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن رجل لآعن امرأته^(١) قال: يلحق الولد بأمه يرثه أخواله ولا يرثهم الولد.

٦٨٠/٦ - أبو علي الأشعري عن الحسن بن علي الكوفي عن عيسى بن هشام عن ثابت عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الملاعنة إذا تلاعنا وتفرقا وقال زوجها بعد ذلك الولد ولدي وأكذب نفسه قال: أما المرأة فلا ترجع إليه ولكن أرد إليه^(٢) الولد ولا أدع ولده ليس له ميراث فإن لم يدعه أبوه فإن أخواله يرثونه ولا يرثهم فإن دعاه أحد: بابن الزانية جلد الحد.

٦٨١/٧ - محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن العلا عن الفضيل قال: سألت عن رجل افترى على امرأته قال: يلاعنها وإن أبى أن يلاعنها جلد الحد وردت إليه امرأته، وإن لآعنها

(١) في نسخة د (وانتفى من ولدها).

(٢) في نسختي ب وج (يرد).

٦٧٨ - التهذيب ج ٩ ص ٢٩١ الفقيه ج ٤ ص ٢٤٩ باختصار.

٦٧٩ - التهذيب ج ٩ ص ٢٩١ الكافي ج ٧ ص ١٦١ بزيادة في آخره.

٦٨٠ - التهذيب ج ٨ ص ١٧٧ وج ٩ ص ٢٩١ الكافي ج ٦ ص ١٦٤ وج ٧ ص ١٦١.

٦٨١ - التهذيب ج ٩ ص ٢٩٢.

فرّق بينهما ولم تحلّ له إلى يوم القيامة فإن كان انتفى من ولدها الحق بأخواله يرثونه ولا يرثهم إلا أنه يرث أمه وإن سماه أحد ولد زنا جلد الذي يسميه الحدّ.

٦٨٢/٨ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا قذف الرجل امرأته يلاعنها ثم يفرّق بينهما فلا تحلّ له أبداً، فإن أقرّ على نفسه قبل الملائنة جلد حدّاً وهي امرأته، قال: وسألته عن الملائنة التي يرميها زوجها وينتفي من ولدها ويلاعنها ويفارقها ثم يقول بعد ذلك الولد ولدي ويكذب نفسه؟ فقال: أما المرأة فلا ترجع إليه أبداً، وأما الولد فإنني أردّه إليه إذا ادعاه ولا أدع ولده وليس له ميراث ويرث الابن الأب ولا يرث الأب الابن يكون ميراثه لأخواله، فإن لم يدعه أبوه فإن أخواله يرثونه ولا يرثهم فإن دعاه أحد ابن الزانية جلد الحد.

فلا تنافي بين هذه الأخبار والأخبار الأولى، لأن ثبوت الموارثة بينهم إنما يكون إذا أقر به الوالد بعد انقضاء الملائنة، لأن عند ذلك تبعد التهمة من المرأة ويقوى صحة نسبه فيرث أخواله ويرثونه، والأخبار الأخيرة متناولة لمن لم يقر والده به بعد الملائنة فإن عند ذلك التهمة باقية فلا تثبت الموارثة بل يرثونه ولا يرثهم لأنه لم يصحّ نسبه وقد فصل ما قلناه أبو عبد الله عليه السلام في رواية أبي بصير ومحمد بن مسلم وأبي الصباح الكناني وزيد الشحام، وأنه إنما تثبت الموارثة إذا أكذب نفسه، وذكر في رواية أبي بصير الأخيرة والحلبي معاً أنه لم يثبت ذلك إذا لم يدعه أبوه فكان ذلك دالاً على ما قلناه من التفصيل، وعلى هذا الوجه لا تنافي بينهما على حال.

٦٨٣/٩ - فأما ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن أبي عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في ابن الملائنة ترثه^(١) أمه الثلث والباقي لإمام المسلمين لأن جنايته على الإمام.

(١) في نسختي ب وج (ترث).

٦٨٢ - التهذيب ج ٩ ص ٢٩٢ الكافي ج ٦ ص ١٦٤ الفقيه ج ٤ ص ٢٨٦ وذكر ذيل الحديث.

٦٨٣ - التهذيب ج ٩ ص ٢٩٣ الكافي ج ٧ ص ١٦٢ الفقيه ج ٤ ص ٢٨٦.

٦٨٤/١٠ - أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن عبدالله بن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في ابن الملاعة ترث أمه الثلث والباقي للإمام لأن جنأته على الإمام.

فألوجه في هاتين الروايتين أن نقول: إنما يكون لها الثلث من المال إذا لم يكن لها عصة يعقلون عنه فإنه إذا كان كذلك كانت جنأته على الإمام، وينبغي أن تأخذ الأم الثلث والباقي يكون للإمام، ومتى كان هناك عصة لها يعقلون عنه فإنه يكون جميع ميراثه لها أو لمن يتقرب بها إذا لم تكن موجودة.

١٠٥ - باب ميراث ولد الزنا

٦٨٥/١ - الحسين بن سعيد عن محمد بن الحسن الأشعري قال: كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام يسأله عن رجل فجر بامرأة ثم إنه تزوجها بعد الحمل فجاءت بولد هو أشبه خلق الله به؟ فكتب بخطه وخاتمه الولد لغية^(١) لا يورث.

٦٨٦/٢ - يونس بن عبد الرحمن عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته فقلت له: جعلت فداك كم دية ولد الزنا؟ قال: يعطى الذي أنفق عليه ما أنفق عليه، قلت: فإنه مات وله مال من يرثه؟ قال: الإمام.

٦٨٧/٣ - الحسن بن محمد بن سماعة قال: حدثهم وهيب عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: أيما رجل وقع على أمة قوم حراماً ثم اشتراها وادعى ولدها فإنه لا يورث منه فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: الولد للفراش وللعاهر الحجر ولا يورث ولد الزنا إلا رجل يدعي ولد جاريته.

٦٨٨/٤ - عنه قال: حدثهم جعفر وأبو شعيب عن أبي جميلة عن زيد الشحام عن أبي عبدالله عليه السلام قال: أيما رجل وقع على جارية حراماً ثم اشتراها وادعى ولدها فإنه لا يورث منه فإن رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) الغية بالفتح والكسر الضلال يقال انه ولد غية أي ولد زنى.

٦٨٥ - التهذيب ج ٩ ص ٢٩٣ الكافي ج ٧ ص ١٦٣ الفقيه ج ٤ ص ٢٨١.

٦٨٦ - التهذيب ج ٨ ص ١٨٨ وج ٩ ص ٢٩٣ والفقيه ج ٤ ص ٢٨١.

٦٨٧ - التهذيب ج ٩ ص ٢٩٣.

٦٨٨ - التهذيب ج ٩ ص ٢٩٤.

قال: الولد للفراش وللعاهر الحجر ولا يورث ولد الزنا إلا رجل يدعي ولد جاريته.

٦٨٩/٥ - فأما ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن محمد بن عيسى عن يونس قال: ميراث ولد الزنا لقربته من أمه على نحو ميراث ابن الملاعنة.

فهذه رواية شاذة مخالفة للأخبار الكثيرة التي قدمناها ومع هذا فهي موقوفة غير مسندة لأن يونس لم يسندها إلى أحد من الأئمة عليهم السلام، ويجوز أن يكون ذلك مذهباً كان اختاره لنفسه كما اختار مذاهب كثيرة علمنا بطلانها، ولأن الموارثة في شرع الإسلام إنما تثبت بالأنساب الصحيحة، وإذا كان النسب الصحيح ليس بموجود هاهنا ينبغي أن يرتفع التوارث.

٦٩٠/٦ - وأما ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه أن علياً عليه السلام كان يقول: ولد الزنا وابن الملاعنة ترثه أمه وإخوته لأمه أو عصبتها.

فالوجه في هذه الرواية أن نقول إنه يجوز أن يكون الراوي سمع هذا الحكم في ولد الملاعنة فظن أن حكم ولد الزنا حكمه فرواه على ظنه دون السماع.

٦٩١/٧ - فأما ما رواه علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابن ثابت عن حنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن رجل فجر بنصرانية فولدت منه غلاماً فأقرّ به ثم مات ولم يترك ولداً غيره أيرثه؟ قال: نعم.

٦٩٢/٨ - وما رواه الحسن بن محبوب عن حنان بن سدير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مسلم فجر بامرأة يهودية فأولدها ثم مات ولم

٦٨٩ - التهذيب ج ٩ ص ٢٩٤ الكافي ج ٧ ص ١٦٣ .

٦٩٠ - التهذيب ج ٩ ص ٢٩٤ .

٦٩١ - ٦٩٢ - التهذيب ج ٩ ص ٢٩٥ الكافي ج ٧ ص ١٦٤ .

يدع وارثاً؟ قال: فقال: يسلم لولده الميراث من اليهودية، قلت: فنصراني فاجر بامرأة مسلمة فأولدها غلاماً ثم مات النصراني وترك مالا لمن يكون ميراثه؟ قال: يكون ميراثه لابنه من المسلمة.

فهاتان الروايتان الأصل فيهما حنان بن سدير ولم يروهما غيره، فالوجه فيهما ما تضمنته الرواية الأولى وهو أنه إذا كان الرجل مقراً بالولد وألحقه به مسلماً كان أو نصرانياً فإنه يلزمه نسبه ويرثه وإن كان مولوداً من الفجور لاعترافه به، فأما إذا لم يعترف به وعلم أنه ولد زنا فلا ميراث له على حال.

١٠٦. باب أن من أقر بولد ثم نفاه لم يلتفت إلى إنكاره

٦٩٣/١ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أيما رجل وقع على وليدة قوم حراماً ثم اشتراها فادعى ولدها فإنه لا يورث منه شيء فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: الولد للفراش وللعاهر الحجر ولا يورث ولد الزنا إلا رجل يدعي ابن وليدته فأیما رجل أقر بولده ثم انتفى منه فليس له ذلك ولا كرامة، يلحق به ولده إذا كان من امرأته أو وليدته.

٦٩٤/٢ - عنه عن القاسم بن محمد عن علي بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام مثله.

٦٩٥/٣ - عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا أقر رجل بولد ثم نفاه لزمه.
فلا تنافي هذه الروايات:

٦٩٦/٤ - ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن يزيد بن خليل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تبرأ عنه السلطان من جريرة ابنه وميراثه ثم مات الابن وترك مالاً من يرثه؟ قال: ميراثه لأقرب الناس إلى أبيه.

٦٩٧/٥ - وروى صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن أبي بصير قال:

٦٩٣ - التهذيب ج ٩ ص ٢٩٥ الكافي ج ٧ ص ١٦٣ الفقيه ج ٤ ص ٢٨١ وذكر ذيل الحديث.

٦٩٤ - التهذيب ج ٩ ص ٢٩٥.

٦٩٥ - التهذيب ج ٩ ص ٢٩٦.

٦٩٦ - ٦٩٧ - التهذيب ج ٩ ص ٢٩٧ وأخرج الأخير الصدوق في الفقيه ج ٤ ص ٢٧٨.

سألته عن المخلوع^(١) تبرأ منه أبوه عند السلطان ومن ميراثه وجريسته لمن ميراثه؟ قال: فقال علي عليه السلام: هو لأقرب الناس إليه.

لأنه ليس في هذين الخبرين أنه نفى الولد بعد أن كان أقر به لأنه لو كان متضمناً لذلك لم يلتفت إلى انتفائه، ولو «أقر» قبل إنكاره لم يلحق ميراثه بعصبته، لأن العصبية إنما يثبتون إذا ثبت نسبه منه، فأما إذا لم يثبت فكيف يثبتون، فلا يمتنع أن يكون الوجه في الخبرين أن الوالد من حيث تبرأ من جريرة الولد وضمائه حرم الميراث وألحق بعصبته وإن كان نسبه ثابتاً صحيحاً.

(١) المخلوع: من تبرأ منه أهله فلا يؤخذون بجريسته.

١٠٧ - باب ميراث الحميل

٦٩٨/١ - الحسن بن محبوب عن عبدالرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الحميل فقال: وأي شيء الحميل؟ فقلت: المرأة تسمى من أرضها ومعها الولد الصغير فتقول هو ابني والرجل يسمى فيلقاه أخوه فيقول هو أخي ويتعارفان وليس لهما على ذلك بينة إلا قولهما قال: فقال: فما يقول من قبلكم؟ قلت: لا يورثونه لأنه لم يكن لها على ذلك بينة إنما كانت ولادة في الشرك قال: سبحان الله إذا جاءت بابنها أو بابنتها معها لم تنزل مقرة به، وإذا عرف أخاه وكان ذلك في صحة من عقولهما لا يزالان مقرين بذلك ورث بعضهم بعضاً.

٦٩٩/٢ - أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن محمد بن إسماعيل عن علي بن النعمان عن سعيد الأعرج عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألت عن رجلين حميلين جيء بهما من أرض الشرك فقال أحدهما لصاحبه: أنت أخي فعرفا بذلك ثم أعتقا ومكثا مقرين بالإخاء، ثم ان أحدهما مات قال: الميراث للآخر يُصدّقان.

٧٠٠/٣ - فأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن علي عن الحسن بن محبوب عن طلحة بن زيد عن أبي عبدالله عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال: لا يرث الحميل إلا بينة.

فلا ينافي الخبرين الأولين لأن الوجه في هذا الخبر أن نحمله على التقيّة لأنه موافق لمذهب بعض العامة.

.....

٦٩٨ - التهذيب ج ٩ ص ٢٩٦ الكافي ج ٧ ص ١٦٥ الفقيه ج ٤ ص ٢٧٩.

٦٩٩ - التهذيب ج ٩ ص ٢٩٧ الكافي ج ٧ ص ١٦٥.

٧٠٠ - التهذيب ج ٩ ص ٢٩٧ الفقيه ج ٤ ص ٢٧٩.

١٠٨. باب ميراث المولود الذي ليس له ما للرجال وما للنساء ومن يشكل أمره

٧٠١/١ - أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن الفضيل بن يسار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مولود ليس له ما للرجال ولا ما للنساء قال: يقرع الإمام أو المقرع يكتب على سهم عبد الله وعلى سهم أمة الله ثم يقول الإمام أو المقرع: ﴿اللهم أنت عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون﴾ بين لنا أمر هذا المولود كيف يورث ما فرضت له في الكتاب ﴿ثم يطرح السهمان في سهام مبهمة ثم يجال السهم على ما خرج ورث عليه.

وقد أوردنا روايات أخر في كتابنا الكبير مثل هذه الرواية سواء فلا ينافي ذلك:

٧٠٢/٢ - ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد وأحمد ابني الحسن عن أبيهما عن عبد الله بن بكير عن بعض أصحابنا عنهم عليهم السلام في مولود ليس له ما للرجال ولا ما للنساء إلا ثقب يخرج منه البول على أي ميراث يورث قال: إن كان إذا بال يتنحى بوله ورث ميراث الذكور، وإن كان لا يتنحى بوله ورث ميراث الأنثى.

فلا ينافي الروايات الأولى لأنها محمولة على أنه إذا لم يكن هناك طريق يعلم به أنه ذكر أم أنثى استعمل القرعة، فأما إذا أمكن على ما تضمنته الرواية الأخيرة فلا يمتنع العمل عليها، وإن كان الأخذ بالروايات الأولى أحوط وأولى.

٧٠١ - التهذيب ج ٦ ص ٢٠٧ وج ٩ ص ٣٠٣ الكافي ج ٧ ص ١٥٨ الفقيه ج ٣ ص ٧٠ وج ٤ ص ٢٩٠.

٧٠٢ - التهذيب ج ٩ ص ٣٠٤ الكافي ج ٧ ص ١٥٧ وهو ذيل حديث.

٧٠٣/٣ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في وليدة جامعها ربّها في قبل طهرها ثم باعها من آخر قبل أن تحيض فجامعها الآخر ولم تحض فجامعها الرجلان في طهر واحد فولدت غلاماً فاختلفا فيه فسئلت أم الغلام فقالت: إنهما أتاها في طهر واحد ولا أدري أيهما أبوه فقضى في الغلام أنه يرثهما كليهما ويرثانه سواء.

قال محمد بن الحسن قد بينا فيما تقدم من الكتاب أن الجارية إذا وطئها جماعة في طهر واحد بعد أن تنتقل من الأول إلى الآخر بالبيع فإن الولد لاحق بمن عنده الجارية ومتى كانوا شركاء ووطئوها في طهر واحد فإن الولد يخرج بالقرعة فمن خرج عليه لحق به وضمن للباقيين قيمة نصيبهم، والوجه في هذا الخبر أن نحمله على ضرب من التقيّة لأنه موافق لبعض مذاهب العامة.

١٠٩. باب ميراث المجوس

اختلف أصحابنا في ميراث المجوس إذا تزوج بواحدة من المحرمات في شريعة الإسلام فقال يونس بن عبد الرحمن ومن تبعه من المتأخرين: إنه لا يورث إلا من جهة النسب والسبب اللذين يجوزان في شريعة الإسلام، فأما ما لا يجوز في شريعة الإسلام فإنه لا يورث منه على كل حال، وقال الفضل بن شاذان وقوم من المتأخرين ممن يتبعونه على قوله: إنه يورث من جهة النسب على كل حال وإن كان حاصلاً عن سبب لا يجوز في شريعة الإسلام، فأما السبب فلا يورث منه إلا ما يجوز في شريعة الإسلام، والصحيح أنه يورث المجوسي من جهة السبب والنسب معاً سواء كانا مما يجوز في شريعة الإسلام أو لا يجوز وهو مذهب جماعة من المتقدمين، والذي يدل على ذلك:

٧٠٤/١ - ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن أبيه عن ابن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام أنه كان يورث المجوسي إذا تزوج بأمه وبابنته من وجهين من وجه أنها أمه ووجه أنها زوجته.

فأما ما ذكرناه من خلاف ذلك من أقاويل أصحابنا فليس به أثر عن الصادقين عليهما السلام ولا عليه دليل من ظاهر القرآن، بل إنما قالوه لضرب من الاعتبار الذي هو عندنا مطرح بالإجماع، ويدل على ذلك أيضاً أن هذه الأنساب والأسباب وإن كانا فاسدين في شريعة الإسلام فهما جائزان عندهم ويستباحون بهما الفرج ويثبتون بهما الأنساب ويفرقون بين هذه الأنساب والأسباب وبين الزنا المحض فجري ذلك مجرى العقد في شريعة الإسلام،

ألا ترى أن رجلاً سبَّ مجوسياً بحضرة أبي عبدالله عليه السلام فزيره ونهاه عن ذلك فقال: إنه قد تزوج بأمه فقال: أما علمت أن ذلك عندهم النكاح. ٧٠٥/٢ - وقد روي أيضاً أنه قال عليه السلام: إن كل قوم دانوا بدين يلزمهم حكمه.

وإذا كان المجوس معتقدين صحة ذلك فينبغي أن يكون نكاحهم جائزاً، وأيضاً لو كان ذلك غير جائز لوجب ألا يجوز أيضاً إذا عقدوا على غير المحرمات وجعلوا المهر خمراً أو خنزيراً أو غير ذلك من المحرمات لأن ذلك غير جائز في الشرع وقد أجمع أصحابنا على جواز ذلك فعلم بجميع ذلك صحة ما اخترناه.

١١٠. باب أنه يرث المسلم الكافر ولا يرثه الكافر

٧٠٦/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل وهشام عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: فيما روى الناس عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: «لا يتوارث أهل ملتين فقال: نرثهم ولا يرثونا إن الإسلام لم يزد إلا عزاً في حقه».

٨٠٧/٢ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: لا يرث اليهودي والنصراني المسلمين ويرث المسلم اليهودي والنصراني.

٧٠٨/٣ - يونس عن زرعة عن سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل المسلم هل يرث المشرك؟ قال: نعم ولا يرث المشرك المسلم.

٧٠٩/٤ - عنه عن موسى بن بكر عن عبد الرحمن بن أعين قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: جعلت فداك النصراني يموت وله ابن مسلم يرثه؟ قال: فقال: نعم إن الله تعالى لم يزد بالإسلام إلا عزاً فنحن نرثهم ولا يرثونا.

٧١٠/٥ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن أبي ولاد قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: المسلم يرث امرأته الذمية ولا ترثه.

٧١١/٦ - أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن الحسن بن صالح عن

.....
٧٠٦ - التهذيب ج ٩ ص ٣١١ الكافي ج ٧ ص ١٤٣.

٧٠٧ - ٧٠٨ - التهذيب ج ٩ ص ٣١١ الكافي ج ٧ ص ١٤٣ الفقيه ج ٤ ص ٢٩٨.

٧٠٩ - التهذيب ج ٩ ص ٣١١ الكافي ج ٧ ص ١٤٣ الفقيه ج ٤ ص ٢٩٧ بتفاوت يسير.

٧١٠ - ٧١١ - التهذيب ج ٩ ص ٣١١ الكافي ج ٧ ص ١٤٣ الفقيه ج ٤ ص ٢٩٨.

أبي عبدالله عليه السلام قال: المسلم يحجب الكافر ويرثه، والكافر لا يحجب المؤمن ولا يرثه.

٧١٢/٧ - فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن حنان بن سدير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته يتوارث أهل ملتين؟ قال: لا.

٧١٣/٨ - عنه قال: حدثهم عبدالله بن جبلة عن جميل عن أبي عبدالله عليه السلام في الزوج المسلم واليهودية والنصرانية أنه قال: لا يتوارثان.

٧١٤/٩ - عنه عن محمد بن زياد عن محمد بن حمران عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

٧١٥/١٠ - عنه عن حنان عن أبي الصيرفي أو بينه وبينه رجل عن عبدالملك بن عمر القبطي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال للنصراني الذي أسلمت زوجته بضعها في يدك ولا ميراث بينكما.

فالوجه في هذه الأخبار أنه لا ميراث بينهما على وجه يرث كل واحد منهما صاحبه كما يتوارث المسلمان، وليس ينافي ذلك أن يرث المسلم الكافر وإن لم يرثه الكافر، وقد صرح بذلك أبو عبدالله عليه السلام في رواية جميل وهشام التي ذكرناها، ويزيد ذلك بياناً:

٧١٦/١١ - ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة قال: حدثهم عبدالله ابن جبلة عن أبي بكر عن عبدالرحمن بن أعين قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قوله لا يتوارث أهل ملتين فقال: قال أبو عبدالله عليه السلام: يرثهم ولا يرثونه إن الإسلام لم يزد في ميراثه إلا شدة.

٧١٧/١٢ - علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبدالله بن زرار عن القاسم بن عروة عن أبي العباس قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: لا يتوارث أهل ملتين يرث هذا هذا وهذا هذا إلا أن المسلم يرث الكافر والكافر لا يرث المسلم.

.....

٧١٢ - التهذيب ج ٩ ص ٣١١.

٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - التهذيب ج ٩ ص ٣١٢.

٧١٨/١٣ - فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن سماعة عن أبان عن عبد الرحمن البصري قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في نصراني اختارت زوجته الإسلام ودار الهجرة أنها في دار الإسلام لا تخرج منها وأن يضعها في يد زوجها النصراني وأنها لا ترثه ولا يرثها.

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على ضرب من التقية لأنه موافق لمذهب العامة وأجمعت الطائفة على خلاف متضمنه.

٧١٩/١٤ - وأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن أبان عن عبد الرحمن بن أعين قال: قال أبو جعفر عليه السلام: لا يزداد بالإسلام إلا عزاً فنحن نرثهم ولا يرثونا هذا ميراث أبي طالب في أيدينا فلا نراه إلا في الولد والوالد ولا نراه في الزوج والمرأة.

فالاستثناء الذي في هذا الخبر من حديث الزوج والزوجة متروك بإجماع الطائفة، وبالخبر الذي قدمناه عن أبي ولاد، ويزيد ذلك بياناً:

٧٢٠/١٥ - ما رواه أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن ابن رثاب عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام قال: إن علياً عليه السلام كان يقضي في الموارث فيما أدرك الإسلام من مال مشرك تركه لم يكن قسّم قبل الإسلام أنه كان يجعل للنساء والرجال حظوظهم منه على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله.

٧٢١/١٦ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى علي عليه السلام في الموارث ما أدرك الإسلام من مال مشرك لم يقسّم، فإن للنساء وللرجال حظوظهم منه.

.....

٧١٨ - التهذيب ج ٩ ص ٣١٢.

٧١٩ - التهذيب ج ٩ ص ٣١٤.

٧٢٠ - التهذيب ج ٩ ص ٣١٥ الكافي ج ٧ ص ١٤٥.

٧٢١ - التهذيب ج ٩ ص ٣١٥ الكافي ج ٧ ص ١٤٦.

٧٢٢/١٧ - وأما ما رواه علي بن إبراهيم عن ابن أبي نجران عن غير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام في يهودي أو نصراني يموت وله أولاد مسلمون وأولاد غير مسلمين فقال: هم على مواريتهم.

فألوجه في هذا الخبر أحد شيئين، أحدهما: التقية لأن ذلك مذهب العامة على ما تقدم القول فيه، والثاني: أن يكون معنى قوله هم على مواريتهم أي على ما يستحقونه من الميراث وقد بينا أن المسلمين إذا اجتمعوا مع الكفار كان الميراث للمسلمين دونهم وأوردنا ذلك في كتابنا الكبير، ويزيد ذلك بياناً:

٧٢٣/١٨ - ما رواه محمد بن يعقوب عن أحمد بن محمد عن علي بن الحسن الميثمي عن أخيه أحمد بن الحسن عن أبيه عن جعفر بن محمد بن رباط روى^(١) قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: لو أن رجلاً ذمياً أسلم وأبوه حي ولأبيه ولد غيره ثم مات الأب ورثه المسلم جميع ماله ولم يرثه ولده ولا امرأته مع المسلم شيئاً.

٧٢٤/١٩ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن إبراهيم بن عبد الحميد عن رجل قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام نصراني أسلم ثم رجع إلى النصرانية ثم مات قال: ميراثه لولده النصارى، ومسلم تنصّر ثم مات قال: ميراثه لولده المسلمين.

فألوجه في هذا الخبر أن ميراث النصراني إنما يكون لولده النصراني إذا لم يكن له ولد مسلمون، وميراث المسلم يكون لولده المسلمين إذا كانوا حاصلين.

(١) في الكافي رفعه.

٧٢٢ - التهذيب ج ٩ ص ٣١٥ الكافي ج ٧ ص ١٤٥.

٧٢٣ - التهذيب ج ٩ ص ٣١٥ الكافي ج ٧ ص ١٤٦.

٧٢٤ - التهذيب ج ٩ ص ٣٢٠ الفقيه ج ٤ ص ٢٩٩.

١١١. باب أن القاتل خطأ يرث المقتول

٧٢٥/١ - علي بن الحسن بن فضال عن عبدالرحمن بن أبي نجران وسندي بن محمد عن عاصم بن حميد الحنات عن محمد بن قيس قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل قتل أمه قال: إن كان خطأ فإن له ميراثها وإن كان قتلها متعمداً فلا يرثها.

٧٢٦/٢ - الصفسار عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن عبدالرحمن بن أبي نجران عن عبدالله بن سنان قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل قتل أمه أيرثها؟ قال: إن كان خطأ ورثها، وإن كان عمداً لم يرثها..

٧٢٧/٣ - فأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال قال: حدثنا رجل عن محمد بن سنان عن حماد بن عثمان، ورواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن بعض أصحابه عن حماد بن عثمان عن فضيل بن يسار عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا يقتل الرجل بولده ويقتل الولد بوالده إذا قتل والده ولا يرث الرجل الرجل إذا قتله وإن كان خطأ.

فلا ينافي الخبرين الأولين لشيئين، أحدهما: أن نحمله على ضرب من التقية لأن في العامة من يقول بذلك ويقول القاتل لا يرث على كل حال عمداً كان أو خطأ، والوجه الآخر: أن نحمله على ما كان يذهب إليه شيخنا رحمه الله في الجمع بين هذه الأخبار من أن القاتل خطأ لا يرث من نفس الدية، ويرث مما عداها وهذا وجه قريب، فأما الأخبار التي أوردناها في كتابنا الكبير من أن القاتل لا يرث فينبغي أن نخصها بالخبرين الأولين ونقول: القاتل لا يرث إلا إذا كان خطأ ليكون العمل على جميع الروايات ولا يسقط شيء منها.

٧٢٥ - التهذيب ج ٩ ص ٣٢٢ الفقيه ج ٤ ص ٢٨٢.

٧٢٦ - التهذيب ج ١٠ ص ٢١٠ الفقيه ج ٤ ص ٩٩.

٧٢٧ - التهذيب ج ٩ ص ٣٢٢ الكافي ج ٧ ص ١٤١ بسند آخر.

١١٢. باب الزوج والزوجة يرث كل واحد منهما من دية صاحبه ما لم يقتل أحدهما الآخر

٧٢٨/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: المرأة ترث من دية زوجها ويرث من ديتها ما لم يقتل أحدهما صاحبه.

٧٢٩/٢ - محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن أبان بن عثمان عن عبدالله بن يعفور قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: هل للمرأة من دية زوجها شيء؟ وهل للرجل من دية امرأته شيء؟ قال: نعم ما لم يقتل أحدهما الآخر.

٧٣٠/٣ - علي بن الحسن بن فضال عن علي بن أسباط عن علا بن رزين القلا عن محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل طلق امرأته واحدة ثم توفي عنها وهي في عدتها قال: ترثه ثم تعتد عدة المتوفى عنها زوجها، وإن ماتت ورثها فإن قتل أو قتلت وهي في عدتها ورث كل واحد منهما من دية صاحبه.

٧٣١/٤ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن إبراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه أن علياً عليه السلام كان لا يورث المرأة من دية زوجها ولا يورث الرجل من دية امرأته شيئاً، ولا الإخوة من الأم من الدية شيئاً.

فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين، أحدهما: التقية لموافقته لمذهب بعض العامة لأنهم يقولون: لا يرث الدية إلا من كان يعقل عنه لو قتل خطأ،

٧٢٨ - ٧٢٩ - التهذيب ج ٩ ص ٣٢١ الكافي ج ٧ ص ١٤٢.

٧٣٠ - التهذيب ج ٩ ص ٤٢٣.

٧٣١ - التهذيب ج ٩ ص ٣٢٣.

والوجه الثاني : ما قلناه في تأويل الخبر المقدم من أنه لا يرث القاتل خطأ من نفس الدية وإن ورث مما عداه، فنحمل هذا الخبر على أنه ما كان يورثهما من دية كل واحد منهما إذا كانا قاتلين خطأ لثلا يناقض ما تقدم.

١١٣. باب ميراث من لا وارث له من ذوي الأرحام والموالي

٧٣٢/١ - الحسن بن محمد بن سماعة عن الحسين بن هاشم عن ابن مسكان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ﴿يسألونك عن الأنفال﴾^(١) قال: قال: من مات وليس له مولى فماله من الأنفال.

٧٣٣/٢ - عنه عن محمد بن زياد عن رفاعه عن أبان بن تغلب قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: من مات لا مولى له ولا ورثة فهو من أهل هذه الآية: ﴿يسألونك عن الأنفال. قل الأنفال لله والرسول﴾

٧٣٤/٣ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: من مات وليس له وارث من قبل قرابة ولا مولى عتاقة قد ضمن جريته فماله من الأنفال.

٧٣٥/٤ - فأما ما رواه أحمد بن محمد عن محمد بن أبي عمير عن خلاد عن السري يرفعه إلى أمير المؤمنين عليه السلام في الرجل يموت ويترك مالاً ليس له وارث قال: فقال أمير المؤمنين عليه السلام: اعط همشاريجه^(٢).

٧٣٦/٥ - ورواه أيضاً عن داود عمن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: مات رجل على عهد أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن له وارث فدفع

(١) سورة الأنفال، الآية ١. (٢) همشاريجه: أهل بلده.

.....

٧٣٢ - التهذيب ج ٩ ص ٣٢٧ الكافي ج ٧ ص ١٦٨.

٧٣٣ - التهذيب ج ٩ ص ٣٢٧.

٧٣٤ - ٧٣٦ - التهذيب ج ٩ ص ٣٢٨ الكافي ج ٧ ص ١٦٨ وأخرج الأول الصدوق في الفقيه ج ٤ ص ٢٩٦.

٧٣٥ - التهذيب ج ٩ ص ٣٢٨ الكافي ج ٧ ص ١٦٩ الفقيه ج ٤ ص ٢٩٦.

أمير المؤمنين عليه السلام ميراثه إلى همشاريجه.

فهاتان الروايتان مرسلتان شاذتان وما هذا حكمه لا يعارض به الأخبار
المسندة المجمع على صحتها، مع أنه ليس فيهما ما ينافي ما تقدم، لأن
الذي تضمناه حكاية فعل وهو أن أمير المؤمنين عليه السلام أعطى تركته
همشاريجه ولعل ذلك فعل لبعض الاستصلاح لأنه إذا كان المال له خاصة
على ما قدمناه جاز له أن يعمل به ما شاء ويعطي من شاء، وليس في الروايتين
أنه قال: إن هذا حكم كل مال لا وارث له فيكون منافياً لما تقدم من الأخبار.

١١٤. باب ميراث المفقود الذي لا يعرف له وارث

٧٣٧/١ - يونس بن عبد الرحمن عن ابن ثابت^(١) وابن عون عن معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل كان له على رجل حق ففقدته ولا يدري أين يطلبه ولا يدري أحى هو أم ميت ولا يعرف له وارثاً ولا نسب له ولا بلداً قال: اطلبه، قال: إن ذلك قد طال فأتصدق به قال اطلبه.

٧٣٨/٢ - يونس عن الهيثم بن روح صاحب الخان قال: كتبت إلى عبد صالح عليه السلام إني أتقبل الفنادق فينزل عندي الرجل فيموت فجأة ولا أعرفه ولا أعرف بلاده ولا ورثته فيبقى المال عندي كيف أصنع به؟ ولمن ذلك المال؟ فكتب: اتركه على حاله.

٧٣٩/٣ - فأما ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن هشام بن سالم قال: سألت خطاب الأعور أبا إبراهيم عليه السلام وأنا جالس فقال: إنه كان عند أبي أجير يعمل عنده بالأجر ففقدناه وبقي له من أجره شيء ولا نعرف له وارثاً قال: فاطلبوه قال: قد طلبناه فلم نجده قال: فقال: مساكين وحرّك يديه قال: فأعاد عليه قال: اطلب واجتهد فإن قدرت عليه وإلا فهو كسبيل مالك حتى يجيء له طالب، وإن حدث بك حدث فأوص به إن جاء له طالب أن يدفع إليه.

فألوجه في هذا الخبر أنه إنما يكون كسبيل ماله إذا ضمن المال ولزمه الوصاء به عند حضور الموت.

(١) في نسخة د ونسخة في ج (أبي ثابت).

٧٣٧ - التهذيب ج ٩ ص ٣٢٩ الكافي ج ٧ ص ١٥٤ الفقيه ج ٤ ص ٢٩٤.

٧٣٨ - التهذيب ج ٩ ص ٣٣٠ الكافي ج ٧ ص ١٥٤.

٧٣٩ - التهذيب ج ٧ ص ١٦٠ وج ٩ ص ٣٢٩ الكافي ج ٧ ص ١٥٣ الفقيه ج ٤ ص ٢٩٣.

٧٤٠/٤ - وأما ما رواه يونس عن فيض بن حبيب صاحب الخان قال: كتبت إلى عبد صالح عليه السلام قد وقع عندي مائتا درهم وأربعون درهماً وأنا صاحب فندق ومات صاحبها ولم أعرف له ورثة فأريك في إعلامي حالها وما أصنع بها فقد ضقت بها ذرعاً؟ فكتب: اعمل فيها فأخرجها صدقة قليلاً قليلاً حتى تخرج.

فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين، أحدهما: أن يتصدق به ويكون ضامناً لصاحبه إذا جاء مثل اللقطة، والثاني: أنه إذا كان هذا مال لا وارث له فهو من الأنفال ويستحقها الإمام فإذا أمره بأن يتصدق به جاز ولم يكن عليه شيء، والذي يدل على أن ما هذا حكمه للإمام:

٧٤١/٥ - ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن عباد بن سليمان عن سعد بن سعد عن محمد بن القاسم بن^(١) الفضيل بن يسار عن أبي الحسن عليه السلام في رجل كان في يده مال لرجل ميت لا يعرف له وارثاً كيف يصنع بالمال؟ قال: ما أعرفك لمن هو، يعني نفسه.

(١) في نسختي ج ود (عن الفضيل).

٧٤٠ - التهذيب ج ٩ ص ٣٢٩ الكافي ج ٧ ص ١٥٤.

٧٤١ - التهذيب ج ٩ ص ٣٣٠.

١١٥. باب ميراث المستهل

٧٤٢/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن ربعي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في السقط: إذا سقط من بطن أمه فتحرك تحركاً بيناً يرث ويورث فإنه ربما كان أخرس.

٧٤٣/٢ - الحسن بن محمد بن سماعة عن صفوان عن ابن مسكان عن أبي بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: قال أبي: إذا تحرك المولود تحركاً بيناً فإنه يرث ويورث فإنه ربما كان أخرس.

٧٤٤/٣ - وروى حريز عن الفضيل قال: سأل الحكم بن عتيبة أبا جعفر عليه السلام عن الصبي يسقط من أمه غير مستهل أيورث؟ فأعرض عنه فأعاد عليه فقال: إذا تحرك تحركاً بيناً يرث فإنه ربما كان أخرس.

٧٤٥/٤ - فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في المنفوس لا يرث من الدية شيئاً حتى يصيح ويسمع صوته.

فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين، أحدهما: أنه لا يرث حتى يصيح أو يتحرك تحركاً بيناً على ما تضمنته الروايات الأولى لأنه ليس في الجمع بينهما تضاد، والوجه الآخر: أن نحمله على التقية لأن ذلك مذهب بعض العامة الذين يراعون في توريثه الاستهلال لا غير.

٧٤٢ - ٧٤٣ - التهذيب ج ٩ ص ٣٣١ والثاني في الفقيه ج ٤ ص ٢٧٤ والكافي ج ٧ ص ١٥٥.

٧٤٤ - التهذيب ج ٩ ص ٣٣١ والفقيه ج ٤ ص ٢٧٤.

٧٤٥ - التهذيب ج ٩ ص ٣٣١ والكافي ج ٧ ص ١٥٦.

١١٦. باب ميراث السائبة

٧٤٦/١ - الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن محمد بن الحسن العطار عن هشام عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن مملوك أعتق سائبة قال: يوالي من يشاء وعلى من يوالي جريرته وله ميراثه، قلت: فإن مكث حتى يموت قال: يجعل ميراثه في بيت مال المسلمين.

٧٤٧/٢ - الحسن بن محمد بن سماعة عن ابن رثاب عن محمد بن الحسن العطار عن هشام عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن مملوك أعتق سائبة قال: يوالي من شاء وعلى من يوالي جريرته وله ميراثه قلت: فإن مكث حتى يموت قال: يجعل ميراثه في بيت مال المسلمين.

٧٤٨/٣ - الحسن بن محبوب عن عمار بن أبي الأحوص قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن السائبة فقال: انظروا ما في القرآن فما كان فيه فتحري رقة فتلك يا عمار السائبة التي لا ولاء لأحد عليه إلا الله فما كان ولاؤه لله فهو لرسوله وما كان لرسوله فإن ولاءه للإمام وجنابته على الإمام وميراثه له.

٧٤٩/٤ - فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة قال: حدثهم صفوان عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

.....

٧٤٦ - التهذيب ج ٩ ص ٣٣٤ الكافي ج ٧ ص ١٧١ بتفاوت في السند.

٧٤٧ - التهذيب ج ٩ ص ٣٣٣ الكافي ج ٧ ص ١٧١ بتفاوت في السند.

٧٤٨ - التهذيب ج ٩ ص ٣٣٤ الكافي ج ٧ ص ١٧٠ الفقيه ج ٣ ص ١٠٠.

٧٤٩ - التهذيب ج ٩ ص ٣٣٤.

السائبة ليس لأحد عليها سبيل فإن والى أحداً فميراثه له وجريته عليه فإن لم يوال أحداً فهو لأقرب الناس لمولاه الذي أعتقه .

فهذا الخبر غير معمول عليه لأنه إذا لم يوال أحداً كان ميراثه لبيت المال ويكون عليه جريته على ما تضمنته الأخبار الأولى وقد استوفينا ذلك فيما تقدم في كتاب العتق وفيما ذكرناه كفاية إن شاء الله .

كتاب الحدود

١١٧. باب من يجب عليه الجلد ثم الرجم

٧٥٠/١ - محمد بن أحمد بن يحيى عن إبراهيم بن صالح بن سعيد عن محمد بن حفص عن عبدالله بن طلحة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا زنى الشيخ والعجوز جُلدا ثم رُجما عقوبة لهما، وإذا زنى النصف من الرجال^(١) رجم ولم يجلد إذا كان قد أحصن، وإذا زنى الشاب الحديث السن جلد ونفي سنة من مصره.

٧٥١/٢ - محمد بن الحسن الصفار عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي عن صفوان بن يحيى عن عبدالرحمن^(٢) عن أبي عبدالله عليه السلام قال: كان علي عليه السلام يضرب الشيخ والشيخة مائة ويرجمهما، ويرجم المحصن والمحصنة، ويجلد البكر والبكرة وينفيهما سنة.

٧٥٢/٣ - الحسين بن سعيد عن فضالة عن موسى بن بكر عن زارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: المحصن يجلد مائة ويرجم، ومن لم يحصن يجلد مائة ولا ينفي، والذي قد أملك^(٣) ولم يدخل بها يجلد مائة وينفي.

٧٥٣/٤ - عنه عن ابن محبوب عن أبي أيوب عن العلا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في المحصن والمحصنة جلد مائة ثم الرجم.

(١) النصف من الرجال: من كان متوسط العمر، ورجل نصف من أواسط الناس عمراً.

(٢) كذا في التهذيب وفي نسخ الأصل اختلاف.

(٣) الملك: الرجل إذا تزوج.

٧٥٠ - التهذيب ج ١٠ ص ٦ الفقيه ج ٤ ص ٣١.

٧٥١ - ٧٥٢ - التهذيب ج ١٠ ص ٧ والثاني في الكافي ج ٧ ص ١٧٦.

٧٥٣ - التهذيب ج ١٠ ص ٧.

٧٥٤/٥ - عنه عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: في الشيخ والشيخة جلد مائة والرجم، والبكر والبكرة جلد مائة ونفي سنة.

٧٥٥/٦ - أحمد عن العباس عن ابن بكير عن حمران عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى علي عليه السلام في امرأة زنت فجلبت فقتلت ولدها سراً فأمر بها فجلدها مائة جلدة ثم رجمت وكان أول من رجمها.

٧٥٦/٧ - محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في المحصن والمحصنة جلد مائة ثم الرجم.

٧٥٧/٨ - وروى إبراهيم بن هاشم عن محمد بن جعفر عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا زنى الشيخ والعجوز جلدا ثم رجا عقوبة لهما، وإذا زنى النصف من الرجال رجم ولم يجلد إذا كان قد أحسن، فإذا زنى الشاب والحدث جلد ونفي سنة من مصره.

٧٥٨/٩ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الرجم حدّ الله الأكبر والجلد حدّ الله الأصغر فإذا زنى الرجل المحصن رجم ولم يجلد.

فلا ينافي ما قدمناه من الأخبار من وجوب الجمع بين الجلد والرجم لأنه يحتمل شيئين، أحدهما: أن نحمله على التقيّة لأنه مذهب جميع العامة وما هذا حكمه تجوز التقيّة فيه، والثاني: أن يكون المراد به من لم يكن شيخاً أو شيخة بل يكون حدثاً لأنّ الذي يوجب عليه الرجم والجلد معاً إذا كان شيخاً أو شيخة محصناً وقد فصل ذلك عليه السلام في رواية عبد الله بن

.....

٧٥٤ - التهذيب ج ١٠ ص ٧ والفقيه ج ٤ ص ٢١.

٧٥٥ - التهذيب ج ١٠ ص ٩.

٧٥٧ - التهذيب ج ١٠ ص ٨ والفقيه ج ٤ ص ٣١ وفيه محمد بن حفص بدل ابن جعفر.

٧٥٨ - التهذيب ج ١٠ ص ٨ الكافي ج ٧ ص ١٧٦.

طلحة، وعبدالرحمن بن الحجاج، والحلي، وعبدالله بن سنان، وقد قدّمنا ذلك عنهم ولا ينافي ذلك:

٧٥٩/١٠ - ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الشيخ والشيخة أن يجلدًا مائة، وقضى في المحصن الرجم، وقضى في البكر والبكرة إذا زنيا جلد مائة ونفي سنة في غير مصرهما، وهما اللذان قد أملكنا ولم يدخل بها.

لأن قوله عليه السلام: الشيخ والشيخة يجلدان مائة ولم يذكر الرجم لا يمتنع أنه إنما لم يذكره لأنه لا خلاف في وجوبه على المحصن وذكر الجلد الذي يختص بإيجابه عليه مع الرجم فاقصر على ذلك لعلم المخاطب بوجوب الجمع بينهما، على أنه يحتمل أن تكون الرواية مقصورة على أنهما إذا كانا غير محصنين، ألا ترى أنه قال بعد ذلك وقضى في المحصن الرجم مع أن وجوب الرجم على المحصن مجمع عليه سواء كان شيخاً أو شاباً.

٧٦٠/١١ - وأما ما رواه يونس بن عبدالرحمن عن أبان عن أبي العباس عن أبي عبدالله عليه السلام قال: رجم رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يجلد، وذكروا أن علياً عليه السلام رجم بالكوفة وجلد فأنكر ذلك أبو عبدالله عليه السلام وقال: ما نعرف هذا، قال يونس: إنا لم نجد رجلاً حدّ حدّين في ذنب واحد.

قال محمد بن الحسن: الذي ذكر يونس ليس في ظاهر الخبر ولا فيه ما يدل عليه بل الذي فيه أنه قال: ما نعرف هذا ويحتمل أن يكون إنما أراد ما نعرف أن رسول الله صلى الله عليه وآله رجم ولم يجلد لأنه قد تقدم ذكر حكمين من السائل أحدهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله، والآخر عن أمير المؤمنين عليه السلام، وليس بأن نصرف قوله ما نعرف هذا إلى أحدهما بأولى من أن نصرفه إلى الآخر، وإذا احتمل ذلك لم يناف ما قدمناه من

الأخبار، ثم لو كان صريحاً بأنه قال: ما نعرف هذا من أفعال أمير المؤمنين عليه السلام لم يناف ما قدمناه من الأخبار لأنه يجوز أن يكون أمير المؤمنين عليه السلام ما فعل ذلك لأنه لم يتفق في زمانه من وجب عليه الجلد والرجم معاً على التفصيل الذي قدمناه، والذي يؤكد ما قلناه من وجوب الجمع بين الحدين:

٧٦١/١٢ - ما رواه الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن الفضيل قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: من أقرّ على نفسه عند الإمام بحق حدّ من حدود الله مرة واحدة حرّاً كان أو عبداً أو حرة كانت أو أمة فعلى الإمام أن يقيم الحدّ على الذي أقرّ به على نفسه كائناً من كان إلا الزاني المحصن فإنه لا يرحمه حتى يشهد عليه أربعة شهداء فإذا شهدوا ضربه الحدّ مائة جلدة ثم يرحمه.

قال محمد بن الحسن: ما تضمن هذا الخبر من أنه يقبل إقرار الإنسان على نفسه في كل حدّ من الحدود إلا الزنا فالوجه في استثناء الزنا من بين سائر الحدود أنه يراعى في الزنا الإقرار أربع مرات، وليس ذلك في شيء من الحدود الآخر وليس فيه أنه لا يقبل إقراره بالزنا إذا أقرّ أربع مرات، وقد أوردنا في كتابنا الكبير ما يدل على ذلك مستوفى، ويؤكد ما قلناه:

٧٦٢/١٣ - ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن علي بن السندي عن ابن أبي عمير عن جميل عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا يقطع السارق حتى يقرّ بالسرقه مرتين ولا يرحم الزاني حتى يقرّ أربع مرات.

١١٨. باب ما يحصن وما لا يحصن

٧٦٣/١ - أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل إذا هو زنى وعنده السرية والأمة يطؤها تحصنه الأمة تكون عنده؟ فقال: نعم إنما ذاك لأن عنده ما يغنيه عن الزنا، قلت: فإن كانت عنده أمة زعم أنه لا يطؤها؟ فقال: لا يصدق، قلت: فإن كانت عنده امرأة متعة تحصنه؟ قال: لا إنما هو على الشيء الدائم عنده.

٧٦٤/٢ - يونس بن عبد الرحمن عن حريز قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحصن قال: فقال هو الذي يزني وعنده ما يغنيه.

٧٦٥/٣ - أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن ابن سنان عن إسماعيل بن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: ما المحصن رحمك الله؟ قال: من كان له فرج يغدو عليه ويروح.

٧٦٦/٤ - يونس عن أبي أيوب عن أبي بصير قال: لا يكون محصناً إلا أن يكون عنده امرأة يغلق عليها بابه.

٧٦٧/٥ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لا يحصن الحرّ المملوك ولا المملوك الحرة.

فلا ينافي الأخبار الأولى في أن الأمة تحصن، لأن الوجه في هذا الخبر

.....

٧٦٣ - ٧٦٤ - التهذيب ج ١٠ ص ١٣ الكافي ج ٧ ص ١٧٧.

٧٦٥ - التهذيب ج ١٠ ص ١٣ الكافي ج ٧ ص ١٧٨ الفقيه ج ٤ ص ٢٨.

٧٦٦ - التهذيب ج ١٠ ص ١٤.

٧٦٧ - التهذيب ج ١٠ ص ١٤.

أن الحرّ لا يحصنها حتى إذا زنت وجب عليها الرجم كما لو كانت تحت حرة لأن حدّ المملوك والمملوكة إذا زنيا نصف حدّ الحرّ وهو خمسون جلدة ولا يجب عليهما رجم على كل حال وكذلك قوله ولا المملوك الحرة يعني أن الحرة لا تحصنها حتى يجب عليه الرجم وعلى هذا التأويل لا ينافي ما تقدم من الأخبار.

٧٦٨/٦ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في الذي يأتي وليدة امرأته بغير إذنها عليه مثل ما على الزاني يجلد مائة جلدة، قال: ولا يرجم إن زنى بيهودية أو نصرانية أو أمة، فإن فجر بامرأة حرة وله امرأة حرة كان عليه الرجم، وقال: كما لا تحصنها الأمة والنصرانية واليهودية إن زنى بحرة فكذلك لا يكون عليه حدّ المحصن إن زنى بيهودية أو نصرانية أو أمة وتحت حرة.

قوله عليه السلام كما لا تحصنها الأمة واليهودية والنصرانية إن زنى بحرة فكذلك لا يكون عليه حدّ المحصن إن زنى يحتمل أن يكون المراد به أن هؤلاء لا يحصنها إذا كنّ عنده على جهة المتعة دون عقد الدوام لأن عقد الدوام لا يجوز في اليهودية والنصرانية وإنما يجوز المتعة والمتعة لا تحصن، وقد بينا ذلك في رواية إسحاق بن عمار التي قدمنا ذكرها وأيضاً:

٧٦٩/٧ - فقد روى علي بن إبراهيم عن أبيه عن عبد الرحمن بن حماد عن عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أخبرني عن الغائب عن أهله يزني هل يرجم إذا كانت له زوجة وهو غائب عنها؟ قال: لا يرجم الغائب عن أهله ولا المملك الذي لم يبين بأهله ولا صاحب متعة، قلت: ففي أي حدّ سفره لا يكون محصناً؟ قال: إذا قصّر وأفطر فليس بمحصن.

٧٧٠/٨ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن هشام عن

.....
٧٦٨ - التهذيب ج ١٠ ص ١٤ الفقيه ج ٤ ص ٢٢ - ٢٨.

٧٦٩ - التهذيب ج ١٠ ص ١٥ الكافي ج ٧ ص ١٧٩.

٧٧٠ - التهذيب ج ١٠ ص ١٥ الكافي ج ٧ ص ١٧٧.

حفص بن البختري عمن ذكره عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يتزوج المتعة أتحصنه؟ قال: لا إنما ذلك على الشيء الدائم.

فأما ما تضمنه الخبر من أنه إذا زنى بأمة امرأته بغير إذنها عليه مثل ما على الزاني يجلد، فإنه لا ينافي أن يجب معه أيضاً عليه الرجم من وجهين، أحدهما: أن يكون ذلك مختصاً بغير المدخول بها فإنه إذا لم يدخل بها وزنى لم يكن عليه الرجم وكان عليه الجلد، والثاني: أن يكون ذكر حكم الجلد وعوّل على ثبوت حكم الرجم على الإجماع على أن قوله عليه السلام عليه مثل ما على الزاني يدل على وجوب الرجم عليه، ويزيد ذلك بياناً:

٧٧١/٩ - ما رواه أحمد بن محمد بن محمد بن سهل عن زكريا بن آدم قال: سألت الرضا عليه السلام عن رجل وطئ جارية امرأته ولم تهبها له قال: هو زان عليه الرجم.

٧٧٢/١٠ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبيه عن وهب عن جعفر عن أبيه أن علياً عليه السلام أتى برجل وقع على جارية امرأته فحملت فقال الرجل: وهبتها لي وأنكرت المرأة فقال: لتأتين بالشهود على ذلك أو لأرجمنك بالحجارة فلما رأت ذلك المرأة اعترفت فجلدها علي عليه السلام الحد.

وأما ما تضمنه الخبر من قوله ولا يرجم إن زنى بيهودية أو نصرانية أو أمة يحتمل أن يكون إذا لم يكن محصناً لأن مع ثبوت الإحصان لا فرق بين أن يكون زنى بيهودية أو نصرانية أو حرّة أو أمة على أي وجه كان، يدل على ذلك ظاهر القرآن والأخبار المتواترة المتناولة له بأنه زان، وما يدل على وجوب الرجم في موضع يدل عليه في هذا الموضع. ويؤكد ذلك أيضاً:

٧٧٣/١١ - ما رواه أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن عبدالله بن المغيرة عن إسماعيل بن أبي زياد عن جعفر عن أبيه عن آبائه

.....

عليهم السلام أن محمد بن أبي بكر كتب إلى علي عليه السلام يسأله عن الرجل يزني بالمرأة اليهودية والنصرانية فكتب إليه : إن كان محصناً فارجمه ، وإن كان بكراً فاجلده مائة جلدة ثم انفه ، وأما اليهودية فابعث بها إلى أهل ملتها فليفعلوا بها ما أحبوا .

٧٧٤/١٢ - وأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل كانت له امرأة فطلقها أو ماتت فزنى قال : عليه الرجم ، وعن المرأة كان لها زوج فطلقها أو ماتت ثم زنت عليها الرجم؟ قال : نعم .

وما يتضمن هذا الخبر من أن الرجل إذا طلق امرأته ثم زنى هو أو زنت هي كان عليهما الرجم ، فالوجه فيه أن نحمله على أنه إذا كان الطلاق رجعياً فإنه إذا كان كذلك كان عليهما الرجم ، وقد دللنا على ذلك في كتابنا الكبير وما يتضمن بعد ذلك من أنها إذا ماتت ثم زنى كان عليه الرجم يحتمل أن يكون إنما وجب عليه إذا كان محصناً بغيرها من النساء ، وأما المرأة إذا توفي عنها زوجها ثم زنت فلا يجب عليها الرجم وإنما يجب عليها الجلد فيشبه أن يكون ذكر الرجم في هذا الموضع وهماً من الراوي .

١١٩ - باب من زنى بذات محرم

٧٧٥/١ - سهل بن زياد عن ابن أبي نصر عن عبدالله بن بكير عن أبيه قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: من أتى ذات محرم ضرب ضربة بالسيف أخذت منه ما أخذت.

٧٧٦/٢ - أحمد بن محمد بن خالد عن أبيه عن ابن بكير عن رجل قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الرجل يأتي ذات محرم قال: يضرب ضربة بالسيف، قال ابن بكير: حدثني حريز عن بكير بذلك.

٧٧٧/٣ - الحسن بن محبوب عن أبي أيوب قال: سمعت بكير بن أعين يروي عن أحدهما عليهما السلام قال: من زنى بذات محرم حتى يواقعها ضرب ضربة بالسيف أخذت منه ما أخذت فإن كانت تابعته ضربت ضربة بالسيف أخذت منها ما أخذت قيل له فمن يضربهما وليس لهما خصم؟ قال: ذلك إلى الإمام إذا رفعاً إليه.

٧٧٨/٤ - سهل بن زياد عن علي بن أسباط عن الحكم بن مسكين عن جميل بن دراج قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أين يضرب هذه الضربة يعني من أتى ذات محرم؟ قال: تضرب عنقه أو قال تضرب رقبته.

٧٧٩/٥ - محمد بن أحمد بن يحيى عن بعض أصحابه عن محمد بن عبدالله بن مهران عن ذكره عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألت عن رجل

٧٧٥ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٣ الكافي ج ٧ ص ١٨٩.

٧٧٧ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٣ الكافي ج ٧ ص ١٨٨ الفقيه ج ٤ ص ٣٤.

٧٧٨ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٣ الكافي ج ٧ ص ١٨٩ الفقيه ج ٤ ص ٣٤.

٧٧٩ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٣ الكافي ج ٧ ص ١٨٩.

وقع على أخته قال: يضرب ضربة بالسيف قلت فإنه يخلص؟ قال: يحبس أبداً حتى يموت.

٧٨٠/٦ - فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسين عن صفوان بن يحيى عن إسحاق بن عمار عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا زنى الرجل بذات محرم حُدَّ حدُّ الزاني إلا أنه أعظم ذنباً.

فلا ينافي الأخبار الأولى المتضمنة أنه يجب عليه ضربة بالسيف، لأنه إذا كان الفرض بالضربة قتله وفيها يجب على الزاني الرجم فالإمام مخير بين أن يضربه ضربة بالسيف وبين أن يقتله.

١٢٠. باب من تزوج امرأة ولها زوج

٧٨١/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن إسماعيل بن مرار عن يونس عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن امرأة تزوجها رجل فوجد لها زوجاً قال: عليه الجلد وعليها الرجم لأنه قد تقدّم بعلم^(١) وتقدمت هي بعلم وكفارته إن لم يقدم إلى الإمام أن يتصدق بخمسة أصوع دقيقاً.

٧٨٢/٢ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن شعيب قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرأة لها زوج قال: يفرّق بينهما، قلت: فعليه ضرب؟ قال: لا ماله يضرب فخرجت من عنده وأبو بصير بحيال الميزاب فأخبرته بالمسألة والجواب فقال لي: أين أنا؟ قلت: بحيال الميزاب قال: فرفع يده وقال: ورب هذا البيت أو ورب هذه الكعبة لسمعت جعفرأ عليه السلام يقول: إن علياً عليه السلام قضى في الرجل يتزوج امرأة لها زوج فرجم المرأة وضرب الرجل الحد، ثم قال: لو علمت أنك علمت لفضخت^(٢) رأسك بالحجارة، ثم قال: ما أخوفني أن لا يكون أوتي علمه.

فلا ينافي ما تضمن صدر هذا الخبر من قوله ليس عليه ضرب الخبر الأول لأن هذا الخبر محمول على من لا يعلم أن للمرأة زوجاً والأول متناول لمن علم ذلك فكان عليه الحد، وقد بين ذلك في الخبر الأول حين قال: أنه قد تقدم بعلم وتقدمت هي بعلم، وعلى هذا يحمل ما حكاه أبو بصير في آخر

(١) في الكافي والوافي بغير علم.

(٢) الفضخ: كسر الشيء الأجوف ومنه فضخت رأسه بالحجارة.

٧٨١ - التهذيب ج ١٠ ص ٢١ الكافي ج ٧ ص ١٩١.

٧٨٢ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٥ والفقيه ج ٤ ص ٢١.

الخبر الأخير عن جعفر بن محمد من حكايته قضية أمير المؤمنين عليه السلام وأنه إنما فعل ذلك بمن علم أن لها زوجاً فضربه الحد ويمكن أن يحمل الخبر على أنه إنما ضربه الحد الذي هو التعزير دون الحد الكامل وذلك إذا غلب في ظنه أن لها زوجاً ففرط في التفتيش عن ذلك فاستحق لهذا التفريط التعزير، ويكون قوله عليه السلام: وعلمت أنك علمت لفضخت رأسك بالحجارة المراد به أنك لو علمت علم يقين أن لها زوجاً لفعلت ذلك، ويجوز أن يكون ذلك مختصاً بمتهم ادعى أنه لم يعلم ذلك ولم يبق له بينة بالزوجة فكان عليه الحد، يدل على ذلك:

٧٨٣/٣ - ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة تزوجت ولها زوج فقال: ترجم المرأة وإن كان للذي تزوجها بينة على تزويجها وإلا ضرب الحد.

١٢١ - باب المكاتب التي أدت بعض مكاتبها ثم وقع عليها مولاها

٧٨٤/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن صالح بن سعيد عن الحسين بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن رجل كانت له أمة فكاتبها فقالت الأمة ما أدت من مكاتبي فأنا به حرة على حساب ذلك فقال لها: نعم ثم أدت بعض مكاتبها وجامعها مولاها بعد ذلك فقال عليه السلام: إن كان استكرهها على ذلك ضرب من الحد بقدر ما أدت له من مكاتبها وادري عنه من الحد بقدر ما بقي من مكاتبها وإن كانت تابعته كانت شريكته في الحد ضربت مثل ما يضرب.

٧٨٥/٢ - فأما ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على مكاتبته فقال: إن كانت أدت الربع جلد وإن كان محصناً رجم وإن لم تكن أدت شيئاً فليس عليه شيء.

فلا ينافي الخبر الأول لأنه يمكن أن يحمل الخبر الأول على التفصيل الذي تضمنه الخبر الأخير من أنه يضرب بحساب ذلك فيما يكون دون الربع فإذا بلغ الربع من الحرية غلب عليه حكمه فجلد تاماً أو رجم على حسب أحواله.

٧٨٤ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٨ الكافي ج ٧ ص ٢٣٥ الفقيه ج ٤ ص ٣٨.

٧٨٥ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٩ الكافي ج ٧ ص ١٩٣ الفقيه ج ٤ ص ٢٢.

١٢٢. باب المريض المدنف يصيب ما يجب عليه فيه الحدّ كيف يقام عليه

٧٨٦/١ - الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عن آبائه عن النبي صلى الله عليه وآله أنه أتى برجل كبير البطن قد أصاب محرماً فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله بعرجون^(١) فيه مائة شمراخ^(٢) فضربه مرة واحدة فكان الحدّ.

٨٨٧/٢ - يونس بن عبد الرحمن عن أبان بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله برجل دميم^(٣) قصير قد سقط بطنه وقد درّ عروق بطنه قد فجر بامرأة فقالت المرأة: ما علمت به إلا وقد دخل علي فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: «أزيت؟» قال: نعم ولم يكن محصناً فصعد رسول الله صلى الله عليه وآله بصره وخفضه ثم دعا بعذق^(٤) فعده مائة ثم ضربه بشماريخه.

٧٨٨/٣ - فأما ما رواه أحمد بن محمد عن أبي همام عن محمد بن سعيد عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أتى أمير المؤمنين عليه السلام برجل أصاب حدّاً وبه قروح في جسده كثيرة فقال أمير المؤمنين عليه السلام: أخرّوه حتى يبرأ لا تنكروها عليه فتقتلوه.

(١) العرجون: بالضم فالسكون عود أصفر فيه شماريخ وقيل هو أصل العذق الذي يعوج ويبقى على النخل يابساً بعد أن تقطع عنه الشماريخ والجمع عراجين.

(٢) الشمراخ: بالكسر والشمروخ بالضم العثكال وهو ما يكون فيه الرطب والجمع شمرايخ.

(٣) الدميم: القبيح المنظر والقصير الحفير.

(٤) العذق: بالكسر الكباسة وهي عنقود التمر.

.....

٧٨٦ - التهذيب ج ١٠ ص ٣١.

٧٨٧ - التهذيب ج ١٠ ص ٣٢ الكافي ج ٧ ص ٢٤٢.

٧٨٨ - التهذيب ج ١٠ ص ٣٢ الكافي ج ٧ ص ٢٤٢ الفقيه ج ٤ ص ٣٠ وفيه أقروه بدل قوله أخرّوه.

٧٨٩/٤ - سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمعون عن
عبدالله بن عبدالرحمن الأصم عن مسمع بن عبدالملك عن أبي عبدالله عليه
السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام أتى برجل أصاب حدّاً وبه قروح ومرض
وأشبه ذلك فقال أمير المؤمنين عليه السلام: أخرّوه حتى يبرأ لا تنكأ قروح
عليه فيموت ولكن إذا برأ حددناه.

فلا تنافي بين هذين الخبرين والخبرين الأولين لأنه إذا كان إقامة الحد
إلى الإمام فهو يقيمها على حسب ما يراه، فإن كانت المصلحة تقتضي إقامتها
في الحال أقامها على وجه لا يؤدي إلى تلف نفسه كما فعل النبي صلى الله
عليه وآله، وإن اقتضت المصلحة تأخيرها إلى أن يبرأ ثم يقيم عليه الحدّ
على الكمال.

١٢٢. باب أن الزاني إذا جلد ثلاث مرات قتل في الرابعة

٧٩٠/١ - يونس بن عبد الرحمن عن إسحاق بن عمار عن أبي بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: الزاني إذا زنى جلد ثلاثاً ويقتل في الرابعة يعني إذا جلد ثلاث مرات.

٧٩١/٢ - فأما ما رواه يونس عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال: أصحاب الكبائر كلها إذا أقيم عليهم الحد قتلوا في الثالثة.

فلا ينافي الخبر الأول لأننا نخصّه بما عدا حدّ الزنا من شرب الخمر وغيره على ما نبينه فيما بعد إن شاء الله.

.....

٧٩٠ - التهذيب ج ١٠ ص ٣٦ الكافي ج ٧ ص ١٨٩ .

٧٩١ - التهذيب ج ١٠ ص ٣٦ - ٨٦ الكافي ج ٧ ص ١٩٠ - ٢١٧ الفقيه ج ٤ ص ٥٨ .

١٢٤. باب ما يوجب التعزير

٧٩٢/١ - يونس عن المفضل بن صالح عن زيد الشحام عن أبي عبدالله عليه السلام وسماعة بن مهران عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل والمرأة يوجدان في لحاف واحد فقال: يجلدان مائة مائة غير سوط.

٧٩٣/٢ - يونس عن معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام المرأة يوجدان في ثوب واحد قال: تضربان قال: قلت حداً؟ قال: لا، قلت الرجلان ينامان في ثوب واحد فقال: يضربان قال: قلت: الحد؟ قال: لا.

٧٩٤/٣ - يونس عن ابن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام في رجلين يوجدان في لحاف واحد فقال: يجلدان حداً غير سوط واحد.

٧٩٥/٤ - يونس عن أبان بن عثمان قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: إن علياً عليه السلام وجد امرأة مع رجل في لحاف فجلد كل واحد منهما مائة سوط غير سوط.

٧٩٦/٥ - الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن أبي عبدالله عليه السلام أن علياً عليه السلام وجد رجلاً وامرأة في لحاف فضرب كل واحد منهما مائة سوط إلا سوطاً.

٧٩٧/٦ - عنه عن القاسم بن محمد عن عبد الصمد بن بشير عن سليمان بن هلال قال: سأل بعض أصحابنا أبا عبدالله عليه السلام فقال:

.....
٧٩٢ - التهذيب ج ١٠ ص ٣٨ الفقيه ج ٤ ص ٢٩.

٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - التهذيب ج ١٠ ص ٣٩.

٧٩٦ - التهذيب ج ١٠ ص ٣٩ الفقيه ج ٤ ص ١٩.

٧٩٧ - التهذيب ج ١٠ ص ٣٩ - ٥٣ الفقيه ج ٤ ص ١٩.

جعلت فداك: الرجل ينام مع الرجل في لحاف واحد فقال: ذو محرم؟ قال: لا قال: من ضرورة؟ قال: لا قال: يضربان ثلاثين سوطاً ثلاثين سوطاً، قال: فإنه فعل قال: إن كان دون الثقب فالحَد، وإن هو ثقب أقيم قائماً ثم ضرب ضربة بالسيف أخذ السيف منه ما أخذ قال: فقلت له فهو القتل؟ قال: هو كذلك، قلت: فامرأة نامت مع امرأة في لحاف واحد فقال: ذواتا محرم؟ قلت: لا قال: من ضرورة؟ قلت: لا قال: يضربان ثلاثين سوطاً ثلاثين سوطاً، قلت: فإنها فعلت قال: فشق ذلك عليه فقال: أف أف ثلاثاً وقال: الحَد.

٧٩٨/٧ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدخل عليه عباد البصري ومعه أناس من أصحابه فقال: حدثني إذا أخذ الرجلان في لحاف واحد فقال له: كان علي عليه السلام إذا أخذ الرجلين في لحاف واحد ضربهما الحَد فقال عباد: إنك قلت لي غير سوط فأعاد عليه ذكر الحَد حتى أعاد ذلك مراراً فقال غير سوط فكتب القوم الحضور عند ذلك الحديث.

٧٩٩/٨ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: حدّ الجلد أن يوجد في لحاف واحد، والرجلان يجلدان إذا أخذ في لحاف واحد، والمرأتان تجلدان إذا أخذتا في لحاف واحد.

٨٠٠/٩ - ابن محبوب عن عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: حدّ الجلد في الزنا أن يوجد في لحاف واحد.

٨٠١/١٠ - ابن محبوب عن عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله عليه

.....

٧٩٨ - التهذيب ج ١٠ ص ٤٠ الكافي ج ٧ ص ١٨١.

٧٩٩ - ٨٠٠ - التهذيب ج ١٠ ص ٤٠ الكافي ج ٧ ص ١٨٠ بزيادة فيهما.

٨٠١ - التهذيب ج ١٠ ص ٤٠ الكافي ج ٧ ص ١٨٠.

السلام قال: سمعته يقول الجلد في الزنا أن يوجد في لحاف واحد، والرجلان يوجدان في لحاف واحد، والمرأتان توجدان في لحاف واحد.

٨٠٢/١١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كان علي عليه السلام إذا أخذ الرجلين في لحاف واحد ضربهما الحدّ، وإذا أخذ المرأتين في لحاف واحد ضربهما الحدّ.

٨٠٣/١٢ - أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن أسان عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: إذا شهد الشهود على الزاني أنه قد جلس منها مجلس الرجل من امرأته أقيم عليهما الحدّ، قال: وكان علي عليه السلام يقول: (اللهم إن أمكنتني من المغيرة لأرمينه بالحجارة).

فلا تنافي بين هذه الأخبار والأخبار الأولى لأن ذكر الحدّ في هذه الأخبار الوجه فيه أن نحمله على التعزير، وقد يطلق على ذلك لفظ الحدّ على ضرب من التجوّز فليس في شيء منها ذكر لكمية الحدّ، فإذا احتملت ذلك لا ينافي ما قدمناه، فأما اختلاف تقادير التعزير فذلك بحسب ما يراه الإمام من ثلاثين سوطاً إلى تسعة وتسعين سوطاً على ما يراه أصلح في الحال.

٨٠٤/١٣ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبد الرحمن الحدّ قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا وجد الرجل والمرأة في لحاف واحد جلداً مائة مائة.

٨٠٥/١٤ - عنه عن القاسم عن علي بن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن امرأة وجدت مع رجل في ثوب واحد قال: يجلدان مائة جلدة ولا يجب الرجم حتى تقوم البيّنة الأربعة بأنه قد رآه يجامعها.

.....

٨٠٢-٨٠٣ - التهذيب ج ١٠ ص ٤٠ الكافي ج ٧ ص ١٨١.

٨٠٤ - التهذيب ج ١٠ ص ٤١ الكافي ج ٧ ص ١٨٠.

٨٠٥ - التهذيب ج ١٠ ص ٤١ الكافي ج ٧ ص ١٨٣ بتفاوت يسير.

٨٠٦/١٥ - عنه عن فضالة عن أبان عن سلمة عن أبي عبدالله عليه السلام عن أبيه أن علياً عليه السلام قال: إذا وجد الرجل مع المرأة في لحاف واحد جلد كل واحد منهما مائة.

٨٠٧/١٦ - عنه عن محمد بن الفضيل عن الكناني قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل والمرأة يوجدان في لحاف واحد قال: اجلدهما مائة مائة، قال: ولا يكون الرجم حتى تقوم الشهود الأربعة أنهم رأوه يجامعها.

٨٠٨/١٧ - عنه عن فضالة عن أبان عن سلمة عن أبي عبدالله عليه السلام عن أبيه أن علياً عليه السلام قال: إذا وجد الرجل مع المرأة في لحاف واحد جلد كل واحد منهما مائة.

فلا تنافي بين هذه الأخبار والأخبار الأولى، لأن الوجه فيها أن نحملها على أنه إذا انضاف إلى ذلك وقوع الفعل منهما وعلم الإمام ذلك جاز له أن يقيم عليهما الحد، يدل على ذلك:

٨٠٩/١٨ - ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن محمد بن أحمد المحمودي عن أبيه عن يونس عن حسين بن خالد عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: الواجب على الإمام إذا نظر إلى رجل يزني أو شرب خمر أن يقيم عليه الحد ولا يحتاج إلى بينة مع نظره لأنه أمين الله في خلقه، وإذا نظر إلى رجل يسرق فالواجب عليه أن يزبره وينهاه ويمضي ويدعه، قلت: كيف ذلك؟ قال: لأن الحق إذا كان لله فالواجب على الإمام إقامته وإذا كان للناس فهو للناس.

٨١٠/١٩ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن أبان عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: إذا

.....

٨٠٦ - التهذيب ج ١٠ ص ٤١.

٨٠٧ - ٨٠٨ - التهذيب ج ١٠ ص ٤١ الكافي ج ٧ ص ١٨٣ الفقيه ج ٤ ص ١٩.

٨٠٩ - التهذيب ج ١٠ ص ٤٢ الكافي ج ٧ ص ٢٦٠.

٨١٠ - التهذيب ج ١٠ ص ٤٢ الكافي ج ٧ ص ١٨٠.

وجد الرجل والمرأة في لحاف واحد وقامت بذلك عليهما البينة ولم تطلع منهما على سوى ذلك جلد كل واحد منهما مائة جلدة.

فألوجه في هذا الخبر أن نحمله على من أدبه الإمام وعزّره دفعة أو دفعتين فعاد إلى مثل ذلك جاز للإمام حينئذ أن يُقيم عليه الحدّ على الكمال، وهذا الوجه تحتمله الأخبار التي قدمناها أيضاً، والذي يدل على ذلك.

٢٠/٨١١ - ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن عبد الرحمن بن أبي هاشم البجلي عن أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا ينبغي للمراتين تنامان في لحاف واحد إلا وبينهما حاجز فإن فعلتا نهيتا عن ذلك، فإن وجدتا بعد النهي في لحاف واحد جلدتا كل واحدة منهما حداً حداً، فإن أخذتا الثالثة في لحاف واحد حدثا، فإن وجدتا الرابعة قتلتا.

١٢٥. باب كيفية إقامة الشهادة على الرجم

٨١٢/١ - يونس بن عبد الرحمن عن أبي بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لا يرمم الرجل والمرأة حتى يشهد عليهما أربعة شهداء على بالجماع والإيلاج، والإدخال كالميل في المكحلة.

٨١٣/٢ - أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يجب الرجم حتى تقوم البيّنة الأربعة شهود أنهم قد رأوه يجامعها.

٨١٤/٣ - أحمد بن محمد بن ابن أبي عمير عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا يرمم رجل ولا امرأة حتى يشهد عليه أربعة شهود على الإيلاج والإخراج.

٨١٥/٤ - عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: حدّ الرجم أن يشهد أربعة أنهم رأوه يدخل ويخرج.

٨١٦/٥ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: إذا قال الشاهد أنه قد جلس منها مجلس الرجل من امرأته أقيم عليه الحدّ.

فألوجه في هذا الخبر أحد شيئين، أحدهما: أنه يقام عليه الحدّ دون الرجم وعلى ذلك دلّ الخبر الذي أوردنا في الباب الأول عن زرارة من قول

.....

٨١٢ - ٨١٣ - التهذيب ج ١٠ ص ٥ الكافي ج ٧ ص ١٨٣.

٨١٤ - ٨١٥ - التهذيب ج ١٠ ص ٥ الكافي ج ٧ ص ١٨٣ وأخرج الأول الصدوق في الفقيه ج ٤ ص ٢٠.

٨١٦ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٦.

أمير المؤمنين عليه السلام وإن أمكنني الله من المغيرة لأقمت عليه الحدّ، والوجه الثاني: أن يكون المراد بالخبر التعزير دون الحد التام على ما دللنا عليه في الباب الأول، وإنما يجب في مراعاة الشهادة ادعاء الإيلاج والإخراج فيما يوجب الرجم على ما تضمنته الأخبار الأولى.

٨١٧/٦ - وأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل شهد عليه ثلاثة رجال أنه زنى بفلانة وشهد الرابع أنه لا يدري بمن زنى قال: لا يحد ولا يرجم.

فالوجه في هذا الخبر أنه إذا شك الرابع في عين من زنى بها ومعرفتها بعينها وإن لم يشك في زناه سقط عنه الرجم والحدّ على التمام وكان عليه التعزير على ما تضمنه الباب الأول، لأن هذه الشهادة ليست بأقل من الشهادة على وجودهما في لحاف واحد وذلك يوجب التعزير على ما بيناه في الباب الأول.

١٢٦. باب الحد في اللواط

٨١٨/١ - سهل بن زياد عن بكر بن صالح عن محمد بن سنان عن أبي بكر الحضرمي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أتني أمير المؤمنين عليه السلام برجل وامرأته وقد لاط زوجها بابنها من غيره وثقبه وشهد عليه بذلك الشهود فأمر به أمير المؤمنين عليه السلام فضرب بالسيف حتى قتل وضرب الغلام دون الحد، وقال: أما لو كنت مدركاً لقتلتك لإمكانك إياه من نفسك بثقبك.

٨١٩/٢ - أبو علي الأشعري عن الحسن بن علي الكوفي عن العباس بن عامر عن سيف بن عميرة عن عبد الرحمن العرزمي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: وجد رجل مع رجل في إمارة عمر فهرب أحدهما وأخذ الآخر فجيء به إلى عمر فقال للناس: ما ترون؟ قال: فقال هذا: اصنع كذا وقال هذا: اصنع كذا قال: فقال: ما تقول يا أبا الحسن قال: اضرب عنقه فضرب عنقه قال ثم أراد أن يحمله فقال: مه إنه قد بقي من حدوده شيء قال: أي شيء قد بقي؟ قال: ادع بحطب قال: فدعا عمر بحطب فأمر به أمير المؤمنين عليه السلام فأحرق به.

٨٢٠/٣ - أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد الجوهري عن عبد الصمد بن بشير عن سليمان بن هلال عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يفعل بالرجل قال فقال: إن كان دون الثقب فالحد وإن كان ثقب أقيم قائماً ثم ضرب بالسيف ضربة أخذ منه السيف ما أخذ فقلت له:

٨١٨ - التهذيب ج ١٠ ص ٣٨ الكافي ج ٧ ص ١٩٧.

٨١٩ - التهذيب ج ١٠ ص ٤٩ الكافي ج ٧ ص ١٩٧.

٨٢٠ - التهذيب ج ١٠ ص ٤٩ الكافي ج ٧ ص ١٩٨.

هذا القتل؟ قال: هو ذاك.

٨٢١/٤ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام عن آبائه عليهم السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: لو كان ينبغي لأحد أن يرجم مرتين لرجم اللوطي.

٨٢٢/٥ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن الحسن بن محبوب عن ابن رثاب عن مالك بن عطية عن أبي عبدالله عليه السلام فيمن أوقب على غلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: إن رسول الله صلى الله عليه وآله حكم فيه ثلاثة أحكام إما ضربة بالسيف في عنقه بالغلة ما بلغت، أو إهداراً^(١) من جبل مشدود اليدين والرجلين، أو إحراقاً بالنار.

٨٢٣/٦ - محمد بن محبوب عن بنان بن محمد عن العباس غلام لأبي الحسن الرضا عليه السلام يعرف بغلام ابن شراعة عن الحسن بن الربيع عن سيف التمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال: أتني علي بن أبي طالب عليه السلام برجل مع غلام يأتيه وقامت عليهما بذلك البيّنة فقال: اثنوني بالنطع والسيف ثم أمر بالرجل فوضع على وجهه ووضع الغلام على وجهه ثم أمر بهما فضربهما بالسيف حتى قدّهما بالسيف جميعاً، قال: وأتي أمير المؤمنين عليه السلام بامرأتين وجدتا في لحاف واحد وقامت عليهما البيّنة أنهما كانتا تساحقان فدعا بالنطع ثم أمر بهما فأحرقن بالنار.

٨٢٤/٧ - فأما ما رواه يونس عن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: حدّ اللوطي مثل حدّ الزاني قال: إن كان قد أحصن يرجم وإلا جلد.

٨٢٥/٨ - محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن المعلى بن

(١) الإهدار: هو الإسقاط والهادر هو الساقط.

٨٢١ - التهذيب ج ١٠ ص ٥٠ الكافي ج ٧ ص ١٩٧ الفقيه ج ٤ ص ٣٥.

٨٢٢ - التهذيب ج ١٠ ص ٥٠ ضمن حديث الكافي ج ٧ ص ١٩٩.

٨٢٣ - التهذيب ج ١٠ ص ٥١ وأخرج الأخير الكليني في الكافي ج ٧ ص ١٩٦.

٨٢٥ - التهذيب ج ١٠ ص ٥١ الكافي ج ٧ ص ١٩٦ الفقيه ج ٤ ص ٣٥.

محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عثمان قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل أتى رجلاً قال: عليه إن كان محصناً القتل، وإن لم يكن محصناً فعليه الجلد، قال: فقلت: فما على المؤتمن؟ قال: عليه القتل على كل حال محصناً كان أو غير محصن.

٨٢٦/٩ - أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن أبان عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: المتلوط حده حد الزاني.

٨٢٧/١٠ - محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إن في كتاب علي عليه السلام إذا أخذ الرجل مع الغلام في لحاف واحد مجريين ضرب الرجل وأدب الغلام، وإن كان ثقب وكان محصناً رجم.

فألوجه في هذه الأخبار أحد شيئين، أحدهما: أن يكون المراد بها إذا كان الفعل دون الإيقاب عليه فإنه إذا كان كذلك اعتبر فيه الإحصان وغير الإحصان، وقد فصل ذلك أبو عبد الله عليه السلام فيما رواه عنه سليمان بن هلال من قوله: إن كان دون الإيقاب فعليه الحد وإن كان الإيقاب فضربة بالسيف وقد يسمى فاعل ذلك بأنه لوطي، يدل على ذلك:

٨٢٨/١١ - ما رواه سهل بن زياد عن بكر بن صالح عن محمد بن سنان عن حذيفة بن منصور قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن اللواط فقال: بين الفخذين قال: سألت عن الذي يوقب فقال: ذلك الكفر بما أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وآله.

فلا ينافي ذلك ما قدمناه من أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام من قوله: إذا ثقب وكان محصناً فعليه الرجم لأن فاعل ذلك إذا كان وجب عليه القتل فالإمام مخير بين أن يقيم عليه الحد بضرب رقبته أو إهداره من جبل أو إحراقه بالنار أو رجمه أي ذلك شاء فعل، وتقيد ذلك بكونه محصناً إنما يدل من حيث دليل الخطاب على أنه إذا لم يكن محصناً لم يكن عليه ذلك وقد

ينصرف عنه لدليل وقد قدمنا ما يدل على ذلك، ولا ينافي ذلك:

٨٢٩/١٢ - ما رواه الحسين بن سعيد قال: قرأت بخط رجل أعرفه إلى أبي الحسن عليه السلام وقرأت جواب أبي الحسن عليه السلام بخطه هل على رجل لعب بغلام بين فخذيه حد؟ فإن بعض العصابة روى أنه لا بأس بلعب الرجل بالغلام بين فخذيه فكتب: لعنة الله على من فعل ذلك، وكتب أيضاً هذا الرجل ولم أقرأ الجواب ما حد رجلين نكح أحدهما الآخر طوعاً بين فخذيه وما توبته؟ فكتب: القتل، وما حد رجلين وجدا نائمين في ثوب واحد؟ فكتب مائة سوط.

وذلك أن هذه الرواية نحملها على من يكون الفعل قد تكرر منه، فحينئذ يجب عليه القتل، أو نحملها على من يكون محصناً، والذي يكشف عما ذكرناه قوله عليه السلام: أن عليهما مائة جلدة إذا كانا نائمين في ثوب واحد، وقد بينا فيما تقدم أن ذلك إنما يجب مع تكرار الفعل.

والوجه الثاني في الأخبار المتقدمة أن نحملها على ضرب من التقية لأنها موافقة لمذهب بعض العامة.

٨٣٠/١٣ - وأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن عدة من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام في الذي يوقب أن عليه الرجم إن كان محصناً وعليه الجلد إن لم يكن محصناً.

فالوجه فيه ما قدمناه من حمله على التقية لا غير.

١٢٧. باب حدّ من أتى بهيمة

٨٣١/١ - يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام والحسين بن خالد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام. وصباح الحذاء عن إسحاق بن عمار عن أبي إبراهيم موسى عليه السلام في الرجل يأتي البهيمة فقالوا جميعاً: إن كانت البهيمة للفاعل ذبحت فإذا ماتت أحرقت بالنار ولم ينتفع بها وضرب هو خمسة وعشرين سوطاً ربع حدّ الزاني، وإن لم تكن البهيمة له قومت وأخذ ثمنها منه ودفع إلى صاحبها وذبحت وأحرقت بالنار ولم ينتفع بها وضرب خمسة وعشرين سوطاً فقلت وما ذنب البهيمة؟ قال: لا ذنب لها ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله فعل هذا وأمر به لكيلا يجتزي الناس بالبهايم وينقطع النسل.

٨٣٢/٢ - يونس عن سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي بهيمة شاة أو ناقة أو بقرة قال: فقال: عليه أن يجلد حداً غير الحدّ ثم ينفي من بلاده إلى غيرها وذكروا أن لحم تلك البهيمة محرم وثمنها.

٨٣٣/٣ - أحمد بن محمد بن يحيى عن ابن محبوب عن إسحاق بن جرير عن سدير عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يأتي البهيمة قال: يجلد دون الحد ويغرم قيمة البهيمة لصاحبها لأنه أفسدها عليه وتذبح وتحرق إن كانت مما يؤكل لحمه، وإن كانت مما يركب ظهره غرم قيمتها وجلد دون الحد وأخرجها من المدينة التي فعل بها فيها إلى بلاد أخرى حيث لا تعرف فيبيعها فيها كي لا يعير بها.

٨٣١ - التهذيب ج ١٠ ص ٥٥ الكافي ج ٧ ص ٢٠٢.

٨٣٢ - التهذيب ج ١٠ ص ٥٦ الكافي ج ٧ ص ٢٠٢ وفيهما بدل قوله وثمنها (ولبنها).

٨٣٣ - التهذيب ج ١٠ ص ٥٦ الكافي ج ٧ ص ٢٠٢ الفقيه ج ٤ ص ٣٩.

٨٣٤/٤ - يونس عن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل يقع على بهيمة قال: فقال: ليس عليه حد ولكن تعزير.

٨٣٥/٥ - أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن حماد بن عثمان وخلف بن حماد عن الفضيل بن يسار وربيعي بن عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل يقع على البهيمة قال: ليس عليه حد ولكن يضرب تعزيراً.

٨٣٦/٦ - فسأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عيسر عن جميل بن دراج عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل أتى بهيمة قال: يتنل.
٨٣٧/٧ - عنه عن يونس عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل أتى بهيمة فأولج قال: عليه الحد.

٨٣٨/٨ - وفي رواية محمد بن يعقوب بإسناده عن يونس عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام في الذي يأتي البهيمة فيولج قال: عليه حد الزاني.

٨٣٩/٩ - الحسين بن سعيد عن القاسم عن عبدالصمد بن بشير عن سليمان بن هلال قال: سأل بعض أصحابنا أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يأتي البهيمة فقال: يقام قائماً يضرب ضربة بالسيف أخذ السيف منه ما أخذ قال: فقلت: هو القتل؟ قال: هو ذاك.

٨٤٠/١٠ - وروى محمد بن علي بن محبوب عن الحسين بن سيف عن أخيه عن أبيه عن زيد أبي أسامة عن أبي فروة عن أبي جعفر عليه السلام قال: الذي يأتي بالفاحشة والذي يأتي البهيمة حده حد الزاني.

فألوجه في هذه الأخبار أحد شيئين، أحدهما: أن نحملها على أنه إذا كان الفعل دون الإيلاج كان عليه التعزير، وإذا كان ذلك كان عليه حد الزاني

إن كان محصناً إما الرجم أو القتل حسب ما يراه الإمام أصلح في الحال، والجلد إن لم يكن محصناً، ويمكن هذا الوجه إن كان مراداً بهذه الأخبار أن تكون خرجت مخرج التقية لأن ذلك مذهب العامة لأنهم يراعون في كون الإنسان زانياً إيلاج فرج في فرج ولا يفرقون بين الإنسان وغيره من البهائم، والأظهر من مذهب الطائفة المحقة الفرق، ويمكن أن نحمل هذه الأخبار على من تكرر منه الفعل وأقيم عليه الحد بالتعزير في كل دفعة فإنه إذا صار كذلك ثلاث دفعات قتل في الرابعة، يدل على ذلك:

٨٤١/١١ - ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال: أصحاب الكبائر كلها إذا أقيم عليهم الحد مرتين قتلوا في الثالثة.

.....

١٢٨. باب حد من أتى ميتة من الناس

٨٤٢/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن آدم بن إسحاق عن عبدالله بن محمد الجعفي قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام وجاءه كتاب هشام بن عبدالملك في رجل نبش امرأة فسلبها ثيابها ونكحها فإن الناس قد اختلفوا علينا في هذا، طائفة قالوا: اقتلوه، وطائفة قالوا: حرّقه فكتب إليه أبو جعفر عليه السلام: إن حرمة الميت كحرمة الحيّ حدّه مائة.

٨٤٣/٢ - روى محمد بن علي بن محبوب عن أيوب بن نوح عن الحسن بن علي بن فضال عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام في الذي يأتي المرأة وهي ميتة قال: وزره أعظم من ذلك الذي يأتيها وهي حيّة.

٨٤٤/٣ - وما رواه محمد بن علي بن محبوب عن علي بن محمد القاساني عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود عن النعمان بن عبدالسلام عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن رجل زنى بميتة؟ قال: لا حدّ عليه.

فهذا الخبر يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون المراد به لا حدّ عليه بعينه لا يجوز غيره لأنّ قد بينّا في الخبر الأول أنه يراعى فيه الإحصان وعدمه فإن كان محصناً كان الحدّ الرجم وإن كان غير محصن كان حدّه الجلد مائة وليس هذا على حدّ واحد، والوجه الآخر: أن يكون الخبر مخصوصاً بمن أتى زوجة نفسه بعد موتها فإنه لا يقام عليه الحدّ كاملاً ويعزّر حسب ما يراه الإمام.

١٢٩. باب حدّ من استمنى بيده

٨٤٥/١ - محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن سنان عن طلحة بن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن أمير المؤمنين عليه السلام أتى برجل عبث بذكره فضرب يده حتى احمرت ثم زوجته من بيت المال.

٨٤٦/٢ - أحمد بن محمد عن البرقي عن ابن فضال عن أبي جميلة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: أتى علي أمير المؤمنين عليه السلام برجل عبث بذكره حتى أنزل فضرب يده بالدرة حتى احمرت ولا أعلم إلا وقال زوجته من بيت مال المسلمين.

٨٤٧/٣ - فأما ما رواه أحمد بن محمد عن البرقي عن ثعلبة بن ميمون وحسين بن زرارة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يعبث بذكره بيده حتى ينزل قال: لا بأس به ولم يبلغ به ذلك شيئاً.

فألوجه في هذا الخبر أنه لم يبلغ به شيئاً بعينه لا يجوز خلافه، لأن الحكم إذا كان فيه التعزير فذلك إلى الإمام يفعل به بحسب ما يراه في الحال.

أبواب القذف

١٣٠. باب من قذف جماعة

٨٤٨/١ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل افتري على قوم جماعة فقال: إن أتوا به مجتمعين ضرب حداً واحداً وإن أتوا به متفرقين ضرب لكل واحد حداً.

٨٤٩/٢ - عنه عن عبدالرحمن بن أبي نجران عن محمد بن حمران عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

٨٥٠/٣ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل افتري على نفر جميعاً فجلده حداً واحداً.

فألوجه في هذا الخبر أحد شيئين، أحدهما: أن نحمله على التفصيل الذي تضمنه الخبر الأول من أنه إنما وجب عليه حدّ واحد أتوا به مجتمعين ولو جاؤوا متفرقين لكان يجب عليه لكل إنسان حد على الكمال، والوجه الثاني: أن نحمله على أنه إذا قذفهم بكلمة واحدة كان عليه حدّ واحد، وإن قذفهم بألفاظ مختلفة كان عليه لكل إنسان حدّ يدل على ذلك:

٨٥١/٤ - ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن الحسن العطار قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: رجل قذف قوماً جميعاً فقال: بكلمة واحدة؟ قلت: نعم قال: يضرب حداً واحداً وإن فرّق بينهما في القذف ضرب لكل واحد منهم حداً.

٨٤٨ - التهذيب ج ١٠ ص ٦٣ الكافي ج ٧ ص ٢٠٧ الفقيه ج ٤ ص ٤٤.

٨٤٩ - التهذيب ج ١٠ ص ٦٣.

٨٥٠ - ٨٥١ - التهذيب ج ١٠ ص ٦٣ الكافي ج ٧ ص ٢٠٨.

٨٥٢/٥ - عنه عن ابن محبوب عن أبي الحسن الشامي عن بريد عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يقذف القوم جميعاً بكلمة واحدة قال له: إذا لم يسمهم فإنما عليه حدّ واحد وإن سمي فعليه لكل رجل حدّ.

١٣١. باب المملوك يقذف حراً

٨٥٣/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا قذف العبد الحر جلد ثمانين وقال: هذا من حقوق الناس.

٨٥٤/٢ - أحمد بن محمد بن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: سألت عن المملوك يفترى على الحر قال: عليه ثمانون قلت: فإذا زنى قال: يجلد خمسين.

٨٥٥/٣ - أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن إسماعيل عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألت عن عبد افتري على حر فقال: عليه ثمانون.

٨٥٦/٤ - أحمد بن محمد بن محمد بن ابن محبوب عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في مملوك قذف محصنة حرة قال: يجلد ثمانين لأنه إنما يجلد بحقها.

٨٥٧/٥ - أحمد بن محمد بن خالد بن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: يجلد المكاتب إذا زنى على قدر ما أعتق منه، فإذا قذف المحصنة فعليه أن يجلد ثمانين حراً كان أو مملوكاً.

٨٥٨/٦ - أحمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة

٨٥٣ - ٨٥٤ - التهذيب ج ١٠ ص ٦٦ الكافي ج ٧ ص ٢٣٢.

٨٥٥ - التهذيب ج ١٠ ص ٦٦ الكافي ج ٧ ص ٢٣٢.

٧٥٦ - التهذيب ج ١٠ ص ٦٦ الكافي ج ٧ ص ٢٣٣.

٨٥٧ - التهذيب ج ١٠ ص ٦٦ الكافي ج ٧ ص ٢٣٤.

٨٥٨ - التهذيب ج ١٠ ص ٦٦ الكافي ج ٧ ص ٢٣٥ وفيه (الناس) بدل المسلمين.

عن أبي بكر الحضرمي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن عبد مملوك قذف حرّاً قال: يجلد ثمانين هذا من حقوق المسلمين، فأما ما كان من حقوق الله تعالى فإنه يضرب نصف الحدّ، قلت: الذي من حقوق الله ما هو؟ قال: إذا زنى أو شرب الخمر فهذا من الحقوق التي يضرب فيها نصف الحدّ.

٨٥٩/٧ - محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان عن حريز عن بكير عن أحدهما عليهما السلام أنه قال: من افتري على مسلم ضرب ثمانين يهودياً كان أو نصرانياً أو عبداً.

٨٦٠/٨ - عنه عن الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة عن ابن بكير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن حدّ مملوك قذف حرّاً قال: يجلد ثمانين، هذا من حقوق الناس، فأما ما كان من حقوق الله فإنه يضرب نصف الحدّ، قلت: الذي يضرب فيه نصف الحدّ ما هو؟ قال: إذا زنى أو شرب خمرًا فهذا من حقوق الله التي يضرب فيها نصف الحدّ.

٨٦١/٩ - فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسين عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العبد إذا افتري على الحر كم يجلد؟ قال: أربعين، وقال: إذا أتى بفاحشة فعليه نصف العذاب.

فهذا خبر شاذ مخالف لظاهر القرآن والأخبار الكثيرة التي قدمناها وما هذا حكمه لا يعمل به ولا يعترض بمثله، فأما مخالفته لظاهر القرآن فإن الله تعالى قال: ﴿والذين يرمون المحصنات﴾ إلى قوله: ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً﴾^(١) وذلك عام في كل قاذف حرّاً كان أو عبداً فأما قوله: ﴿فإن أتى بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب﴾^(٢) فذلك مخصوص بالزاني لما بيّناه من الأخبار فإنه لا يجوز تناقضها.

(١) سورة النور، الآية ٤. (٢) سورة النساء، الآية ٢٥.

.....

٨٥٩ - التهذيب ج ١٠ ص ٦٦.

٨٦٠ - ٨٦١ - التهذيب ج ١٠ ص ٦٧.

٨٦٢/١٠ - وأما ما رواه الحسين بن سعيد عن حساد عن حريز عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في العبد يفترى على الحر فقال: يجلد حدّاً إلا سوطاً أو سوطين.

فهذا الخبر يحتمل أن يكون أراد بالقرية ما لم يبلغ القذف فإن ذلك لا يوجب الحدّ كاملاً بل يجب عليه التعزير، والذي يكشف عما ذكرناه أن محمد بن مسلم راوي هذا الحديث قد روى خلاف هذا موافقاً للأخبار التي قدمناها.

٨٦٣/١١ - روى الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألت عن العبد يفترى على الحر قال: يجلد حدّاً.

٨٦٤/١٢ - وأما ما رواه يونس عن سماعة قال: سألت عن المملوك يفترى على الحر فقال: عليه خمسون جلدة.

فالوجه فيه أيضاً ما قلناه في الخبر الأول لأن سماعة قد روى أنه يجب عليه الحدّ ثمانين وقد قدمناه عنه.

٨٦٥/١٣ - وأما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن التماسم بن سليمان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المملوك إذا افتري على الحر كم يجلد؟ قال: أربعين.

فقد بينّا الوجه في هذا الخبر في رواية محمد بن علي بن محبوب فلا وجه لإعادته، ويزيد ما ذكرناه بياناً:

٨٦٦/١٤ - ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن ابن مسكان عن أبي بصير قال: قال: حدّ اليهودي والنصراني والمملوك في الخمر والقذف سواء، وإنما صولح أهل الذمة أن يشربوها في بيوتهم.

٨٦٧/١٥ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن

.....

٨٦٢ - التهذيب ج ١٠ ص ٦٧.

٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - التهذيب ج ١٠ ص ٦٨ والأخير في الكافي ج ٧ ص ٢٣٧.

٨٦٧ - التهذيب ج ١٠ ص ٨٠.

عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في المملوك يدعو الرجل لغير أبيه قال: أرى أن يُعرى جلده، قال: وقال في رجلٍ دعي لغير أبيه أقم بينتك أمكنك منه فلما أتى بالبينة قال: إن أمه كانت أمة قال: ليس عليك حد سبه كما سبك أو اعف عنه.

فما تضمن هذا الخبر من قوله أرى أن يعرى جلده يحتمل أن يكون إنما أراد أن يعرى جلده ليقام عليه الحد، ويحتمل أن يكون المراد به إذا كانت أمه أمة ونسبها إلى الزنى فإنه لا يجب عليه الحد كاملاً ويجب عليه التعزير مع أن في الحديث ما يضعف الاحتجاج به وهو أن أمير المؤمنين عليه السلام قال له: سبه كما سبك ولا يجوز أن يأمر عليه السلام بالسب لأن السب قبيح وإنما له أن يقيم عليه الحد إما على الكمال أو التعزير.

١٣٣. باب من قال لامرأته لم أجذك عذراء

٨٦٨/١ - يونس عن إسحاق بن عمار عن أبي بصير قال: قال أبو عبدالله عليه السلام في رجل قال لامرأته: لم أجذك عذراء قال: يضرب، قلت: فإنه عاد قال: يضرب فإنه يوشك أن ينتهي.

٨٦٩/٢ - يونس عن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل قال لامرأته: لم تأتني عذراء قال: ليس عليه شيء لأن العذرة تذهب بغير جماع. قال محمد بن الحسن قوله عليه السلام ليس عليه شيء معناه ليس عليه حد تام وإن كان عليه التعزير حسب ما تضمنه الخبر الأول.

٨٧٠/٣ - الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن حماد عن زياد بن سليمان عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل قال لامرأته بعدما دخل بها: لم أجذك عذراء قال: لا حدّ عليه.

٨٧١/٤ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن عبدالله بن سنان قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: إذا قال الرجل لامرأته لم أجذك عذراء وليست له بيّنة يجلد الحد ويخلى بينه وبينها.

فلا ينافي الأخبار الأولى لأن معنى قوله يجلد الحد يعني حدّ التعزير ولم يرد حداً تاماً بدلالة الأخبار المتقدمة.

.....
٨٦٨ - ٨٦٩ - التهذيب ج ١ ص ٧١ الكافي ج ٧ ص ٢١٠ وأخرج الأخير الصدوق في الفقيه ج ٤ ص ٤٠.

٨٧٠ - ٨٧١ - التهذيب ج ١ ص ٧١ وأخرج الأول الصدوق في الفقيه ج ٤ ص ٤٠.

١٣٢. باب جواز العفو عن القاذف لمن يقذفه

٨٧٢/١ - الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال: سألت عن الرجل يفترى على الرجل ثم يعفو عنه ثم يريد أن يجلد بعد التوبة قال: ليس له ذلك بعد العفو.

٨٧٣/٢ - الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يقذف الرجل بالزنى فيعفو عنه ويجعله من ذلك في حل ثم إنه بعد يبدو له في أن يقدمه حتى يحذ له قال: ليس له حد بعد العفو.

٨٧٤/٣ - فأما ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن العلا عن محمد بن مسلم قال: سألت عن الرجل يقذف امرأته قال: يجلد: قلت: أرايت إن عفت عنه؟ قال: لا ولا كرامة.

فالسوجه في هذا الخبر أن نحمله على أنها إذا رفعته إلى الإمام أو الحاكم لم يكن لها بعد ذلك عفو وقد أوردنا تفصيل ذلك في كتابنا الكبير، والذي يدل على ذلك:

٨٧٥/٤ - ما رواه سهل بن زياد عن ابن محبوب عن ضريس الكناسي عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا يعفى عن الحدود التي لله دون الإمام، فأما ما كان من حق الناس فلا بأس أن يعفى عنه دون الإمام.

.....

٨٧٢ - التهذيب ج ١٠ ص ٧٢.

٨٧٣ - التهذيب ج ١٠ ص ٧٢ بزيادة فيه الكافي ج ٧ ص ٢٥٠.

٨٧٤ - التهذيب ج ١٠ ص ٧٣ الفقيه ج ٤ ص ٤٠ بتفاوت يسير.

٨٧٥ - التهذيب ج ١٠ ص ٤٣ - ٧٥ الكافي ج ٧ ص ٢٥٠ بتفاوت يسير الفقيه ج ٤ ص ٥٩.

٨٧٦/٥ - أحمد بن محمد بن ابن محبوب عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: رجل جنى إليّ أعفوه عنه أو أرفعه إلى السلطان؟ قال: هو حقه إن عفوت عنه فحسن وإن رفعتَه إلى الإمام فإنما طلبت حقه وكيف لك بالإمام.

١٣٤. باب من أقر بولد ثم نفاه

١/ ٨٧٧ - محمد بن أحمد بن يحيى عن إبراهيم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه أن علياً عليهم السلام قال: من أقر بولد ثم نفاه جلد الحد وألزم الولد.

٢/ ٨٧٨ - فأما ما رواه محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن العلا عن الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت: الرجل ينتفي من ولده وقد أقر به فقال: إن كان الولد من حرة جلد خمسين سوطاً حد المملوك وإن كان من أمة فلا شيء عليه.

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على أنه وهم من الراوي لأن الخبر الأول موافق لظاهر القرآن والأخبار التي قدمناها في الباب الأول، وهذا الخبر شاذ لا يعترض بمثله على ما قلناه.

١٣٥. باب من قذف صبيّاً

٨٧٩/١ - الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن أبي مريم الأنصاري قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الغلام لم يحتلم يقذف الرجل هل يجلد؟ قال: لا وذلك لو أن رجلاً قذف الغلام لم يجلد.

٨٨٠/٢ - سهل بن زياد عن ابن أبي نصر عن عاصم بن حميد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: في الرجل يقذف الصبيّة يجلد؟ قال: لا حتى تبلغ.

٨٨١/٣ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن يونس عن بعض رجاله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كل بالغ من ذكر أو أنثى افترى على صغير أو كبير أو ذكر أو أنثى أو مسلم أو كافر أو حرّ أو مملوك فعليه حدّ الفرية وعلى غير البالغ حدّ الأدب.

فأما ما تضمن صدر هذا الخبر من إيجاب الحدّ على من قذف صبيّاً فإنه محمول على من قذفه بنسبة الزنى إلى أحد والديه بأن يقول: يابن الزاني أو الزانية أو زنت بك أمك أو أبوك لأن ذلك يوجب عليه الحدّ، فأما إذا قذفه بقذف لا يتعدى إلى واحد منهما فإنه لا يجب عليه الحدّ كاملاً بل عليه التعزير، يدل على ذلك ما قدمناه من الأخبار الأولى وما أوردناه في كتاب تهذيب الأحكام، وأما ما تضمن الخبر من إيجاب الحدّ على من قذف كافراً أو يهودياً أو نصرانياً فيحتمل أن يكون المراد به إذا كانت أمه مسلمة فإنه يجب

٨٧٩ - التهذيب ج ١٠ ص ٦٢ الكافي ج ٧ ص ٢٠٣.

٨٨٠ - التهذيب ج ١٠ ص ٦٢ الكافي ج ٧ ص ٢٠٧.

٨٨١ - التهذيب ج ١٠ ص ٨١ الفقيه ج ٤ ص ٤٢.

على من قذفه الحدّ لحرمة المسلمة، فإذا لم يكن كذلك لم يجب غير التعزير حسب ما قدمناه، ويحتمل أن يكون المراد بذكر الحدّ في الخبر التعزير في الموضعين جميعاً وإن أطلق عليه لفظ حدّ الفرية لأن ذلك أيضاً يستحق بالفرية وإن لم يكن حدّاً كاملاً.

١٣٦. باب أن الحد لا يورث

٨٨٢/١ - علي عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال: الحد لا يورث.

قال محمد بن الحسن هذا الخبر ينبغي أن نحمله على أنه لا يورث كما يورث المال في أن كل واحد منهم يأخذ نصيبه وإن كان لكل واحد من الورثة المطالبة به على الكمال، يدل على هذا التفصيل:

٨٨٣/٢ - ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن عمار الساباطي قال: سمعته يقول: إن الحد لا يورث كما تورث الدية والمال ولكن من قام به من الورثة وطلبه فهو وليه ومن تركه فلم يطلبه فلا حق له وذلك مثل رجل قذف رجلاً وللمقذوف أخوان فإن عفا عنه أحدهما كان للآخر أن يطلبه بحقه لأنها أهمها جميعاً والعفو إليهما جميعاً.

.....

٨٨٢ - التهذيب ج ١٠ ص ٧٦ الكافي ج ٧ ص ٢٥٣.

٨٨٣ - التهذيب ج ١٠ ص ٧٦ الكافي ج ٧ ص ٢٥٢ بزيادة (والعقار).

أبواب شرب الخمر

١٣٧. باب من شرب النبيذ المسكر

٨٨٤/١ - يونس عن هشام بن إبراهيم المشرقي عمن رواه عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يجلد في قليل النبيذ كما يجلد في قليل الخمر، ويقتل في الثالثة من النبيذ كما يقتل في الثالثة من الخمر.

٨٨٥/٢ - يونس عن ابن مسكان عن سليمان بن خالد قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يضرب في النبيذ المسكر ثمانين كما يضرب في الخمر، ويقتل في الثالثة كما يقتل صاحب الخمر.

٨٨٦/٣ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: كان النبي صلى الله عليه وآله إذا أتى بشارب الخمر ضربه فإن أتى به ثانية ضربه فإن أتى به ثالثة ضرب عنقه، قلت: النبيذ قال: إذا أخذ شاربه قد انتشى ضرب ثمانين قلت: رأيته إن أخذ به ثانية؟ قال: اضربه، قلت: فإن أخذ به ثالثة قال: يقتل كما يقتل شارب الخمر، قلت: رأيته إن أخذ شارب النبيذ ولم يسكر أيجلد؟ قال: لا.

٨٨٧/٤ - وما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام قلت: رأيته إن أخذ شارب النبيذ ولم يسكر أيجلد ثمانين؟ قال: لا وكل مسكر حرام.

٨٨٨/٥ - الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلا عن محمد بن مسلم

.....
٨٨٤ - ٨٨٥ - التهذيب ج ١٠ ص ٨٨

٨٨٦ - التهذيب ج ١٠ ص ٨٧

٨٨٧ - ٨٨٨ - التهذيب ج ١٠ ص ٨٧

قال: سألتُه عن الشارب فقال: أما رجل كانت منه زلة فيإني معزّره، وأما آخر يُدمن فيإني كنتُ منهكه عقوبةً لأنه يستحلّ المحرمات كلها ولو ترك الناس وذاك لفسدوا.

٨٨٩/٦ - أحمد بن محمد عن البرقي عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام أنه أتى بشارب الخمر فاستقرأه القرآن فقرأ فأخذ رداءه فألقاه مع أردية الناس وقال له خلّص رداك فلم يخلصه فحدّه.

فما يتضمن هذه الأخبار من الفرق بين شرب النبيذ والخمر والفرق بين الإدمان وشربه نادراً وشربه قليلاً دون الكثير الذي يبلغ حدّ السكر كل ذلك محمول على التقية لأن ذلك أجمع من فروق العامة وأجمعت الطائفة المحققة على أنه لا فرق بين الخمر والنبيذ في شيء من أحكامه لا في شرب الكثير ولا في شرب القليل منه فينبغي أن يكون العمل على ذلك ويترك ما خالفه.

١٣٨. باب حد المملوك في شرب المسكر

٨٩٠/١ - أحمد بن محمد عن الحسن بن علي عن إسحاق بن عمار عن أبي بصير عن أحدهما عليهما السلام قال: كان علي عليه السلام يضرب في الخمر والنبذ ثمانين الحرّ والعبد واليهودي والنصراني قلت: وما شأن اليهودي والنصراني؟ قال: ليس لهم أن يُظهروا شربه، يكون ذلك في بيوتهم.

٨٩١/٢ - يونس عن سماعة عن أبي بصير قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يجلد الحرّ والعبد واليهودي والنصراني في الخمر والنبذ ثمانين، فقلت: ما بال اليهودي والنصراني فقال: إذا أظهروا ذلك في مصر من الأمصار، لأنه ليس لهم أن يُظهروا شربها.

٨٩٢/٣ - يونس عن عبدالله بن مسكان عن أبي بصير قال: حدّ اليهودي والنصراني والمملوك في الخمر والفرية سواء وإنما صلح أهل الذمة أن يشربوها في بيوتهم.

٨٩٣/٤ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عثمان قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: التعزير كم هو؟ قال: دون الحد، قال قلت: دون الثمانين؟ قال: فقال: لا ولكنها دون الأربعين فإنها حدّ المملوك، قال: قلت: وكم ذاك؟ قال: قال علي عليه السلام: على قدر ما يرى الوالي من ذنب الرجل وقوة بدنه.

.....

٨٩٠ - التهذيب ج ١٠ ص ٨٣ الكافي ج ٧ ص ٢١٣.

٨٩١ - ٨٩٢ - التهذيب ج ١٠ ص ٨٣ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٧ ص ٢١٣

٨٩٣ - التهذيب ج ١٠ ص ٨٣ الكافي ج ٧ ص ٢٣٨ بتفاوت يسير.

فألوجه في هذا الخبر أن نحمله على التقية لأنه مذهب بعض العامة .

٨٩٤/٥ - وأما ما رواه الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة عن أبي بكر الحضرمي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن عبد مملوك قذف حراً قال: يحدّ ثمانين هذا من حقوق المسلمين فأما ما كان من حقوق الله تعالى فإنه يضرب نصف الحدّ قلت: الذي من حقوق الله عز وجل ما هو؟ قال: إذا زنى وشرب الخمر فهذا من الحقوق التي يضرب فيها نصف الحدّ .

فألوجه في هذا الخبر أيضاً ما قلناه في الخبر الأول من حمله على التقية، ويحتمل أن يكون الراوي سمع ذلك في الزنى خاصة لأنه من حقوق الله تعالى وكان حدّ الشارب أيضاً من حقوق الله فحمله على ذلك ظناً منه أنه يجري مجراه وذلك غير صحيح على ما دللنا عليه بالأخبار المتقدمة .

٨٩٥/٦ - وأما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن يحيى بن أبي العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان أبي يقول: حد المملوك نصف حدّ الحر .

فهذا الخبر عامّ ويجوز لنا أن نخصه بحد الزنى بدلالة الأخبار الأولى .

أبواب السرقة

١٣٩. باب مقدار ما يجب فيه القطع

٨٩٦/١ - أحمد بن محمد بن محمد عن ابن محبوب عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: في كم يقطع السارق؟ قال: في ربع دينار، قال: قلت له: في درهمين؟ فقال: في ربع دينار بلغ الدينار ما بلغ، قال: فقلت له: أرأيت من سرق أقل من ربع دينار هل يقع عليه حين سرق اسم السارق؟ وهل هو عند الله سارق في تلك الحال؟ فقال: كل من سرق من مسلم شيئاً قد حواه وأحرزه فهو يقع عليه اسم السارق وهو عند الله السارق ولكن لا يقطع إلا في ربع دينار أو أكثر ولو قطعت يد السارق فيما هو أقل من ربع دينار لألفت عامة الناس مقطعين.

٨٩٧/٢ - أحمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن علي بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تقطع يد السارق حتى تبلغ سرقة ربع دينار وقد قطع علي عليه السلام في بيضة حديد، قال علي وقال أبو بصير: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أدنى ما يقطع فيه السارق؟ فقال: في بيضة حديد، قلت: وكم ثمنها؟ قال: ربع دينار.

٨٩٨/٣ - علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قطع أمير المؤمنين عليه السلام في بيضة، قال: قلت: وما البيضة؟ فقال: بيضة قيمتها ربع دينار، قال: قلت: هو أدنى حدّ السارق؟ فسكت.

٨٩٩/٤ - يونس عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

.....

٨٩٦ - ٨٩٧ - التهذيب ج ١٠ ص ٩٠ الكافي ج ٧ ص ٢١٩.

٨٩٨ - ٨٩٩ - التهذيب ج ١٠ ص ٩٠ الكافي ج ٧ ص ٢١٩.

لا يقطع السارق إلا في شيء تبلغ قيمته مجنأ^(١) وهو ربع دينار.

٩٠٠/٥ - الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن سلمة عن أبي عبدالله عن أبيه عليهما السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يقطع السارق في ربع دينار.

٩٠١/٦ - عنه عن القاسم عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن أدنى ما يقطع فيه السارق فقال: في بيضة حديد قلت: وكم ثمنها؟ قال: ربع دينار، وقال عليه السلام: لا يقطع السارق حتى تبلغ سرقة ربع دينار وقد قطع أمير المؤمنين عليه السلام في بيضة حديد.

٩٠٢/٧ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن أبي حمزة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام في كم يقطع السارق؟ فجمع كفيه ثم قال: في عددها من الدراهم.

فلا ينافي الأخبار الأولى في أن أقل ما يقطع السارق فيه ربع دينار من وجهين، أحدهما: أنه لا يمتنع أن يكون قيمة الدراهم التي أشار إليها كانت ربع دينار وقد بين أبو عبدالله عليه السلام ذلك في رواية محمد بن مسلم التي ذكرناها في أول الباب حين سئل عن سرقة درهمين فقال: في ربع دينار بلغ الدينار ما بلغ، والوجه الآخر أن نحمله على التقية لأنه مذهب بعض العامة.

٩٠٣/٨ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: سألت على كم يقطع السارق؟ قال: أدناه على ثلث دينار.

٩٠٤/٩ - الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قطع أمير المؤمنين عليه السلام رجلاً

(١) المجن: كل ما وقى من السلاح. الترس

٩٠٠ - التهذيب ج ١٠ ص ٩٠

٩٠١ - التهذيب ج ١٠ ص ٩١

٩٠٢ - ٩٠٣ - التهذيب ج ١٠ ص ٩١

٩٠٤ - التهذيب ج ١٠ ص ٩١ الكافي ج ٧ ص ٢١٩

في بيضة قلت: وأَيُّ بيضة؟ قال: بيضة حديد قيمتها ثلث دينار، فقلت: هذا أدنى حد السارق؟ فسكت.

٩٠٥/١٠ - يونس عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا يقطع السارق إلا في شيء تبلغ قيمته مجناً وهو ربع دينار^(١).

٩٠٦/١١ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل عن عبدالرحمن ومحمد بن حمران جميعاً عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: أدنى ما يقطع فيه السارق خمس دينار.

٩٠٧/١٢ - عنه عن أحمد بن محمد وفضالة عن أبان عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام مثله.

٩٠٨/١٣ - عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: يقطع السارق في كل شيء بلغ قيمته خمس دينار وإن سرق من زرع أو ضرع أو غير ذلك.

فالوجه في هذه الأخبار أن نحملها على التقية لموافقتها لمذاهب كثير منهم.

٩٠٩/١٤ - يونس عن محمد بن حمران عن محمد بن مسلم قال: قال أبو جعفر عليه السلام: أدنى ما يقطع فيه يد السارق خمس دينار والخمس آخر الحد الذي لا يكون القطع من دونه.

فالوجه في هذه الأخبار أن نحملها على ضرب من التقية لأن في العامة من يذهب إلى ذلك وأجمعت الطائفة المحقة على العمل بما تضمنته الأخبار الأولى.

(١) لا يخفى إن ذكر رواية يونس (١٠) في أخبار المعارضة سهو من القلم فقد سبق أن ذكرها في أخبار الباب.

.....

٩٠٥ - التهذيب ج ١٠ ص ٩٢ الكافي ج ٧ ص ٢٦٩.

٩٠٦ - ٩٠٧ - التهذيب ج ١٠ ص ٩٢ الكافي ج ٧ ص ٢١٩ الفقيه ج ٤ ص ٥١.

٩٠٨ - ٩٠٩ - التهذيب ج ١٠ ص ٩٢.

١٤٠. باب من سرق شيئاً من المغنم

٩١٠/١ - سهل بن زياد عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى علي عليه السلام في رجل أخذ بيضة من المغنم وقالوا: قد سرق اقطعه فقال: إني لم أقطع أحداً له فيما أخذه شرك.

٩١١/٢ - سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمون عن عبدالله بن عبدالرحمن الأصم عن مسمع بن عبدالملك عن أبي عبدالله عليه السلام أن علياً عليه السلام أتى برجل سرق من بيت المال فقال: لا يقطع فإن له فيه نصيباً.

٩١٢/٣ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: أربعة لا قطع عليهم المختلس^(١) والغلول^(٢) ومن سرق من الغنيمة، وسرقة الأجير لأنها خيانة.

٩١٣/٤ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن البيضة التي قطع فيها أمير المؤمنين عليه السلام فقال: كانت بيضة حديد سرقها رجل من المغنم فقطعه.

(١) المختلس: سالب الشيء مخاتلة وعاجلاً.

(٢) الغلول: غل غلولاً: خان في الشيء.

٩١٠ - التهذيب ج ١٠ ص ٩٤ وهو ذيل حديث الكافي ج ٧ ص ٢٢١.

٩١١ - التهذيب ج ١٠ ص ٩٥ الكافي ج ٧ ص ٢٢٩.

٩١٢ - التهذيب ج ١٠ ص ٩٥ و ١٠٢ الكافي ج ٧ ص ٢٢٤.

٩١٣ - التهذيب ج ١٠ ص ٩٥.

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على أنه قطع من سرق من الغنيمة ولم يكن له فيها نصيب، فإن من هذه حاله يجب عليه القطع على أن الذي يسقط عنه القطع إذا سرق بمقدار ماله أو يزيد عليه بأقل مما يجب فيه القطع، فأما ما زاد على نصيبه بمقدار ما يجب فيه القطع وجب قطعه على كل حال، يدل على ذلك:

٩١٤/٥ - ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: رجل سرق من المغنم أيش الذي يجب عليه القطع؟ قال: ينظر كم الذي يصيبه فإن كان الذي أخذ أقل من نصيبه عزز ودفع إليه تمام ماله، وإن كان أخذ مثل الذي له فلا شيء عليه وإن كان أخذ فضلاً بقدر ثمن مئتين وهو ربع دينار قطع.

.....

١٤١. باب من وجب عليه القطع وكانت يسراه شلاء هل يقطع يمينه أم لا

٩١٥/١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن محبوب عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل أشل اليمنى أو أشل الشمال سرق قال: تقطع يده اليمنى على كل حال.

٩١٦/٢ - فأما ما رواه يونس بن عبدالرحمن عن المفضل بن صالح عن بعض أصحابه قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: إذا سرق الرجل ويده اليسرى شلاء لم تقطع يمينه ولا رجله وإن كان أشل ثم قطع يد رجل اقتصر منه، يعني لا يقطع في السرقة ولكن يقطع في القصاص.

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على أن من يرى الإمام منه بشاهد الحال جواز العفو عنه إذا كانت يسراه شلاء جاز له ذلك لئلا يبقى بلا يد، وإذا لم يكن كذلك وجب عليه قطع يمينه على ما تضمنه الخبر الأول، والذي يدل على ذلك:

٩١٧/٣ - ما رواه الحسن بن محبوب عن عبدالرحمن بن الحجاج عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له: لو أن رجلاً قطعت يده اليسرى في قصاص فسرق ما يصنع به؟ قال: فقال: لا يقطع ولا يترك بغير ساق، قال: قلت: فلو أن رجلاً قطعت يده اليمنى في قصاص ثم قطع يد رجل أيقصر منه أم لا؟ فقال: إنما يترك في حق الله عز وجل فأما في حقوق الناس فيقتصر منه في الأربع جميعاً.

١٤٢. باب أنه لا قطع الا على من سرق من حرز

٩١٨/١ - أحمد بن محمد عن البرقي عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام قال: لا يقطع إلا من نقب بيتاً أو كسر قفلاً.

٩١٩/٢ - فأما ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في رجل أتى رجلاً فقال: أرسلني فلان إليك لترسل إليه بكذا وكذا فأعطاه وصدقته فلقي صاحبه فقال له: إن رسولك أتاني فبعثت إليك معه بكذا وكذا فقال: ما أرسلته إليك وما أتاني بشيء وزعم الرسول أنه قد أرسله وقد دفعه إليه فقال: إن وجد عليه بيّنة أنه لم يرسله قطع يده، فإن لم يجد بيّنة فيمينه بالله ما أرسلته ويستوفي الآخر من الرسول المال، قلت: أرايت إن زعم أنه إنما حمّله على ذلك الحاجة؟ قال: يقطع لأنه سرق مالاً لرجل^(١).

فألوجه في هذا الخبر أن نحمله على أن من يعرف بذلك بأن يحتال على أموال المسلمين جاز للإمام أن يقطعه لأنه مفسد في الأرض لا لأنه سارق لأن هذه حيلة وليست بسرقة يجب فيها القطع.

(١) في التهذيب والكافي (لأنه سرق مال الرجل).

٩١٨ - التهذيب ج ١٠ ص ٩٨.

٩١٩ - التهذيب ج ١٠ ص ٩٨ وهو ذيل حديث الكافي ج ٧ ص ٢٢٥ الفقيه ج ٤ ص ٤٩.

١٤٣. باب المملوك إذا أقر بالسرقة لم يقطع

٩٢٠/١ - الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن أبي أيوب عن الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا أقر العبد على نفسه بالسرقة لم يقطع وإذا شهد عليه شاهدان قطع.

٩٢١/٢ - فأما ما رواه أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن ضريس الكناسي عن أبي جعفر عليه السلام قال: العبد إذا أقر على نفسه عند الإمام مرة أنه سرق قطعه، وإذا أقرت الأمة على نفسها عند الإمام بالسرقة قطعها.

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على أنه إذا انضاف إلى الإقرار الشهادة عليه بالسرقة، فأما بمجرد فلا يجب عليه القطع لأن إقراره على نفسه إقرار على مال الغير وذلك لا يقبل بغير خلاف.

.....
٩٢٠ - التهذيب ج ١٠ ص ١٠١ الفقيه ج ٤ ص ٥٥.

٩٢١ - التهذيب ج ١٠ ص ١٠١ الكافي ج ٧ ص ٢١٨ الفقيه ج ٤ ص ٥٥.

١٤٤ - باب حد الطرار^(١)

٩٢٢/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال: أتى أمير المؤمنين عليه السلام بطرار قد طرّ دراهم من كُم رجل فقال: إن كان من قميصه الأعلى لم أقطعه وإن كان طرّ من قميصه الداخل قطعته.

٩٢٣/٢ - سهل عن محمد بن الحسن بن شمسون عن عبدالله بن عبدالرحمن عن مسمع بن أبي سيار عن أبي عبدالله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام أتى بطرار قد طرّ من رجل من رداءه دراهم فقال: إن كان قد طرّ من قميصه الأعلى لم نقطعه وإن كان قد طرّ من قميصه الأسفل قطعناه.

٩٢٤/٣ - فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن عدة من أصحابنا عن أبان بن عثمان عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام قال: ليس على الذي يستلب قطع، وليس على الذي يطرّ الدراهم من ثوب الرجل قطع.

٩٢٥/٤ - الحسن بن محبوب عن عيسى بن صبيح قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الطرار والنباش والمختلس قال: لا يقطع.

فالوجه في هذين الخبرين بأن نحملهما على التفصيل الذي تضمنه الخبران الأولان من أنه إذا أخذ الطرار من القميص الفوقاني لم يكن عليه قطع وإذا أخذ من التحتاني وجب عليه ذلك.

(١) الطرار: طر المال سلبه.

٩٢٢ - ٩٢٣ - التهذيب ج ١٠ ص ١٠٣ الكافي ج ٧ ص ٢٢٤.

٩٢٤ - التهذيب ج ١٠ ص ١٠٣ الكافي ج ٧ ص ٢٢٤.

١٤٥. باب حد النباش

٩٢٦/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه ومحمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن ابن أبي عمير عن حفص بن البختري قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: حدّ النباش حدّ السارق.

٩٢٧/٢ - محمد بن يعقوب عن حبيب بن الحسن عن محمد بن الوليد عن عمرو بن ثابت عن أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: يقطع سارق الموتى كما يقطع سارق الأحياء.

٩٢٨/٣ - عنه عن حبيب بن الحسن عن محمد بن عبد الحميد العطار عن بشار عن زيد الشحام عن أبي عبدالله عليه السلام قال: أخذ نباش في زمن معاوية فقال لأصحابه: ما ترون؟ فقالوا: نعاقبه ونخلي سبيله فقال رجل من القوم: ما هكذا فعل علي بن أبي طالب قال: وما فعل؟ قال: فقال: يقطع النباش وقال: هو سارق وهتاك للموتى.

٩٢٩/٤ - محمد بن يعقوب عن محمد بن جعفر الكوفي عن محمد بن عبد الحميد عن سيف بن عميرة عن منصور قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: يقطع النباش والطار ولا يقطع المختلس.

٩٣٠/٥ - علي بن إبراهيم عن آدم بن إسحاق عن عبدالله بن محمد الجعفي قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام وجاءه كتاب هشام بن عبد الملك في رجل نبش امرأة فسلبها ثيابها ونكحها فإن الناس قد اختلفوا علينا، هاهنا طائفة قالوا اقتلوه وطائفة قالوا: أحرقوه فكتب إليه أبو جعفر عليه

٩٢٦ - ٩٢٧ - التهذيب ج ١٠ ص ١٠٤ الكافي ج ٧ ص ٢٢٦.

٩٢٨ - ٩٢٩ - التهذيب ج ١٠ ص ١٠٤ الكافي ج ٧ ص ٢٢٧.

٩٣٠ - التهذيب ج ١٠ ص ١٠٤ الكافي ج ٧ ص ٢٢٦ الفقيه ج ٤ ص ٥٩.

السلام: إن حرمة الميت كحرمة الحيّ حدّه أن تقطع يده لنشئه وسلبه الثياب ويقام عليه الحدّ في الزنى إن أحصن رجم وإن لم يكن أحصن جلد مائة.

٩٣١/٦ - الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن عيسى بن صبيح قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الطرار والنباش والمختلس فقال: يقطع الطرار والنباش ولا يقطع المختلس.

٩٣٢/٧ - أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن عبد الرحمن العزمي عن أبي عبدالله عليه السلام أن علياً عليه السلام قطع نباشاً.

٩٣٣/٨ - الصفار عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن إسحاق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام: أن علياً عليه السلام قطع نباش القبر ف قيل له: أيقطع في الموتى؟ فقال: إنا نقطع لأمواتنا كما نقطع لأحيائنا.

٩٣٤/٩ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن محمد بن أبي حمزة عن علي بن سعيد قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن النبش قال: إذا لم يكن النبش له بعادة لم يقطع ويعزّر.

٩٣٥/١٠ - محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن الفضل عن أبي عبدالله عليه السلام قال: النبش إذا كان معروفاً بذلك قطع.

٩٣٦/١١ - أحمد بن محمد بن علي بن فضال عن الحسن بن الجهم عن ابن بكير عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام في النبش إذا أخذ أول مرة عزّر فإن عاد قطع.

فهذه الأخبار الأخيرة كلها تدل على أنه إنما يقطع النبش إذا كان ذلك له عادة وأما إذا لم يكن ذلك عادته نظر فإن كان نبش وأخذ الكفن وجب قطعه وإن لم يأخذ لم يكن عليه أكثر من التعزير وعلى هذا نحمل الأخبار

.....

٩٣١ - التهذيب ج ١٠ ص ١٠٤ الكافي ج ٧ ص ٢٢٧.

٩٣٢ - ٩٣٣ - التهذيب ج ١٠ ص ١٠٥ وأخرج الأخير الصدوق في الفقيه ج ٤ ص ٥٣.

٩٣٤ - ٩٣٥ - التهذيب ج ١٠ ص ١٠٥. ٩٣٦ - التهذيب ج ١٠ ص ١٠٦.

التي قدمناها أولاً، والذي يدل على ذلك:

٩٣٧/١٢ - ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن موسى عن علي بن سعيد عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل أخذ وهو ينبش قال: لا أرى عليه قطعاً إلا أن يؤخذ وقد نبش مراراً فأقطعه.

٩٣٨/١٣ - فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عيسى بن صبيح قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الطرار والنبش والمختلس قال: لا يقطع.

فيحتمل أن يكون قد سقط من الخبر شيء لأننا قد رويناه هذا الخبر بعينه عن عيسى بن صبيح فيما تقدم في رواية الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عنه قال: سألته عن هؤلاء الثلاثة فقال: يقطع الطرار والنبش ولا يقطع المختلس، ولو لم يكن ورد هذا التفصيل لكننا نحمله على ما حملناه عليه الخبرين الأخيرين.

٩٣٩/١٤ - فأما ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن غير واحد من أصحابنا قال: أتني أمير المؤمنين عليه السلام برجل نبش فأخذ أمير المؤمنين عليه السلام بشعره فضرب به الأرض ثم أمر الناس فوطؤوه حتى مات.

٩٤٠/١٥ - أحمد بن محمد بن عيسى عن أبي يحيى الواسطي عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام قال: أتني أمير المؤمنين عليه السلام بنبش فأخذه فذابه إلى يوم الجمعة فلما كان يوم الجمعة ألقاه تحت أقدام الناس فما زالوا يتواطؤونه بأرجلهم حتى مات.

فالوجه في هاتين الروايتين أن نحملهما على أنه إذا تكرر منهم الفعل ثلاث مرات وأقيم عليهم الحدود فيحينئذ يجب عليهم القتل كما يجب على السارق والإمام مخير في كيفية القتل كيف شاء حسب ما يراه أردع في الحال.

.....

٩٣٧ - التهذيب ج ١٠ ص ١٠٦. ٩٣٨ - التهذيب ج ١٠ ص ١٠٥.

٩٣٩ - ٩٤٠ - التهذيب ج ١٠ ص ١٠٦ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٧ ص ٢٢٦ والصدوق في الفقيه ج ٤ ص ٥٣ مرسلاً بتفاوت في اللفظ.

١٤٦. باب حد الصبي الذي يجب عليه القطع إذا سرق

٩٤١/١ - أبان عن عبدالرحمن عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا سرق الصبي ولم يحتلم قطعت أطراف أصابعه، قال: وقال لم يصنعه إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وأنا.

٩٤٢/٢ - الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: إذا سرق الصبي ولم يبلغ الحلم قطعت أنامله وقال أبو عبدالله عليه السلام: أتى أمير المؤمنين عليه السلام بغلام قد سرق ولم يبلغ الحلم فقطع من لحم أطراف أصابعه ثم قال: إن عدت قطعت يدك.

٩٤٣/٣ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: أتى علي عليه السلام بغلام يشك في احتلامه فقطع أطراف أصابعه.

٩٤٤/٤ - فأما ما رواه محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن بعض أصحابه عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الصبي يسرق فقال: إن كان له تسع سنين قُطعت يده ولا يضيع حد من حدود الله.

٩٤٥/٥ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن

.....

٩٤١ - التهذيب ج ١٠ ص ١٠٨ والكافي ج ٧ ص ٢٣١ وفيه وقال علي عليه السلام.

٩٤٢ - التهذيب ج ١٠ ص ١٠٩.

٩٤٣ - التهذيب ج ١٠ ص ١٠٧ وهو ذيل حديث الكافي ج ٧ ص ٢٣٠ وهو ذيل حديث.

٩٤٤ - التهذيب ج ١٠ ص ١٠٨ والكافي ج ٧ ص ٢٣١.

٩٤٥ - التهذيب ج ١٠ ص ١٠٨.

سليمان بن حفص المروزي عن الرجل عليه السلام قال: إذا تمّ للغلام ثماني سنين فجائز أمره وقد وجبت عليه الفرائض والحدود وإذا تم للجارية تسع سنين فكذلك.

فالوجه في هذين الخبرين أن نحملهما على أنه إذا تكرر منهم الفعل دفعات كان عليهم القطع مثل ما على الرجل في أول دفعة ولم يجب عليهم القطع في أول مرة حسب ما تضمنته الأخبار الأولى، والذي يدل على هذا التفصيل:

٩٤٦/٦ - ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الله بن هلال عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الصبي يسرق قال: إن كان له سبع سنين أو أقلّ دفع عنه، فإن عاد بعد السبع قطعت بنانه أو حكّت حتى تدمى فإن عاد قطعت منه أسفل من بنانه، فإن عاد بعد ذلك وقد بلغ تسع سنين قطعت يده ولا يضيّع حدّ من حدود الله.

ويمكن أن يحمل الخبران على من يعلم وجوب القطع عليه من الصبيان في السرقة وإن لم يكن قد احتلم فإنه إذا كان كذلك جاز للإمام أن يقطعه، يدل على ذلك:

٩٤٧/٧ - ما رواه حميد بن زياد عن عبيد الله بن أحمد النهيكي عن ابن أبي عمير عن عدة من أصحابنا عن محمد بن خالد بن عبد الله القسري قال: كنت على المدينة فأتيت بغلام قد سرق فسألت أبا عبد الله عليه السلام فقال: سله حيث سرق كان يعلم أن عليه في السرقة عقوبة فإن قال نعم: قل أي شيء تلك العقوبة، فإن لم يعلم أن عليه في السرقة قطعاً فخلّ عنه، قال: فأخذت الغلام فسألته وقلت له: أكنت تعلم أن في السرقة عقوبة فقال: نعم قلت: أي شيء قال: الضرب فخلّيت عنه.

١٤٧. باب أنه يعتبر في الإقرار بالسرقة دفعتان لا دفعة واحدة

٩٤٨/١ - أحمد بن محمد عن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام قال: لا يقطع السارق حتى يقرّ بالسرقة مرتين، فإن رجع ضمن السرقة ولم يقطع إذا لم يكن شهود، وقال: لا يرجع الزاني حتى يقرّ أربع مرات إذا لم يكن شهود فإن رجع ترك ولم يرجع.

٩٤٩/٢ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا أقرّ الحرّ على نفسه بالسرقة مرة واحدة عند الإمام قطع.

فألوجه في هذه الرواية أن نحملها على التقيّة لموافقتها لمذهب بعض العامة وأما الروايات التي أوردناها في كتاب تهذيب الأحكام من أنه إذا أقرّ السارق قطع فهي مجملة وليس فيها أنه أقرّ دفعة أو دفعتين، وينبغي أن يحمل على التفصيل الذي تضمنه الخبر الأول، ويزيد ذلك بياناً:

٩٥٠/٣ - ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كنت عند عيسى بن موسى فأتني بسارق وعنده رجل من آل عمر فأقبل يسألني فقلت: ما تقول في السارق إذا أقرّ على نفسه أنه سرق؟ قال: يقطع: قلت: فما تقولون في الزاني إذا أقرّ على نفسه أربع مرات؟ قال: نرجمه، قلت: فما يمنعكم من السارق إذا أقرّ على نفسه دفعتين أن تقطعوه فيكون بمنزلة الزاني.

٩٤٨ - التهذيب ج ١٠ ص ١١٠ - ١١٦ - الكافي ج ٧ ص ٢١٧ ذكره ضمن حديث الفقيه ج ٤ ص ٥٠ ذكر صدر الحديث.

٩٥٠ - التهذيب ج ١٠ ص ١١٤.

٩٤٩ - التهذيب ج ١٠ ص ١١٣.

١٤٨. باب أنه لا يجوز للإمام أن يعفو إذا حمل إليه وقامت عليه البينة

٩٥١/١ - أحمد بن محمد عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من أخذ سارقاً فعفا عنه فذلك له فإذا رفع إلى الإمام قطعه، فإن قال الذي سرق منه: أنا أهب له لم يدعه الإمام حتى يقطعه إذا رفعه إليه وإنما الهبة قبل أن يرفع إلى الإمام وذلك قوله تعالى: ﴿وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ﴾^(١) فإذا انتهى إلى الإمام فليس لأحد أن يتركه.

٩٥٢/٢ - علي بن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يأخذ اللص يرفعه أو يتركه فقال: إن صفوان بن أمية كان مضطجعاً في المسجد الحرام فوضع رداءه وخرج يهريق الماء فلما رجع وجد رداءه قد سرق حين رجع فقال: من ذهب بردائي؟ فذهب يطلبه فأخذ صاحبه فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال النبي صلى الله عليه وآله: «اقطعوا يده» فقال صفوان: تقطع يده من أجل ردائي يا رسول الله؟ قال: «نعم» قال: فأنا أهبه له فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: «هلاً كان هذا قبل أن ترفعه إلي»، قلت: فالإمام بمنزلته إذا رفع إليه؟ قال: «نعم»، قال: وسألته عن العفو قبل أن ينتهي إلى الإمام فقال: «حسن».

٩٥٣/٣ - أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن الحسين بن أبي العلا قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأخذ

(١) سورة التوبة، الآية ١١٢.

٩٥١ - التهذيب ج ١٠ ص ١١٠ الكافي ج ٧ ص ٢٤٩.
٩٥٢ - ٩٥٣ - التهذيب ج ١٠ ص ١١١ الكافي ج ٧ ص ٢٤٩

اللعن أيدعه أفضل أم يرفعه؟ فقال: إن صفوان بن أمية كان متكئاً في المسجد على رداءه فقام يبول فرجع وقد ذهب به فطلب صاحبه فوجده فقدمه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال عليه السلام: «اقطعوا يده» فقال صفوان: يا رسول الله أنا أهب ذلك له فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «ألا كان ذلك قبل أن يُنتهى به إلي» قال: وسألته عن العفو عن الحدود قبل أن ينتهي إلى الإمام فقال: «حسن».

٩٥٤/٤ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن جعفر قال: حدثني بعض أهلي أن شاباً أتى أمير المؤمنين عليه السلام فأقر عنده بالسرقة قال: فقال له علي عليه السلام: إني أراك شاباً لا بأس بهيئتك فهل تقرأ شيئاً من القرآن؟ قال: نعم سورة البقرة، فقال: فقد وهبت يدك لسورة البقرة، قال: وإنما منعه أن يقطعه لأنه لم تقم عليه البيعة.

فالوجه في هذا الخبر ما بيّنه في آخره وهو إنما جاز له ذلك لأنه كان أقر على نفسه ولو كانت قد قامت عليه بذلك بيعة لما جاز العفو عنه على حال وقد أوردنا في كتابنا الكبير ما يدل على ذلك، ويزيده بياناً:

٩٥٥/٥ - ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عبد الله البرقي عن بعض أصحابه عن بعض الصادقين عليهم السلام قال: جاء رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام فأقر بالسرقة فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: أتقرأ شيئاً من كتاب الله؟ قال: نعم سورة البقرة قال: قد وهبت يدك لسورة البقرة، قال: فقال الأشعث أتعتلّ حداً من حدود الله تعالى؟ فقال: وما يدريك ما هذا إذا قامت البيعة فليس للإمام أن يعفو وإذا أقر الرجل على نفسه فذلك إلى الإمام إن شاء عفا وإن شاء قطع.

.....

٩٥٤ - التهذيب ج ١٠ ص ١١٤.

٩٥٥ - التهذيب ج ١٠ ص ١١٦ الفقيه ج ٤ ص ٥٠.

١٤٩. باب حد المرتد والمرتدة

٩٥٦/١ - سهل بن زياد عن الحسن بن محبوب عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن المرتد فقال: من رغب عن الإسلام وكفر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وآله بعد إسلامه فلا توبة له وقد وجب قتله وبانت منه امرأته ويقسم ما تركه على ولده.

٩٥٧/٢ - عنه وأحمد جميعاً عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن عمار الساباطي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كل مسلم بين مسلمين يرتد عن الإسلام وجحد محمداً صلى الله عليه وآله نبوته وكذبه فإن دمه مباح لكل من سمع ذلك منه وامراته بائنة منه يوم ارتد فلا تقربه ويقسم ماله على ورثته وتعتد امرأته عدة المتوفى عنها زوجها وعلى الإمام أن يقتله ولا يستتبه.

٩٥٨/٣ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن محمد عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن الفضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام أن رجلاً من المسلمين تنصر وأتى به أمير المؤمنين عليه السلام فاستتابه فأبى عليه فقبض على شعره ثم قال: طؤوا عباد الله فوطيء حتى مات.

٩٥٩/٤ - الحسن بن محبوب عن غير واحد من أصحابنا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام في المرتد يستتاب فإن تاب وإلا قتل، والمرأة إذا ارتدت استتبت فإن تابت ورجعت وإلا خلدت السجن وضيق عليها في حبسها.

.....

٩٥٦ - التهذيب ج ٩ ص ٣١٧ الكافي ج ٧ ص ١٥٣.

٩٥٧ - التهذيب ج ٩ ص ٣١٨ ج ١٠ ص ١٢٢ الكافي ج ٧ ص ٢٥٥ الفقيه ج ٣ ص ١١٠.

٩٥٨ - التهذيب ج ١٠ ص ١٢٣ الكافي ج ٧ ص ٢٥٣ الفقيه ج ٣ ص ١١٢.

٩٥٩ - التهذيب ج ١٠ ص ١٢٣ الكافي ج ٧ ص ٢٥٣.

٩٦٠/٥ - أحمد بن محمد عن علي بن حديد عن جليل بن دراج وغيره عن أحدهما عليهما السلام في رجل رجع عن الإسلام قال: يستتاب فإن تاب وإلا قتل، قيل لجميل: فما تقول إن تاب ثم رجع عن الإسلام؟ قال: يستتاب، فقيل: فما تقول: إن تاب ثم رجع ثم تاب ثم رجع؟ فقال: لم أسمع في هذا شيئاً ولكن عندي بمنزلة الزاني الذي يقام عليه الحد مرتين ثم يقتل بعد ذلك.

٩٦١/٦ - سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمعون عن عبدالله بن عبدالرحمن عن مسمع بن عبدالملك عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: المرتد تعزل عنه امرأته ولا تؤكل ذبيحته ويستتاب ثلاثة أيام فإن تاب وإلا قتل يوم الرابع.

٩٦٢/٧ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن أبي عبدالله عليه السلام قال: أتى قوم أمير المؤمنين عليه السلام فقالوا: السلام عليك يا ربنا فاستتابهم فلم يتوبوا فحفر لهم حفيرة وأوقد فيها ناراً وحفر حفيرة أخرى إلى جانبها وأفضى بينهما فلما لم يتوبوا ألقاهم في الحفيرة وأوقد لهم في الحفيرة الأخرى حتى ماتوا.

فهذه الأخبار لا تنافي الأخبار الأولى لأن الأولى متناولة لمن ولد على فطرة الإسلام ثم ارتد فإنه لا يقبل توبته ويقتل على كل حال، والأخبار الأخيرة متناولة لمن كان كافراً فأسلم ثم ارتد بعد ذلك فإنه يستتاب فإن تاب فيما بينه وبين ثلاثة أيام وإلا قتل وقد فصل ما ذكرناه أبو عبدالله عليه السلام في رواية عمار الساباطي التي قدمناها، ويؤكد ذلك:

٩٦٣/٨ - ما رواه محمد بن يحيى عن العمركي بن علي النيسابوري عن علي بن جعفر عن أخيه أبي الحسن عليه السلام قال: سألت عن مسلم

٩٦٠ - التهذيب ج ١٠ ص ١٢٣ الكافي ج ٧ ص ٢٥٣.

٩٦١ - التهذيب ج ١٠ ص ١٢٤ الكافي ج ٧ ص ٢٥٥ الفقيه ج ٣ ص ١١٠ بتفاوت في السند.

٩٦٣ - التهذيب ج ١٠ ص ١٢٤ الكافي ج ٧ ص ٢٥٥.

ارتدّ قال: يقتل ولا يستتاب قلت فنصراني أسلم ثم ارتد عن الإسلام قال: يستتاب فإن رجع وإلا قتل.

٩٦٤/٩ - الحسين بن سعيد قال: قرأت بخط رجل إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام رجل ولد على الإسلام ثم كفر وأشرك وخرج عن الإسلام هل يستتاب أو يقتل ولا يستتاب؟ فكتب: يقتل فأما المرأة إذا ارتدت فإنها لا تقتل على كل حال بل تخلد السجن إن لم ترجع إلى الإسلام.

وقد تضمن ذلك رواية الحسن بن محبوب عن غير واحد عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، ويزيد ذلك بياناً:

٩٦٥/١٠ - ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى الخزاز عن غياث بن إبراهيم عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام قال: إذا ارتدت المرأة عن الإسلام لم تقتل ولكن تحبس أبداً.

٩٦٦/١١ - الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يخلد في السجن إلا ثلاثة الذي يمسك على الموت، والمرأة ترتد عن الإسلام والسارق بعد قطع اليد والرجل.

٩٦٧/١٢ - عنه عن الحسن بن محبوب عن عباد بن صهيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: المرتد يستتاب فإن تاب وإلا قتل قال: والمرأة تستتاب فإن تابت وإلا حبست في السجن وأضرّ بها.

٩٦٨/١٣ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في وليدة كانت نصرانية فأسلمت وولدت لسيدها ثم إن سيدها مات فأوصى بها عتاقة السرية على عهد عمر فنكحت نصرانياً ديرانياً وتصرّت فولدت ولدين وحبلت بالثالث قال: فقضى أن يعرض عليها

.....

٩٦٤ - التهذيب ج ١٠ ص ١٢٤.

٩٦٥ - التهذيب ج ١٠ ص ١٢٨ وأخرج الأول الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ١١٠.

٩٦٧ - التهذيب ج ٩ ص ١٢٩ الفقيه ج ٣ ص ٢٧ بتفاوت في السند والمتن.

٩٦٨ - التهذيب ج ٩ ص ٣١٨ وج ١٠ ص ١٢٨.

الإسلام فعرض عليها فأبت فقال: ما ولدت من ولد نصراني فهم عبيد لأخيهم الذي ولدت لسيدها الأول وأنا أحبسها حتى تضع ولدها الذي في بطنها فإذا ولدت قتلتها.

فلا ينافي الأخبار الأولى لأن هذا الخبر إنما وجب فيه قتلها لأنها ارتدت عن الإسلام وتزوجت كافراً فلاجل ذلك وجب عليها القتل، ولو لم يكن تزوجت كان حكمها أن تخلد في الحبس حسب ما تضمنته الروايات الأولى.

١٥٠. باب حكم المحارب

٩٦٩/١ - محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن جعفر بن محمد بن عبيد الله عن محمد بن سليمان الديلمي عن عبيد الله المدائني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له جعلت فداك أخبرني: عن قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾^(١) قال: فعقد بيده ثم قال: يا أبا عبد الله خذها أربعاً بأربع ثم قال: إذا حارب الله ورسوله وسعى في الأرض فساداً فقتل قتل، وإن قُتل وأخذ المال قُتل وصلب، وإن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف فإن حارب الله ورسوله وسعى في الأرض فساداً ولم يقتل ولم يأخذ المال نفى من الأرض قال: قلت: وما حد نفيه؟ قال: سنة ينفي من الأرض التي يفعل فيها إلى غيرها ثم يكتب إلى ذلك المصر بأنه منفي فلا تؤاكلوه ولا تشاربوه ولا تناكحوه حتى يخرج إلى غيره: فيكتب إليهم أيضاً بمثل ذلك فلا يزال هذه حاله سنة فإذا فعل به ذلك تاب وهو صاغر.

٩٧٠/٢ - فأما ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾ إلى آخر الآية، فقلت: أي شيء عليهم من هذه الحدود التي سمى

(١) سورة المائدة، الآية ٣٣.

٩٦٩ - التهذيب ج ١٠ ص ١١٨ الكافي ج ٧ ص ٢٤٤ بتفاوت في السند والمتن.

٩٧٠ - التهذيب ج ١٠ ص ١٢٠ الكافي ج ٧ ص ٢٤٣.

الله؟ قال: ذلك إلى الإمام إن شاء قطع وإن شاء صلب وإن شاء نفى وإن شاء قتل، قلت: النفي إلى أين؟ قال: ينفي من مصر إلى مصر آخر وقال: إن علياً عليه السلام نفى رجلين من الكوفة إلى البصرة.

فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين، أحدهما: أن نحمله على التقية لأن في العامة من يقول: إن الإمام مخير بين هذه الحدود ولا ينزلها، على ما تضمنته الرواية الأولى والأخبار التي ذكرناها في كتابنا الكبير، والذي يدل على ذلك:

٩٧١/٣ - ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن علي بن الحسن الميثمي عن علي بن أسباط عن داود بن أبي يزيد عن أبي عبيدة بن بشير الخثعمي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قاطع الطريق وقلت: إن الناس يقولون الإمام فيه مخير أي شيء شاء صنع؟ قال: ليس أي شيء شاء صنع ولكن يصنع بهم على قدر جناياتهم فقال: من قطع الطريق فقتل وأخذ المال قطعت يده ورجله وصلب، ومن قطع الطريق وقتل ولم يأخذ المال قتل، ومن قطع الطريق ولم يأخذ المال ولم يقتل نفى من الأرض.

والوجه الآخر أن نقول إنه مخير إذا حارب وشهر السلاح وضرب وعقر وأخذ المال وإن لم يقتل فإنه يكون أمره إلى الإمام، يدل على هذا التفصيل:

٩٧٢/٤ - ما رواه أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: من شهر السلاح في مصر من الأمصار فعقر اقتص منه ونفي من تلك المدينة، ومن شهر السلاح في غير الأمصار وضرب وعقر وأخذ المال ولم يقتل فهو محارب وجزاؤه جزاء المحارب وأمره إلى الإمام إن شاء قتله وإن شاء صلبه وإن شاء قطع يده ورجله، قال: وإن ضرب وقتل وأخذ المال فعلى الإمام أن يقطع يده اليمنى بالسرقة ثم يدفعه إلى أولياء المقتول فيتبعونه بالمال ثم يقتلونه، قال: فقال له أبو عبيدة: أصلحك الله أرأيت إن عفا عنه أولياء المقتول؟ قال: فقال أبو

٩٧١ - التهذيب ج ١٠ ص ١١٩ الكافي ج ٧ ص ٢٤٥.

٩٧٢ - التهذيب ج ١٠ ص ١١٨ الكافي ج ٧ ص ٢٤٥.

جعفر عليه السلام: إن عفوا عنه فإن علي الإمام أن يقتله لأنه قد حارب الله ورسوله وقتل وسرق قال: ثم قال له أبو عبيدة: أرايت إن أراد أولياء المقتول أن يأخذوا منه الدية ويدعوه ألهم ذلك؟ قال: فقال: لا عليه القتل.

كتاب الديات

١٥١. باب مقدار الدية

٩٧٣/١ - أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: دية الخطأ إذا لم يرد الرجل القتل مائة من الإبل أو عشرة آلاف من الورق أو ألف من الشاة، وقال: الدية المغلظة التي تشبه العمد وليس بعمد أفضل من دية الخطأ بأسنان الإبل ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون جذعة وأربع وثلاثون ثنية كلها طروقة الفحل، وسأله عن الدية فقال: دية المسلم عشرة آلاف من الفضة أو ألف مثقال من الذهب أو ألف من الشاة على أسنانها أثلاثاً، من الإبل مائة على أسنانها، ومن البقر مائتان.

٩٧٤/٢ - علي بن محمد بن عيسى عن يونس عن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال في قتل الخطأ: مائة من الإبل أو ألف من الغنم أو عشرة آلاف درهم أو ألف دينار فإن كانت الإبل خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة، والدية المغلظة في الخطأ الذي يشبه العمد الذي يضرب بالحجر أو بالعصا الضربة والضربتين لا يريد قتله هي أثلاث ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون جذعة وأربع وثلاثون خلفة^(١) كلها طروقة الفحل وإن كان الغنم فألف كبش والعمد هو القود أو رضاء ولي المقتول.

٩٧٥/٣ - الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن

(١) الخلفة: بفتح الخاء وكسر اللام الحامل من النوق وجمعها مخاض من غير لفظها.

٩٧٣ - التهذيب ج ١٠ ص ١٤١ الكافي ج ٧ ص ٢٧٩ وفيه عن أبي حمزة.

٩٧٤ - التهذيب ج ١٠ ص ١٤١ - ٢١٨ الكافي ج ٧ ص ٢٧٩.

٩٧٥ - التهذيب ج ١٠ ص ١٤٣ الكافي ج ٧ ص ٢٧٨ الفقيه ج ٤ ص ٨٥.

عبدالرحمن بن الحجاج قال: سمعت ابن أبي ليلى يقول: كانت الدية في الجاهلية مائة من الإبل فأقرها رسول الله صلى الله عليه وآله ثم إنه فرض على أهل البقر مائتي بقرة، وفرض على أهل الشاة ألف شاة، وعلى أهل اليمن الحلل مائة حلة، قال عبدالرحمن: فسألت أبا عبدالله عما روى ابن أبي ليلى فقال: كان علي عليه السلام يقول: الدية ألف دينار وقيمة الدنانير عشرة آلاف درهم، وعلى أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم لأهل الأمصار، ولأهل البوادي الدية مائة من الإبل ولأهل السواد مائتا بقرة أو ألف شاة.

٩٧٦/٤ - فأما ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن بعض أصحابه عن عبدالله بن سنان والحسين بن سعيد عن حماد عن عبدالله بن المغيرة والنضر بن سويد جميعاً عن ابن سنان قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: قال أمير المؤمنين عليه السلام في الخطأ شبه العمد أن يقتل بالسوط أو بالعصا أو بالحجر إن دية ذلك تغلظ وهي مائة من الإبل منها أربعون خلفه بين ثنية إلى بازل عامها وثلاثون حقة وثلاثون بنت لبون، والخطأ يكون فيه ثلاثون حقة وثلاثون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون ذكر وقيمة كل بعير من الورق مائة وعشرون درهماً أو عشرة دنانير، ومن الغنم قيمة كل ناب من الإبل عشرون شاة.

٩٧٧/٥ - الحسين بن سعيد عن معاوية بن وهب قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن دية العمد فقال: مائة من فحولة الإبل المسان^(١) فإن لم يكن إبل فمكان كل جمل عشرون من فحولة الغنم.

فما تضمنت هذه الأخبار من اختلاف أسنان الإبل في قتل الخطأ وشبه العمد وما تضمنته الأخبار الأولى الوجه فيها أن نحملها على أن للإمام أن يعمل بأيها شاء بحسب ما يراه في الحال من الصلاح، وما تضمنته من أنه إذا

(١) المسان: جمع مسن وهو الكبير السن من الدواب.

٩٧٦ - التهذيب ج ١٠ ص ١٤٢ الكافي ج ٧ ص ٢٧٩ الفقيه ج ٤ ص ٨٤ مسنداً.

٩٧٧ - التهذيب ج ١٠ ص ١٤٢ الفقيه ج ٤ ص ٨٥.

لم يكن إبل فمكان كل جمل عشرون شاة يحتمل شيئين، أحدهما: أنه إنما يلزم أهل البوادي دية الإبل فمن امتنع منهم من إعطاء الإبل جاز أن يؤخذ منهم مكان كل جمل عشرون شاة بالقيمة والوجه الآخر: أن نحمله على عبد قتل حراً فإنه يلزمه ذلك إذا أراد أولياؤه أن يعطوا عنه الدية، ويدل على ذلك:

٩٧٨/٦ - ما رواه أبو جميلة عن زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام في العبد يقتل حراً عمداً قال: مائة من الإبل المسان فإن لم يكن إبل فمكان كل جمل عشرون من فحولة الغنم.

وأما الدراهم فعشرة آلاف درهم وعلى ذلك دلت الروايات الأولى، ويؤكد ذلك أيضاً:

٩٧٩/٧ - ما رواه علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: من قتل مؤمناً متعمداً فإنه يقاد به إلا أن يرضى أولياء المقتول أن يقبلوا الدية أو يتراضوا بأكثر من الدية أو بأقل من الدية فإن فعلوا ذلك بينهم جاز وإن لم يتراضوا أقيد، وقال: الدية عشرة آلاف درهم، أو ألف دينار، أو مائة من الإبل.

فأما ما تضمنته الروايات المتقدمة من أنه يخرج عن كل إبل مائة وعشرون درهماً.

٩٨٠/٨ - وما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي وعبد الله بن المغيرة والنضر بن سويد جميعاً عن عبد الله بن سنان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من قتل مؤمناً متعمداً أقيد منه إلا أن يرضى أولياء المقتول أن يقبلوا الدية، فإن رضوا بالدية وأحب ذلك القاتل فالدية اثني عشر ألفاً أو ألف دينار.

٩٨١/٩ - الحسين بن سعيد عن حماد والنضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الدية

.....

٩٧٨ - التهذيب ج ١٠ ص ١٤٥.

٩٧٩ - التهذيب ج ١٠ ص ١٤٣ الكافي ج ٧ ص ٢٨٠.

٩٨٠ - ٩٨١ - التهذيب ج ١٠ ص ١٤٣.

ألف دينار، أو اثني عشر ألف درهم، أو مائة من الإبل.

فألوجه في هذين الخبرين ما ذكره:

٩٨٢/١٠ - الحسين بن سعيد وأحمد بن محمد بن عيسى معاً أنه روى

أصحابنا أن ذلك من وزن ستة.

وإذا كان كذلك فهو يرجع إلى عشرة آلاف درهم، ويحتمل أن تكون

هذه الأخبار وردت للتقية لأن ذلك مذهب العامة.

١٥٢. باب أنه لا يجب على العاقلة عمد ولا إقرار ولا صلح

٩٨٣/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا يضمن العاقلة عمداً ولا إقراراً ولا صلحاً.

٩٨٤/٢ - النسوفي عن السكوني عن جعفر عن أبيه أن أمير المؤمنين عليه السلام قال: العاقلة لا تضمن عمداً ولا إقراراً ولا صلحاً.

٩٨٥/٣ - فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن أحمد بن الحسن الميثمي عن أبان بن عثمان عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً متعمداً ثم هرب القاتل فلم يقدر عليه قال: إن كان له مال أخذت الدية من ماله وإلا فمن الأقرب فالأقرب فإنه لا يبطل دم امرئ مسلم.

٩٨٦/٤ - محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي جعفر عليه السلام في رجل قتل رجلاً عمداً ثم فر فلم يقدر عليه حتى مات قال: إن كان له مال أخذ منه وإلا أخذ من الأقرب فالأقرب.

فالوجه في هذين الخبرين أن نحملهما على الحال التي تضمنها وهي الحال التي لا يقدر فيها على القاتل إما لهربه أو لموته فإنه يؤخذ من عاقلته، وإنما لم يلزمهم ذلك مع وجود القاتل، والذي يؤكد ما قلناه:

.....

٩٨٣ - التهذيب ج ١٠ ص ١٥٢ الكافي ج ٧ ص ٣٥٩ الفقيه ج ٤ ص ١١٧.
٩٨٤ - ٩٨٥ - التهذيب ج ١٠ ص ١٥٢ وأخرج الأخير الكليني في الكافي ج ٧ ص ٣٥٩ بتفاوت

يسير.

٩٨٦ - التهذيب ج ١٠ ص ١٥٢ الفقيه ج ٤ ص ١٤٦ الكافي ج ٧ ص ٣٦١.

٩٨٧/٥ - ما رواه محمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبي الجوزا عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عليهم السلام قال: لا تضمن العاقلة إلا ما قامت عليه البينة، قال: فأثاه رجل فاعترف عنده فجعله في ماله خاصة ولم يجعل على العاقلة شيئاً.

١٥٣ - باب أنه ليس للنساء عفو ولا قود

٩٨٨/١ - محمد بن يعقوب عن أحمد بن محمد الكوفي عن محمد بن أحمد النهدي عن محمد بن الوليد عن أبان عن أبي العباس عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ليس للنساء عفو ولا قود.

٩٨٩/٢ - فأما ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن فضال عن يونس بن يعقوب عن أبي مريم عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام فيمن عفا عن ذي سهم فإن عفوّه جائز، وقضى في أربعة إخوة عفا أحدهم قال: يعطى بقيتهم الدية ويرفع عنه بحصة الذي عفا .

٩٩٠/٣ - وما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في رجلين قتل رجلًا عمدًا وله وليان فعفا أحد الوليين فقال: إذا عفا عنه بعض الأولياء درى عنه القتل وطُرح عنهما من الدية بقدر حصة من عفا وأدّى الباقي من أموالهما إلى الذي لم يعف وقال: عفو كل ذي سهم جائز.

٩٩١/٤ - أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل قتل رجلين عمدًا ولهما أولياء فعفا أولياء أحدهما وأبى الآخر قال: فقال: يقتل الذين لم يعفوا وإن أحبوا أن يأخذوا الدية أخذوا، قال عبد الرحمن: فقلت لأبي عبد الله عليه

.....
٩٨٨ - التهذيب ج ٩ ص ٣٣٦ وج ١٠ ص ١٥٨ الكافي ج ٧ ص ٣٥٣.

٩٨٩ - التهذيب ج ١٠ ص ١٥٨ الكافي ج ٧ ص ٣٥٣.

٩٩٠ - التهذيب ج ١٠ ص ١٥٦ الكافي ج ٧ ص ٣٥٣.

٩٩١ - التهذيب ج ١٠ ص ١٥٧ الكافي ج ٧ ص ٣٥٣.

السلام: رجلان قتلا رجلاً عمداً وله وليان فعفا أحد الوليين قال: فقال: إذا عفا بعض الأولياء درىء عنهما القتل وطرح عنهما من الدية بقدر حصّة من عفا وأدّى الباقي من أموالهما إلى الذين لم يعفوا.

فلا تنافي بين هذه الأخبار والخبر الأول من وجهين، أحدهما أنه يجوز لنا أن نخص هذه الأخبار بأن نقول يجوز عفو من كان له حظ من الدية إلا أن يكون امرأة فإنه لا يجوز لها عفو ولا قود، والثاني: أن هذه الأخبار إنما تضمنت جواز عفو الأولياء والمرأة ليست بولي المقتول لأن المولى هو الذي له المطالبة بالقود أو الدية وليس للمرأة ذلك وإذا لم يكن ولياً لم يناف ما قدمناه، فأما ما تضمنته هذه الروايات من أنه إذا عفا بعض الأولياء درىء عنه القتل وانتقل ذلك إلى الدية، فالوجه فيها أنه إنما ينقل إلى الدية إذا لم يؤد من يريد القود إلى أولياء المقاد منه مقدار ما عفا عنه لأنه متى لم يؤد ذلك لم يكن له القود على حال وكذلك القول فيما:

٩٩٢/٥ - رواه الصفار عن الحسن بن موسى عن غياث بن كلوب عن إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه أن علياً عليه السلام كان يقول: من عفا عن الدم من ذي سهم له فيه فعفوه جائز ويسقط الدم ويصير دية ويرفع عنه حصّة الذي عفا .

والذي يدل على ما قلناه من أن له القود إذا رد مقدار ما عفا عنه .

٩٩٣/٦ - ما رواه أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن أبي ولاد الحناط قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتلته امرأة وله أب وأم وابن فقال الابن: أنا أريد أن أقتل قاتل أبي وقال الأب: أنا أعفوه وقالت الأم أنا آخذ الدية قال: فقال: فليعط الابن أم المقتول السدس من الدية ويعطي ورثة القاتل السدس من الدية حق الأب الذي عفا وليقتله.

٩٩٤/٧ - أحمد بن محمد عن علي بن حديد عن ابن أبي عمير عن

.....
٩٩٢ - التهذيب ج ١٠ ص ١٥٨ .

٩٩٣ - التهذيب ج ١٠ ص ١٥٦ الكافي ج ٧ ص ٣٥٢ الفقيه ج ٤ ص ١١٥ .

٩٩٤ - التهذيب ج ١٠ ص ١٥٨ الكافي ج ٧ ص ٣٥٢ الفقيه ج ٤ ص ١١٥ .

جميل بن دراج عن بعض أصحابه رفعه إلى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل قتل وله وليان فعفا أحدهما وأبى الآخر أن يعفو قال: إن الذي لم يعف إن أراد أن يقتل قتل وردّ نصف الدية إلى أولياء المقتول المقاد منه.

٩٩٥/٨ - فأما ما رواه ابن محبوب عن أبي ولاد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل وله أولاد صغار وكبار أرأيت إن عفا أولاده الكبار؟ قال: فقال: لا يقتل ويجوز عفو الكبار في حصصهم فإذا كبر الصغار كان لهم أن يطلبوا حصصهم من الدية.

قوله عليه السلام: إذا كبر الصغار كان لهم أن يطلبوا حصصهم من الدية لا يدل على أنه ليس لهم القود بالشرط الذي ذكرناه والذي يدل على أن لهم القود مضافاً إلى ما قدمناه:

٩٩٦/٩ - ما رواه الصفار عن الحسن بن موسى عن غياث بن كلوب عن إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه أن علياً عليهم السلام قال: انتظروا بالصغار الذين قُتل أبوهم أن يكبروا فإذا بلغوا خيروا فإن أحبوا قتلوا أو عفوا أو صالحوا.

.....

١٥٤. باب حكم الرجل اذا قتل امرأة

٩٩٧/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يقتل المرأة متعمداً فإذا أراد أهل المرأة أن يقتلوه قال: ذلك لهم إذا أدوا إلى أهله نصف الدية، وإن قبلوا الدية فلهم نصف الدية.

٩٩٨/٢ - علي بن محمد بن عيسى عن موسى عن عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا قتل الرجل المرأة فإن أرادوا القود أدوا فضل دية الرجل وأقادوه بها، وإن لم يفعلوا قبلوا الدية دية كاملة، ودية المرأة نصف دية الرجل.

٩٩٩/٣ - أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في رجل قتل امرأته متعمداً فقال: إن شاء أهلها أن يقتلوه يؤدوا إلى أهله نصف الدية وإن شأوا أخذوا نصف الدية خمسة آلاف درهم.

١٠٠٠/٤ - أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن إسحاق بن عمار عن أبي بصير عن أحدهما عليهما السلام قال: قلت: رجل قتل امرأة فقال: إن أراد أهل المرأة أن يقتلوه أدوا نصف ديتهم وقتلوه وإلا قبلوا الدية.

١٠٠١/٥ - أحمد بن محمد عن المفضل عن زيد الشحام عن أبي

٩٩٧ - التهذيب ج ١٠ ص ١٦٠ وهو صدر حديث الكافي ج ٧ ص ٢٩٦.

٩٩٨ - التهذيب ج ١٠ ص ١٦١ باختلاف في المتن الكافي ج ٧ ص ٢٩٦ وهو صدر حديث.

٩٩٩ - التهذيب ج ١٠ ص ١٦١ وهو صدر حديث الكافي ج ٧ ص ٢٩٦ وهو صدر حديث.

١٠٠٠ - التهذيب ج ١٠ ص ١٦٢ الكافي ج ٧ ص ٢٩٨ الفقيه ج ٤ ص ٩٧.

١٠٠١ - التهذيب ج ١٠ ص ١٦٢.

عبدالله عليه السلام في رجل قتل امرأة متعمدا قال: إن شاء أهلها أن يقتلوه قتلوه ويؤدوا إلى أهله نصف الدية.

١٠٠٢/٦ - فأما ما رواه الصفار عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن إسحاق بن عمار عن أبي جعفر عليه السلام: أن رجلاً قتل امرأة فلم يجعل علي عليه السلام بينهما قصاصاً وألزم الدية.

فلا ينافي الأخبار الأولى من وجهين، أحدهما: أنه يجوز أن يكون عليه السلام لم يجعل بينهما قصاصاً من حيث لم يكن القتل عمداً يجب فيه القود، والثاني: أنه لم يجعل بينهما قصاصاً لا يحتاج معه إلى رد فضل الدية لأن الأخبار الأولى وقد تضمنت أن بينهما قصاصاً بشرط أن يردوا فضل ديتها على أولياء الرجل فمتى لم يردوا فليس لهم إلا الدية، والذي يؤكد ذلك:

١٠٠٣/٧ - ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبي الجوزا عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليهم السلام قال: ليس بين الرجل والنساء قصاص إلا في النفس.

فأثبت القصاص بينهما في النفس على الشرط الذي ذكرناه، فأما ما تضمنه هذا الخبر من أنه ليس بينهما قصاص إلا في النفس المعنى فيه أنه ليس بينهما قصاص يتساوى فيه الرجل والمرأة لأن ديات أعضاء المرأة على النصف من ديات أعضاء الرجل إذا جاوز ما فيه ثلث الدية على ما بيناه في الكتاب الكبير، والذي يدل على أنه يثبت بينهما القصاص في الأعضاء:

١٠٠٤/٨ - ما رواه الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن سيابة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إن في كتاب علي عليه السلام: لو أن رجلاً قطع فرج امرأته لأغرمته لها ديتها فإن لم يؤد إليها ديتها قطعت لها فرجه إن طلبت ذلك.

.....

١٠٠٢ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٤٦.

١٠٠٣ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٤٥ وهو صدر حديث.

١٠٠٤ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٢١ الكافي ج ٧ ص ٣١١ الفقيه ج ٤ ص ١٢٦.

١٥٥. باب حكم المرأة إذا قتلت رجلاً

١٠٠٥/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: إن قتلت المرأة الرجل قتلت به وليس لهم إلا نفسها.

١٠٠٦/٢ - أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة قتلت رجلاً قال: تقتل به ولا يغرم أهلها شيئاً.

١٠٠٧/٣ - عنه عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في امرأة قتلت زوجها متعمدة فقال: إن شاء أهله أن يقتلوا وليس يجني أحد أكثر من جنايته على نفسه.

١٠٠٨/٤ - الحسين بن سعيد عن محمد بن خالد عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة تقتل الرجل ما عليها؟ قال: لا يجني الجاني على أكثر من نفسه.

١٠٠٩/٥ - فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن معاوية بن حكيم عن موسى بن بكر عن أبي مريم ومحمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن يحيى عن علي بن الحسن بن رباط عن أبي مريم الأنصاري عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال في امرأة قتلت رجلاً قال: تقتل ويؤدي وليها بقية المال.

.....

١٠٠٦ - التهذيب ج ١٠ ص ١٦١ وهو ذيل حديث. الكافي ج ٧ ص ٢٩٦.

١٠٠٧ - التهذيب ج ١٠ ص ١٦١ وهو ذيل حديث الفقيه ج ٤ ص ٩٧ مرسلًا عن الصادق عليه السلام. الكافي ج ٧ ص ٢٩٦.

١٠٠٨ - التهذيب ج ١٠ ص ١٦٢. ١٠٠٩ - التهذيب ج ١٠ ص ١٦٣.

فهذه الرواية شاذة لم يروها إلا أبو مريم الأنصاري وإن تكررت في الكتب في مواضع متفرقة ومع ذلك فإنها مخالفة لظاهر الكتاب قال الله تعالى: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾^(١) فحكم أن النفس بالنفس ولم يذكر معها شيئاً آخر، والروايات التي قدمناها صريحة بأنه لا يجني الجاني على أكثر من نفسه وأنه ليس على أوليائها شيء، فإذا وردت هذه الرواية مخالفة لذلك ينبغي أن لا يلتفت إليها ولا إلى العمل بها.

١٥٦. باب مقدار دية أهل الذمة

١٠١٠/١ - علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: دية اليهودي والنصراني والمجوسي ثمانمائة درهم.

١٠١١/٢ - أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن أبان بن تغلب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إبراهيم يزعم أن دية النصراني واليهودي والمجوسي سواء فقال: نعم قال الحق.

١٠١٢/٣ - الحسن بن محبوب عن أبي أيوب وابن بكير عن ليث المرادي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دية النصراني واليهودي والمجوسي فقال: ديتهم جميعاً سواء ثمانمائة درهم ثمانمائة درهم.

١٠١٣/٤ - ابن أبي عمير عن سماعة بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام قال: بعث النبي صلى الله عليه وآله خالد بن الوليد إلى البحرين فأصاب بها دماء قوم من اليهود والنصارى والمجوس فكتب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله إنني أصبت دماء قوم من اليهود والنصارى فوديتهم ثمانمائة ثمانمائة وأصبت دماء من المجوس ولم تكن عهدت إليّ فيهم قال: فكتب إليه رسول الله صلى الله عليه وآله أن ديتهم مثل دية اليهود والنصارى وقال: إنهم أهل الكتاب.

.....

١٠١٠ - التهذيب ج ١٠ ص ١٦٦ الكافي ج ٧ ص ٣٠٦.

١٠١١ - التهذيب ج ١٠ ص ١٦٦ والكافي ج ٧ ص ٣٠٧.

١٠١٢ - التهذيب ج ١٠ ص ١٦٦ الكافي ج ٧ ص ٣٠٨.

١٠١٣ - التهذيب ج ١٠ ص ١٦٦ الفقيه ج ٤ ص ١٠٠.

١٠١٤/٥ - إسماعيل بن مهران عن درست عن ابن مسكان عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن دية اليهودي والنصراني والمجوسي فقال: هم سواء ثمانمائة درهم ثمانمائة درهم.

١٠١٥/٦ - عنه عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: كم دية الذمي؟ قال: ثمانمائة درهم.

١٠١٦/٧ - صفوان عن ابن مسكان عن ليث المرادي وعبد الأعلى بن أعين عن أبي عبدالله عليه السلام قال: دية النصراني واليهودي ثمانمائة درهم.

١٠١٧/٨ - فأما ما رواه إسماعيل بن مهران عن ابن المغيرة عن منصور عن أبان بن تغلب عن أبي عبدالله عليه السلام قال: دية النصراني واليهودي والمجوسي دية المسلم.

١٠١٨/٩ - وما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: من أعطاه رسول الله صلى الله عليه وآله ذمة فديته كاملة، قال زرارة: فهو؟ قال أبو عبدالله عليه السلام: وهؤلاء ممن أعطاهم ذمة.

١٠١٩/١٠ - وما رواه محمد بن خالد عن القاسم بن محمد عن علي عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم ودية المجوسي ثمانمائة درهم، وقال أيضاً إن للمجوسي كتاباً يقال له (جاماس).

فلا تنافي بين هذه الأخبار والأخبار الأولى، لأن الوجه فيها أن نحملها على من يتعود قتل أهل الذمة فإنه إذا كان كذلك فلإمام أن يلزمه دية المسلم كاملة تارة وأربعة آلاف درهم أخرى بحسب ما يراه أصلح في الحال وأردع،
.....
١٠١٤ - التهذيب ج ١٠ ص ١٦٦ وفيه زيادة الفقيه ج ٤ ص ١٠٠.

١٠١٥ - التهذيب ج ١٠ ص ١٦٦.

١٠١٦ - ١٠١٧ - التهذيب ج ١٠ ص ١٦٧ وأخرج الأخير الصدوق في الفقيه ج ٤ ص ١٠١.

١٠١٨ - ١٠١٩ - التهذيب ج ١٠ ص ١٦٧ وأخرج الأخير الصدوق في الفقيه ج ٤ ص ١٠١ وفيه (جاماست).

فأما من كان ذلك منه نادراً لم يكن عليه أكثر من ثمانمائة درهم حسب ما تضمنته الأخبار الأولى ، والذي يدل على ما قلناه :

١١/ ١٠٢٠ - ما رواه ابن محبوب عن أبي أيوب عن سماعة قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن مسلم قتل ذمياً قال : فقال : هذا شيء شديد لا تحمله الناس فليعط أهله دية المسلم حتى ينكل عن قتل أهل السواد وعن قتل الذمي ، ثم قال : لو أن مسلماً غضب على ذمي فأراد أن يقتله ويأخذ أرضه ويؤذي إلى أهله ثمانمائة درهم إذن يكثر القتل في الذميين ، ومن قتل ذمياً ظلماً فإنه ليحرم على المسلم أن يقتل ذمياً حراماً ما آمن بالجزية وأداها ولم يجحدها .

فأما رواية أبي بصير خاصة فقد روينا عنه أن ديتهم ثمانمائة مثل سائر الأخبار ، وما تضمن خبره من الفرق بين اليهود والنصارى والمجوس فقد روى هو أيضاً أنه لا فرق بينهم وأنهم سواء في الدية وقد قدمناه عنه وعن غيره ، يزيد ذلك بياناً :

١٢/ ١٠٢١ - ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زرارة قال : سألت عن المجوس ما حدهم ؟ فقال : هم من أهل الكتاب ومجراهم مجرى اليهود والنصارى في الحدود والديات .

١٥٧. باب أنه لا يقاد مسلم بكافر

١٠٢٢/١ - الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا يقاد مسلم بذمي لا في القتل ولا في الجراحات ولكن يؤخذ من المسلم جنايته للذمي على قدر دية الذمي ثمانمائة درهم.

١٠٢٣/٢ - فأما ما رواه يونس عن ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا قتل المسلم يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً فأرادوا أن يقيّدوا ردوا فضل دية المسلم وأقادوا به.

١٠٢٤/٣ - عنه عن زرعة عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مسلم يقتل رجلاً من أهل الذمة قال: هذا حديث شديد لا يحتمله الناس ولكن يعطى الذمي دية المسلم ثم يقتل به المسلم.

١٠٢٥/٤ - الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن أبي المعز عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا قتل المسلم النصراني ثم أراد أهل النصراني أن يقتلوه قتلوه وأدوا فضل ما بين الديتين.

فلا تنافي بين هذه الأخبار والخبر الأول لأن الوجه فيها أن نحملها على من يتعود قتل أهل الذمة فإنه إذا كان كذلك فلا إمام أن يقتله به ويؤدي أهل الذمي فضل دية المسلم على الذمي على ورثته وإنما يفعل ذلك لكي يرتدع الناس عن قتل أهل الذمة، يدل على ذلك:

١٠٢٢ - التهذيب ج ١٠ ص ١٦٨ الكافي ج ٧ ص ٣٠٧ الفقيه ج ٤ ص ١٠٠.

١٠٢٣ - ١٠٢٤ - التهذيب ج ١٠ ص ١٦٨ الكافي ج ٧ ص ٣٠٦.

١٠٢٥ - التهذيب ج ١٠ ص ١٦٨ الكافي ج ٧ ص ٣٠٧ الفقيه ج ٤ ص ١٠٢.

١٠٢٦/٥ - ما رواه أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن أبان عن إسماعيل بن الفضل، والحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد، وفضالة عن أبان عن إسماعيل بن الفضل قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن دماء اليهود والنصارى والمجوس هل عليهم وعلى من قتلهم شيء إذا غشوا المسلمين وأظهروا العداوة؟ قال: لا إلا أن يكون متعوداً لقتلهم قال: وسألته عن المسلم هل يقتل بأهل الذمة وأهل الكتاب إذا قتلهم؟ قال: لا إلا أن يكون معتاداً لذلك لا يدع قتلهم فيقتل وهو صاغر.

١٠٢٧/٦ - جعفر بن بشير عن إسماعيل بن الفضل عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت رجل قتل رجلاً من أهل الذمة قال: لا يقتل به إلا أن يكون متعوداً للقتل.

١٠٢٨/٧ - يونس عن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن الرضا عليه السلام مثله.

١٥٨. باب أنه لا يقتل حر بعبد

١٠٢٩/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا يقتل الحرّ بالعبد فإذا قتل الحرّ العبد غرم ثمنه وضرب ضرباً شديداً.

١٠٣٠/٢ - أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا يقتل حرّ بعبد وإن قتله عمداً ولكن يغرم ثمنه ويضرب ضرباً شديداً إذا قتله عمداً، وقال: دية المملوك ثمنه.

١٠٣١/٣ - أحمد بن أبي عبدالله عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال: لا يقتل العبد بالحرّ ولا يقتل الحرّ بالعبد ولكن يغرم ثمنه ويضرب ضرباً شديداً حتى لا يعود.

١٠٣٢/٤ - صفوان عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أحدهما عليهما السلام قال: قلت: قول الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾^(١) قال: قال: لا يقتل حر بعبد ولكن يضرب ضرباً شديداً ويغرم ثمنه دية العبد.

١٠٣٣/٥ - جعفر بن بشير عن معلى بن أبي عثمان عن أبي عبدالله

(١) سورة البقرة، الآية ١٧٨.

.....
١٠٢٩ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - التهذيب ج ١٠ ص ١٧٠ الكافي ج ٧ ص ٣٠١ وأخرج الأول الصدوق في

الفتاوى ج ٤ ص ١٠٣.

١٠٣٠ - التهذيب ج ١٠ ص ١٧٠ الكافي ج ٧ ص ٣٠٢ بزيادة فيه.

١٠٣٣ - التهذيب ج ١٠ ص ١٧١.

عليه السلام قال: لا يقتل حر بعبد وإذا قتل الحر العبد غرم ثمنه وضرب ضرباً شديداً ومن قتله بالقصاص أو الحد لم يكن له دية.

١٠٣٤/٦ - الحسن بن محبوب عن نعيم بن إبراهيم عن مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا قصاص بين الحر والعبد.

١٠٣٥/٧ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن عبد الله بن المغيرة عن إسماعيل بن أبي زياد عن جعفر عن أبيه عن آبائه عن علي عليهم السلام أنه قتل حرّاً بعبد قتله عمداً.

فالوجه في هذه الرواية أن نحملها على من يكون متعوداً لقتل العبيد لأن من يكون كذلك جاز للإمام أن يقتله به لكي ينكل غيره عن مثل ذلك، فأما إذا كان ذلك منه شاذّاً نادراً فليس عليه أكثر من ثمنه والتأديب حسب ما قدمناه، والذي يدل على ذلك:

١٠٣٦/٨ - ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن المختار بن محمد بن المختار ومحمد بن الحسن عن عبد الله بن الحسن العلوي جميعاً عن الفتح بن يزيد الجرجاني عن أبي الحسن عليه السلام في رجل قتل مملوكه أو مملوكته قال: إن كان المملوك له أدب وحُبس، إلا أن يكون معروفاً بقتل المماليك فيقتل به.

١٠٣٧/٩ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن إسماعيل بن مرار عن يونس عنهم عليهم السلام قال: سئل عن رجل قتل مملوكه؟ قال: إن كان غير معروف بالقتل ضرب ضرباً شديداً وأخذ منه قيمة العبد وتدفع إلى بيت مال المسلمين، وإن كان متعوداً للقتل قتل به.

قال محمد بن الحسن الأخبار التي قدمناها من أن دية العبد ثمنه محمولة على التفصيل الذي روي من أنه لا يجاوز ثمنه دية الحر، لأنه متى زاد على ذلك ردّ إليه وإن نقص لم يلزم قاتله أكثر من ذلك، فمن ذلك:

-
- ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - التهذيب ج ١٠ ص ١٣٧ - ١٧١.
- ١٠٣٦ - التهذيب ج ١٠ ص ١٧١ الكافي ج ٧ ص ٣٠٠.
- ١٠٣٧ - التهذيب ج ١٠ ص ١٧١ الكافي ج ٧ ص ٣٠١.

١٠٣٨/١٠ - ما رواه علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: دية العبد قيمته، وإن كان نفيساً فأفضل قيمته عشرة آلاف درهم، ولا يجاوز به دية الحر.

١٠٣٩/١١ - الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا قتل الحر العبد غرم قيمته وأدب قيل وإن كانت قيمته عشرين ألف درهم قال: لا يجاوز بقيمة العبد دية الأحرار.

.....

١٠٣٨ - التهذيب ج ١٠ ص ١٧٢ الكافي ج ٧ ص ٣٠٢.

١٠٣٩ - التهذيب ج ١٠ ص ١٧٢ الكافي ج ٧ ص ٣٠٣.

١٥٩. باب العبد يقتل جماعة أحرار واحداً بعد الآخر

١٠٤٠/١ - محمد بن الحسن الصفار عن الحسن بن أحمد بن سلمة الكوفي عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن أبيه عن علي بن عقبة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن عبد قتل أربعة أحرار واحداً بعد واحد؟ قال: فقال: هو لأهل الأخير من القتلى إن شأوا قتلوه وإن شأوا استرقوه، لأنه إذا قتل الأول استحق أولياؤه، فإذا قتل الثاني استحق من أولياء الأول فصار لأولياء الثاني، فإذا قتل الثالث استحق من أولياء الثاني فصار لأولياء الثالث، فإذا قتل الرابع استحق من أولياء الثالث فصار لأولياء الرابع إن شأوا قتلوه وإن شأوا استرقوه.

قال محمد بن الحسن هذا الخبر ينبغي أن نحمله على أنه إنما يصير لأولياء الأخير إذا حكم بذلك الحاكم، فأما ما قبل ذلك فإنه يكون بين أولياء الجميع، يدل على ذلك:

١٠٤١/٢ - ما رواه ابن محبوب عن علي بن رئاب عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في عبد جرح رجلين قال: هو بينهما إن كانت جنايته تحيط بقيمته قيل له: فإن جرح رجلاً في أول النهار وجرح آخر في آخر النهار قال: هو بينهما ما لم يحكم الوالي في المجروح الأول قال: فإن جنى بعد ذلك جناية فإن جنايته على الأخير.

١٦٠. باب المدبر يقتل حراً

١٠٤٢/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: مدبر قتل رجلاً خطأً من يضمن عنه؟ قال: يصالح عنه مولاه فإن أبي دفع إلى أولياء المقتول يخدمهم حتى يموت الذي دبره ثم رجع حراً لا سبيل عليه.

١٠٤٣/٢ - عنه عن محمد بن عيسى عن يونس عن محمد بن حمران، وسهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن جميل جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام في مدبر قتل رجلاً خطأً قال: إن شاء مولاه أن يؤدي إليهم الدية وإلا دفعه إليهم يخدمهم فإذا مات مولاه يعني الذي أعتقه رجع حراً، وفي رواية يونس لا شيء عليه.

قال محمد بن الحسن هذه الروايات وردت هكذا مطلقة في أنه متى مات المدبر صار المدبر حراً وينبغي أن نقول: متى مات المدبر ينبغي أن يستسعي العبد في دية المقتول لثلا يبطل دم امرئ مسلم، ويحمل ما تضمن رواية يونس من قوله لا شيء عليه على أنه لا شيء عليه في الحال وإن وجب عليه أن يسعى فيه على مستقبل الأوقات، يدل على ذلك:

١٠٤٤/٣ - ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن إسماعيل بن مرار عن يونس عن الخطاب بن سلمة، ورواه أيضاً محمد بن أحمد بن يحيى عن إبراهيم بن هاشم عن صالح بن سعيد عن الحسين بن خالد عن الخطاب بن سلمة عن هشام بن أحمد قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن مدبر قتل رجلاً خطأً قال: أي شيء روئتم في هذا الباب قال: قلت: روئنا عن أبي

١٠٤٢ - ١٠٤٣ - التهذيب ج ١٠ ص ١٧٦ والثاني في الكافي ج ٧ ص ٣٠٤.

١٠٤٤ - التهذيب ج ١٠ ص ١٧٦ الكافي ج ٧ ص ٣٠٤.

عبدالله عليه السلام أنه قال: يُتَلُّ برمته إلى أولياء المقتول فإن مات الذي دبّره
أعتق قال: سبحان الله فيبطل دم امرئ مسلم قلت: هكذا روينا قال: غلطتم
على أبي يُتَلُّ برمته إلى أولياء المقتول فإذا مات الذي دبّره استسعي في
قيمه.

١٦١. باب أم الولد تقتل سيدها خطأ

١٠٤٥/١ - أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن غياث بن إبراهيم عن جعفر عن أبيه عليهما السلام قال: قال علي عليه السلام: إذا قتلت أم الولد سيدها خطأ فهي حرة وليس عليها سعاية.

١٠٤٦/٢ - وروى وهب بن وهب عن جعفر عن أبيه أنه كان يقول: إذا قتلت أم الولد سيدها خطأ فهي حرة ولا تبعة عليها، وإن قتلت عمداً قتلت به.

١٠٤٧/٣ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عبد الله عن الحسن بن علي عن حماد بن عيسى عن جعفر عن أبيه عليهما السلام قال: إذا قتلت أم الولد سيدها خطأ سعت في قيمتها.

فلا ينافي الخبرين الأولين لأن الوجه في الخبرين الأولين أن نحملهما على أنه إذا كان ولدها باقياً، فإنه إذا مات مولاهما انعتقت من نصيب ولدها، والخبر الآخر نحمله على من لا ولد لها تنعتق من نصيبه فينبغي أن يستسعيها الورثة إن شأؤوا ذلك وإن أرادوا بيعها كان لهم ذلك.

.....
١٠٤٥ - ١٠٤٦ - التهذيب ج ١٠ ص ١٧٨ وأخرج الأخير الصدوق في الفقيه ج ٤ ص ١٣٩ مستنداً.
١٠٤٧ - التهذيب ج ١٠ ص ١٧٨.

١٦٢. باب دية المكاتب

١٠٤٨/١ - علي بن محمد بن عيسى عن يونس عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مكاتب قتل قال: يحتسب منه ما أعتق منه فيؤدي به دية الحر وما رَقَّ منه دية العبد.

ولا ينافي هذا الخبر:

١٠٤٩/٢ - ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن أحمد العلوي عن العمركي الخراساني عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال: سألت عن مكاتب فقأ عين مكاتب أو كسر سنه ما عليه؟ قال: إن كان أدى نصف مكاتبته فديته دية حر، وإن كان دون النصف فبقدر ما عتق، وكذلك إذا فقأ عين حر، وسألته عن حر فقأ عين مكاتب أو كسر سنه ما عليه؟ قال: إن كان أدى نصف مكاتبته يفقأ عين الحر أو ديته فإن كان خطأ هو بمنزلة الحر، وإن كان لم يؤدِّ النصف قوّم وأدى بقدر ما أعتق منه، وسألته عن المكاتب إذا أدى نصف ما عليه؟ قال: هو بمنزلة الحر في الحدود وغير ذلك من قتل وغيره.

لأن الوجه في الجمع بينهما أن يحمل الخبر الأول على التفصيل الذي تضمنه الخبر الأخير فنقول يحسب فيؤدي منه بحسب الحرية ما لم يكن أدى نصف ثمنه فإذا أدى ذلك كان حكمه حكم الأحرار على ما تضمنه الخبر الأخير.

١٠٤٨ - التهذيب ج ١٠ ص ١٧٨ الكافي ج ٧ ص ٣٠٥ الفقيه ج ٤ ص ١٠٤ مرسلًا.

١٠٤٩ - التهذيب ج ١٠ ص ١٧٩.

١٦٣. باب المقتول يوجد في قبيلة أو قرية

١٠٥٠/١ - أحمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يوجد قتيلاً في القرية أو بين قريتين فقال: يقاس ما بينهما فأيهما كانت أقرب ضمنت.

١٠٥١/٢ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام مثله.

١٠٥٢/٣ - الحسين بن سعيد عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل قُتل في قرية أو قرياً من قرية أن يغرم أهل تلك القرية إن لم توجد بيّنة على أهل تلك القرية أنهم ما قتلوه.

قال محمد بن الحسن الوجه في هذه الأخبار أنه إنما يلزم أهل القرية أو القبيلة إذا وجد القتل بينهم متى كانوا متهمين بالقتل وامتنعوا من القسامة حسب ما بيناه في كتابنا الكبير، فأما إذا لم يكونوا متهمين بالقتل أو أجابوا إلى القسامة فلا دية عليهم وتؤدى دية من بيت المال، والذي يدل على ذلك:

١٠٥٣/٤ - ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد والعباس والهيثم جميعاً عن الحسن بن محبوب عن علي بن الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا وجد رجل مقتول في قبيلة قوم حلفوا جميعاً ما قتلوه ولا

.....
١٠٥٠ - ١٠٥١ - التهذيب ج ١٠ ص ١٨٢ الكافي ج ٧ ص ٣٥٢ وأخرج الأول الصدوق في الفقيه

ج ٤ ص ٧٩.

١٠٥٣ - التهذيب ج ١٠ ص ١٨٣.

١٠٥٢ - التهذيب ج ١٠ ص ١٨٢.

يعلمون له قاتلاً فإن أبوا غرموا الدية فيما بينهم في أموالهم سواء بين جميع القبيلة من الرجال المدركين.

١٠٥٤/٥ - عنه عن هارون بن مسلم عن مسعدة بن زياد عن جعفر عليه السلام قال: كان أبي رضي الله عنه إذا لم يقم القوم المدعون البينة على قتل قتيْلهم ولم يقسموا بأن المتهمين قتلوه حلف المتهمين بالقتل خمسين يميناً بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً ثم تؤدي الدية إلى أولياء القتيْل وذلك إذا قتل في حي واحد، فأما إذا قتل في عسكر أو سوق أو مدينة فديته تدفع إلى أوليائه من بيت المال.

۱۶۴. باب من قتله الحدّ

۱۰۵۵/۱ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: أيما رجل قتله الحد والقصاص فلا دية له.

۱۰۵۶/۲ - علي بن محمد بن عيسى عن يونس عن مفضل بن صالح عن زيد الشحام قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل قتله القصاص هل له دية فقال: لو كان ذلك لم يقتص من أحد ومن قتله الحدّ فلا دية له.

قال محمد بن الحسن هذان الخبران وردا عامين وينبغي أن نخصهما بأن نقول: إذا قتلها حد من حدود الله فلا دية له من بيت المال وإذا مات في شيء من حدود الأدمين كانت ديته على بيت المال، يدل على ذلك:

۱۰۵۷/۳ - ما رواه الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح الثوري عن أبي عبدالله عليه السلام قال: كان علي عليه السلام يقول: من ضربناه حدّا من حدود الله فمات فلا دية له علينا، ومن ضربناه حدّا في شيء من حقوق الناس فمات فإن ديته علينا.

.....

۱۰۵۵ - التهذيب ج ۱۰ ص ۱۸۳ الكافي ج ۷ ص ۲۸۸ وهو صدر حديث فيهما.

۱۰۵۶ - التهذيب ج ۱۰ ص ۱۸۴ الكافي ج ۷ ص ۲۸۹.

۱۰۵۷ - التهذيب ج ۱۰ ص ۱۸۵ الكافي ج ۷ ص ۲۹۰ الفقيه ج ۴ ص ۵۸.

١٦٥. باب إذا أعنف أحد الزوجين على صاحبه فقتله ما حكمه

١٠٥٨/١ - علي بن إبراهيم عن صالح بن سعيد عن يونس عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن رجل أعنف على امرأته أو امرأة أعنف على زوجها فقتل أحدهما الآخر قال: لا شيء عليهما إذا كانا مأمونين فإن اتهما لزمهما اليمين بالله أنهما لم يريدوا القتل.

١٠٥٩/٢ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي وهشام والنضر وعلي بن النعمان عن ابن مسكان جميعاً عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل أعنف على امرأة فزعم أنها ماتت من عنفه؟ قال: الدية كاملة ولا يقتل الرجل.

فلا ينافي الخبر الأول لأن الخبر الأول نحمله على أنه إنما نفى فيه عنه أن يكون عليهما شيء من القود ولم ينف أن يكون عليهما الدية وإنما تزول التهمة بأن يحلف كل واحد منهما أنه ما أراد قتل صاحبه ثم تلزمه الدية.

.....

١٦٦. باب من زلق من فوق على غيره فقتله

١٠٦٠/١ - الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل وقع على رجل فقتله فقال: ليس عليه شيء.

١٠٦١/٢ - محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الوشا عن أبان بن عثمان عن عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل وقع على رجل من فوق البيت فمات أحدهما قال: ليس على الأعلى شيء ولا على الأسفل شيء.

١٠٦٢/٣ - محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسين عن صفوان بن يحيى وفضالة عن العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: في الرجل يسقط على الرجل فيقتله فقال: لا شيء عليه.

قال محمد بن الحسن الوجه في هذه الأخبار أنه لا يلزمه إذا كان زلق خطأ، فأما إذا دفعه دافع كانت الجناية عليه ويرجع هو على الدافع، يدل على ذلك:

١٠٦٣/٤ - ما رواه الحسن بن محبوب عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل دفع رجلاً على رجل فقتله قال: الدية على الذي وقع على الرجل لأوليائه المقتول، قال: ويرجع المدفوع بالدية على الذي دفعه، قال: وإن أصاب المدفوع شيء فهو على الدافع أيضاً.

١٠٦٠ - ١٠٦١ - التهذيب ج ١٠ ص ١٨٨ الكافي ج ٧ ص ٢٨٦ والثاني في الفقيه ج ٤ ص ٨٣.

١٠٦٢ - التهذيب ج ١٠ ص ١٨٨ بزيادة في آخره الفقيه ج ٤ ص ٨١ بتفاوت سير.

١٠٦٣ - التهذيب ج ١٠ ص ١٨٨ الفقيه ج ٤ ص ٨٦ الكافي ج ٧ ص ٢٨٦.

١٦٧. باب جواز قتل الاثنين فصاعداً بواحد

١٠٦٤/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن أحمد بن الحسن الميثمي عن أبان عن الفضيل بن يسار قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام عشرة قتلوا رجلاً فقال: إن شاء أولياؤه قتلوهم جميعاً وغرموا تسع ديات، وإن شأؤوا تخيروا رجلاً فقتلوه وأدت التسعة الباقيون إلى أهل المقتول الأخير عشر الدية كل رجل منهم، قال: ثم الوالي يلي أدبهم وحسبهم.

١٠٦٥/٢ - عنه عن محمد بن عيسى عن يونس عن عبدالله بن مسكان عن أبي عبدالله عليه السلام في رجلين قتل رجلاً قال: إن أراد أولياء المقتول قتلتهما أدوا دية كاملة وقتلوهما وتكون الدية بين أولياء المقتولين، وإن أرادوا قتل أحدهما قتلوه وأدى المتروك نصف الدية إلى أهل المقتول، فإن لم يؤدوا دية أحدهما ولم يقتل أحدهما قبلوا دية صاحبهم من كليهما، وإن قبل أولياؤه الدية كانت عليهما.

١٠٦٦/٣ - يونس عن ابن مسكان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا قتل الرجلان والثلاثة رجلاً فأرادوا قتلهم ترادوا فضل الدية وإن قبل أولياؤه الدية كانت عليهما وإلا أخذوا دية صاحبهم.

١٠٦٧/٤ - أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام في عشرة اشتركوا في قتل رجل قال: تخير أهل المقتول فأيهما شأؤوا قتلوه ويرجع أولياؤه على الباقيين بتسعة أعشار الدية.

١٠٦٨/٥ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن

.....

١٠٦٤ - التهذيب ج ١٠ ص ١٩٢ الكافي ج ٧ ص ٢٨١ الفقيه ج ٤ ص ٩٤.
 ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - التهذيب ج ١٠ ص ١٩٣ الكافي ج ٧ ص ٢٨١ وأخرج الأخير الصدوق في الفقيه ج ٤ ص ٩٤.
 ١٠٦٨ - التهذيب ج ١٠ ص ١٩٣ الكافي ج ٧ ص ٢٨٢.

القاسم بن عروة عن العباس وغيره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا اجتمع العدة على قتل رجل واحد حكم الوالي أن يقتل أيهم شأوا وليس لهم أن يقتلوا أكثر من واحد إن الله عز وجل يقول: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾^(١) وإذا قتل ثلاثة واحداً خيّر الوالي أي الثلاثة شاء أن يقتل ويضمن الآخر أن تلثي الدية لورثة المقتول.

فلا ينافي الأخبار الأولية، لأن الوجه في هذا الخبر أن نحمله على أحد شيئين، أحدهما: أن نحمله على التقية لأن في الفقهاء من يجوز ذلك، والآخر: أن نحمله على أنه ليس له ذلك إلا بشرط أن يرد ما يفضل عن دية صاحبه وهو خلاف ما يذهب إليه قوم من العامة وهو مذهب بعض من تقدم على أمير المؤمنين عليه السلام لأنه كان يجوز قتل الاثنين وما زاد عليهما بواحد ولا يرد فضل ذلك وذلك لا يجوز على حال والذي يؤكد ما قدمناه:

١٠٦٩/٦ - ما رواه الحسن بن علي ابن بنت الياس عن داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجلين قتلا رجلاً فقال: يقتلان إن شاء أهل المقتول ويردّ على أهلها دية واحدة.

١٠٧٠/٧ - فأما ما رواه محمد بن يحيى عن بعض أصحابنا عن يحيى بن المبارك عن عبد الله بن جبلة عن أبي جميلة عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في عبد وحر قتلا رجلاً حراً قال: إن شاء قتل الحر وإن شاء قتل العبد فإن اختار قتل الحر ضرب جنبي العبد.

قوله عليه السلام: ضرب جنبي العبد لا يدل على أنه لا يجب على مولاه أن يردّ على ورثة المقتول الثاني نصف الدية أو يسلم العبد إليهم، لأنه لو كان حراً لكان عليه ذلك على ما بيناه، فحكم العبد حكمه على السواء وإنما يجب عليه مع ذلك التعزير كما يجب على الأحرار على ما رواه الفضيل بن يسار في الرواية التي قدمناها.

(١) سورة الإسراء، الآية ٣٣.

١٠٦٩ - التهذيب ج ١٠ ص ١٩٤ الفقيه ج ٤ ص ٨٩.

١٠٧٠ - التهذيب ج ١٠ ص ١٣٥ - ٢١٣ الكافي ج ٧ ص ٢٨٣.

١٦٨. باب من أمر غيره بقتل إنسان فقتله

١٠٧١/١ - أحمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في رجل أمر رجلاً بقتل رجل فقتله فقال: يقتل به الذي قتله ويحبس الأمر بقتله في الحبس حتى يموت.

١٠٧٢/٢ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن محمد عن ابن محبوب عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أمر عبده أن يقتل رجلاً فقتله فقال: يقتل السيد به.

١٠٧٣/٣ - علي بن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أمر عبده أن يقتل رجلاً فقتله فقال أمير المؤمنين عليه السلام: وهل عبد الرجل إلا كسيفه يقتل السيد ويستودع العبد السجن.

فالوجه في هذين الخبرين أن نحملهما على من يتعود أمر عبيده بقتل الناس ويلجئهم إلى ذلك ويكرههم عليه، فإن من هذه صورته وجب عليه القتل لأنه مفسد في الأرض وإنما قلنا ذلك لأن الخبر الأول مطابق لظاهر القرآن قال الله تعالى: ﴿أَنْ النَّفْسَ بِالْأَنْفِ﴾^(١) وقد علمنا أنه أراد النفس القاتلة دون غيرها بلا خلاف، فينبغي أن يكون ما خالف ذلك لا يعمل عليه.

(١) سورة المائدة، الآية ٤٥.

١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - التهذيب ج ١٠ ص ١٩٥ الكافي ج ٧ ص ٢٨٣ وأخرج الأول الصدوق في الفقيه ج ٤ ص ٨٨ والأخير في ص ٩٦.

١٦٩. باب ضمان الراكب لما تجنيه الدابة

١٠٧٤/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل يمر على الطريق من طرق المسلمين فتصيب دابته إنساناً برجلها فقال: ليس عليه ما أصابت برجلها ولكن عليه ما أصابت بيدها لأن رجلها خلفه إن ركب وإن كان قادها فإنه يملك بالدابة يدها يضع حيث شاء.

١٠٧٥/٢ - علي عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام أنه ضَمَّنَ القائد والسائق والراكب وقال: ما أصابت الرجل فعلى السائق وما أصابت اليد فعلى الراكب والقائد.

١٠٧٦/٣ - الحسين بن سعيد عن النضر عن هشام بن سالم وعلي بن النعمان عن ابن مسكان جميعاً عن سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مرَّ في طريق المسلمين فتصيب دابته برجلها فقال: ليس على صاحب الدابة شيء مما أصابت برجلها ولكن عليه ما أصابت بيدها لأن رجلها خلفه إذا ركب، وإن قاد دابة فإنه يملك يدها بإذن الله يضعها حيث شاء.

١٠٧٧/٤ - فأما ما رواه الصفار عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه أن علياً عليهم السلام كان يَضْمَنُ الراكب ما أوطأت بيدها ورجلها إلا أن يعث بها أحد فيكون الضمان على الذي عث بها.

.....
١٠٧٤ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٠٠ الكافي ج ٧ ص ٣٤٦ الفقيه ج ٤ ص ١٣٢.

١٠٧٥ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٠٠ الكافي ج ٧ ص ٣٤٩ الفقيه ج ٤ ص ١٣٢.

١٠٧٦ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٠٠ الكافي ج ٧ ص ٣٤٦.

١٠٧٧ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٠١.

فلا ينافي الأخبار الأولى لأن الوجه في هذا الخبر أن نحمله على أنه إذا كان الراكب واقفاً على الدابة فإنه يلزمه ما أصابت بيدها ورجلها، والأخبار الأولى نحملها على من يسير على الدابة، يدل على هذا التفصيل:

١٠٧٨/٥ - ما رواه يونس عن محمد بن سنان عن العلا بن الفضيل عن أبي عبدالله عليه السلام أنه سئل عن رجل يسير على الطريق من طرق المسلمين على دابته فتصيب برجلها فقال: ليس عليه ما أصابت برجلها وعليه ما أصابت بيدها، وإذا وقفت فعليه ما أصابت بيدها ورجلها، وإن كان يسوقها فعليه ما أصابت بيدها ورجلها.

١٠٧٩/٦ - فأما ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «البئر جبار» والعجماء^(١) جبار والمعدن جبار.

١٠٨٠/٧ - عنه عن محمد بن عيسى عن يونس عن رجل عن أبي عبدالله عليه السلام قال: البهيمة من الأنعام لا يغرم أهلها شيئاً.

فالوجه في هذين الخبرين أن نحملهما على أحد شيئين، أحدهما: على البهائم التي ليست مركوبة ولا لها من يحفظها فإن ما تجنيه يكون جباراً، والثاني أن نحملهما على حال لا يكون ركباً لها ولا سائقاً ولا قائداً بأن ترمح برجلها أو يدها أو تكون انفلتت فأصابت إنساناً من غير تفريط من صاحبها، يدل على ذلك:

١٠٨١/٨ - ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن فضال عن

(١) الجبار: بالضم والتخفيف الهدر والذي لا غرم فيه.

(٢) العجماء: البهيمة التي جرحها جبار هي الدابة المفلته من صاحبها ليس لها قائد ولا راكب يسلك بها سواء السبيل فما أتلفته لا دية فيه ولا غرامة.

١٠٧٨ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٠٠ الكافي ج ٧ ص ٣٤٦.

١٠٧٩ - التهذيب ج ١٠ ص ١٩٩ الكافي ج ٧ ص ٣٧٣ الفقيه ج ٤ ص ١٣٠.

١٠٨٠ - التهذيب ج ١٠ ص ١٩٩ الكافي ج ٧ ص ٣٤٦ الفقيه ج ٤ ص ١٣٢.

١٠٨١ - التهذيب ج ١٠ ص ١٩٩ الكافي ج ٧ ص ٣٤٩ الفقيه ج ٤ ص ١٣٢.

يونس بن يعقوب عن أبي مريم عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في صاحب الدابة أنه يضمن ما وطئت بيدها، وما بعجت برجلها فلا ضمان عليه إلا أن يضربها إنسان، يؤكد ما فصلناه:

١٠٨٢/٩ - ما رواه علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: بهيمة الأنعام لا يغرم أهلها شيئاً ما دامت مرسلّة.

١٧٠. باب المرأة والعبد يقتلان رجلاً

١٠٨٣/١ - الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن ضريس الكناسي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة وعبد قتلا رجلاً خطأ فقال: إن خطأ المرأة والعبد مثل العمد فإن أحب أولياء المقتول أن يقتلوهما قتلوهما، قال وإن كان قيمة العبد أكثر من خمسة آلاف درهم فليردوا على سيده ما يفضل بعد الخمسة آلاف درهم، وإن أحبوا أن يقتلوا المرأة ويأخذوا العبد أخذوا إلا أن يكون قيمته أكثر من خمسة آلاف درهم فليردوا على مولى العبد ما يفضل بعد خمسة آلاف درهم ويأخذوا العبد ويفتديه سيده، فإن كانت قيمته أقل من خمسة آلاف درهم فليس لهم إلا العبد.

١٠٨٤/٢ - الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن أبي جعفر عليه السلام قال: سئل عن غلام لم يدرك وامرأة قتلا رجلاً خطأ؟ فقال: إن خطأ المرأة والغلام عمد، فإن أحب أولياء المقتول أن يقتلوهما قتلوهما ويردوا على أولياء الغلام خمسة آلاف درهم، وإن أحبوا أن يقتلوا الغلام قتلوه وترد المرأة على مولى الغلام ربع الدية، قال: وإن أحب أولياء المقتول أن يأخذوا الدية كان على الغلام نصف الدية وعلى المرأة نصف الدية.

قال محمد بن الحسن: قد أوردت هاتين الروایتين لما يتضمنان من أحكام قتل العمد فأما قوله في الخبر الأول إن خطأ المرأة والعبد عمد، وفي الرواية الأخرى إن خطأ المرأة والغلام عمد فهو مخالف لقول الله تعالى لأن الله عز وجل حكم في قتل الخطأ بالدية دون القود ولا يجوز أن يكون الخطأ عمداً كما لا يجوز أن يكون العمد خطأ إلا ممن ليس بمكلف مثل المجانين

١٠٨٣ - التهذيب ج ١٠ ص ٢١٤ الكافي ج ٧ ص ٢٩٩ الفقيه ج ٤ ص ٩١.

١٠٨٤ - التهذيب ج ١٠ ص ٢١٤ الكافي ج ٧ ص ٢٩٨ الفقيه ج ٤ ص ٩١.

ومن ليس بعاقل من الصبيان، وأيضاً فقد أوردنا في كتاب تهذيب الأحكام ما يدل على أن العبد إذا قتل خطأ سلّم إلى أولياء المقتول أو يفتديه مولاه وليس لهم قتله، وكذلك قد بينا أن الصبي إذا لم يبلغ فإن عمده وخطأه يجب فيهما الدية دون القود فكيف يجوز أن نقول في هذه الرواية إن خطأه عمد وإذا كان الخبران على ما قلناه من المنافاة للكتاب والأخبار المتواترة لم ينبغ أن يكون العمل عليهما فيما يتضمنان من جعل الخطأ عمداً، والوجه فيهما أن نحملهما على أن يكون خطؤهما عمداً ما يعتقده بعض المخالفين أنه خطأ وإن كان عمداً لأن فيهم من يقول إن من قتل غيره بغير حديد كان ذلك خطأ ويسقط القود، وقد بينا نحن خلاف ذلك في كتابنا المقدم ذكره، ويكون المعنى في قوله عليه السلام: لم يدرك بمعنى حدّ الكمال لأننا قد بينا أن الصبي إذا بلغ خمسة أشبار اقتص منه أو بلغ عشر سنين، والذي يدل على ذلك هاهنا:

١٠٨٥/٣ - ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: في رجل وغلام اشتركا في قتل رجل فقتلاه فقال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا بلغ الغلام خمسة أشبار اقتص منه وإذا لم يكن بلغ خمسة أشبار قضى بالدية.

أبواب ديات الأعضاء

١٧١ - باب دية الشفتين

١٠٨٦/١ - الحسن بن محبوب عن أبي جميلة عن أبان بن تغلب عن أبي عبدالله عليه السلام قال: في الشفة السفلى ستة آلاف وفي العليا أربعة آلاف لأن السفلى تمسك الماء.

١٠٨٧/٢ - وروى ظريف بن ناصح في كتابه مثل ذلك.

١٠٨٨/٣ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: الشفتان العليا والسفلى سواء في الدية.

فلا ينافي الخبرين الأولين لأنه يمكن أن يكون المراد بالتسوية بينهما في وجوب الدية لا في مقدارها فيكونان متساويين من حيث يجب لكل واحد منهما دية ما وإن تفاضلا في المقدار.

.....

١٧٢. باب ديّات الأسنان

١٠٨٩/١ - الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن زياد بن سودة عن الحكم بن عتيبة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إن بعض الناس في فيه اثنان وثلاثون سنّاً وبعضهم له ثمانية وعشرون سنّاً فعلى كم تقسم دية الأسنان؟ فقال: الخلقة إنما هي ثمانية وعشرون سنّاً اثني عشر في مقادير الفم وستة عشر في مواخيره فعلى هذا قسمت دية الأسنان فدية كل سن من المقادير إذا كسرت حتى تذهب فإن دية خمسمائة درهم وهي اثنتا عشرة سنّاً ستة آلاف درهم، وفي كل سن من المواخير مائتان وخمسون درهماً وهي ستة عشر سنّاً فديتها أربعة آلاف درهم، فجميع دية المقادير والمواخير من الأسنان عشرة آلاف درهم، وإنما وضعت الدية على هذا، فما زاد على ثمانية وعشرين سنّاً فلا دية له وما نقص فلا دية له هكذا وجدناه في كتاب علي عليه السلام.

١٠٩٠/٢ - فأما ما رواه أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: الأسنان كلها سواء في كل سن خمسمائة درهم.

١٠٩١/٣ - وما رواه أحمد بن أبي عبدالله عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: سألت عن الأسنان فقال: هي في الدية سواء.

١٠٩٢/٤ - وما رواه محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد عن محمد بن محمد بن سنان عن العلا بن الفضيل عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال:

.....

١٠٨٩ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٢٤ الكافي ج ٧ ص ٣٢٦ وفيه زيادة الفقيه ج ٤ ص ١١٤.

١٠٩٠ - ١٠٩١ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٢٥ الكافي ج ٧ ص ٣٣٠.

السن من الثنايا والأضراس سواء نصف العشر.

١٠٩٣/٥ - وما رواه الحسن بن علي بن فضال عن ظريف عن علي بن أبي حمزة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: في السن خمس من الإبل أدناها وأقصاها وهو نصف عشر الدية.

فالوجه في هذه الأخبار أن نحملها على الأسنان التي هي المقادير دون المواخير لأنها هي المتساوية في وجوب الدية في كل واحد منها خمسمائة حسب ما فصل في الرواية الأولى، وينبغي أن يبنى المجمع على المفصل لما بيناه في غير موضع، ولو لم يكن المراد ما قلناه لكنت الدية تزيد على الدية الكاملة إذا أوجب في كل سن خمسمائة لأن جميعها ثمانية وعشرون سناً وذلك لا يذهب إليه أحد.

١٠٩٤/٦ - فأما ما رواه النوفلي عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: الأسنان واحد وثلاثون ثغرة^(١) في كل ثغرة ثلاثة أبعة وخمس بعير.

فالوجه في هذه الرواية أن نحملها على التقية لأنها موافقة لمذهب بعض العامة ولسنا نعمل به.

(١) الثغرة: واحدة الأسنان.

١٠٩٣ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٢٩ وهو صدر حديث.

١٠٩٤ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٢٩.

١٧٣. باب السن اذا ضربت فاسودت ولم تقع

١٠٩٥/١ - أحمد بن محمد بن ابن محبوب عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: السن إذا ضربت انتظر بها سنة فإن وقعت أغرم الضارب خمسمائة درهم وإن لم تقع واسودت أغرم ثلثي ديتها.

١٠٩٦/٢ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن علي بن الحكم وغيره عن أبان عن بعض أصحابه عن أبي عبدالله عليه السلام قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: إذا اسودت الثنية جعل فيها الدية.

فألوجه في هذه الرواية أن نحملها على التفصيل الذي ذكرناه في الرواية الأولى من إيجاب ثلثي الدية فيها دون الدية الكاملة.

١٧٤. باب دية الأصبع إذا شلت

١٠٩٧/١ - سهل بن زياد عن ابن محبوب عن علي بن رئاب عن الفضيل بن يسار قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الذراع إذا ضرب فانكسر منه الزند قال فقال: إذا يبست منه الكف فشلت أصابع الكف كلها فإن فيها ثلثي الدية دية اليد، وإن شلت بعض الأصابع وبقي بعض فإن في كل إصبع شلت ثلثي ديتها، قال: وكذلك الحكم في الساق والقدم إذا شلت أصابع القدم.

١٠٩٨/٢ - فأما ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام في الأصبع عشر الدية إذا قطعت من أصلها أو شلت، قال: وسألته عن الأصابع أسواء هن في الدية؟ قال: نعم، قال: وسألته عن الأسنان؟ فقال: ديتهن سواء.

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على أنه إذا فعل بالأصبع ما تشلّ عنده فتستحق بذلك ثلثي ديتها، وإذا قطعت بعد ذلك كان فيها ثلث الدية فيصير دية كاملة لها وذلك لا ينافي التفصيل الذي تضمنه الخبر الأول.

١٠٩٧ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٢٦ الكافي ج ٧ ص ٣٢٥ الفقيه ج ٤ ص ١١٣.

١٠٩٨ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٢٦ الكافي ج ٧ ص ٣٢٥.

١٧٥. باب دية الأصابع

١٠٩٩/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الأصابع أسواء هنّ في الدية؟ قال: نعم.

١١٠٠/٢ - أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: أصابع اليدين والرجلين سواء في الدية في كل أصبع عشر من الإبل، وفي الظفر خمسة دنانير.

١١٠١/٣ - الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال: سألته عن الأصابع هل لبعضها على بعض فضل في الدية؟ فقال: هن سواء في الدية.

١١٠٢/٤ - عنه عن القاسم عن علي عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: في الأصابع في كل أصبع عشر من الإبل.

قال محمد بن الحسن: هذه الروايات متفقة غير مختلفة، وقد روى ظريف بن ناصح في روايته أن الأصابع متساوية إلا الإبهام فإن لها دية مفردة وهي أن لها ثلث دية اليد وثلثي الدية بين الأصابع الأربع بالسواء وقد أوردنا روايته على وجهها في كتابنا الكبير، ويجوز أن نحمل هذه الروايات على هذا التفصيل، وأما ما تضمن رواية أبي بصير وعبدالله بن سنان أن في كل أصبع

.....
١٠٩٩ - ١١٠٠ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٢٦ الكافي ج ٧ ص ٣٢٥ والثاني في الفقيه ج ٤ ص ١١٢.

١١٠١ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٢٨ الفقيه ج ٤ ص ١١٢.

١١٠٢ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٢٨ وهو ذيل حديث.

عشر من الإبل يجوز أن يكون من كلام الراوي وهو أنه لما سمع أن الأصابع
سواء في الدية ففسر هو لكل أصبع عشر من الإبل ولم يعلم أن هذا الحكم
يختص بالأصابع الأربعة وإنما قلنا هذا ليكون العمل على جميع الأخبار دون
اطراح شيء منها.

١٧٦. باب دية نقصان الحروف من اللسان

١١٠٣/١ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا ضرب الرجل على رأسه فثقل لسانه عرض عليه حروف المعجم^(١) فما لم يفصح من الكلام كانت الدية بقصاص من ذلك.

١١٠٤/٢ - عنه عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل ضرب غلاماً على رأسه فذهب بعض لسانه وأفصح ببعض الكلام ولم يفصح ببعض فأقرأه المعجم فقسّم الدية عليه فما أفصح به طرحه وما لم يفصح به ألزمه إياه.

١١٠٥/٣ - عنه عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: فإذا ضرب الرجل على رأسه فثقل لسانه عرضت عليه حروف المعجم فما لم يفصح به منها يؤدي منه بقدر ذلك من المعجم، يقام أصل الدية على المعجم كله ثم يعطى بحساب ما لم يفصح به منها وهي تسعة وعشرون حرفاً.

١١٠٦/٤ - أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل ضرب رجلاً في رأسه فثقل لسانه أنه يعرض عليه حروف المعجم كلها ثم يعطى دية بحصته ما لم يفصح به منها.

(١) حروف المعجم الحروف الهجائية وهي ثمانية وعشرون حرفاً.

.....

١١٠٣ - ١١٠٤ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٣١ الكافي ج ٧ ص ٣١٨.

١١٠٥ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٣١ الكافي ج ٧ ص ٣١٨ الفقيه ج ٤ ص ٦٠ بتفاوت واختلاف.

١١٠٦ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٣١ الكافي ج ٧ ص ٣١٨.

١١٠٧/٥ - النوفلي عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال: أتني أمير المؤمنين عليه السلام برجل ضرب فذهب بعض كلامه وبقي بعض كلامه فجعل ديته على حروف المعجم ثم قال: تكلم بالمعجم فما نقص من كلامه فبحساب ذلك، والمعجم ثمانية وعشرون حرفاً فجعل ثمانية وعشرين جزءاً فما نقص من ذلك فبحساب ذلك.

١١٠٨/٦ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى والصفار جميعاً عن العبيدي عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له: رجل طرق بغلام طرقة فقطع بعض لسانه فأفصح ببعض ولم يفصح ببعض قال: يقرأ المعجم فما أفصح به طرح من الدية وما لم يفصح به أُلزم الدية، قال: قلت: فكيف هو؟ قال: على حساب الجمل ألف ديته واحد، والباء ديتها اثنان، والجيم ثلاثة، والداد أربعة، والهاء خمسة، والواو ستة، والزاي سبعة، والحاء ثمانية، والطاء تسعة، والياء عشرة والكاف عشرون، واللام ثلاثون، والميم أربعون، والنون خمسون، والسين ستون والعين سبعون، والفاء ثمانون، والصاد تسعون، والقاف مائة، والراء مائتان، والشين ثلاثمائة، والتاء أربعمائة وكل حرف يزيد بعد هذا من أ ب ت ث له مائة درهم.

فما تضمن هذا الخبر من تفصيل دية الحروف بجوز أن يكون من كلام بعض الرواة من حيث سمعوا أنه قال: تفرق ذلك على حروف الجمل ظنوا أنه على ما يتعارفه الحساب من ذلك ولم يكن القصد ذلك، وإنما كان المراد أن يقسّم على الحروف كلها أجزاء متساوية، كل حرف جزءاً من جملتها على ما فصل السكوني في روايته وغيره، ولو كان الأمر على ما تضمنته هذه الرواية لما استكملت الحروف كلها الدية على الكمال لأن ذلك لا يبلغ الدية كاملة إن حسبناها على الدراهم وإن حسبناها على الدنانير تضاعفت الدية وكل ذلك فاسد، فينبغي أن يكون العمل على ما تقدم من الأخبار إن شاء الله.

١٧٧. باب من وطىء جارية فأفضاها

١١٠٩/١ - الحسن بن محبوب عن الحارث بن محمد بن النعمان صاحب الطاق عن بريد العجلي عن أبي جعفر عليه السلام في رجل افتض جاريته يعني امرأته فأفضاها قال: عليه الدية إن كان دخل بها قبل أن تبلغ تسع سنين قال: فإن أمسكها ولم يطلقها فلا شيء عليه، وإن كان دخل بها ولها تسع سنين فلا شيء عليه إن شاء أمسك وإن شاء طلق.

١١١٠/٢ - فأما ما رواه ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألت عن رجل تزوج جارية فوقع بها فأفضاها قال: عليه الإجراء عليها ما دامت حيّة.

فلا ينافي الخبر الأول لأننا نحمل هذا الخبر على من وطئها بعد التسع سنين فإنه لا يكون عليه الدية وإنما يلزمه الإجراء عليها ما دامت حيّة لأنها لا تصلح لرجل، ولا ينافي هذا التأويل قوله في الخبر الأول إن شاء طلق وإن شاء أمسك إذا كان الدخول بعد تسع سنين لأنه قد ثبت له الخيار بين إمساكها وطلاقها ولا يجب عليه واحد منهما وإن كان يلزمه النفقة عليها على كل حال لما قدمناه، وأما الخبر الذي:

١١١١/٣ - رواه محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن يعقوب بن يزيد عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا خطب الرجل المرأة فدخل بها قبل أن تبلغ تسع سنين فُرق بينهما ولم تحلّ له أبداً.

١١٠٩ - التهذيب ج ١٠ ص ٢١٩ الكافي ج ٧ ص ٣١٢.

١١١٠ - التهذيب ج ١٠ ص ٢١٩ الفقيه ج ٤ ص ١١١.

فلا ينافي ما تضمنه خبر بريد من قوله: فإن أمسكها ولم يطلقها فلا شيء عليه لأن الوجه فيه أن نحمله على أن المرأة إذا اختارت المقام معه واختار هو أيضاً ذلك ورضيت بذلك عن الدية كان جائزاً ولا يجوز له وطؤها على حال على ما تضمنه الخبر الأخير حتى نعمل بالأخبار كلها.

١١١٢/٤ - وأما ما رواه الصفار عن إبراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام أن رجلاً أفضى امرأة فقرومها قيمة الأمة الصحيحة وقيمتها مفضاة ثم نظر ما بين ذلك فجعلها من ديتها وجبر الزوج على إمساكها.

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على ضرب من التقية لأن ذلك مذهب كثير من العامة.

١٧٨. باب دية من قطع رأس الميت

١١١٣/١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن الحسن بن موسى عن محمد بن الصباح عن بعض أصحابنا قال: أتى الربيع أبا جعفر المنصور وهو خليفة في الطواف فقال: يا أمير المؤمنين مات فلان مولاك البارحة فقطع فلان مولاك رأسه بعد موته قال: فاستشاط وغضب قال: فقال لابن شبرمة وابن أبي ليلى وعدة من القضاة والفقهاء ما تقولون في هذا؟ فكل قال: ما عندنا في هذا شيء قال: فجعل يردد المسألة ويقول: أقتله أم لا؟ فقالوا: ما عندنا في هذا شيء ولكن قد قدم رجل الساعة فإن كان عند أحد شيء فعنده الجواب في هذا وهو جعفر بن محمد وقد دخل المسعى فقال الربيع: اذهب إليه فقل له: لولا معرفتنا بشغل ما أنت فيه لسألناك أن تأتينا ولكن أجبننا في كذا وكذا قال: فأتاه الربيع وهو على المروة فأبلغه الرسالة فقال أبو عبدالله عليه السلام: قد ترى شغل ما أنا فيه وعندك الفقهاء والعلماء فسلهم قال: فقال له: قد سألتهم ولم يكن عندهم فيه شيء قال: فرده إليه فقال: أسألك إلا ما أجبتنا فيه فليس عند القوم في هذا شيء فقال له أبو عبدالله عليه السلام: حتى أفرغ مما أنا فيه، قال: فلما فرغ جلس في جانب المسجد الحرام فقال للربيع: اذهب فقل له عليه مائة دينار، وقال: فأبلغه ذلك فقالوا له: فسله كيف صار عليه مائة دينار؟ فقال أبو عبدالله عليه السلام: في النطفة عشرون ديناراً وفي العلقة عشرون وفي المضغة عشرون ديناراً وفي العظم عشرون ديناراً وفي اللحم عشرون ديناراً ثم أنشأه خلقاً آخر وهذا هو ميت بمنزلته قبل أن ينفخ فيه الروح في بطن أمه جنيماً قال: فرجع إليهم فأخبرهم الجواب فأعجبهم ذلك قال: وقالوا ارجع إليه فأسأله الدنانير لمن هي لورثته أم لا؟

فقال أبو عبدالله عليه السلام: ليس لورثته فيها شيء إنما هذا شيء صار إليه في يده بعد موته يحجّ بها عنه أو تصير في سبيل من سبيل الخير قال: فزعم الرجل أنهم ردّوا الرسول فأجابه فيها أبو عبدالله عليه السلام ستة وثلاثين مسألة ولم يحفظ الرجل إلا قدر هذا الجواب.

١١١٤/٢ - فأما ما رواه محمد بن أبي عمير عن جليل عن غير واحد من أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قطع رأس الميت أشدّ من قطع رأس الحيّ.

١١١٥/٣ - وما رواه ابن أبي عمير وصفوان عن رجالهم قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: أبى الله أن يظنّ بالمؤمن إلّا خيراً وكسرك عظامه حياً وميتاً سواء.

١١١٦/٤ - محمد بن أبي عمير عن مسمع كردين قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل كسر عظم ميت قال: فقال: حرّمته ميتاً أعظم من حرّمته وهو حيّ.

فلا تنافي بين هذه الأخبار والخبر الأول لأنه ليس في شيء منها أن حرّمته ميتاً كحرّمته حياً في وجوب الدية الكاملة على من قطع رأسه، ويجوز أن يكون المراد بذلك ما تعلق به من استحقاق العقاب على ذلك كما يستحقه لو فعل بحيّ.

١١١٧/٥ - وأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن يعقوب بن يزيد عن يحيى بن المبارك عن عبدالله بن جبلة عن أبي جميلة وإسحاق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت: ميت قطع رأسه قال: عليه الدية، قلت: فمن يأخذ ديته؟ قال: الإمام هذا لله وإن قطعت يمينه أو شيء من جوارحه فعليه الأرش للإمام.

.....:

١١١٤ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٣٩ الكافي ج ٧ ص ٣٤٤ الفقيه ج ٤ ص ١٣٤.

١١١٥ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٣٩.

١١١٦ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٣٩.

١١١٧ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٣٩ الفقيه ج ٤ ص ١٣٥.

١١١٨/٦ - عنه عن أحمد بن محمد عن ابن أبي نجران ومحمد بن سنان عن عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل قطع رأس الميت قال: عليه الدية لأن حرمة ميتاً كحرمة وهو حي.

١١١٩/٧ - الحسين بن سعيد عن ابن سنان عمن أخبره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن رجل قطع رأس رجل ميت؟ قال: عليه الدية فإن حرمة ميتاً كحرمة وهو حي.

١١٢٠/٨ - وما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي نجران عن محمد بن سنان عن عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل قطع رأس الميت قال: عليه الدية لأن حرمة ميتاً كحرمة وهو حي.

فلا تنافي بين هذه الأخبار والخبر الذي قدمناه لأنه ليس في ظاهرها أن عليه الدية التي هي دية النفس أو دية الجنين وإذا لم يكن ذلك فيها حملناها على أن ذلك دية الجنين، والذي يدل على ذلك:

١١٢١/٩ - ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن محمد بن حفص عن الحسين بن خالد، ورواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن أشيم عن الحسين بن خالد قال: سألت أبا الحسن عليه السلام فقلت: إنا رويناه عن أبي عبد الله عليه السلام حديثاً أحب أن أسمعك منك فقال: وما هو؟ فقلت: بلغني أنه قال في رجل قطع رأس رجل ميت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إن الله حرم من المسلم ميتاً ما حرم منه حياً فمن فعل بميت ما يكون في ذلك اجتياح نفس الحي فعليه الدية» فقال: صدق أبو عبد الله عليه السلام هكذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله، قلت: من قطع رأس رجل ميتاً أو شق بطنه أو فعل به ما يكون في ذلك الفعل اجتياح نفس الحي فعليه الدية دية النفس كاملة؟ فقال: لا ثم أشار إلي بأصبعه الخنصر فقال لي: ليس لهذه دية فقلت: بلى قال: فتراه دية النفس؟ فقلت: لا، قال: صدقت، فقلت له: وما دية هذا إذا قطع رأسه وهو ميت؟

فقال: دية الجنين في بطن أمه قبل أن ينشأ فيه الروح وذلك مائة دينار قال: فسكت وسرني ما أجابني فيه فقال: لم لا تستوفي مسألتك؟ فقلت: ما عندي فيها أكثر مما أجبتي به إلا أن يكون شيء لا أعرفه، قال: دية الجنين إذا ضربت أمه فسقط من بطنها قبل أن ينشأ فيه الروح مائة دينار وهي لورثته وإن دية هذا إذا قطع رأسه أو شق بطنه فليس هي لورثته إنما هي له دون الورثة، فقلت: وما الفرق بينهما؟ فقال: إن الجنين مستقبل مرجو نفعه وإن هذا قد مضى فذهبت منفعته فلما مثل به بعد موته صارت دية بتلك المثلة له لا لغيره يحج بها عنه ويفعل بها من أبواب البر والخير من صدقة أو غيرها، قلت: فإن أراد رجل أن يحفر له ليغسله في الحفرة فيبتدر الرجل مما يحفر فدير به فمالت مسحاته من يده فأصاب بطنه فشقه فما عليه؟ فقال: إذا كان هكذا فهو خطأ فكفارته عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو صدقة على ستين مسكيناً مد لكل مسكين بمد النبي صلى الله عليه وآله.

١٧٩. باب دية الجنين

١١٢٢/١ - محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن إسماعيل عن صالح بن عقبة عن سليمان بن صالح عن أبي عبد الله عليه السلام في النطفة عشرون ديناراً، وفي العلقة أربعون ديناراً، وفي المضغة ستون ديناراً وفي العظم ثمانون ديناراً فإذا كسي اللحم فمائة دينار ثم هي مائة حتى يستهل فإذا استهل فالدية كاملة.

١١٢٣/٢ - علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن عبد الله بن مسكان عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: دية الجنين إذا تم مائة دينار فإذا أنشئ فيه الروح فديته ألف دينار أو عشرة آلاف درهم إن كان ذكراً وإن كان أنثى فخمسمائة دينار، وإن قتلت المرأة وهي حبلى ولم يدر أذكر هو أم أنثى فدية الولد نصفان نصف دية الذكر ونصف دية الأنثى وديتها كاملة.

١١٢٤/٣ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن فضال ومحمد بن عيسى عن يونس جميعاً قال: عرضنا كتاب الفرائض عن أمير المؤمنين عليه السلام على أبي الحسن فقال: هو صحيح فكان مما فيه أن أمير المؤمنين عليه السلام جعل دية الجنين مائة دينار فإذا أنشئ فيه خلق آخر وهو الروح فهو حينئذ نفس ألف دينار دية كاملة إن كان ذكراً وإن كان أنثى فخمسمائة دينار، وإن قتلت المرأة وهي حبلى متم فلم يسقط ولدها ولم يعلم أذكر هو أم أنثى ولم يعلم أبعدا مات أو قبلها فديته نصفان نصف دية الذكر ونصف دية الأنثى ودية المرأة كاملة بعد ذلك.

١١٢٢ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٤٧ الكافي ج ٧ ص ٣٤٠ الفقيه ج ٤ ص ١٢٠.

١١٢٣ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٤٦ الكافي ج ٧ ص ٣٣٩ وهو ذيل حديث.

١١٢٤ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٥٠ وهو صدر حديث الكافي ج ٧ ص ٣٣٨ وهو ذيل حديث.

وقد أوردنا أحاديث مشروحة في تفصيل دية الجنين في كتابنا الكبير من أرادها وقف عليها من هناك.

١١٢٥/٤ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام إن ضرب رجل امرأة حبلى فألقت ما في بطنها ميتاً فإنه عليه غرة عبد أو أمة يدفعه إليها.

١١٢٦/٥ - علي عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وآله في جنين الهلالية حيث رميت بالحجر فألقت ما في بطنها غرة عبد أو أمة.

١١٢٧/٦ - عنه عن أبيه عن ابن أبي عمير عن محمد بن أبي حمزة عن داود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: جاءت امرأة فاستعدت على أعرابي قد أفزعها فألقت جنيناً فقال الأعرابي لم يهل ولم يصح ومثله يطل فقال النبي صلى الله عليه وآله: «اسكت سجاعة عليك غرة وصيف عبد أو أمة».

١١٢٨/٧ - الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام: إن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وقد ضرب امرأة حبلى فأسقطت سقطاً ميتاً فأتى زوج المرأة النبي صلى الله عليه وآله وآله فاستعدى عليه فقال الضارب: يا رسول الله ما أكل ولا شرب ولا استهل ولا صاح ولا استبشر فقال النبي صلى الله عليه وآله: «إنك رجل سجاعة» فقضى فيه رقبة.

١١٢٩/٨ - محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن أبي عبيدة والحلي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سُئل عن رجل قتل امرأة خطأ وهي على رأس الولد

١١٢٥ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٥٠ الكافي ج ٧ ص ٣٣٩.

١١٢٦ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٥١ الكافي ج ٧ ص ٣٤٠.

١١٢٧ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٥١ الكافي ج ٧ ص ٣٢٩ الفقيه ج ٤ ص ١٢١.

١١٢٨ - التهذيب ج ١٠ ص ٢٥١.

١١٢٩ - التهذيب ج ١٠ ص ١٦٥ - ٢٥١ الكافي ج ٧ ص ٢٩٧.

تمخض قال: عليه خمسمائة ألف درهم وعليه دية الذي في بطنها غرة وصيف أو وصيفة أو أربعون ديناراً.

فلا تنافي بين هذه الأخبار والأخبار الأولى، لأن الأخبار الأولى محمولة على جنين قد كمل وتم غير أنه لم تلجه الروح وهذه محمولة على امرأة تطرح علقه أو مضغة فتكون دية ذلك غرة عبد أو أمة، والذي يدل على ذلك:

١١٣٠/٩ - ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن علي بن رثاب عن أبي عبيدة عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة شربت دواء وهي حامل لتطرح ولدها فألقت ولدها قال: إن كان له عظم قد نبت عليه اللحم وشق له السمع والبصر فإن عليها دية تسلمها إلى أبيه. قال: وإن كان جنيناً علقه أو مضغة فإن عليها أربعين ديناراً أو غرة تسلمها إلى أبيه، قلت: فهي لا ترث من ولدها من ديته، قال: لا لأنها قتلتها.

ولا ينافي هذا التأويل رواية الحلبي وأبي عبيدة من أن المرأة كانت تمخض لأنه لا يمتنع لأنها كانت تمخض وإن كان الولد غير تام بأن يكون سقطاً فلا اعتراض بذلك على حال، ويمكن أن تحمل هذه الروايات على ضرب من التقية لأن ذلك مذهب كثير من العامة وقد روي ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله الطاهرين.

تم كتاب الاستبصار

فيما اختلف من الأخبار بحمد الله ومثته وجميل صنعه
والصلاة على خير خلقه محمد وآله الطاهرين

سند الكتاب
للمصنف رضوان الله عليه

بسم الله الرحمن الرحيم باب

ترتيب هذا الكتاب وذكر أسانيده وعدد^(١) أبوابه ومسائله

قال الشيخ السعيد الورع العالم أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي مصنف هذا الكتاب رضي الله عنه قد أجبتكم أيديكم الله إلى ما سألتكم من تجريد الأخبار المختلفة وترتيبها على ترتيب كتب الفقه التي أولها كتاب الطهارة وآخرها كتاب الديات، وأفردت كل باب منه بما يخصه وأوردت ما فيه ولم أخل فيه بشيء قدرت عليه، وبذلت وسعي وطاقتي في ذلك، وأنا أرجو من الله تعالى ألا أكون أخللت بأحاديث مختلفة تعرف إلا وقد أوردت إلا شاذاً نادراً فإنني لا أدعي أنني أحيط العلم بجميع ما روي في هذا الفن، لأن كتب أصحابنا رضي الله عنهم المصنفة والأصول المدونة في هذا الباب كثيرة جداً، وربما يكون قد شذ منها شيء لم أظفر به فإن وقع عليها إنسان لا ينسبني إلى التقصير أو التعمد، فإن على كل إنسان ما يقدر عليه ويبلغ جهده وطاقته وقدرته، وقد أوردت في كل باب عقده إما جميع ما روي فيه إن كانت الأخبار قليلة، وإن كان ما يتعلق بذلك الباب كثيراً جداً^(٢) فقد أوردت منه طرفاً مقنعاً، وأحلت بالباقي على الكتاب الكبير، وكنت سلكت في أول الكتاب إيراد الأحاديث بأسانيدها وعلى ذلك اعتمدت في الجزء الأول والثاني، ثم اختصرت في الجزء الثالث وعولت على الابتداء بذكر الراوي الذي أخذت الحديث من كتابه أو أصله على أن أورد عند الفراغ من الكتاب جملة من الأسانيد يتوصل بها إلى هذه الكتب والأصول حسب ما عملته في كتاب (تهذيب الأحكام) وأرجو من الله سبحانه أن تكون هذه الكتب الثلاثة التي سهل الله تعالى الفراغ منها لا يحتاج معها إلى شيء من الكتب والأصول لأن الكتاب الكبير الموسوم (بتهذيب الأحكام) يشتمل على جميع أحاديث

(١) في نسخة د (وعدة).

(٢) زيادة في نسخة د.

الفقه المتفق عليه منه والمختلف فيه، وكتاب النهاية يشتمل على تجريد الفتاوى في جميع أبواب الفقه وذكر جميع ما روي فيه على وجه يصغر حجمه وتكثر فائدته ويصلح للحفظ، وهذا الكتاب يشتمل على جميع ما روي من الأخبار المختلفة وبيان وجه التأويل فيها والجمع بينها، والله تعالى أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه إنه قريب مجيب، وأنا ابتدئ الآن بذكر الأسانيد حسب ما قد وعدت إن شاء الله .

(فما ذكرته) عن محمد بن يعقوب الكليني رحمه الله^(١) فقد أخبرنا به الشيخ المفيد أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الحارثي البغدادي رحمة

بسم الله الرحمن الرحيم .

الحمد لله رب العالمين والصلاة على خاتم النبيين محمد وآله الطاهرين، وبعد فهذا تعريف برجال الأسانيد الذين روى عنهم الشيخ قدس سره في الجزء الثالث من كتابه وذكرهم في مشيخته، وقد اختصرنا القول في تعريفهم وشرح أحوالهم معتمدين في ذلك أصح المصادر، وقد ختمنا ترجمة كل واحد منهم بذكر مصادر تاريخه ليتسنى لمن أراد التفصيل الرجوع إليها والله ولي التوفيق .

(١) محمد بن يعقوب الكليني يكنى أبا جعفر ثقة الإسلام عارف بالأخبار فوق المدح والإطراء من مجدي مذهب الإمامية على رأس المائة الثالثة كما ذكر ذلك كثير من أصحابنا وحكاها بعضهم عن ابن الأثير والطبري وغيرهما، له كتب أهمها كتاب الكافي وهو أصح الكتب الأربعة المعتمد عليها قال ابن حجر في لسانه: سكن بغداد وحدث بها . . . وكان من فقهاء الشيعة والمصنفين على مذهبهم توفي سنة ٣٢٨ ببغداد اهـ وقال غيره: إنه مات سنة ٣٢٩ وهي سنة تناثر النجوم وهي السنة التي مات فيها أبو الحسن علي بن محمد السمري آخر السفراء الأربعة للحجة صاحب الأمر (عج) وكانت وفاة ثقة الإسلام الكليني في شعبان وصلى عليه محمد بن جعفر الحسيني أبو قيراط ودفن بباب الكوفة في مقبرتها قال ابن عبدون رأيت قبره في مقبرة الطائي وعليه لوح مكتوب فيه اسمه واسم أبيه . وقبره الآن في الجانب الكبير عند سوق الخفافين والسراجين بباب الجسر من الجانب الشرقي .

ترجم له ابن حجر في لسان الميزان وإسماعيل باشا في هدية العارفين وغيرهما .

الله عليه^(١) عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه^(٢) عن محمد بن

(١) محمد بن محمد بن النعمان المفيد يكنى أبا عبدالله المعروف بابن المعلم قال ابن النديم في فهرسته ص ٢٥٢: أبو عبدالله في عصرنا انتهت رئاسة متكلمي الشيعة إليه مقدم في صناعة الكلام على مذهب أصحابه دقيق الفطنة ماضي الخاطر شاهده فرأيت بارعاً وقال في ص ٢٧٩ إليه انتهت رئاسة أصحابه من الشيعة الإمامية في الفقه والكلام والأثر، وقال ابن حجر: عالم الرافضة... صاحب التصانيف البديعة له صولة عظيمة بسبب عضد الدولة... كان كثير التقشف والتخشع والإكباب على العلم تخرج به جماعة وبرع في المقالة الإمامية حتى كان يقال له على كل إمام منه وكان أبوه معلماً بواسطة وولد بها وقتل بعكبراء ويقال: إن عضد الدولة كان يزوره في داره ويعوده إذا مرض وقال الشريف أبو يعلى الجعفري: وكان قد تزوج بنت المفيد... ما كان المفيد ينام من الليل إلا هجعة ثم يقوم يصلي أو يطلع أو يدرس أو يتلو القرآن اهـ. ولد سنة ٣٣٨ يعرف علو مقامه من التوقيعات الصادرة لتشريفه من الناحية المقدسة فقد جاء في بعضها للأخ السديد والولي الرشيد الشيخ المفيد أبي عبدالله محمد بن محمد بن النعمان أدام الله إعزازه... سلام الله عليك أيها الولي المخلص فينا باليقين... ونعلم أدام الله توفيقك لنصرة الحق وأجزل مثوبتك عن نطقك عنا بالصدق أنه قد أذن لنا في تشريفك بالمكاتبة إلخ توفي ٢ شهر رمضان سنة ٤١٣ قال اليافعي: وكانت جنازته مشهودة وشيعه ثمانون ألفاً من الرافضة والشيعة اهـ ودفن عند رجلي الإمامين الكاظمين عليهما السلام قبره بالرواق الكاظمي مزار معروف، ترجم له ابن النديم والذهبي والخطيب واليافعي وابن كثير وابن حجر والزركلي وإسماعيل باشا وغيرهم من أعلام العامة.

(٢) جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى بن قولويه يكنى أبا القاسم القمي قال ابن حجر: من كبار الشيعة وعلمائهم المشهورين منهم ذكره الطوسي وابن النجاشي وعلي بن الحكم في شيوخ الشيعة وتلمذ له المفيد وبالع في إطرته وحدث عنه أيضاً الحسين بن عبيدالله الغضائري ومحمد بن سليم الصابوني سمع منه بمصر اهـ كان من ثقات الأصحاب وأجلاء مشايخهم في الحديث والفقه ذكره مترجموه بكل جميل له تصانيف في الفقه على عدد أبوابه وفي غير ذلك ذكروها بأسمائها، ومنها كتاب جامع الزيارات وما روي في ذلك من

يعقوب، وأخبرنا به أيضاً الحسين بن عبيد الله^(١) عن أبي غالب أحمد بن محمد الزراري^(٢) وأبي محمد هارون بن موسى التلعكبري^(٣) وأبي القاسم جعفر بن

الفضل عن الأئمة عليهم السلام وهو المعروف بكامل الزيارة المزار المعروف المشهور المتداول بين الناس نقل عنه جل من ألف في هذا الباب. كان رحمه الله أستاذاً المفيد وتلميذاً الكليني - كما في رياض العلماء - وصل بغداد سنة ٣٣٧ وهي السنة التي رد القرامطة فيها الحجر إلى مكانه من البيت كما حدث هو بذلك فيما نقله عنه القطب الراوندي في الخرائج والجرائح توفي سنة ٣٦٨ وقبره في الرواق الكاظمي بجانب قبر تلميذه الشيخ المفيد رحمه الله. ترجم له ابن حجر من العامة والنجاشي والشيخ العلامة وسيد الأعيان وغيرهم.

(١) الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائري يكنى أبا عبدالله قال الذهبي: شيخ الرافضة، ونقل ابن حجر قوله كان يحفظ شيئاً كثيراً وما أبصره كان من ثقات أصحابنا وأجلاتهم في الحديث والفقه كثير السماع عارف بالرجال شيخ الطائفة وكانت له مكانة مرموقة بين أهل زمانه، قال الشيخ (وكان حكمه أنفذ من حكم الملوك) له كتب ومصنفات صنف كتاب يوم الغدير. وكتاب أدب العاقل وتنبيه الغافل في فضل العلم وغير ذلك مات رحمه الله في النصف من شهر صفر سنة ٤١١ وهو غير ابن الغضائري المصنف لكتاب الرجال المعروف بنسبته إليه (رجال ابن الغضائري) فإن ذلك ولد هذا واسمه أحمد ترجمه الذهبي وابن حجر وإسماعيل باشا والنجاشي والشيخ والعلامة وغيرهم.

(٢) أحمد بن محمد بن سليمان يكنى أبا غالب الزراري نسبة إلى زرارة بن أعين وليس هو ولا آباؤه من ولده وإنما هم من ولد بكير بن أعين أخي زرارة بن أعين وكانوا يعرفون بولد الجهم وأول من نسب إلى زرارة جده سليمان نسبه الإمام العسكري عليه السلام فقد كان إذا ذكره في توقيعاته إلى غيره قال الزراري تورية عنه وسترأً عليه ثم اتسع ذلك وسموا به، ذكر جميع ذلك أبو غالب في رسالته، وكان أبو غالب شيخ أصحابنا في عصره وأستاذهم وثقتهم كذا قاله الشيخ في ترجمته في فهرسته وقال في رجاله إنه جليل القدر كثير الرواية ثقة، وقال النجاشي شيخ العصابة في زمنه ووجههم ولد أواخر ربيع الثاني سنة ٢٨٥ وكانت ولادة ابنه عبيد الله والد أبي طاهر الذي كتب إليه

محمد بن قولويه وأبي عبدالله أحمد بن أبي رافع الصيمري^(١) وأبي المفضل الشيباني^(٢) وغيرهم كلهم عن محمد بن يعقوب وأخبرنا به أيضاً أحمد بن

الرسالة المعروفة سنة ٣١٣ وعمر أبي غالب يومئذ ٢٨ سنة وله متايخ روى عنهم كالكليني وعبدالله بن جعفر الحميري وكان سماعه من الأخير سنة ٢٩٧ وعمره ١٢ سنة وشهوراً. ويروي عن أحمد بن محمد العاصمي وأحمد بن إدريس القمي والتلعكبري وسمع منه سنة ٣٤٠ ومن تلاميذه الشيخان السميد والطوسي، والغضائري وأحمد بن عبدون وغيرهم، توفي في جمادى الأولى سنة ٣٦٨ وتولى جهازه تلميذه الحسين بن عبيدالله الغضائري قال: (وتوليت جهازه وكان جهازه وحمله إلى مقابر قريش على صاحبها السلام ثم إلى الكوفة ونفذت ما أوصى بإنفاذه وأعاني على ذلك هلال بن محمد رضي الله عنه ثم توفي هلال بن محمد من هذه السنة فتوليت أمره وجهازه ووصيته وحملته إلى المشهدين بمقابر قريش ثم إلى الكوفة، وقبراهما رحمهما الله بالغري اهـ. ترجم له الشيخ والنجاشي والعلامة وسيد الأعيان وغيرهم.

(٣) هارون بن موسى بن أحمد بن سعد بن سعيد الشيباني البغدادي يكنى أبا محمد كان وجهاً في أصحابنا جليل القدر عظيم المنزلة واسع الرواية عديم النظير ثقة لا يطعن عليه روى جميع الأصول والمصنفات سمع كثيراً من الشيوخ من العامة والخاصة منهم أبا القاسم البغوي وأبا بكر الباغندي، قال ابن حجر راوية للمناكير رافضي له كتاب الجوارح في علوم الدين مات في ربيع الآخر سنة ٣٨٥ ترجمه ابن حجر وإسماعيل باشا - في كتابيهما وما كتبه أصحابنا في ترجمته أوفى بمعرفة مقامه.

(١) أحمد بن أبي رافع إبراهيم الصيمري «الضميري خ ل» - يكنى أبا عبدالله أصله من الكوفة وسكن بغداد ثقة في الحديث صحيح الاعتقاد روى عن الشيخ الطوسي وروى عنه الشيخ أيضاً وأجاز له جميع مروياته صنف كتباً منها كتاب السرائر وكتاب النوادر وهو كتاب حسن، ترجمه الشيخ المامقاني في تنقيحه وغيره.

(٢) محمد بن عبدالله بن محمد بن عبيدالله بن المطلب أبو المفضل الشيباني الكوفي نزل بغداد وحدث بها سافر في طلب الحديث عمره. له رحلة إلى مصر والشام، نقل الوحيد في فصل الكنى أنه قد أكثر الثقة الجليل علي بن

عبدون المعروف بابن الحاشر رحمة الله عليه^(١) عن أحمد بن أبي رافع وأبي الحسين عبدالكريم بن عبد الله بن نصر البزاز بتيس^(٢) وبغداد عن أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني جميع مصنفاته وأحاديثه سماعاً واجازة ببغداد بباب الكوفة درب السلسلة سنة سبع وعشرين وثلاثمائة.

.....

محمد الخزاز من ذكره مترحماً عليه في كتابه الكفاية ويظهر منه أنه شيخه. قال الخطيب... وكان يروي غرائب الحديث وسؤالات الشيوخ فكتب الناس عنه بانتخاب الدارقطني ثم بان كذبه فمزقوا حديثه وأبطلوا روايته وكان بعد يضع الأحاديث للرافضة ويملي في مسجد الشرقية اهـ ومنه يعلم سبب إبطال روايته وتمزيق حديثه، قال أبو العلاء الواسطي كان حسن الهيئة جميل الظاهر نظيف اللبسة وسمعت الدارقطني سئل عنه فقال: يشبه الشيوخ، قال أبو ذر الهروي: كتبت عنه في المعجم للمعرفة ولم أخرج عنه في تصانيفي شيئاً وتركت الرواية عنه لأنني سمعت الدارقطني يقول: كنت أتوهمه من رهبان هذه الأمة وسألته الدعاء لي فتعوذ بالله من الحور بعد الكور وقال أبو ذر: يعني سبب ذلك أنه قعد للرافضة وأملى عليهم أحاديث ذكر فيها مثالب الصحابة اخـ ومنه يعلم ميزان الجرح والتعديل عند القوم ولد سنة ٢٩٧ وتوفي في بغداد في التاسع والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ٣٨٧ له كتب ترجم له الخطيب وابن حجر من العامة.

(١) أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البزاز أبو عبد الله المعروف بابن عبدون وبابن الحاشر شيخ من مشايخ الإجازة كثير السماع والرواية وكان قوياً في الأدب قد قرأ كتب الأدب على شيوخ أهل الأدب له كتب ذكرها مترجموه يروي عن أبي بكر بن الجعابي المتوفى سنة ٣٥٥ وعن أبي بشر العمي المتوفى سنة ٣٥٠ بواسطة أبي طالب الأنباري ولقي أبا الحسن علي بن محمد بن الزبير القرشي المتوفى سنة ٣٤٨ توفي ابن الحاشر سنة ٤٢٣ ترجم له إسماعيل باشا في هدية العارفين، كما ترجمه الشيخ والنجاشي والعلامة وابن داود وغيرهم.

(٢) عبدالكريم بن عبد الله بن نصر - النضرخ ل - البزاز أبو الحسين بتيس - بتفليس خ ل - بتسترخ ل - وبغداد من مشايخ أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر رحمة الله عليه ومن تلاميذ ثقة الإسلام الكليني لم نثر على من ترجمه ترجمة مستقلة.

(وما ذكرته) عن علي بن إبراهيم بن هاشم^(١) فقد رويته بهذه الأسانيد عن محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم وأخبرني بروايته الشيخ المفيد أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبيدالله وأحمد بن عبدون كلهم عن أبي محمد الحسن بن حمزة العلوي الطبري^(٢) عن علي بن إبراهيم بن هاشم.

(وما ذكرته) عن محمد بن يحيى العطار^(٣) فقد رويته بهذه الأسانيد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى العطار وأخبرني به أيضاً الحسين بن

(١) علي بن إبراهيم بن هاشم القمي أبو الحسن من مشايخ ثقة الإسلام الكليني رحمه الله ومن محدثي أصحابنا ومفسريهم ثقة في الحديث ثبت معتمد صحيح المذهب سمع فأكثر قال عنه ابن النديم: من العلماء والفقهاء، وكان جلدًا كما وصفه ابن حجر، فقد بصره في أواسط عمره، صنف كتباً أشهرها كتاب التفسير المشهور الذي قال عنه ابن حجر: «له تفسير فيه مصائب» ولينه دلنا على بعض ما حسبه مصيبة عليه كان حياً إلى سنة ٣٠٧ وهي السنة التي روى عنه فيها حمزة بن القاسم بن علي من أحفاد أبي الفضل العباس عليه السلام، ترجم له ابن النديم وابن حجر وإسماعيل باشا ومن أصحابنا الشيخ والنجاشي والعلامة وغيرهم.

(٢) الحسن بن حمزة بن علي بن عبدالله بن محمد بن الحسن بن الحسين بن الإمام علي بن الحسين السجاد عليه السلام الملقب بمرعش المكنى بأبي محمد العلوي الطبري كان فقيهاً عارفاً أديباً فاضلاً زاهداً ورعاً من أجلاء الطائفة وفقهائها قدم بغداد ولقيه الشيوخ سنة ٣٥٦ سمع منه التلعكبري وكان سماعه منه أولاً سنة ٣٢٨ وله منه إجازة بجميع كتبه وروايته له عدة كتب ذكرها مترجموه في ترجمته. لاحظ فهرست الشيخ ورجال النجاشي وهدية العارفين وغير ذلك من معاجم التراجم.

(٣) محمد بن يحيى العطار أبو جعفر الأشعري القمي شيخ أصحابنا في زمانه ثقة عين كثير الحديث روى الكليني عنه وابنه أحمد ومحمد بن موسى المتوكل ومحمد بن علي ماجيلويه وعلي بن الحسين بن بابويه ومعاوية بن وهب وأضرابهم من مشايخ الطائفة له كتب منها كتاب مقتل الحسين وكتاب النوادر.

عبيد الله وأبو الحسين بن أبي جيد القمي^(١) رحمهما الله جميعاً عن أحمد بن محمد بن يحيى^(٢) عن أبيه محمد بن يحيى العطار.

(وما ذكرته) عن أحمد بن إدريس^(٣) فقد رويته بهذه الأسانيد عن محمد بن يعقوب عن أحمد بن إدريس وأخبرني بجميع رواياته أيضاً الشيخ أبو عبد الله والحسين بن عبيد الله جميعاً عن أبي جعفر محمد بن الحسين بن سفيان البزوفري^(٤) عن أحمد بن إدريس.

(وما ذكرته) عن الحسين بن محمد^(٥) فقد رويته بهذا الإسناد عن محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد.

.....

(١) أبو الحسين بن أبي جيد القمي واسمه علي بن أحمد بن محمد من مشايخ الإجازة سمع أحمد بن محمد العطار سنة ٣٥٦ وله منه إجازة.

(٢) أحمد بن محمد بن يحيى العطار أبو علي الأشعري القمي من مشايخ الإجازة ومن مشايخ أبي العباس السيرافي وابن أبي جيد القمي يروي عن أبيه وعبد الله بن جعفر الحميري وسعد بن عبد الله وثقه الشهيد والسماهيجي وصاحب الحاوي والأردبيلي وغيرهم.

(٣) أحمد بن إدريس بن أحمد أبو علي الأشعري القمي كان ثقة فقيهاً في أصحابنا كثير الحديث صحيح الرواية وصفه ابن حجر في لسانه بالفضل فقال: الفاضل أبو علي القمي الأشعري من كبار مصنفى الرافضة وذكره أبو الحسن بن بابويه في تاريخ الري ونسبه فقال: أحمد بن إدريس بن زكريا بن طهمان كان من قدماء الشيعة روى عنه جماعة من شيوخ الشيعة منهم علي بن الحسين بن موسى ومحمد بن الحسن بن الوليد اهـ وروى عنه أيضاً الحسين بن عبيد الله وغيره له كتاب النوادر. قدم الري مجتازاً إلى مكة توفي بالقرعاء بين مكة والكوفة سنة ٣٠٦ والقرعاء منزل بين القادسية والعقبة على طريق الكوفة إلى مكة ترجم له ابن حجر وإسماعيل باشا ومن أصحابنا النجاشي والشيخ وسيد الأعيان وغيرهم.

(٤) محمد بن الحسين بن سفيان البزوفري أبو جعفر يروي عن أحمد بن إدريس وعنه الشيخ المفيد والحسين بن عبيد الله الغضائري فهو من مشايخهما ولم أقف على ترجمته مستقلة في كتب الرجال.

(وما ذكرته) عن محمد بن إسماعيل^(١) عن الفضل بن شاذان^(٢) فقد رويته بهذا الإسناد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن إسماعيل.

(وما ذكرته) عن حميد بن زياد^(٣) فقد رويته بهذا الإسناد عن محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد، وأخبرني بجميع رواياته وكتبه أيضاً أحمد بن عبدون عن أبي طالب الأنباري^(٤) عن حميد بن زياد، ومن جملة

.....

(٥) الحسين بن محمد بن عمران بن أبي بكر الأشعري القمي أبو عبدالله من أكابر القميين وأجلاء مشايخ ثقة الإسلام الكليني رحمه الله وقد أكثر الرواية عنه في كتابه الكافي.

(١) محمد بن إسماعيل أبو الحسن النيسابوري من مشايخ الأصحاب يروي عنه ثقة الإسلام الكليني في كتابه الكافي ولم يرو عن الفضل بن شاذان إلا بواسطته.

(٢) الفضل بن شاذان بن الخليل النيسابوري أبو محمد الأزدي كان أبوه من أصحاب يونس وروى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام متكلم فقيه من أصحاب الإمامين أبي الحسن الهادي وأبي محمد العسكري ترحم عليه الإمام العسكري مرتين وروي ثلاثاً ولاء له كتب كثيرة فقد صنف مائة وثمانين كتاباً كما نقل ذلك عن الكنجي أبي القاسم يحيى بن زكريا ذكر بعضها النجاشي والشيخ في فهرستيهما وإسماعيل باشا في هدية العارفين وغيرهم توفي الفضل سنة ٢٦٠.

(٣) حميد بن زياد بن حماد بن زياد الدهقان النينوي^(١) الكوفي يكنى أبا القاسم نزيل الحائر بعد أن كان يسكن سورا وهو ثقة كثير التصانيف روى الأصول أكثرها له كتب كثيرة على عدد كتب الأصول روى عنه أبو طالب الأنباري وأبو القاسم علي بن حبشي بن قوتي بن محمد الكاتب صنف الجامع في أنواع الشرائع وكتاب النوادر وكتاب الرجال وغير ذلك توفي أبو القاسم سنة ٣١٠ - ترجمه الشيخ والنجاشي والعلامة وإسماعيل باشا وغيرهم.

(٤) أبو طالب الأنباري عبيد الله - عبدالله خ ل - بن أبي يزيد أحمد بن يعقوب بن نصر كان مقيماً بواسط عده ابن النديم في الفهرست من الشيعة الذين لا

(١) قرية إلى جانب الحائر أو هي نفس كربلاء ونسبته إليها على خلاف القياس وهو يقتضي أن تكون النسبة إليها (النينوايي).

(ما ذكرته) عن أحمد بن محمد بن عيسى^(١) ما رويته بهذه الأسانيد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى، ومن جملة

..... يعرف مذاهبهم، قال النجاشي شيخ من أصحابنا أبو طالب ثقة في الحديث عالم به، كان قديماً من الواقفة، قال أبو غالب الزراري: كنت أعرف أبا طالب أكثر عمره واقفاً مختلفاً بالواقفة ثم عاد إلى الإمامة وجفاه أصحابه وكان حسن العبادة والخشوع، وكان أبو القاسم بن سهل الواسطي العدل يقول: ما رأيت رجلاً كان أحسن عبادة ولا أبين زهادة ولا أنظف ثوباً ولا أكثر تخلياً من أبي طالب وكان يتخوف من عامة أهل واسط أن يشهدوا صلاته ويعرفوا عمله فينفرد في الخراب والكنائس والبيع فإذا عثروا به وجدوه على أجمل حال من الصلاة والدعاء، قال ابن حجر: وكان من شيوخ الشيعة روى عن أبي العباس ثعلب ويوسف بن يعقوب القاضي وأبي بكر بن أبي داود وحמיד بن زياد وغيرهم له عدة كتب نقل ابن النديم عن أبي القاسم بوباش بن الحسن أن له مائة وأربعين كتاباً ورسالة منها الإبانة عند اختلاف الناس في الإمامة، الشافي في علم الدين. التوحيد والعدل. أخبار فاطمة عليها السلام وغيرها توفي سنة ٣٥٦ بواسط ترجمه ابن النديم وابن حجر وإسماعيل باشا ومن علمائنا النجاشي والشيخ في فهرستيهما والعلامة وغيرهم.

(١) أحمد بن محمد بن عيسى بن عبدالله بن سعد بن مالك بن الأحوص بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري يكنى أبا جعفر القمي، وأول من سكن قم من آبائه سعد بن مالك وذلك بعد الفتح الإسلامي، كان أحمد شيخ القميين ووجههم بقم وفقههم غير مدافع، قال ابن حجر: بعد ذكر اسمه واسم آبائه إلى سعد العلامة أبو جعفر الأشعري القمي شيخ الرافضة بقم له تصانيف وشهرة أهد وكان الرئيس الذي يلقي السلطان بها ولقي أبا الحسن الرضا وأبا جعفر الجواد وأبا الحسن الهادي ثقة عظيم المنزلة روى عنه علي بن إبراهيم وداود بن كورة وابن بطة وسهل بن زياد وأبي عبدالله الحسين بن علي البرزقري والعلاء وسعد بن عبدالله وخلق غيرهم، له كتب عديدة منها كتاب النوادر وكان غير محبوب فبوه داود بن كورة. قال ابن حجر في لسان الميزان: كان في حدود الثلاثمائة وترجم له ابن النديم وابن حجر ومن أصحابنا الشيخ والنجاشي والعلامة وسيد الأعيان وغيرهم.

(ما ذكرته) عن أحمد بن محمد بن محمد بن خالد البرقي^(١) ما رويته بهذه الأسانيد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد، ومن جملة

(ما ذكرته) عن الفضل بن شاذان ما رويته بهذا الإسناد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه^(٢) ومحمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان، ومن جملة

.....

(١) أحمد بن محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي البرقي يكنى أبا جعفر يكنى أبوه أبا عبدالله، وكان جده محمد بن علي حبسه يوسف بن عمر - والي العراق من قبل هشام بن عبد الملك - بعد مقتل زيد بن علي عليه السلام ثم قتله فهرب خالد جد المترجم مع أبيه عبد الرحمن إلى برقة قم فأقاموا بها وولد أحمد ونشأ بها، وكان ثقة في نفسه غير أنه أكثر الرواية عن الضعفاء والمراسيل. فكان ذلك سبب طعن القميين عليه. ولم يكن طعنهم فيه إنما الطعن فيمن يروي عنهم فإنه كان يأخذ على طريقة أهل الأخبار، وقد أخرجه أحمد بن محمد بن عيسى «رئيس قم» من قم ثم أعاده إليها واعتذر إليه، وقد صنف أحمد كتباً كثيرة أهمها كتاب المحاسن المطبوع المتناول وهو مشتمل على عدة كتب. يروي عنه علي بن الحسين السعد ابادي وأحمد بن عبدالله سبط المترجم ومحمد بن جعفر بن بطة وسعد بن عبدالله وعلي بن إبراهيم بن هاشم القمي ومحمد بن الحسن الصفار وعبدالله بن جعفر الحميري وأحمد بن إدريس وسهل بن زياد وخلق غيرهم توفي المترجم سنة ٢٧٤ وقال علي بن محمد بن ماجيلويه: توفي سنة ٢٨٠ ولما توفي مشى أحمد بن محمد بن عيسى في جنازته حافياً حاسراً ليبريء نفسه مما قذف به، ترجمه ابن النديم وإسماعيل باشا ومن أصحابنا الشيخ والنجاشي والعلامة واستوفى ترجمته سيد الأعيان في أعيانه.

(٢) إبراهيم بن هاشم بن الخليل أبو إسحاق الكوفي القمي أصله من الكوفة ثم انتقل إلى قم وهو أول من نشر حديث الكوفيين بقم وقدم الري مجتازاً وكان تلميذ يونس بن عبد الرحمن من أصحاب الرضا عليه السلام وكان كثير الرواية واسع الطريق شديد النقل مقبول الحديث روى عنه أجلاء الطائفة وثقاتها وعده الشيخ في الفهرست فيمن لقي الرضا عليه السلام ذكر في كتابه

(ما ذكرته) عن الحسن بن محبوب^(١) ما رويته بهذا الإسناد عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن الحسن بن محبوب.

.....
 التهذيب والاستبصار والكليني في الكافي رواية عنه تصرح بحضوره عند الجواد عليه السلام وروايته عنه، راجع الاستبصار ج ٢ ص ٧٩ حديث ١٩٧ (وفيه إبراهيم بن سهل بن هاشم والصواب إبراهيم بن هاشم) ومنه يعرف غرابة ما نقله ابن حجر عن ابن بابويه في تاريخ الري أنه قال: وأدرك محمد بن علي الرضا ولم يلقه له عدة كتب روى عن إبراهيم بن محمود الخراساني وأحمد بن محمد بن أبي نصر والحسن بن محبوب وصفوان بن يحيى وعبد الرحمن بن الحجاج وفضالة بن أيوب ومحمد بن أبي عمير والنضر بن سويد وغيرهم وروى عنه أحمد بن إدريس القمي وسعد بن عبدالله الأشعري ومحمد بن الحسن الصفار ومحمد بن علي بن محبوب ومحمد بن يحيى العطار وابنه علي بن إبراهيم الشيخ الجليل صاحب التفسير، ترجمه ابن حجر في اللسان ومن أصحابنا الشيخ والنجاشي وابن شهر آشوب والعلامة واستوفى ترجمته مفصلاً سيد الأعيان في ج ١ ص ٤٩٧ إلى ص ٥١١.

(١) الحسن بن محبوب بن وهب بن جعفر بن وهب أبو علي السراد الزرادي الكوفي مولى بجيلة ثقة جليل القدر كثير الرواية أحد الأركان الأربعة في عصره وهو ممن أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عنهم وتصديقهم وأقروا لهم بالفقه والعلم، وكان شديد الأدمة أنزع سباطاً خفيف العارضين ربعة من الرجال يجمع - كذا - من وركه الأيمن وكان محبوب يعطي ابنه الحسن بكل حديث يكتبه عن علي بن رثاب درهماً واحداً قال ابن النديم: وهو الزرادي من أصحاب مولانا الرضا ومحمد ابنه اهـ وقال ابن حجر: روى عن جعفر الصادق رحمه الله تعالى والحسن بن صالح بن حي وجعفر بن سالم - وحنان بن سدير الخ. وعده الشيخ في رجاله تارة من أصحاب الكاظم وأخرى من أصحاب الرضا عليهما السلام ومن لاحظ تاريخ وفاة الإمام أبي عبدالله الصادق عليه السلام وتاريخ وفاة المترجم ومدة عمره عرف مدى اشتباه ابن حجر في قوله، فإن ابن محبوب مات سنة ٢٢٤ وعمره ٧٥ سنة فتكون ولادته سنة ١٤٩ ووفاته الإمام الصادق سنة ١٤٨ فكيف يعقل روايته

(وما ذكرته) عن سهل بن زياد^(١) فقد رويته بهذا الإسناد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا منهم علي بن محمد وغيره عن سهل بن زياد.
(وما ذكرته) في هذا الكتاب عن علي بن الحسن بن فضال^(٢) فقد

عنه بعد أن تكون ولادته بعد وفاته عليه السلام بسنة أو أكثر، أدرك زمان الأئمة الكاظم والرضا والجواد وأربع سنين من أيام الهادي عليه السلام، روى عن ستين رجلاً من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام له كتب منها كتاب المشيخة الذي هو معتمد الطائفة والنوادر في ألف ورقة روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى ومعاوية بن حكيم والهيثم بن أبي مسروق ويونس بن علي العطار ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب وعلي بن مهزيار وسهل بن زياد وغيرهم خلق كثير ترجمه ابن النديم وابن حجر وإسماعيل باشا ومن أصحابنا الشيخ والنجاشي والسروي والعلامة وغيرهم.

(١) سهل بن زياد الأدي أبي سعيد الرازي من أصحاب الأئمة الجواد والهادي والعسكري وثقه الشيخ في رجاله كاتب الإمام أبي محمد العسكري عليه السلام على يد محمد بن عبد الحميد العطار للنصف من شهر ربيع الآخر سنة ٢٥٥ وهو من مشايخ الإجازة، كثير الرواية وروايته سديدة مفتى بها، أكثر عنه الكليني في الكافي، روى عنه أحمد بن الفضل بن محمد الهاشمي ومحمد بن أحمد بن يحيى وأحمد بن أبي عبدالله ومحمد بن الحسن ومحمد بن قولويه وأبي الحسين الأسدي وعلي بن إبراهيم وغيرهم، له كتاب التوحيد وغيره وله مسائل سأل بها الهادي والعسكري عليهما السلام ذكرها المشايخ لا سيما الصدوقان ترجمه الشيخ في كتابيه والنجاشي والسروي والعلامة واستوفى الشيخ المامقاني الكلام في تنقيحه.

(٢) علي بن الحسن بن فضال بن فضال بن عمر بن أيمن أبو الحسن الكوفي من أصحاب الإمامين أبي الحسن الهادي وأبي محمد العسكري عليهما السلام ثقة كثير العلم واسع الأخبار جيد التصانيف فقيه الإمامية بالكوفة ووجههم وثقتهم وعارفهم بالحديث والمسموع قوله فيه سمع كثيراً ولم يعثر له على زلة فيه ولا ما يشينه وقل ما روى عن ضعيف وكان فطحياً قال النجاشي: ولم يرو عن أبيه شيئاً وقال: كنت أقابله وسني ثمان عشرة سنة يكتبه ولا أفهم إذ ذاك الروايات ولا أستحل أن أرويهما عنه وروى عن أخويه عن أبيهما: ويضعف

أخبرني به أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر سماعاً منه وإجازة عن علي بن محمد بن الزبير عن علي بن الحسن بن فضال .

(وما ذكرته) عن الحسن بن محبوب مما أخذته من كتبه ومصنفاته فقد أخبرني بها أحمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير القرشي^(١) عن أحمد بن الحسين بن عبد الملك الأزدي^(٢) عن الحسن بن محبوب، وأخبرني به أيضاً الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان رحمه الله والحسين بن

هذا كثرة روايته عن أبيه في العيون والخصال والأمال والعلل وغيرها قال محمد بن مسعود، ما لقيت بالعراق وناحية خراسان أفقه ولا أفضل من علي بن الحسن بالكوفة ولم يكن كتاب عن الأئمة عليهم السلام في كل صنف إلا وقد كان عنده وكان أحفظ الناس، وفي بني فضال ورد التنصيص من الإمام أبي محمد العسكري عليه السلام في جواب من سألته عن كتب بني فضال فقالوا: كيف نعمل بكتبهم وبيوتنا ملاء منها؟ فقال عليه السلام: (خذوا منها بما رووا وذروا ما رأوا) لأنهم كانوا فطحية توفي علي بن الحسن سنة ٢٢٤ ترجمه إسماعيل باشا ومن أصحابنا الشيخ في كتابيه والنجاشي في رجاله والعلامة في الخلاصة والسروي في معالم العلماء وغيرهم .

(١) علي بن محمد بن الزبير أبو الحسن القرشي الكوفي شيخ الشيوخ وراوي الأصول كان غاية في الفضل والعلم والجلالة والثقة نزل بغداد وحدث بها - وكان منزله بطاق الحراني - عن علي بن الحسن بن فضال وانه حسن ومحمد ابني علي بن عفان وإبراهيم بن عبد الله القصار، حدث عنه ابن رزقويه وابن البياض وابن عبدون وعلي بن أحمد الرزاز وأبو علي بن شاذان والتلعكبري ولد سنة ٢٥٤ وتوفي ببغداد يوم الخميس لعشر خلون من ذي القعدة وعمره ٩٤ سنة وحمل إلى الكوفة ودفن في مشهد أمير المؤمنين عليه السلام ترجمه الخطيب في تاريخه ومن أصحابنا الشيخ المامقاني في تنقيحه .

(٢) أحمد بن الحسين بن عبد الملك الأودي - الأزدي خ ل - أبو جعفر الكوفي ثقة مرجوع إليه لم يعرف له مصنف إلا أنه جمع كتاب المشيخة وبوبه على أسماء الشيوخ بعد أن كان مشوراً روى عن ابن محبوب وروى عنه علي بن محمد بن الزبير وأحمد بن محمد بن سعيد ترجمه الشيخ والنجاشي والعلامة وغيرهم .

عبيدالله وأحمد بن عبدون عن أبي الحسن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد^(١) عن أبيه محمد بن الحسن بن الوليد^(٢) عن الحسن بن محبوب وأخبرني أيضاً أبو الحسين بن أبي جيد القمي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار^(٣) عن أحمد بن محمد ومعاوية بن حكيم^(٤)

(١) أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد أبو الحسن من أساتيد الشيخ المفيد ومن مشايخ الإجازة وثقة الشهيد في الدراية وقال: الميرزا: لم أر إلى الآن ولم أسمع من أحد التأمل في توثيقه اهـ وقال الداماد في رواشحه أنه أجل من أن يحتاج إلى تزكية مذك وتوثيق موثق، روى عنه المفيد والحسين بن عبيدالله وأحمد بن عبدون والكليني وغيرهم وروى هو عن أبيه محمد بن الحسن بن الوليد، ترجمه سيد الأعيان في كتابه.

(٢) محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد يكنى أبا جعفر جليل القدر بصير بالفقه عارف بالرجال، موثق به شيخ القميين ووجههم وفقههم ومتقدمهم قال النجاشي ويقال: إنه نزيل قم وكان أصله منها ثقة ثقة عين مسكون إليه اهـ توفي سنة ٣٤٣ وهي السنة التي حدث بها علي بن أحمد بن طاهر سمع من الصفار وسعد ومحمد بن يحيى والحسن بن متيل الدقاق وعنه التلعكبري وابن أبي جيد وعلي بن الحسين بن بابويه، صنف كتباً منها تفسير القرآن وكتاب الجامع في الفقه، ترجمه إسماعيل باشا ومن أصحابنا الشيخ والنجاشي والعلامة وغيرهم.

(٣) محمد بن الحسن بن فروخ الصفار يكنى أبا جعفر الأعرج القمي ويلقب بممولة كان وجهاً من أصحابنا القميين ثقة عظيم القدر قليل السقط في الرواية عده الشيخ في رجاله من أصحاب العسكري عليه السلام له عدة كتب منها بصائر الدرجات المعروف المطبوع المتداول توفي سنة ٢٩٠ بقم روى عن يعقوب بن يزيد وأحمد بن محمد بن عيسى وسهل بن زياد وإبراهيم بن هاشم القمي ومحمد بن عيسى بن عبيد ومعاوية بن حكيم، وروى عنه الكليني وأحمد بن محمد وعلي بن الحسين وسعد بن عبدالله وأحمد بن إدريس ومحمد بن جعفر المؤدب وغيرهم، ترجمه إسماعيل باشا ومن أصحابنا الشيخ والنجاشي والعلامة.

(٤) معاوية بن حكيم بن معاوية بن عمار الدهني عده الشيخ من أصحاب الإمام

والهيثم بن أبي مسروق^(١) عن الحسن بن محبوب.

(وما ذكرته) عن الحسين بن سعيد^(٢) فقد أخبرني به الشيخ المفيد أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان رضي الله عنه والحسين بن عبدالله وأحمد بن عبدون كلهم عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن أبيه محمد بن الحسن بن الوليد، وأخبرني أيضاً أبو الحسين بن أبي جريد القمي

.....

أبي الحسن الرضا وأبي جعفر الجواد وأبي الحسن الهادي عليهم السلام من أجلاء العلماء وثقات الفقهاء والعدول روى عن ابن أبي عمير وعلي بن الحسن بن رباط وصفوان بن يحيى وأبي شعيب المحاملي وعنه محمد بن علي بن محبوب وسعد بن عبدالله وأحمد بن محمد بن عيسى ومحمد بن يحيى وسهل بن زياد وخلق غيرهم قال أبو عبدالله الحسين بن عبدالله سمعت شيوخنا يقولون: روى معاوية بن حكيم أربعة وعشرين أصلاً لم يرو غيرها، له كتب ذكرها مترجموه من أصحابنا.

(١) الهيثم بن أبي مسروق عبدالله النهدي يكنى أبا محمد كوفي روى عنه محمد بن الحسن الصفار ومحمد بن علي بن محبوب وسعد بن عبدالله وروى هو عن مروك بن عبيد ومحمد بن إسماعيل والحسن بن محبوب له كتاب، ترجمه ابن حجر ومن أصحابنا الشيخ والنجاشي وغيرهما.

(٢) الحسين بن سعيد بن حماد بن سعيد بن مهران الأهوازي أصله كوفي وانتقل مع أخيه الحسن إلى الأهواز ثم تحول إلى قم فنزل على الحسن بن أبان، قال ابن النديم عنه وعن أخيه الحسن: الحسن والحسين ابنا سعيد الأهوازيان من أهل الكوفة من موالي علي بن الحسين عليه السلام من أصحاب الرضا أوسع أهل زمانهما علماً بالفقه والآثار والمناقب وغير ذلك من علوم الشيعة... وصحبا أيضاً أبا جعفر بن الرضا اهـ وذكر الشيخ أنه روى عن أبي الحسن الثالث، تسوفي بقم في دار الحسين بن الحسن بن أبان وأوصى له بكتبه روى عن الأئمة الثلاثة وعن صفوان بن يحيى وحماد بن عيسى وعثمان بن عيسى وروى عنه الحسين بن الحسن بن أبان وأحمد بن محمد بن عيسى وأحمد بن محمد بن خالد البرقي وأحمد بن محمد الدينوري وابنه أحمد بن الحسين بن سعيد ومحمد بن علي بن محبوب وعلي بن

عن محمد بن الحسن بن الوليد عن الحسين بن الحسن بن أبان^(١) عن الحسين ابن سعيد، ورواه أيضاً محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد.

(وما ذكرته) عن الحسين بن سعيد «عن الحسن»^(٢) عن زرعة^(٣) عن سماعة^(٤)

إبراهيم وعلي بن مهزيار وخلق غيرهم، له ثلاثون كتاباً على ترتيب أبواب الفقه، ترجمه ابن النديم وابن حجر وإسماعيل باشا ومن أصحابنا الشيخ والنجاشي والعلامة والسروي وغيرهم.

(١) الحسين بن الحسن بن أبان كثير الرواية مقبولها ثقة من مشايخ ابن الوليد روى عنه الأجلاء من القميين مثل سعد بن عبدالله ومحمد بن الحسن بن الوليد واعتمدوا عليه وقبلوا قوله، نزل عند أبيه الحسن بن أبان الثقة الجليل الحسين بن سعيد الأهوازي ومات في داره وأوصى عند موته بكتبه إلى الحسين - المترجم - ترجمه النجاشي وغيره.

(٢) الحسن بن محمد بن سماعة الكندي الصيرفي يكنى أبا علي وكناه ابن حجر بأبي محمد من شيوخ الواقفة إلا أنه جيد التصانيف نقي الفقه حسن الانتقاد كثير الحديث فقيه ثقة، وكان ينزل كندة بالكوفة، له كتب ذكرها مترجموه، روى عنه حميد بن زياد وعلي بن الحسن بن فضال وأبو علي الأشعري وعلي بن إبراهيم وغيرهم، توفي ليلة الخميس لخمس مضمين من جمادى الأولى سنة ٢٦٣ بالكوفة وصلى عليه إبراهيم بن محمد العلوي ودفن في جعفي - ترجمه ابن النديم وابن حجر وإسماعيل باشا ومن أصحابنا الشيخ والنجاشي والسروي والعلامة وغيرهم.

(٣) زرعة بن محمد الحضرمي أبو محمد من أصحاب الإمام أبي عبدالله الصادق وأبي إبراهيم عليهما السلام وكان صاحب سماعة بن مهران الحضرمي وأكثر عنه في الرواية، وكان واقفياً ثقة له أصل، ترجمه الشيخ والسروي وغيرهما.

(٤) سماعة بن مهران بن عبد الرحمن الحضرمي بباع القر كان يتجر فيه ويخرج به إلى حران يكنى أبا محمد من أصحاب الإمام الصادق والإمام الكاظم عليهما السلام نزل كندة ثقة له بالكوفة مسجد حضرموت وهو مسجد زرعة بن محمد الحضرمي من بعده، له كتاب، مات بالمدينة، ترجمه الشيخ والنجاشي والعلامة وغيرهم.

وفضالة بن أيوب^(١) والنضر بن سويد^(٢) وصفوان بن يحيى^(٣) فقد رويته

(١) فضالة بن أيوب الأزدي عربي صميم سكن الأهواز كان ثقة في حديثه مستقيماً في دينه فقيهاً من فقهاءنا قد عدّه الكشي فيمن أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عنهم من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن عليهما السلام وتصدقهم وأقروا لهم بالفقه والعلم، عدّه الشيخ من أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام يروي عن جميل بن دراج ومعاوية بن عمار وسيف بن عميرة والعلاء وعنه حماد بن عيسى وابن أبي عمير والنضر بن سويد وعلي بن مهزيار والحسن والحسين ابنا سعيد الأهوازيان وغيرهم خلق كثير، له كتاب الصلاة - ترجمه الشيخ والنجاشي والعلامة والأردبيلي في جامع الرواة وغيرهم.

(٢) النضر بن سويد الصيرفي كوفي من أصحاب أبي الحسن الكاظم عليه السلام ثقة صحيح الحديث انتقل إلى بغداد له كتاب النوادر يروي عن أبي الحسن موسى عليه السلام وعبدالله بن مسكان وعبدالله بن سنان ويحيى بن عمران وفضالة بن أيوب وهشام بن الحكم وهشام بن سالم وغيرهم، وعنه الحسين بن سعيد وأبو عبدالله البرقي ومحمد بن عيسى وأيوب بن نوح وعلي بن مهزيار والحسن بن ظريف وخلق غيرهم، ترجمه الشيخ والنجاشي والعلامة والأردبيلي وغيرهم.

(٣) صفوان بن يحيى البجلي أبو محمد يباع السابري كوفي مولى بجيله من أصحاب الأئمة أبي الحسن الكاظم وأبي الحسن الرضا وأبي جعفر الجواد عليهم السلام وكان وكيلًا للرضا عليه السلام أوثق أهل زمانه عند أهل الحديث وأعبدهم، كان يصلي كل يوم ١٥٠ ركعة ويصوم في السنة ثلاثة أشهر ويخرج زكاة ماله كل سنة ثلاث مرات وذلك وفاء بقوله لصاحبيه عبدالله بن جندب وعلي بن النعمان فإنهم اجتمعوا في بيت الله الحرام فتعاقدوا جميعاً إن مات واحد منهم يصلي من بقي بعده صلاته ويصوم عنه ويحج عنه ويذكر عنه ما دام حياً، فمات صاحباه وبقي صفوان بعدهما فيهما بذلك، وكان يفعل لهما كل شيء من البر والصلاح مثل ما يفعله لنفسه، روى عن أربعين رجلاً من أصحاب أبي عبدالله الصادق عليه السلام، كان على جانب من الورع والعبادة لم يكن عليه أحد من طبقة، وهو من الستة الذين أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن وأقروا لهم بالفقه والعلم له عدة كتب. توفي بالمدينة سنة ٢١٠

بهذه الأسانيد عن الحسين بن سعيد عنهم رحمهم الله .

(وما ذكرته) عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري^(١) فقد أخبرني به الشيخ المفيد أبو عبدالله والحسين بن عبيدالله وأحمد بن عبدون كلهم عن أبي جعفر محمد بن الحسين بن سفيان عن أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد بن يحيى ، وأخبرني أبو الحسين بن أبي جيد القمي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن يحيى وأحمد بن إدريس جميعاً عن محمد بن أحمد بن يحيى ، وأخبرني أيضاً الحسين بن عبيدالله عن أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، وأخبرني الشيخ أبو عبدالله والحسين بن عبيدالله وأحمد بن عبدون كلهم عن أبي محمد الحسن بن حمزة العلوي وأبي جعفر محمد بن الحسين البزوفري جميعاً عن أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد بن يحيى .

(وما ذكرته) في هذا الكتاب عن محمد بن علي بن محبوب^(٢) فقد رويته

.....

وبعث إليه أبو جعفر الجواد عليه السلام بخطوطه وكفنه وأمر إسماعيل بن موسى عليه السلام بالصلاة عليه . ترجمه ابن النديم وإسماعيل باشا ومن أصحابنا الشيخ والنجاشي والسروي والعلامة والأردبيلي وغيرهم .

(١) محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمي يكنى أبا جعفر جليل القدر كثير الرواية ثقة في الحديث له كتاب «نوادير الحكمة» وهو كتاب حسن كبير يعرفه القميون «بدبة شبيب» قال النجاشي : وشبيب فامي «بياع القوم» كان بقم له دبة ذات بيوت يعطي منها ما يطلب منه من دهن فشبهوا هذا الكتاب بذلك لاشتماله على ما تشتهيه الأنفس ، وله غير ذلك كتب أخرى روى عن محمد بن موسى الهمداني وسهل بن زياد الأدمي وأحمد بن الحسين بن سعيد والحسن بن الحسين اللؤلؤي وموسى بن القاسم البجلي وابن فضال وعنه أحمد بن إدريس وعباس بن نوح وسعد بن عبدالله ومحمد بن علي بن محبوب وغيرهم توفي سنة ٢٨٠ ترجمه إسماعيل باشا ومن أصحابنا الشيخ والنجاشي والأردبيلي وغيرهم .

(٢) محمد بن علي بن محبوب الأشعري القمي أبو جعفر شيخ القميين في زمانه ثقة عين فقيه صحيح المذهب له كتب وروايات فمن كتبه «الجامع» وهو

عن الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار عن أبيه
محمد بن يحيى عن محمد بن علي بن محبوب، ومن جملة

(ما ذكرته) عن أحمد بن محمد بن عيسى ما رويته بهذا الإسناد عن
محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد، ومن جملة

(ما ذكرته) عن الحسين بن سعيد والحسن بن محبوب ما رويته بهذا
الإسناد عن محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عنهما.

(وما ذكرته) عن محمد بن الحسن الصفار فقد أخبرني به الشيخ أبو
عبد الله والحسين بن عبيد الله وأحمد بن عبدون كلهم عن أحمد بن محمد بن
الحسن بن الوليد عن أبيه، وأخبرني أيضاً أبو الحسين بن أبي جيد عن
محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار، ومن جملة

(ما ذكرته) عن أحمد بن محمد ما رويته بهذه الأسانيد عن محمد بن
الحسن الصفار عن أحمد بن محمد، ومن جملة

(ما ذكرته) عن الحسن بن محبوب والحسين بن سعيد ما رويته بهذا
الإسناد عن أحمد بن محمد عنهما جميعاً.

(وما ذكرته) عن سعد بن عبد الله^(١) فقد أخبرني به الشيخ المفيد أبو

يشتمل على عدة كتب الفقه وأبوابه ذكرها مفصلاً الشيخ والنجاشي في
كتابينهما روى عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري والحسين بن سعيد
ومعاوية بن حكيم وغيرهم وعنه أحمد بن إدريس ومحمد بن يحيى وأحمد بن
محمد بن يحيى وغيرهم. ترجمه الشيخ والنجاشي والعلامة وغيرهم.

(١) سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي أبو القاسم ثقة جليل القدر
واسع الأخبار كثير التصانيف قال النجاشي: شيخ هذه الطائفة وفقهها
ووجهها كان قد سمع من حديث العامة وسافر في طلب الحديث، عده
الشيخ الطوسي في رجاله من أصحاب الإمام الحسن بن علي العسكري عليه
السلام له عدة كتب فمن كتبه كتاب (الرحمة) وهو يشتمل على كتب جماعة،
عدها الشيخ في الفهرست روى عن الحكم بن مسكين وأحمد بن محمد بن
عيسى وعنه محمد بن الحسن بن الوليد وأحمد بن محمد بن يحيى وعلي بن

عبدالله محمد بن محمد بن النعمان رحمه الله عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن أبيه عن سعد بن عبدالله، وأخبرني به أيضاً الشيخ المفيد أبو عبدالله من شيوخه الفقيه عماد الدين أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي رضي الله عنه^(١) عن أبيه الفقيه علي بن الحسين بن بابويه^(٢) عن سعد بن عبدالله، ومن جملة

الحسين بن بابويه ومحمد بن قولويه وغيرهم، ترجمه الشيخ والنحاشي والعلامة والاردبيلي وغيرهم.

(١) محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي أبو جعفر الصدوق شيخ مشايخ الشيعة وركن من أركان الإسلام رئيس المحدثين الصدوق فيما يرويه عن الأئمة عليهم السلام، ولد بدعاء صاحب الأمر «عج» ونال بذلك عظيم الفضل والفخر، وصفه الإمام الحجة عليه السلام في التوقيع الخارج من الناحية المقدسة بأنه فقيه خير مبارك ينفع الله به، فعمت بركته ببركة الإمام وبقيت آثاره ومصنفاته مدى الأيام ذكره العلماء وأثنوا عليه غاية الثناء، قال الخطيب بعد ذكر اسمه وكنيته: نزل بغداد وحدث بها عن أبيه، وكان من شيوخ الشيعة ومشهوري الرافضة اهـ وقال الزركلي عنه: محدث إمامي كبير لم ير في القميين مثله، أصله من قم ونزل بالري وارتفع شأنه في خراسان وتوفي ودفن في الري اهـ انتقل من نيسابور إلى العراق سنة ٣٥٢ وسمع من أبي بكر النقاش في الكوفة سنة ٣٥٤ ودخل بغداد مرة ثانية سنة ٣٥٥ وسمع منه الشيوخ وهو حدث السن وله كتب كثيرة ذكر النجاشي أنها مائة ونيفا وتسعين كتاباً ورسالة وقال الشيخ: له نحو من ثلاثمائة مصنف، وقد عد المشايخ مراسيله في الفقه كمراسيل محمد بن أبي عمير ووصفوها بالصحة منهم العلامة في المختلف والشهيد في شرح الإرشاد والسيد الداماد في حواشي الفقيه توفي سنة ٣٨١ بالري ودفن هناك وقبره مشهور يزار ويتبرك به. ترجمه الخطيب وإسماعيل باشا والزركلي ومن أصحابنا الشيخ والنجاشي والعلامة والخوانساري في الروضات وغيرهم.

(٢) علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي شيخ القميين في عصره ومقدمهم وفقههم وثقتهم، قدم العراق واجتمع مع أبي القاسم الحسين بن روح النوبختي رحمه الله أيام سفارته وسأله مسائل ثم كاتبه بعد ذلك على يد

(ما ذكرته) عن أحمد بن محمد ما رويته بهذا الإسناد عن سعد بن عبدالله عن أحمد بن محمد، ومن جملة

(ما ذكرته) عن الحسين بن سعيد والحسن بن محبوب ما رويته بهذا الإسناد عن أحمد بن محمد عنهما.

(وما ذكرته) عن أحمد بن محمد بن عيسى الذي أخذته من نوابه فقد أخبرني به الشيخ المفيد أبو عبدالله والحسين بن عبيدالله وأحمد بن عبدون كلهم عن الحسن بن حمزة العلوي ومحمد بن الحسين البزوفري جميعاً عن أحمد بن إدريس عن أحمد بن محمد بن عيسى، وأخبرني أيضاً الحسين بن عبيدالله وأبو الحسين بن أبي جيد جميعاً عن أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه عن أحمد بن محمد بن عيسى، ومن جملة

(ما ذكرته) عن الحسن بن محبوب ما رويته بهذا الإسناد عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب.

(وما ذكرته) عن محمد بن الحسن بن الوليد والفقيه علي بن الحسين بن موسى بن بابويه رضي الله عنهما فقد أخبرني به الشيخ المفيد أبو عبدالله عن عماد الدين أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه عن أبيه ومحمد بن الحسن الوليد رضي الله عنه.

(وما ذكرته) عن الحسن بن محمد بن سماعة فقد أخبرني به أحمد بن

.....

محمد بن علي بن جعفر الأسود يسأله أن يوصل إلى صاحب الأمر «عج» رقعة يسأله فيها الولد، فأوصلها وكان الجواب من الناحية المقدسة (قد دعونا الله لك بذلك وسترزق ولدين ذكرين خيرين) فولد للمترجم بعد ذلك أبو جعفر الصدوق وأبو عبدالله من أم ولد، وكان أبو جعفر يقول: (أنا ولدت بدعوة صاحب الأمر) مفتخراً بذلك، توفي المترجم سنة ٣٢٩ وهي السنة التي تناثرت فيها النجوم - سنة وفاة ثقة الإسلام الكليني قدس سره - دفن بقم له كتب كثيرة منها كتاب «الرسالة» إلى ابنه أبي جعفر محمد بن علي وقد نقل عنها ابنه كثيراً في كتابه «من لا يحضره الفقيه» ترجمه إسماعيل باشا ومن أصحابنا الشيخ والنجاشي والعلامة وغيرهم.

عبدون عن أبي طالب الأنباري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة، وأخبرني أيضاً الشيخ أبو عبدالله والحسين بن عبدالله وأحمد بن عبدون كلهم عن أبي عبدالله الحسين بن علي بن سفيان البزوفري^(١) عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة.

(وما ذكرته) عن علي بن الحسن الطاطري^(٢) فقد أخبرني به أحمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير عن أحمد بن عمر بن كيسبة^(٣) عن علي بن الحسن الطاطري.

(وما ذكرته) عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد^(٤) فقد رويته عن

.....

(١) الحسين بن علي بن سفيان بن خالد بن سفيان أبو عبدالله البزوفري خاصي شيخ من أصحابنا ثقة جليل القدر روى عنه الشيخ المفيد وأبو عبدالله الحسين بن عبدالله الغضائري والتلعكبري وأحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر وروى هو عن حميد بن زياد وغيره، ترجمه الشيخ والنجاشي والعلامة وغيرهم.

(٢) علي بن الحسن بن محمد الطائي الجرمي المعروف بالطاطري - وإنما سمي بذلك لبيعه ثياباً يقال لها الطاطرية - قاله النجاشي يكنى أبا الحسن وكان فقيهاً ثقة في حديثه وكان من وجوه الواقفة وشيوخهم وهو أستاذ الحسن بن محمد بن سماعة الصيرفي الحضرمي ومنه تعلم وكان يشركه في كثير من الرجال ولا يروي الحسن عن علي شيئاً بلى منه تعلم المذهب اهـ وقال الشيخ في العدة (إن الطائفة عملت بما رواه الطاطريون) للمترجم كتب كثيرة في نصرته مذهبه وله كتب في الفقه رواها عن الرجال الموثوق بهم وبرواياتهم منها كتاب التوحيد وكتاب الإمامة وكتاب المناقب وغيرها، روى عن محمد بن أبي حمزة وعلي بن أبي حمزة وروى عنه علي بن الحسن بن فضال وأحمد بن عمرو بن كيسبة والهيثم بن أبي مسروق النهدي وابن نهيك وغيرهم، ترجمه الشيخ والنجاشي والعلامة وغيرهم.

(٣) أحمد بن عمرو بن كيسبة أبو الملك روى عن علي بن الحسن الطاطري وعنه علي بن محمد بن الزبير القرشي، ولم نجد له ذكراً في كتب الرجال سوى ما وقع في مشيخة كتابي التهذيب والاستبصار.

(٤) أحمد بن محمد بن سعيد بن عبد الرحمن بن زياد بن عبدالله بن زياد بن

محمد بن عجلان مولى عبدالرحمن بن قيس السبيعي الهمداني أبو العباس الكوفي المعروف بابن عقدة^(١) الحافظ قال الشيخ في الفهرست: أمره في الثقة والجلالة وعظم الحفظ أشهر من أن يذكر وكان زیدياً جارودياً وقال النجاشي: هذا رجل جليل في أصحاب الحديث مشهور بالحفظ والحكايات تختلف عنه في الحفظ وعظمه وكان زیدياً جارودياً وعلى ذلك مات، وذكره أصحابنا لاختلاطه بهم ومداخلته إياهم وعظم محله وثقته وأمانته اهـ. قال الخطيب: قدم أبو العباس بغداد فسمع من محمد بن عبيد الله المنادي - وعد آخرين لم نذكرهم - . . . وقدمها في آخر عمره فحدث بها عن هؤلاء الشيوخ وعن - ثم عد جماعة آخرين - . . . وكان حافظاً عالماً كثيراً جمع التراجم والأبواب والمشيخة وأكثر الرواية وانتشر حديثه وروى عنه الحفاظ والأكابر الخ ولد سنة ٥٤٩ في النصف من محرم، حدث عن حفظه جماعة وإليك كلماتهم قال ابن النجار: وكان ابنه - أبو العباس بن عقدة - احفظ من كان في عصرنا للحديث، حدثت عن أبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق الحافظ النيسابوري قال: قال لي أبو العباس بن عقدة: دخل البرديجي الكوفة فزعم أنه أحفظ مني فقلت: لا تطول، تتقدم إلى دكان وراق وتضع القبان وتزن من الكتب ما شئت ثم تلقي علينا فنذكره. فبقي^(٢) وقال أبو علي الحافظ فيما حدث عنه الحاكم ابن البيع النيسابوري: ما رأيت أحداً أحفظ لحديث الكوفيين من أبي العباس بن عقدة، وقال الدارقطني: أجمع أهل الكوفة أنه لم ير من زمن عبدالله بن مسعود إلى زمن أبي العباس بن عقدة احفظ منه، وحدث عنه أحمد بن الحسن بن هرثمة أنه قال في مجلسه - وقد جرى ذكر الحفاظ - أنا أجيب في ثلاثمائة ألف حديث من حديث أهل بيت هذا - وضرب بيده على هاشمي عنده - سوى غيرهم ونحوه حكى الدارقطني والحافظ ابن أبي دارم الكوفي عنه، وسأله مرة أبو الحسن محمد بن عمر بن يحيى العلوي عن حفظه وإكثار الناس في الحديث عنه

(١) وعقدة هو لقب محمد والد أبي العباس وإنما لقب بذلك لأجل تعقيدته في التصريف فقد كان عالماً بالتصريف والنحو وكان وراقاً بالكوفة جيد الخط ويعلم القرآن والأدب قال ابن النجار: وكان عقدة زیدياً وكان ورعاً ناسكاً اهـ.

(٢) كذا في سائر الكتب التي نقلت فيها القصة. ولعله فبقي مدهوشاً أو مبهوتاً أو حائراً أو نحو ذلك.

فامتنع فعزم عليه فقال: احفظ مائة ألف حديث بالإسناد والمتن وأذاكر بثلاثمائة ألف حديث، قال أبو العلاء: وقد سمعت جماعة من أهل الكوفة وبغداد يذكرون عن أبي العباس بن عقدة مثل ذلك، ودونك قصته مع محمد بن عمر بن يحيى العلوي حين عزم أبوه على قتال بني عبيد الله حين فشت رياستهم بالكوفة وكانت قبل ذلك في بني الفدان فأتاه ابن عقدة يحمل جزءاً فيه ست وثلاثون ورقة فيها حديث كثير في صلة الرحم عن النبي صلى الله عليه وآله وعن أهل البيت عن أصحاب الحديث، فاستعظم ذلك منه عمر بن يحيى العلوي وسأله عن حفظه فقال له: أنا أحفظ منسقاً من الحديث بالأسانيد والمتون خمسين ومائتي ألف حديث وأذاكر بالأسانيد وبعض المتون والمراسيل والمقاطع ستمائة ألف حديث إلى غير ذلك من أحاديث حفظه وآيات ذكائه. وكانت عنده مكتبة غنية ثرية بالنفائس والآثار تضم أكبر عدد ممكن يومئذ فقد أراد مرة أن ينتقل من الموضع الذي كان فيه إلى موضع آخر فاستأجر من يحمل كتبه وشارط الحمالين أن يدفع لكل واحد منهم دانقاً لكل كرة فوزن لهم أجورهم مائة درهم وكانت كتبه ستمائة حمل. ذكره الذهبي في ميزانه بأنه محدث الكوفة شيعي متوسط وذكره في تذكرة الحفاظ فقال: وكان إليه المنتهى في قوة الحفظ وكثرة الحديث وصنف وجمع وألف في الأبواب والتراجم ورحلته قليلة ولهذا كان يأخذ عن الذين يرحلون إليه ولو صان نفسه وجود لضربت إليه أكباد الإبل ولضرب بإمامته المثل، لكنه جمع فأوعى وخلط الغث بالسمين والخرز بالدر الثمين ومقت لتشيعة اهـ أقول: ولا ذنب له عند القوم وخاصة البغداديين يومئذ إلا التشيع واتهم أنه كان في جامع براهنا يملي مثالب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله أو الشيوخ فترك حديثه عندهم لهذا ونحوه مضافاً إلى ما كان يفضحهم به من تخليطهم في الأسانيد كما فعل مع يحيى بن صاعد في بغداد حتى ثار به أصحاب ابن صاعد وأمر به الوالي فحبس وحتى هدده ابن صاعد مرة بقوله: (والله لأجعلن على كل شجرة من لحمه قطعة) فكان إذا سئل بعدها لم يجب حتى يخرج من بغداد كما فعل مع ابن الجعابي فقد سأله عن مسألة فلم يجبه حتى جاوز قنطرة الياسرية خارجاً من بغداد روى عن جماعة من الخاصة والعامة تكفلت معاجم التراجم بذكرهم وكذا من روى عنه وفي طليعة من روى عنه الشيخ الطوسي بواسطة أحمد بن موسى الأهوازي روى عنه جميع كتب ابن عقدة

أحمد بن محمد بن موسى^(١) عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد .
(وما ذكرته) عن «الشيخ الفقيه عماد الدين خ ل» أبي جعفر محمد بن
علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي رضي الله عنه فقد رويته عن
الشيخ أبي عبدالله عنه .
(وما ذكرته) عن أحمد بن داود القمي^(٢) فقد رويته عن الشيخ أبي

.....

ورواياته توفي ابن عقدة بالكوفة سنة ٣٣٣ عن ٨٤ سنة .

تجد تفصيل حياته في تاريخ بغداد ج ٥ ص ١٤ إلى ص ٢٣ وأعيان الشيعة
ج ٩ ص ٤٢٨ إلى ص ٤٤٥ كما وقد ترجمه الذهبي في الميزان والتذكرة
واليافعي في مرآة الجنان وابن حجر في اللسان وإسماعيل باشا في الهدية
والزركلي في الأعلام ومن أصحابنا الشيخ في كتابيه الفهرست والرجال
والنجاشي والعلامة وابن داود والارديلي والخوانساري والمامقاني وغيرهم
ممن لا تحضرنا كتبهم .

(١) أحمد بن محمد بن موسى بن هارون الأهوازي المعروف بابن الصلت
الأهوازي أبو الحسن المجبر من ساكني الجانب الشرقي قال الخطيب:
سمعت أبا بكر البرقاني - وسئل عن ابن الصلت المجبر فقال: ابنا الصلت
ضعيفان، سألت أبا طاهر حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق عن ابن الصلت
فقال: كان شيخاً صالحاً ديناً . . . اهـ . وقال الحر العاملي في أمل الأمل:
فاضل جليل يروي عنه الشيخ الطوسي اهـ . ويروي عنه النجاشي أيضاً وقال
الشيخ في الفهرست: أخبرنا بجميع رواياته وكتبه - يعني ابن عقدة أبو
الحسن أحمد بن محمد بن موسى الأهوازي وكان معه خط أبي العباس
بإجازته وشرح رواياته وكتبه . . . اهـ . روى عن ابن عقدة والمحاملي وروى
عنه الشيخ والنجاشي والخطيب ولد سنة ٣١٤ - ٣١٧ وتوفي يوم الأربعاء
لخمس بقين من رجب سنة ٤٠٥ ببغداد ودفن بباب حرب وذكر اليافعي أنه
توفي سنة ٤٠٩ ترجمه الخطيب وسيد الأعيان والعلامة المامقاني في كتبهم .

(٢) أحمد بن داود بن علي أبو الحسين القمي قال النجاشي: أخو شيخنا الفقيه
كان ثقة كثير الحديث صاحب أبا الحسن علي بن الحسين بن بابويه - والد
الصدوق - وله كتاب نوادر اهـ . وكتاب النوادر كثير الفوائد والظاهر أنه قد وقع

عبدالله والحسين بن عبيدالله عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن داود^(١) عن أبيه .

(وما ذكرته) عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه فقد رويته عن الشيخ المفيد أبي عبدالله والحسين بن عبيدالله جميعاً عن جعفر بن محمد بن قولويه .

(وما ذكرته) عن ابن أبي عمير^(٢) فقد رويته بهذا الإسناد عن أبي القاسم

سهو في قوله أخو شيخنا والصواب أبو شيخنا كما يستفاد من ترجمة ولده محمد بن أحمد بن داود الآتي ذكره، كما نبه على ذلك الجزائري في الحاوي فيما حكى عنه روى عنه ابن الثقة محمد وروى هو عن أبي الحسن علي بن الحسين بن بابويه، ترجمه السيد في الأعيان والشيخ المامقاني في التنقيح .

(١) محمد بن أحمد بن داود بن علي أبو الحسن القمي شيخ هذه الطائفة وعالمها وشيخ القميين في قته وفقههم حكى أبو عبدالله الحسين بن عبيدالله أنه لم ير أحداً أحفظ منه ولا أفقه ولا أعرف بالحديث، كانت أمه أخت سلامة بن محمد الأرزني، ورد بغداد وأقام بها وحدث جماعة صنف كتباً منها كتاب المزار كبير حسن وكتاب الذخائر الذي جمعه وهو كتاب حسن وغير ذلك، روى عن أبيه أحمد بن داود بن علي القمي وروى عنه الشيخ المفيد والحسين بن عبيدالله وأحمد بن عبدون وغيرهم مات سنة ٣٧٨ ودفن بمقابر قريش رحمه الله، ترجمه الشيخ والنجاشي والعلامة وغيرهم .

(٢) محمد بن أبي عمير زياد بن عيسى الأزدي أبو أحمد البغدادي الأصل والمقام قال الشيخ: وكان من أوثق الناس عند الخاصة والعامة وأنسكهم نسكاً وأورعهم وأعبدتهم، وحكي عن الجاحظ أنه قال: كان أوجد أهل زمانه في الأشياء كلها، وقال أيضاً عنه وكان وجهاً من وجوه الرافضة اهـ، حبس أيام الرشيد ليلي القضاء وقيل إنه ولي بعد ذلك، وقيل: بل ليدل على مواضع الشيعة وأصحاب موسى بن جعفر عليه السلام وضرب على ذلك أسواطاً بلغت منه وكاد أن يقر لعظيم الألم فسمع محمد بن يونس بن عبد الرحمن وهو يقول: اتق الله يا محمد بن أبي عمير فصبر ففرج الله عنه، ذكر الكشي أنه ضرب مائة وعشرين خشبة أيام هارون وتولى ضربه السندي بن شاهك وكان

جعفر بن محمد بن قولويه عن أبي القاسم جعفر بن محمد العلوي الموسوي^(١) عن عبيد الله بن أحمد بن نهيك^(٢) عن ابن أبي عمير.

(وما ذكرته) عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر^(٣) فقد رويته عن الشيخ

.....
ذلك على التشيع وحس فلم يفرج عنه حتى أدى مائة وأحد وعشرين ألف درهم وروي أن المأمون حبسه حتى ولاء قضاء بعض البلاد، وروى المفيد في الاختصاص فيما حكى عنه: أنه حبس سبع عشرة سنة وفي مدة حبسه وحال استارته دفنت أخته كتبه فبقيت مدة أربع سنين فهلكت الكتب وقيل: تركها في غرفة فسال عليها المطر لذلك حدث من حفظه ومما كان سلف له في أيدي الناس فلهذا يسكنون إلى مراسيله. روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري كتب مائة رجل من أصحاب الصادق عليه السلام. لم يحدث عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام وإن أدركه وقد أدرك أيام أبي الحسن الرضا وأيام أبي جعفر الجواد عليه السلام ومات في أيامه سنة ٢١٧، ترجمه إسماعيل باشا وغيره والشيخ والنجاشي والكشي وغيرهم.

(١) جعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبيد الله بن موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام أبو القاسم العلوي الموسوي المصري من مشايخ الإجازة عبر عنه القاضي النصيبي أحد مشايخ النجاشي بالشریف الصالح، سمع من التلعكبري سنة ٣٤٠ بمصر وله منه إجازة وجعفر بن محمد بن قولويه والقاضي أبو الحسين محمد بن عثمان بن الحسن النصيبي وروى هو عن عبيد الله بن أحمد بن نهيك ترجمه العلامة المامقاني في التنقيح وسيد الأعيان في كتابه.

(٢) عبيد الله بن أحمد بن نهيك أبو العباس كوفي وآل نهيك بيت من أصحابنا بالكوفة قال ابن حجر: كوفي صدوق، وكان جعفر بن محمد العلوي يقول: معلمنا ومؤدبنا. روى عنه حميد بن زياد كتباً كثيرة من الأصول وجعفر بن محمد العلوي وله منه إجازة على سائر ما رواه ابن نهيك. وقال القاضي محمد بن عثمان النصيبي: كان - عبيد الله - بالكوفة وخرج إلى مكة. ترجمه العلامة المامقاني في التنقيح.

(٣) إبراهيم بن إسحاق الأحمر أبو إسحاق النهاوندي قال الشيخ: كان ضعيفاً في حديثه متهماً في دينه وصنف كتباً جماعة قرية من السداد منها كتاب

المفيد أبي عبدالله والحسين بن عبيدالله عن أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري عن محمد بن هوزة^(١) عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر.

(وما ذكرته) عن علي بن حاتم القزويني^(٢) فقد رويته عن الشيخ أبي عبدالله وأحمد بن عبدون عن أبي عبدالله الحسين بن علي بن شيبان القزويني^(٣) عن علي بن حاتم.

.....

الصيام، كتاب المتعة، كتاب الدواجن، كتاب جواهر الأسرار كبير، كتاب النوادر، كتاب الغيبة، كتاب مقتل الحسين بن علي عليهما السلام وزاد النجاشي كتاب المآكل وكتاب الجنائز، وكتاب الصيد، وكتاب نفي أبي ذر. قال أبو عبدالله بن شاذان حدثنا علي بن حاتم قال: أطلق لي أبو أحمد القاسم بن محمد الهمداني عن إبراهيم بن إسحاق وسمع منه سنة ٢٦٩ هـ، روى عنه أبو منصور البادرائي وابن أبي هراسة الباهلي ومحمد بن الحسن الصفار وأبو أحمد القاسم بن محمد الهمداني ومحمد بن هوزة وإبراهيم بن هاشم وغيرهم ترجمه سيد الأعيان والعلامة المامقاني وإسماعيل باشا وغيرهم.

(١) محمد بن هوزة هكذا ورد اسمه في مشيخة الكتاب، وفي نسخة ج (أحمد بن هوزة) وكلاهما يشتركان بالرواية عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر ورواية أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري عنه ولم أقف على ترجمة مستقلة لمحمد بن هوزة ولا لأحمد في معاجم الرجال فراجع.

(٢) علي بن حاتم القزويني أبو الحسن ثقة في نفسه يروي عن الضعفاء سمع فأكثر، له كتب كثيرة، جيدة معتمدة نحواً من ثلاثين كتاباً على ترتيب أبواب الفقه سمع منه أبو محمد هارون بن موسى التلعكبري سنة ٣٢٦ وفيما بعدها وله منه إجازة وكان حياً إلى سنة ٣٥٠ وسمع منه أبو عبدالله الحسين بن علي بن شيبان القزويني، ترجمه الشيخ المامقاني في التنقيح.

(٣) أبو عبدالله الحسين بن علي بن شيبان القزويني من مشايخ الإجازة سمع منه الشيخ أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان المفيد وأحمد بن عبد الواحد البزاز المعروف بابن عبدون وابن الحاشر وروى هو عن أبي الحسن علي بن حاتم القزويني.

(وما ذكرته) عن موسى بن القاسم^(١) بن معاوية بن وهب فقد أخبرني به الشيخ أبو عبدالله عن الشيخ الفقيه أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رضي الله عنهما عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار، وسعد بن عبدالله عن الفضل بن عامر^(٢) وأحمد بن محمد عن موسى بن القاسم.

(وما ذكرته) عن يونس بن عبدالرحمن^(٣) فقد رويته عن الشيخ أبي

(١) موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي عربي كوفي ثقة جليل واضح الحديث حسن الطريقة من أصحاب أبي الحسن الرضا وأبي جعفر الجواد عليهما السلام له ثلاثون كتاباً مثل كتب الحسين بن سعيد مستوفاة حسنة وزيادة كتاب الجامع روى عنه الفضل بن عامر وأحمد بن محمد وغيرهما ترجمه الشيخ والنجاشي والعلامة وغيرهم.

(٢) الفضل بن عامر وفي نسخة حاتم وفي المطبوعة غانم. ولم نقف على ترجمة الرجل ولم نعرف من أحواله شيئاً سوى ما جاء في المشيخة من روايته عن موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب ورواية سعد بن عبدالله عنه.

(٣) يونس بن عبدالرحمن أبو محمد مولى علي بن يقطين من أصحاب أبي الحسن الكاظم وأبي الحسن الرضا عليه السلام كان وجهاً في أصحابنا متقدماً عظيم المنزلة، ولد في أيام هشام بن عبدالملك ورأى الإمام الصادق بين الصفا والمروة ولم يرو عنه. روى عن الإمامين الكاظم والرضا عليهما السلام وكان الرضا عليه السلام يشير إليه في العلم والفتيا وكان ممن بذل له على الوقف مال جزيل فامتنع من أخذه وثبت على الحق وقد ضمن له الرضا عليه السلام الجنة ثلاث مرات، قال الفضل بن شاذان: حدثني عبدالعزيز بن المهدي - وكان خير قمي رأيته وكان وكيل الرضا وخصته - قال: سألت الرضا عليه السلام فقلت: إني لا ألقاك في كل وقت فعن من آخذ معالم ديني فقال: خذ من يونس بن عبدالرحمن اهـ. وكفي بهذا مدحاً وثناء، له كتب وتصانيف كثيرة يقال إنه ألف ألف جلد رداً على المخالفين نقل الصدوق عن محمد بن الحسن بن الوليد رحمه الله أنه قال: كتب يونس بن عبدالرحمن التي هي بالروايات كلها صحيحة يعتمد عليها وقال ابن النديم عنه: علامة زمانه كثير التصنيف والتأليف على مذاهب الشيعة ثم عد كتبه،

عبدالله عن الشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمهم الله عن أبيه، ومحمد بن الحسن عن سعد بن عبدالله والحميري وعلي بن إبراهيم عن إبراهيم بن هاشم عن إسماعيل بن مرار^(١) وصالح بن السندي^(٢) عن يونس، وأخبرني أيضاً الشيخ أبو عبدالله والحسين بن عبيدالله وأحمد بن عبدون كلهم عن الحسن بن حمزة العلوي عن علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى بن عبيد^(٣) عن يونس، وأخبرني أيضاً الحسين بن عبيدالله عن أبي

وكتبه مثل كتب الحسين بن سعيد في كونها مرتبة على أبواب الفقه وفي الجودة والانتقاء وزاد هو كتابه عمل يوم وليلة وهو الذي كانت نسخته عند أبي هاشم الجعفري فعرضه على الإمام العسكري فسأله تصنيف من هذا؟ فأخبره فقال: أعطاه الله بكل حرف نوراً يوم القيامة وهو الكتاب الذي كان عند رأس أحمد بن أبي خالد ظئر الجواد عليه السلام وحينما عاده الإمام في مرضه أخذ الكتاب فتصفحه ورقة ورقة حتى أتى عليه من أوله إلى آخره وجعل يقول: رحم الله يونس رحم الله يونس اهـ. والأخبار بمدحه كثيرة وهو ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه مات يونس بالمدينة سنة ٢٠٨.

(١) إسماعيل بن مرار ذكره الشيخ في رجاله فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام وقال: روى عن يونس بن عبد الرحمن وروى عنه إبراهيم بن هاشم اهـ وقد ذكر سيد الأعيان في ترجمته ما يشعر بحسن حاله ووثاقته وعدالته، روى عن يونس كتبه كلها.

(٢) صالح بن السندي: من طبقة إسماعيل بن مرار وشريكه فيمن يروى عنه وهو يونس بن عبد الرحمن كما أن الراوي عن إسماعيل وهو إبراهيم بن هاشم يروي عن صالح بن السندي أيضاً.

(٣) محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني أبو جعفر الأسدي الخزيمي البغدادي من أصحاب أبي الحسن الرضا وأبي جعفر الثاني وأبي الحسن الثالث وأبي محمد العسكري عليهم السلام جليل ثقة عين كثير الرواية حسن التصانيف، وكان الفضل بن شاذان يحب العبيدي ويثني عليه ويمدحه ويميل إليه ويقول: ليس في أقرانه مثله، سكن سوق العطش ببغداد له كتب ذكرها مترجموه روى عن يونس بن عبد الرحمن ومحمد بن سنان وصفوان وابن أبي عمير وغيرهم

المفضل محمد بن عبد الله بن محمد بن عبيد الله بن المطلب الشيباني عن أبي العباس محمد بن جعفر الرزاز^(١) عن محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني عن يونس بن عبد الرحمن .

(وما ذكرته) في هذا الكتاب عن علي بن مهزيار^(٢) فقد رويته عن الشيخ

وروى عنه علي بن إبراهيم ومحمد بن الحسين وإبراهيم بن إسحاق الأحمر وغيرهم .

(١) محمد بن جعفر بن محمد بن الحسن القرشي أبو العباس الرزاز خال محمد بن محمد بن سليمان والد أبي غالب الزراري ، وقد ترجمه أبو غالب في رسالته بقوله : وهو - محمد بن جعفر - أحد رواة الحديث ومشايخ الشيعة . . . كان محله من الشيعة أنه كان الواصل عنهم إلى المدينة عند وقوع الغيبة سنة ٢٦٠ وأقام بها سنة وعاد ، وقد ظهر له من أمر الصاحب عليه السلام ما احتاج إليه ، ولد محمد بن جعفر سنة ٢٣٦ وتوفي سنة ٣١٦ وسنه ثمانون سنة روى عن محمد بن عيسى اليقطيني وعنه أبو المفضل الشيباني .

(٢) علي بن مهزيار أبو الحسن الأهوازي الدورقي ثقة صحيح جليل القدر واسع الرواية من أصحاب الأئمة الرضا الجواد والهادي عليهم السلام . وكان علي بن مهزيار نصرانياً فهداه الله وقبل أسلم وهو صغير ومن الله عليه بمعرفة هذا الأمر - يعني التشيع - وتفقه واختص بأبي جعفر الثاني عليه السلام وتوكل له وعظم محله منه وكذلك الإمام الهادي وتوكل لهم في بعض النواحي وخرجت إلى الشيعة فيه توقيعات بكل خير ، وكان إذا طلعت الشمس سجد فكان لا يرفع رأسه حتى يدعو لألف من اخوانه بمثل ما دعا لنفسه وكان على جبهته مثل ركة البعير ، خرجت فيه توقيعات تدل على عظم شأنه وعلو مقامه فمنها ما جاء في كتابه لأبي جعفر الثاني عليه السلام إليه (قد وصل إلي كتابك وقد فهمت ما ذكرت ما فيه وقد ملأني سروراً فسررك الله وأنا أرجو من الكافي الدافع أن تكفي كيد كل كائد إن شاء الله) وجاء في كتاب آخر منه عليه السلام : (وأسأل الله أن يحفظك من بين يديك ومن خلفك وفي كل حالاتك فأبشر فإنني أرجو أن يدفع الله عنك والله أسأل أن يجعل لك الخير فيما عزم لك به . . .) ومنها في جوابه وقد سأله التحلل لما في يده والتوسع عليه فكتب عليه السلام : (وسع الله عليك ولمن سألت التوسعة له من أهلك

المفيد أبي عبدالله عن الشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمهما الله عن أبيه علي بن الحسين بن بابويه ومحمد بن الحسن «بن الوليد خ ل» عن سعد بن عبدالله والحميري ومحمد بن يحيى وأحمد بن إدريس كلهم عن أحمد بن محمد عن العباس بن معروف^(١) عن علي بن مهزيار.

(وما ذكرته) عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي فقد رويته عن الشيخ المفيد أبي عبدالله عن أبي الحسن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن أبيه عن سعد بن عبدالله عنه، وأخبرني أيضاً الشيخ المفيد أبو عبدالله عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه عن أبيه رحمهما الله ومحمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبدالله والحميري عن أحمد بن أبي عبدالله، وأخبرني به أيضاً الحسين بن عبيدالله عن أحمد بن محمد بن محمد الزراري عن

.....
وأهل بيتك ولك يا علي عندي أكثر من التوسعة، وأنا أسأل الله أن يصحبك العافية ويقدمك على العافية ويسترِكَ بالعافية إنه سميع الدعاء) ومنها ما جاء في كتابه عليه السلام إليه: (بسم الله الرحمن الرحيم: يا علي أحسن الله جزاك وأسكنك جنته ومنعك من الخزي في الدنيا والآخرة وحشركَ الله معنا، يا علي قد بلوتك وخبرتكَ في النصيحة والطاعة والخدمة والتوفير والقيام بما يجب عليك، فلو قلت: إني لم أر مثلك رجوت أن أكون صادقاً فجزاك الله جنات الفردوس ولا خفي علي مقامك ولا خدمتك في الحر والبرد في الليل والنهار فأسأل الله إذا جمع الخلائق للقيامة أن يجوبك برحمة تغتبط بها إنه سميع الدعاء) صنف أبو الحسن كتباً كثيرة وهي مثل كتب الحسين بن سعيد وزاد عليها وقيل: إن مصنفاته تزيد على ثلاثين كتاباً، روى عنه أخوه إبراهيم والعباس بن معروف وأحمد بن محمد بن عيسى وعلي بن الحسن بن فضال والحسين بن سعيد وخلق كثير غيرهم، توفي سنة ٢٢٩ ترجمه إسماعيل باشا ومن أصحابنا النجاشي والكشي والشيخ والعلامة وغيرهم.

(١) العباس بن معروف أبو الفضل القمي من أصحاب الهادي عليه السلام ثقة صحيح مولى جعفر بن عمران بن عبدالله الأشعري له كتاب الآداب وكتاب النوادر، روى عن علي بن مهزيار وعنه أحمد بن محمد بن خالد ومحمد بن علي بن محبوب ومحمد بن أحمد بن يحيى وغيرهم، ترجمه النجاشي والشيخ والعلامة.

علي بن الحسين السعد آبادي^(١) عن أحمد بن أبي عبد الله .

(وما ذكرته) عن علي بن جعفر^(٢) فقد رويته عن الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه محمد بن يحيى ،

.....

(١) علي بن الحسين السعد آبادي - نسبه إلى بليدة في جبل طبرستان - أبو الحسن القمي روى عنه ثقة الإسلام الكليني فهو من مشايخه وكان مؤدب أبي غالب الزراري وروى عنه أبو غالب، وكان من مشايخ الإجازة وروى هو عن أحمد بن أبي عبد الله ترجمه العلامة المامقاني .

(٢) علي بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام أبو الحسن وهو أصغر أولاد أبيه توفي أبوه وهو طفل كان من أصحاب أبيه وأخيه وأدرك ابن أخيه أبا الحسن الرضا عليه السلام وروى عنه ومات أيام الجواد عليه السلام جليل القدر ثقة غني عن التعريف اتفق الفقهاء والمحدثون على جلالة قدره وثقته والاعتماد على أخباره، سكن أول أمره العريض - من نواحي المدينة^(١) فنسب إليها ولده - له كتاب المناسك ومسائل سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عنها وكان عالماً كبيراً روى ثقة الإسلام في باب النص على إمامة الجواد عليه السلام : (أنه دخل عليه - أي علي بن جعفر - أبو جعفر محمد بن علي الرضا عليه السلام مسجد الرسول صلى الله عليه وآله فوثب علي بن جعفر بلا حذاء ولا رداء فقبل يده وعظمه فقال أبو جعفر عليه السلام : يا عم اجلس رحمك الله فقال : يا سيدي كيف أجلس وأنت قائم فلما رجع علي بن جعفر إلى مجلسه جعل أصحابه يوبخونه ويقولون : أنت عم أبيه وأنت تفعل به هذا الفعل فقال : اسكتوا إذا كان الله عز وجل - وقبض على لحيته - لم يؤهل هذه الشيبة وأهل هذا الفتى ووضعه حيث وضعه أنكر فضله نعوذ بالله مما تقولون بل أنا عبد له) وفي رجال الكشي : (أن أبا جعفر عليه السلام لما أراد النهوض قام علي بن جعفر فسوى له نعليه حتى يلبسهما) توفي سنة ٢١٠ أيام إمامة الجواد عليه السلام، روى عنه العمركي بن علي النيسابوري كثيراً، ترجمه ابن حجر

(١) قال الزبيدي في تاج العروس - عرض - عريض كزبير واد بالمدينة به أموال لأهلها وإليه نسب الإمام أبو الحسن علي بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين العريض لأنه نزل به وسكنه فأولاده العريضيون وبه يعرفون وفيهم كثرة وعدد اهد .

عن العمركي بن علي النيسابوري البوفكي^(١) عن علي بن جعفر عليه السلام .

(وما ذكرته) عن الفضل بن شاذان فقد رويته عن الشيخ المفيد أبي عبدالله والحسين بن عبيدالله وأحمد بن عبدون كلهم عن أبي محمد الحسن بن حمزة العلوي الحسيني الطبري عن علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري^(٢) عن الفضل بن شاذان .

وروى أبو محمد الحسن بن حمزة عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن الفضل بن شاذان وأخبرني الشريف أبو محمد الحسن بن أحمد بن القاسم العلوي المحمدي^(٣) عن أبي عبدالله محمد بن أحمد الصفواني^(٤) عن علي بن

.....

والياضي ومن أصحابنا الكشي والنجاشي والشيخ والعلامة وغيرهم .
(١) العمركي بن علي بن محمد النيسابوري البوفكي - نسبة إلى قرية قرب نيسابور - شيخ من أصحابنا ثقة روى عنه الشيوخ، يقال إنه اشترى غلماناً أتراكاً بسمرقند للإمام العسكري عليه السلام له كتاب الملاحم وكتاب النوادر، روى عن علي بن جعفر العلوي وعنه عبدالله بن جعفر الحميري - ترجمه الشيخ والعلامة وغيرهما .

(٢) علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري أبو الحسن القتيبي تلميذ الفضل بن شاذان وصاحبه عالم فاضل عليه اعتمد الكشي في كتاب الرجال له كتب منها كتاب يشتمل على ذكر مجالس الفضل مع أهل الخلاف ومسائل أهل البلدان روى عن الفضل بن شاذان وعنه محمد بن الحسن بن حمزة العلوي الحسيني الطبري وأحمد بن إدريس وغيرهما ترجمه النجاشي .

(٣) الحسن بن أحمد بن القاسم بن محمد بن علي بن أبي طالب أبو محمد العلوي المحمدي - من ذرية محمد بن الحنفية عليه السلام - النقيب الشريف أبو محمد سيد هذه الطائفة له كتب منها كتاب خصائص أمير المؤمنين عليه السلام من القرآن وكتاب في فضل العتق وكتاب في طرق الحديث المروي في الصحابي، قال النجاشي: قرأت فوائد كثيرة وقرأ عليه وأنا أسمع اهـ .
والشريف من مشايخ الإجازة وممن روى عنه النجاشي والشيخ وروى هو عن أبي عبدالله الصفواني وغيره، ترجمه النجاشي والشيخ والعلامة وغيرهم .

(٤) محمد بن أحمد بن عبدالله بن قضاة بن صفوان بن مهران الجمال المعروف

إبراهيم عن أبيه عن الفضل بن شاذان .

(وما ذكرته) عن أبي عبدالله الحسين بن سفيان البزوفري فقد أخبرني به أحمد بن عبدون والحسين بن عبيدالله عنه .

(وما ذكرته) عن أبي طالب الأنباري فقد رويته عن أحمد بن عبدون عنه رضي الله عنهم .

قال مصنف هذا الكتاب : قد أوردت جملاً من الطرق إلى هذه المصنفات والأصول ولتفصيل ذلك شرح يطول هو مذكور في الفهارست للشيخ فمن أراداه وقف عليه من هناك إن شاء الله تعالى .

واعلموا أيكم الله أني جزأت هذا الكتاب ثلاثة أجزاء الجزء الأول والثاني يشتملان على ما يتعلق بالعبادات والثالث يتعلق بالمعاملات وغيرها من أبواب الفقه والأول يشتمل على ثلاثمائة باب يتضمن جميعها ألفاً وثمانمائة وتسعة وتسعين حديثاً والثاني يشتمل على مائتين وسبعة عشر باباً يتضمن ألفاً ومائة وسبعة وسبعين حديثاً والثالث يشتمل على ثلاثمائة وثمانية وتسعين باباً يشتمل جميعها على ألفين وأربعمائة وخمسة وخمسين حديثاً ،

.....

بالصفواني يكنى أبا عبدالله كان حفظة كثير العلم جيد اللسان وكان رجلاً طوالاً حسن الملبوس قال النجاشي : شيخ الطائفة ثقة فقيه فاضل وكانت له منزلة من السلطان وسبب ذلك أنه ناظر قاضي الموصل في الإمامة بين يدي ابن حمدان فأنتهى القول بينهما إلى أن قال للقاضي تباهلني فوعده إلى غد ثم حضروا فباهله وجعل كفه في كفه ثم قاما من المجلس وكان القاضي يحضر دار الأمير ابن حمدان في كل يوم فتأخر ذلك اليوم ومن غده فقال الأمير اعرفوا خبر القاضي فعاد الرسول فقال : إنه منذ قام من موضع المباهلة حم وانتفخ الكف الذي مده للمباهلة وقد اسودت ثم مات من الغد فانتشر لأبي عبدالله الصفواني بهذا ذكر عند الملوك وحظي منهم وكانت له منزلة ، وله كتب ذكرها النجاشي في فهرسته والشيخ في فهرسته لقيه ابن النديم سنة ٣٤٦ روى عنه التلعكبري والمفيد والحسن بن أحمد بن القاسم العلوي المحمدي وروى هو عن علي بن إبراهيم القمي رحمهم الله جميعاً .

أبواب الكتاب تسعمائة وخمسة وعشرون باباً تشتمل على خمسة آلاف وخمسمائة وأحد عشر حديثاً حصرتها لثلاثاً يقع فيها زيادة أو نقصان والله تعالى الموفق للصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل .

بحمده تعالى تم الجزء الرابع من كتاب الاستبصار وبذلك تم الكتاب ، نرجو الله أن يفيد به المسلمين جميعاً ، ويجزل لنا الثواب والحمد لله رب العالمين .

فهرس الأعلام

- ٤٤٢ إبراهيم بن إسحاق الأحمر
٤٢٥ إبراهيم بن هاشم القمي
٤١٩ أحمد بن إبراهيم أبي رافع الصيمري
٤٢٢ أحمد بن إدريس بن أحمد الأشعري
٤٢٨ أحمد بن الحسين بن عبد الملك الأودي
٤٤٠ أحمد بن داود بن علي القمي
أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البزاز - ابن
عبدون
٤٢٠ أحمد بن عمرو بن كيسب
٤٣٧ أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد
٤٢٩ أحمد بن محمد بن خالد البرقي
٤٢٥ أحمد بن محمد بن سعيد السبيعي - ابن
عقدة
٤٣٧ أحمد بن محمد بن عيسى بن عبد الله
الأشعري
٤٢٤ أحمد بن محمد بن سليمان - أبو غالب
الزراري
٤١٨ أحمد بن محمد بن موسى - ابن الصلت
الأهوازي
٤٤٠ أحمد بن محمد بن يحيى العطار
٤٢٢ إسماعيل بن مرار
٤٤٥ جعفر بن محمد بن إبراهيم العلوي
٤٤٢ جعفر بن محمد بن قولويه
٤١٧ الحسن بن أحمد بن القاسم العلوي
٤٤٩ الحسن بن حمزة العلوي الطبري
٤٢١ الحسن بن محبوب
٤٢٦ الحسن بن محمد بن سماعة الكندي
٤٣١ الحسين بن الحسن بن أبان
٤٣٠ الحسين بن سعيد الأهوازي
٤١٨ الحسين بن عبيد الله الغضائري
٤٣٧ الحسين بن علي بن سفيان البزوفري
٤٤٣ الحسين بن علي بن شيبان
٤٢٣ الحسين بن محمد بن عمران الأشعري
٤٢٣ حميد بن زياد
٤٣١ زرعة بن محمد الحضرمي
٤٣٤ سعد بن عبد الله الأشعري
٤٣١ سماعة بن مهران
٤٢٧ سهل بن زياد الأدي
٤٤٥ صالح بن السندي
٤٣٢ صفوان بن يحيى البجلي
٤٤٧ العباس بن معروف
٤٢٠ عبد الكريم بن عبد الله البزاز
٤٤٢ عبيد الله بن أحمد بن نهيك
٤٢٣ عبيد الله بن يزيد - أبو طالب الأنباري
٤٢١ علي بن إبراهيم القمي
٤٢٢ علي بن أحمد - ابن أبي جيد القمي
علي بن جعفر الهاشمي - أبو الحسن
٤٤٨ العريضي
٤٤٣ علي بن حاتم القزويني
٤٣٧ علي بن الحسن الطاطري

٤٢٧	علي بن الحسن بن فضال	٤٢٢	محمد بن الحسين بن سفيان الزوفري
٤٤٨	علي بن الحسين السعد أبادي		محمد بن عبدالله الشيباني - أبو
٤٣٥	علي بن الحسين بن موسى بن بابويه	٤١٩	المفضل
٤٢٨	علي بن محمد بن الزبير القرشي		محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن
٤٤٩	علي بن محمد بن قتيبة	٤٣٥	بابويه الصدوق
٤٤٦	علي بن مهزيار	٤٣٣	محمد بن علي بن محبوب الأشعري
٤٤٩	العمركي بن علي البوفكي	٤٤٥	محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني
٤٣٢	فضالة بن أيوب		محمد بن محمد بن النعمان - الشيخ
٤٢٣	الفضل بن شاذان النيسابوري	٤١٧	المفيد -
٤٤٤	الفضل بن عامر	٤٢١	محمد بن يحيى العطار
٤٤١	محمد بن أبي عمير الأزدي	٤١٦	محمد بن يعقوب - ثقة الإسلام الكليني
٤٤١	محمد بن أحمد بن داود القمي	٤٤٣	محمد بن هوزة
٤٤٩	محمد بن أحمد بن قضاة الصفواني	٤٢٩	معاوية بن حكيم الدهني
٤٣٣	محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري	٤٤٤	موسى بن القاسم بن معاوية
٤٢٣	محمد بن إسماعيل النيسابوري	٤٣٢	النضر بن سويد الصيرفي
٤٤٦	محمد بن جعفر الرزاز	٤١٩	هارون بن موسى التلعكبري
٤٢٩	محمد بن الحسن الصفار	٤٣٠	الهيثم بن أبي مسروق النهدي
٤٢٩	محمد بن الحسن بن الوليد	٤٤٤	يونس بن عبدالرحمن

فهرس كتاب الاستبصار

الصفحة	عدد الأحاديث	العنوان
		كتاب العتق
٧	٢	باب أنه لا يجوز أن يعتق كافراً
٨	١١	باب المملوك بين شركاء يعتق أحدهم نصيبه
١١	٤	باب أنه لا عتق قبل الملك
١٣	٦	باب من أعتق بعض مملوكه
١٥	٦	باب الرجل يعتق عبده عند الموت وعليه دين
١٨	٤	باب من أعتق مملوكاً له مال
٢٠	٣	باب ما يجوز فيه بيع أمهات الأولاد
٢١	٥	باب أنه إذا مات الرجل وترك أم ولد له وولدها فإنها تجعل من نصيب ولدها
٢٣	١١	باب من يصح استرقاقه من ذوي الأنساب ومن لا يصح
٢٦	١٠	باب أن من لا يصح ملكه من جهة النسب لا يصح ملكه من جهة الرضاع
٢٩	٣	باب الرجل يعتق عبداً له وعلى العبد دين
٣١	١٠	باب جر الولاء
٣٤	٧	باب أن ولاء المعتق لولد المعتق إذا مات مولاه، الذكور منهم دون الإناث
٣٧	٦	باب ولاء السائبة

أبواب التدبير

٣٩	١٩	باب جواز بيع المدبر
٤٤	٢	باب من دبر جارية حبلى
٤٥	٣	باب المدبر يابق فلا يوجد إلا بعد موت من دبره
		أبواب المكاتبين
٤٧	٦	باب المكاتب المشروط عليه إن عجز فهو رد في الرق وما حد العجز في ذلك
٤٩	٢	باب أنه إذا جعل على المكاتب المال منجماً ثم بذله دفعه واحدة لم يجب عليه أخذه
٥٠	٢	باب من وطئ المكاتبه بعد أن أدت شيئاً من مكاتبها
٥١	٨	باب ميراث المكاتب

كتاب الأيمان والنذور والكفارات

٥٧	٧	باب ما يجوز أن يحلف به أهل الذمة
٥٩	٤	باب الرجل يقسم على غيره أن يفعل فعلاً فلا يفعله هل عليه كفارة أم لا؟
٦٠	٧	باب أقسام الأيمان وما تجب فيها الكفارة وما لا تجب
٦٣	٣	باب أنه لا تقع يمين بالعتق
٦٤	٢	باب أنه لا كفارة قبل الحنث

أبواب النذر

٦٥	٤	باب أقسام النذر
٦٧	٥	باب أنه لا نذر في معصية
٦٩	٢	باب من نذر أن يذبح ولداً له
٧٠	٣	باب حكم العتق إذا علق بشرط على جهة النذر
٧٢	٦	باب من نذر أن يحج ماشياً فعجز

أبواب الكفارات

٧٥	٧	باب ما يجزي من الكسوة في كفارة اليمين
٧٧	٣	باب أنه هل يجوز إطعام الصغير في الكفارة أم لا

٧٨	٢	باب أنه هل يجوز تكرير الاطعام على واحد إذا لم يجد غيره أم لا
٧٩	٩	باب كفارة من خالف النذر أو العهد
٨١	٣	باب أن من وجب عليه كفارة الظهار فعجز عنها أجمع كان باقياً في ذمته ولم يجز له وطء المرأة حتى يكفر
٨٣	٢	باب أن كفارة الظهار مرتبة غير مخير فيها

كتاب الصيد والذبائح

أبواب صيد السمك

٨٧	٩	باب النهي عن صيد الجري والمارماهي والزمار
٨٩	١٠	باب تحريم السمك الطافي وهو الذي يموت في الماء
٩٢	١١	باب صيد المجوسي للسمك

أبواب الصيد

٩٥	٥	باب كراهية صيد الليل
٩٧	٤	باب كراهية لحم الغراب
٩٩	٢	باب كراهية لحم الخطاف
١٠٠	١٣	باب جواز أكل ما ذبحه الكلب المَعْلَم وإن أكل منه
١٠٣	٣	باب صيد كلب المجوس
١٠٤	١١	باب أنه لا يؤكل من صيد الفهد والبازي إلا ما أدرك ذكاته
١٠٧	٩	باب حكم لحم الحمر الأهلية والخيول والبغال
١١٠	٤	باب تحريم أكل لحم الغنم إذا شرب من لبن خنزيرة
١١٢	٨	باب كراهية لحوم الجلالات
١١٤	٣	باب لحم البخاتي
١١٦	٧	باب أنه لا يجوز الذبح إلا بالحديد
١١٨	٣٣	باب ذبائح الكفار
١٢٥	٦	باب ذبائح من نصب العداوة لآل محمد عليهم السلام

١٢٧	٣	باب ما يجوز الانتفاع به من الميتة
١٢٨	٤	باب تحريم جلود الميتة

كتاب الأطعمة والأشربة

١٣٣	٤	باب أكل الربيثا
١٣٤	٤	باب أكل الثوم والبصل
١٣٥	٢	باب كراهية شرب الماء قائماً
١٣٦	٩	باب الخمر يصير خللاً بما يطرح فيه
١٣٨	١٣	باب تحريم شرب الفقاع

كتاب الوقوف والصدقات

١٤٢	٦	باب أنه لا يجوز بيع الوقف
١٤٤	٢	باب من وقف وقفاً ولم يذكر الموقوف عليه
١٤٥	٨	باب من تصدق على ولده الصغار ثم أراد أن يدخل معهم غيرهم
١٤٨	٣	باب من تصدق بمسكن على غيره يجوز له أن يسكن معه أم لا
١٤٩	٦	باب السكنى والعمرى
١٥٢	٥	باب من وهب لولده الصغار
١٥٤	١٨	باب الهبة المقبوضة

كتاب الوصايا

أبواب الإقرار

١٦١	١٠	باب الإقرار في حال المرض لبعض الورثة بدين
١٦٤	٣	باب إقرار بعض الورثة لغيره بدين على الميت
١٦٦	٤	باب الرجل يموت وعليه دين وله أولاد صغار وخلف بمقدار ما عليه من الدين
١٦٨	٢	باب من مات وخلف متاع رجل بعينه وعليه دين

١٦٩	٤	باب من أوصى إليه بشيء لأقوام فلم يعطهم إياه فهلك المال كان عليه الضمان
١٧٠	٣	باب من أوصى إلى نفسين هل يجوز أن ينفرد كل واحد منهما بنصف المال أم لا
١٧٢	٢٥	باب أنه لا تجوز الوصية بأكثر من الثلث
١٨٠	٤	باب صحة الوصية للوارث
١٨١	٤	باب عطية الوالد لولده في حال المرض
١٨٢	٧	باب الوصية لأهل الضلال
١٨٤	٣	باب من أوصى بشيء في سبيل الله تعالى
١٨٦	٨	باب من أوصى بجزء من ماله
١٨٨	٣	باب من أوصى بسهم من ماله
١٩٠	٣	باب من أوصى لمملوكه بشيء
١٩١	٣	باب من أوصى بحج وعتق وصدقة ولم يبلغ الثلث ذلك
١٩٣	٢	باب من خلف جارية حبلى ومملوكين فشهدا على الميت أن الولد منه
١٩٤	٢	باب من أوصى فقال حجوا عني مبهماً ولم يبينه
١٩٥	٥	باب الموصى له يموت قبل الموصي
١٩٧	٢	باب إن من كان له ولد أقر به ثم نفاه لم يلتفت إلى نفيه ولا إلى إنكاره
١٩٩	٢	باب أنه يجوز أن يوصى إلى امرأة

كتائب الفرائض

٢٠٣	٥	باب أنه تحجب الأم عن الثلث إلى السدس بأربع أخوات
٢٠٥	٩	باب ميراث الأبوين مع الزوجة
٢٠٧	٧	باب ما يختص به الولد الأكبر إذا كان ذكراً من الميراث

٢٠٩	١٣	باب أن الإخوة والأخوات على اختلاف أنسابهم لا يرثون مع الأبوين ولا مع واحد منهما شيئاً
٢١٣	٦	باب ميراث الزوج إذا لم يكن للمرأة وارث غيره
٢١٥	٦	باب ميراث الزوجة إذا لم يكن وارث غيرها
٢١٧	١٣	باب أن المرأة لا ترث من العقار والدور والأرضين شيئاً من تربة الأرض ولها نصيبها من قيمة الطوب والخشب والبنيان
٢٢١	١٧	باب ميراث الجد مع كلاله الأب
٢٢٥	٨	باب ميراث الجد مع كلاله الأم
٢٢٧	١٦	باب أن مع الأبوين أو مع واحد منهما لا يرث الجد والجدّة
٢٣٢	٤	باب أن الجد الأدنى يمنع الجد الأعلى من الميراث
٢٣٤	٩	باب أن ولد الولد يقوم مقام الولد إذا لم يكن ولد
٢٣٧	٣	باب ميراث أولاد الإخوة والأخوات
٢٣٩	٦	باب ميراث الأولى من ذوي الأرحام
٢٤١	١٢	باب أنه لا يرث أحد من الموالي مع وجود واحد من ذوي الأرحام
٢٤٥	١٧	باب من خلف وارثاً مملوكاً ليس له وارث غيره
٢٤٩	١٠	باب أن ولد المملوكة يرث أخواله ويرثونه إذا لم يكن هناك أم ولا إخوة من أم ولا جد لها.
٢٥٣	٨	باب ميراث ولد الزنا
٢٥٦	٥	باب أن من أقر بولد ثم نفاه لم يلتفت إلى إنكاره
٢٥٨	٣	باب ميراث الحميل
٢٥٩	٣	باب ميراث المولود الذي ليس له ما للرجال وما للنساء ومن يشكل أمره
٢٦١	٢	باب ميراث المجوس
٢٦٣	١٩	باب أنه يرث المسلم الكافر ولا يرثه الكافر
٢٦٧	٣	باب أن القاتل خطأ يرث المقتول

٢٦٨	٤	باب الزوج والزوجة يرث كل واحد منهما من دية صاحبه ما لم يقتل أحدهما الآخر
٢٧٠	٥	باب ميراث من لا وارث له من ذوي الأرحام والموالي
٢٧٢	٥	باب ميراث المفقود الذي لا يُعرف له وارث
٢٧٤	٤	باب ميراث المستهل
٢٧٥	٤	باب ميراث السائبة

كتاب الحدود

٢٧٩	١٣	باب من يجب عليه الجلد ثم الرجم
٢٨٣	١٢	باب ما يحصن وما لا يحصن
٢٨٧	٦	باب من زنى بذات محرم
٢٨٩	٣	باب من تزوج امرأة ولها زوج
٢٩١	٢	باب المكاتب التي أدت بعض مكاتبته ثم وقع عليها مولاه
٢٩٢	٤	باب المريض المدنف يصيب ما يجب عليه فيه الحد كيف يقام عليه
٢٩٤	٢	باب أن الزاني إذا جلد ثلاث مرات قتل في الرابعة
٢٩٥	٢٠	باب ما يوجب التعزير
٣٠٠	٦	باب كيفية إقامة الشهادة على الرجم
٣٠٢	١٣	باب الحد في اللواط
٣٠٦	١١	باب حد من أتى بهيمة
٣٠٩	٣	باب من أتى ميتة من الناس
٣١٠	٣	باب حد من استمنى بيده

أبواب القذف

٣١١	٥	باب من قذف جماعة
٣١٣	١٥	باب المملوك يقذف حراً
٣١٧	٤	باب من قال لامرأته لم أجذك عذراء
٣١٨	٥	باب جواز العفو عن القاذف لمن يقذفه

٣٢٠	٢	باب من أقر بولد ثم نفاه
٣٢١	٣	باب من قذف صبياً
٣٢٣	٢	باب أن الحد لا يورث
		أبواب شر الخمر
٣٢٥	٦	باب من شرب النبيذ المسكر
٣٢٧	٦	باب حد المملوك في شرب المسكر
		أبواب السرقة
٣٢٩	١٤	باب مقدار ما يجب فيه القطع
٣٣٢	٥	باب من سرق شيئاً من المغنم
٣٣٤	٣	باب من وجب عليه القطع وكانت يسراه شلاء هل تُقطع يمينه أم لا
٣٣٥	٢	باب أنه لا قطع إلا على من سرق من حرز
٣٣٦	٢	باب المملوك إذا أقر بالسرقة لم يقطع
٣٣٧	٤	باب حد الطرار
٣٣٨	١٥	باب حد النباش
٣٤١	٧	باب حد الصبي الذي يجب عليه القطع إذا سرق
٣٤٣	٣	باب أنه يعتبر في الإقرار بالسرقة دفعتان لا دفعة واحدة
٣٤٤	٥	باب أنه لا يجوز للإمام أن يعفو إذا حمل إليه وقامت عليه البينة
٣٤٦	١٣	باب حد المرتد والمرتدة
٣٥٠	٤	باب حكم المحارب

كتاب الدييات

٣٥٥	١٠	باب مقدار الدية
٣٥٩	٥	باب أنه لا يجب على العاقلة عمد ولا إقرار ولا صلح
٣٦١	٩	باب أنه ليس للنساء عفو ولا قود
٣٦٤	٨	باب حكم الرجل إذا قتل امرأة

٣٦٦	٥	باب حكم المرأة إذا قتلت رجلاً
٣٦٨	١٢	باب مقدار دية أهل الذمة
٣٧١	٧	باب أنه لا يقاد مسلم بكافر
٣٧٣	١١	باب أنه لا يقتل حر بعد
٣٧٦	٢	باب العبد يقتل جماعة أحراراً واحداً بعد الآخر
٣٧٧	٣	باب المدبر يقتل حرّاً
٣٧٩	٣	باب أم الولد تقتل سيدها خطأ
٣٨٠	٢	باب دية المكاتب
٣٨١	٥	باب المقتول يوجد في قبيلة أو قرية
٣٨٣	٣	باب من قتله الحد
٣٨٤	٢	باب إذا أعنف أحد الزوجين على صاحبه فقتله ما حكمه
٣٨٥	٤	باب من زلق من فوق على غيره فقتله
٣٨٦	٧	باب جواز قتل الاثنين فصاعداً بواحد
٣٨٨	٣	باب من أمر غيره بقتل إنسان فقتله
٣٨٩	٩	باب ضمان الراكب لما تجنيه الدابة
٣٩٢	٣	باب المرأة والعبد يقتلان رجلاً
		أبواب ديات الأعضاء
٣٩٤	٣	باب دية الشفتين
٣٩٥	٦	باب ديات الأسنان
٣٩٧	٢	باب السن إذا ضربت فاسودت ولم تقع
٣٩٨	٢	باب دية الأصبع إذا شلت
٣٩٩	٤	باب دية الأصابع
٤٠١	٦	باب دية نقصان الحروف من اللسان
٤٠٣	٤	باب من وطىء جارية فأفضاها
٤٠٥	٩	باب دية من قطع رأس الميت
٤٠٩	٩	باب دية الجنين

فهرس آیات القرآن الکریم

الآية الكتاب الجزء الصفحة

سورة البقرة

٢٣٧	الاستبصار	٣	١٠٨
٢٦٠	الاستبصار	٤	١٨٦
٢٨٢	الاستبصار	٣	٤٢

سورة آل عمران

٩٧	الاستبصار	٢	١٨٥، ١٨٦، ١٩٧
----	-----------	---	---------------

سورة النساء

٣	الاستبصار	٢	١٢٧
٤	الاستبصار	٣	٤٥٨
	الاستبصار	٤	١٥٧
٥	الاستبصار	٤	١٩٩
١١	الاستبصار	٤	٢٠٩، ٢٠٣، ١٦٦
٢٢	الاستبصار	٣	٢٢٢، ٢٢١
٢٣	الاستبصار	٣	٢٢٤، ٢٢٢
٢٤	الاستبصار	٣	٢٠١
٢٥	الاستبصار	٣	٣٠٤، ٣٠٣، ٢٠٨
	الاستبصار	٤	٣١٤
٣٣	الاستبصار	٤	٢٤٣

٤٣	الاستبصار	٢	٧٠
١١٥	الاستبصار	١	٤٤٠
١٢٥	الاستبصار	٢	٣٢٠، ٣١٩
١٤٤	الاستبصار	١	٦٠٤
١٥٠			
١٥٨	الاستبصار	٢	٤٢٧
١٧٨	الاستبصار	٤	٣٧٣
١٨١	الاستبصار	٤	١٨٤، ١٨٣، ١٨٢، ١٨٠
١٨٥	الاستبصار	٢	٩٤، ٩٢، ٩١، ٩٠
١٨٧	الاستبصار	١	٤١٠
	الاستبصار	٢	١٥١، ١٠٨
١٩٦	الاستبصار	٢	٢٠١، ٢٠٨، ٢٦١
			٤٤٣، ٣٨٢، ٣٨٠
١٩٨	الاستبصار	٢	٤١٢
٢٠٣	الاستبصار	٢	٤٠٨
٢٢١	الاستبصار	٣	٢٥٢
٢٢٢	الاستبصار	٣	٣٣٦، ٣٣٤
٢٢٩	الاستبصار	٣	٣٧٠
	الاستبصار	٤	١٥٧
٢٣٠	الاستبصار	٣	٣٧٥، ٣٧٠
٢٣٣	الاستبصار	٣	٤٢٩

سورة الأنفال

- ١ الاستبصار ٤ ٢٧٠
٤١ الاستبصار ٢ ٨١، ٧٣
٧٥ الاستبصار ٤ ٢٤٣، ٢٤١

سورة التوبة

- ٢٩ الاستبصار ٢ ٧١
٦٠ الاستبصار ٤ ١٨٨، ١٨٧
١٠٣، ١٠٤ الاستبصار ٢ ٨٠
١٠٥ الاستبصار ٢ ٨٠
١١٢ الاستبصار ٤ ٣٤٤

سورة هود

- ٧٨ الاستبصار ٣ ٣٣٤

سورة الحجر

- ٤٤ الاستبصار ٤ ١٨٧

سورة النحل

- ٧٥ الاستبصار ٢ ٣٥٧
٢٩٩، ٢٩٨، ٢٨٨ ٣

- ٣٤ الاستبصار ٣ ٤٢١
٩٢ الاستبصار ٢ ١٨١
٩٨ الاستبصار ٣ ٢٥٩

سورة المائدة

- ٤ الاستبصار ٤ ١٠٥، ١٠١
٥ الاستبصار ٣ ٢٥٢
الاستبصار ٤ ١١٨
٦ الاستبصار ١ ١٢١، ١٥٤، ١٨٤
٢٧٣، ٢٠٨
٣٣ الاستبصار ٤ ٣٥٠
٣٨ الاستبصار ١ ٢٧٣
٤٥ الاستبصار ٤ ٣٨٨، ٣٦٧
٤٩ الاستبصار ٤ ٥٧
٨٩ الاستبصار ٤ ٧٧، ٧٦
٩٤ الاستبصار ٢ ٢٧٠
٩٥ الاستبصار ٣ ٢٨٨

سورة الأنعام

- ٧٦ الاستبصار ١ ٣٩٩
١٢١ الاستبصار ٤ ١٢٢، ١٢١
١٤٥ الاستبصار ٤ ٨٨

سورة الأعراف

- ١٤٢ الاستبصار ٢ ٩٣، ٩١، ٩٠

سورة النور

٣	الاستبصار	٣	٢١٧
٤	الاستبصار	٣	٥٠٠
	الاستبصار	٤	٣١٤
٦	الاستبصار	٣	٥٣، ٤٩٥، ٤٩٦

سورة الإسراء

٣٣	الاستبصار	٤	٣٨٧
٧٨	الاستبصار	١	٣٩٤، ٣٩٦، ٤١٠

سورة مريم

٦٤	الاستبصار	١	٢٧٣
----	-----------	---	-----

سورة القصص

٢٧	الاستبصار	٣	٨١
----	-----------	---	----

سورة طه

١٤	الاستبصار	١	٤٢٦
٧١	الاستبصار	١	٣٣١

سورة لقمان

٦	الاستبصار	٣	٩٢
---	-----------	---	----

سورة الحج

٢٩	الاستبصار	٢	٢٣٧
٧٧	الاستبصار	١	٤٨٢
٧٨	الاستبصار	١	٦٧، ٦٩، ١٢٢، ٢١١
	الاستبصار	٢	٢٦٦

سورة الأحزاب

٦	الاستبصار	٤	٢٤١، ٢٤٣
٢٨	الاستبصار	٣	٤٢٠
٥٣	الاستبصار	٣	٢٢١

سورة الواقعة

٧٩	الاستبصار	١	١٩٢
----	-----------	---	-----

سورة المؤمنون

٥	الاستبصار	٣	٢٠٣
---	-----------	---	-----

سورة المجادلة

- ٢ الاستبصار ٣ ٣٥٨
٣ الاستبصار ٤ ٨٣
٤ الاستبصار ٢ ١٨١
الاستبصار ٤ ٣١٤

سورة القيامة

- ١٤ الاستبصار ١ ١٤٥
الاستبصار ٢ ١٤٩

سورة الأعلى

- ١ الاستبصار ١ ٦١٩، ٦٧٣
١٤ الاستبصار ١ ٥١١
١٤، الاستبصار ٢ ٦٠
١٥

سورة الممتحنة

- ١١٠ الاستبصار ٣ ٢٥٢

سورة الطلاق

- الاستبصار ٢ ٤٣١
الاستبصار ٣ ٤٧١
٢ الاستبصار ٣ ٥١
٤ الاستبصار ٣ ٤٥٣

سورة الشمس

- ١ الاستبصار ١ ٦٧٣

سورة العلق

- ١ الاستبصار ١ ٤٧٣، ٤٧٤

سورة التحريم

- ٢ الاستبصار ٤ ٧٥

سورة الكافرون

- ١ الاستبصار ١ ٤٢١

سورة المعارج

- ٢٩ الاستبصار ٣ ٢٠٣

سورة الإخلاص

- ١ الاستبصار ١ ٤٢١، ٦١٩

فهرس الأحاديث النبوية

أقوال رسول الله (ص)

الحديث الكتاب الجزء الصفحة

حرف الألف

٤٩٦	٣	الاستبصار	اتق الله فإن لعنة الله شديدة
٤٩٦	٣	الاستبصار	اتقي الله إن غضب الله شديد
١٣٥	٣	الاستبصار	أجذذ نخلك
٧٨	٣	الاستبصار	أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك
٣١١	١	الاستبصار	إذا أنامت فاستق لي ست قرب من بئر
٣٢٣	١	الاستبصار	إذا توفيت المرأة فأرادوا أن يغسلوها فليبدؤوا ببطنها فلتمسح مسحاً . . .
١٠٣	١	الاستبصار	إذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها . . .
			إذا صلى أحدكم بأرض فلا فليجعل بين يديه مثل مؤخرة الرحل وإن لم يجد . . .
٦٠٧	١	الاستبصار	إذا مات الشهيد من يومه أو من الغد فواروه في ثيابه . . .
٣٣٤	١	الاستبصار	أذهب فكل وأطعم عيالك .
٨٢	٤	الاستبصار	أذهبوا فأنتم الطلقاء .
٣٦	٢	الاستبصار	أزيت؟
٢٩٢	٤	الاستبصار	أسكت سحابة عليك غرة وصيف عبد أو أمة .
٤١٠	٤	الاستبصار	أسلمه الله أبوك ولا تسلمه في خمس . . .
٩٣	٣	الاستبصار	أشهد أربع شهادات بالله إنك لمن الصادقين . . .
٤٩٦	٣	الاستبصار	أشهد الخامسة أن لعنة الله عليك إن كنت من الكاذبين .
٤٩٦	٣	الاستبصار	أشهدني أربع شهادات بالله أن زوجك لمن الكاذبين فيما رماك به .
٤٩٦	٣	الاستبصار	أشهدني الخامسة أن غضب الله عليك إن كان زوجك لمن الصادقين فيما رماك به .
٤٩٦	٣	الاستبصار	أعتق رقبة .

الحديث	الكتاب	الجزء	الصفحة
أعد صلاتك ووضوءك ففعل . . .	الاستبصار	١	١٢٨
اعلفه إياه ولا تأكله .	الاستبصار	٣	٨٨
اقطعوا يده .	الاستبصار	٤	٣٤٥ ، ٣٤٤
الذي يبيع الأكفان ويتمنى موت أمي . . .	الاستبصار	٣	٩٣
ألك ناضح ؟	الاستبصار	٣	٨٨
أما إذا فعلوا فلا تشتروا النخل العام حتى يطلع فيه شيء .	الاستبصار	٣	١٣٠
أمسكي .	الاستبصار	٣	٤٩٦
إن أصحاب الأراك لاحق لهم . . .	الاستبصار	٢	٤١٢
إن الله حرم من المسلم ميتاً ما حرم منه حياً . . .	الاستبصار	٤	٤٠٧
إن الليل أمان لها .	الاستبصار	٤	٩٥
إن الخيض والجنابة حيث جعلهما الله عز وجل ليس من العرق . . .	الاستبصار	١	٢٩٦
إن ديتهم مثل دية اليهود والنصارى .	الاستبصار	٤	٣٦٨
إن رسول الله (ص) رد على عبد الله بن عمر امرأته ، طلقها ثلاثاً . . .	الاستبصار	٣	٣٩٠
إن الشمس تطلع بين قرني الشيطان وتغرب بين قرني الشيطان .	الاستبصار	١	٤٣٠
إن الصدقة أوساخ أيدي الناس وإن الله حرم . . .	الاستبصار	٢	٤٧
إن ظن أن يأتي عرفات فيقف قليلاً ثم يدرك جمعاً قبل . . .	الاستبصار	٢	٤١٣
إن للماء أهلاً	الاستبصار	١	٥٧
أنا أتصدق عنك .	الاستبصار	٤	٨٢
أنا أقوم عليهم إنما السعر إلى الله تعالى يرفعه إذا شاء . . .	الاستبصار	٣	١٦٥
أنت الذي رأيت مع امرأتك رجلاً ؟ .	الاستبصار	٣	٤٩٦
أنت ومالك لأبيك .	الاستبصار	٣	٧٤ ، ٧٣
انطلق فأنني بامرأتك فإن الله عز وجل قد أنزل فيك وفيها .	الاستبصار	٣	٤٩٦
إنك رجل سجاعة .	الاستبصار	٤	٤١٠
إنما مثل الذي يرجع في صدقته كالذي يرجع في قيئه .	الاستبصار	٤	١٥٦
إنه ليس من قوم تنازعوا ثم فوضوا أمرهم إلى الله إلا خرج سهم المحق	الاستبصار	٣	٤٩٣
إني أعطيت خالتي غلاماً ونهيتها أن تجعله قصاباً . . .	الاستبصار	٣	٩٤
ألا كان ذلك قبل أن ينتهي به إلي .	الاستبصار	٤	٣٤٥
أيتها المرأة لا تزوجي وأنت في منزله . . .	الاستبصار	٣	٣٨٥
أيما امرئ مسلم جلس في مصلاه الذي صلى فيه الفجر يذكر الله حتى	الاستبصار	١	٥٢٠
تطلع الشمس . . .	الاستبصار	٣	٨٧
أين الدم ؟ .			

أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ نَافِلَةٌ وَلَنْ يَجْتَمَعَ لِلنَّافِلَةِ وَلِيَصِلَ . . . الاستبصار ١ ٦٩٤



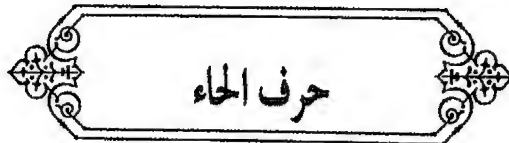
البُثْرُ جِبَارٌ وَالْعَجْمَاءُ جِبَارٌ وَالْمَعْدَنُ جِبَارٌ . الاستبصار ٤ ٣٩٠



تَصَدَّقْ وَاسْتَغْفِرْ رَبِّكَ . . . الاستبصار ٢ ١٠٥



الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ وَالْمَحْتَكِرُ مَلْعُونٌ . الاستبصار ٣ ١٦٤



حَدَّثَنِي بِأَعْجَبَ مَا مَرَّ عَلَيْكَ .
الاستبصار ٣ ٤٩٣
حسن .
الاستبصار ٤ ٣٤٥ ، ٣٤٤
حيث ما وجد غلُولَ أَخَذَ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ .
الاستبصار ٣ ٥١



السَّجُودُ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمِ الْجِهَةِ وَالْيَدَيْنِ وَالرَّكْبَتَيْنِ وَالْإِبْهَامَيْنِ . . . الاستبصار ١ ٤٨٩ ، ٤٨٧



شَدُّوا أَرْكَمَ وَاسْتَطَبُّنَا فَفَعَلُوا ذَلِكَ . . . الاستبصار ٢ ١٨٦

شر الناس من باع الناس .

الاستبصار ٣ ٩٣

حرف الصاد

صلوا على المرجوم من أمي وعلى القتال نفسه من أمي . . .

الاستبصار ١ ٧٠١

حرف الفاء

فأطعم ستين مسكيناً .

الاستبصار ٤١ ٨٢

فاعلفه ناضحك .

الاستبصار ٣ ٨٩

فصم شهرين متتابعين .

الاستبصار ٤ ٨٢

فيما أفتيك؟ .

الاستبصار ٣ ٣٨٤

حرف القاف

قليل في سنة خير من كثير في بدعة .

الاستبصار ١ ٦٩٧

القول ما قال أبوذر

الاستبصار ٢ ١٦

حرف الكاف

كل شيء خالف كتاب الله فهو رد إلى كتاب الله .

الاستبصار ٣ ٣٩١

كل شيء خالف كتاب الله والسنة رد إلى كتاب الله والسنة .

الاستبصار ٣ ٣٩٠

كل يمين فيها كفارة إلا ما كان من طلاق أو عتاق أو عهد أو ميثاق .

الاستبصار ٤ ٦٣ ، ٦١

كلوا من لحوم الأضاحي بعد ثلاث وأذخروا .

الاستبصار ٢ ٣٧٣

كيف صنعتهم بها .

الاستبصار ١ ٣١٩

حرف اللام

- لو استقبلت من أمري ما استدبرت فعلت كما فعل الناس . الاستبصار ٢ ٢٠٤ ، ٢٠٥
 لولا أني أخاف أن أشق على أمتي لأخرت العتمة إلى ثلث الليل . . . الاستبصار ١ ٤٠٧
 لولا أني أكره أن أشق على أمتي لأخرتها إلى نصف الليل . الاستبصار ١ ٣٩٢
 ليس بيننا وبين أهل حربنا رباً فإننا نأخذ منهم ألف درهم بدرهم . . . الاستبصار ٣ ١٠٧

حرف الميم

- ما أعلم فيها شيئاً إلا ما قضى علي (ع) . . . الاستبصار ٣ ٤٩٣
 ما كان الله ليجعل حيضاً مع حبل يعني إذا رأت . . . الاستبصار ١ ٢٢٩
 ما كان ينبغي لك أن تفعل وقد جعله الله تعالى حجاباً لك من النار فلا تعد . الاستبصار ٣ ٨٨
 ما هذا ؟ . . . الاستبصار ٣ ١٣٠
 محاش النساء على أمتي حرام . . . الاستبصار ٣ ٣٣٥
 من أحيا مواتاً فهو له . . . الاستبصار ٣ ١٥٥
 من اشترط شرطاً سوى كتاب الله عز وجل فلا يجوز ذلك له ولا عليه . . . الاستبصار ٣ ٣١٩
 من أكل هذا البقلة الخبيثة فلا يقرب مسجدنا . . . الاستبصار ٤ ١٣٤
 من أكل هذا الطعام فلا يقرب مسجدنا . . . الاستبصار ٤ ١٣٤
 من حلف فليصدق ومن حلف له فليرض . . . الاستبصار ٣ ٧٩
 من رجع في هبته فهو كالراجع في قبته . . . الاستبصار ٤ ١٥٦
 من غرس شجراً أو حفروا دياراً بدياً لم يسبقه إليه أحد . . . الاستبصار ٣ ١٥٥
 من كان متمتعاً فلم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة . . . الاستبصار ٢ ٣٨٤
 من كلف مملوكه ما لا يطيق فليبعه . . . الاستبصار ٣ ٣٣٥
 من يرجع في هبته كالراجع في قبته . . . الاستبصار ٤ ١٥٦
 المؤمنون عند شروطهم . . . الاستبصار ٣ ٣١٩

حرف النون

- نعم .
 نعم الكفن الحلة ونعم الأضحية الكبش الأقرن .
 نعم ولك أجره .
- الاستبصار ٤ ٣٤٤
 الاستبصار ١ ٣٢٩
 الاستبصار ٢ ١٩٤

حرف الهاء

- هل لك ناضح ؟
 هلاً كان هذا قبل أن ترفعه إلي .
- الاستبصار ٣ ٨٩
 الاستبصار ٤ ٣٤٤

حرف الواو

- وما حملك على ذلك ؟
 وما ذاك ؟ أتقولون مثل قوله . . . ؟
 الولاء لحمه كلحمه النسب لا تباع ولا توهب .
 الولد للفراش وللعاهر الحجر . . .
- الاستبصار ٣ ٣٦٥
 الاستبصار ١ ٥٤٨
 الاستبصار ٤ ٣٥
 الاستبصار ٣ ٤٩٢
 الاستبصار ٤ ٢٥٤ ، ٢٥٦

حرف اللام ألف

- لا تأتوا الفراخ في أعشاشها . . .
 لا تباع الثمرة حتى يبدو صلاحها .
 لا تجتمعا بنكاح أبداً بعدما تلاعتكما .
 لا تضربوا وجوهكم بالماء إذا توضأتم . . .
 لا تقربها حتى تكفر وأمره بكفارة الظهار .
- الاستبصار ٤ ٩٥
 الاستبصار ٣ ١٣٠
 الاستبصار ٣ ٤٩٦
 الاستبصار ١ ١٢٩
 الاستبصار ٣ ٣٦٥

لا حرج لا حرج .	الاستبصار	٢	٣٨٧ ، ٣٨٨
لا رضاع بعد فطام .	الاستبصار	٣	٢٧٦
لا شفعة في سفينة ولا في نهر ولا في طريق .	الاستبصار	٣	١٦٩
لا صلاة بعد العصر حتى تصلي المغرب .	الاستبصار	١	٤٣٠
لا صلاة لمن لم يصل في المسجد مع المسلمين إلا من علة .	الاستبصار	٣	٢٥
لا طلاق إلا في عدة .	الاستبصار	٣	٣٩١
لا طلاق قبل نكاح ولا عتق قبل ملك .	الاستبصار	٤	١١
لا عتق إلا بعد ملك .	الاستبصار	٤	١١
لا غيبة إلا لمن صلى في جوف بيته ورغب عن جماعتنا . . .	الاستبصار	٣	٢٥
لا وصال في صيام	الاستبصار	٢	١٨١
لا يتوارث أهل ملتين .	الاستبصار	٤	٢٦٣
لا يحتكر الطعام إلا خاطئ .	الاستبصار	٣	١٦٤
لا يشرب الرجل وهو قائم .	الاستبصار	٤	١٣٥

حرف الياء

يا أيها الناس إن الصلاة بالليل في شهر رمضان في النافلة جماعة بدعة . . .	الاستبصار	١	٦٩٧
يا حكيم بن حزام إياك أن تحتكر .	الاستبصار	٣	١٦٦
يا عقبة انطلق إلى أختك فمرها فلتركب . . .	الاستبصار	٢	١٩٩
يا علي إذا أنا مت فاغسلني بسبع قرب . . .	الاستبصار	١	٣١١
يا عمار تمعكت كما تمعكت الدابة .	الاستبصار	١	٢٧٣
يا فلان إن المسلمين ذكروا أن الطعام قد فقد إلا شيئاً . . .	الاستبصار	٣	١٦٥
يا فلان خذ ما في نخله بتمرك .	الاستبصار	٣	١٣٥
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب .	الاستبصار	٤	٢٧
يستسعى في ثلثي قيمته للورثة .	الاستبصار	٤	١٤

فهرس الأحاديث النبوية

أعمال رسول الله (ص)

الحديث	الكتاب	الجزء	الصفحة
أق جبرائيل رسول الله (ص) حين زالت الشمس فأمره فصلى الظهر . . .	الاستبصار	١	٣٩١
احتجم رسول الله (ص) حججه مولى لبني بياضة وأعطاه .	الاستبصار	٣	٨٧
احتجم النبي (ص) وهو صائم .	الاستبصار	٢	١١٨
اغتسل رسول الله (ص) بصاع وتوضأ بمد وكان الصاع . . .	الاستبصار	١	٢٠٢
إن رسول الله (ص) جمع بين المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين كما جمع .	الاستبصار	٢	٣٤٨ ، ٣٤٦
إن رسول الله (ص) خرج حاجاً فنظر إلى امرأة تمشي . . .	الاستبصار	٢	١٩٩
إن رسول الله (ص) خرج على جنازة امرأة من بني النجار فصلى . . .	الاستبصار	١	٧٢٣
إن رسول الله (ص) خير نساء فاختار الله ورسوله . . .	الاستبصار	٣	٤٢٠
إن رسول الله (ص) ركب .	الاستبصار	٢	١٨٨
إن رسول الله (ص) رمى الجمار ركباً على راحلته .	الاستبصار	٢	٤٠٦
إن رسول الله (ص) سها فسلم في ركعتين . . .	الاستبصار	١	٥٤٩
إن رسول الله (ص) صلى بالناس الظهر ثم سها . . .	الاستبصار	١	٥٤٧
إن رسول الله (ص) صلى على ابنه إبراهيم وكبر خمساً .	الاستبصار	١	٧١٠
إن رسول الله (ص) صلى على جنازة فلما فرغ جاء قوم . . .	الاستبصار	١	٧٢٣
إن رسول الله (ص) صلى على حمزة وكفنه لأنه كان قد جرد .	الاستبصار	١	٣٣٣
إن رسول الله (ص) قبل الجزية من أهل الذمة .	الاستبصار	٣	٢٥٦
إن رسول الله قبل عثمان بن مظعون بعد موته .	الاستبصار	١	١٧٣
إن رسول الله (ص) قد وقت للمصلوات المفروضات أوقاتاً وحد لها حدوداً	الاستبصار	١	٣٩٣
إن رسول الله (ص) كان يصلي بعدما يتصفى الليل ثلاث عشرة ركعة .	الاستبصار	١	٤١٥
إن رسول الله (ص) كان يطبق إحدى كفيه على الأخرى عشرًا وعشرًا . . .	الاستبصار	٢	٨٨
إن رسول الله (ص) لم يصم يوم عرفة منذ نزل صيام شهر رمضان .	الاستبصار	٢	١٧٤
إن رسول الله (ص) لما كان يوم النحر أتاه طوائف من المسلمين .	الاستبصار	٢	٣٨٨ ، ٣٨٧
إن النبي (ص) أبطل حج من خرج عن حد عرفات وإن كان واقفاً .	الاستبصار	٢	٤١٢
إن النبي (ص) قد توضأ بنبذ ولم يقدر على الماء	الاستبصار	١	٦٠

		إن النبي (ص) كان إذا صلى العشاء الآخرة انصرف إلى منزله
٦٩٧	١	الاستبصار
		ثم يخرج من آخر الليل . . .
٦٩٣	١	الاستبصار
		إن النبي (ص) ما كان يصلي في شهر رمضان وغيره من الليالي . . .
٦٠٦	١	الاستبصار
		إن النبي (ص) وضع قلنسوة وصلى إليها .
٤٢٢	٣	الاستبصار
		خير رسول الله (ص) نساءه فاخترته . . .
		دعا بطشت أو بتور فيه ماء فغسل كفيه
١١٥	١	الاستبصار
		ثم غمس كفه اليمنى في التور . . .
		دعا بقدح من ماء فأدخل يده اليمنى فأخذ كفاً
١١٦	١	الاستبصار
		من ماء فأسدلها على وجهه . . .
٣٧٦	٢	الاستبصار
		ذبح رسول الله (ص) عن أمهات المؤمنين بقرة بقرة ونحر هو . . .
٣٩٢	٢	الاستبصار
		رأيت رسول الله (ص) يضمده رأسه بالمسك قبل أن يزور .
١٣٥	٣	الاستبصار
		رخص رسول الله (ص) في العرايا بأن تشتري بخرصها تمرأ .
		رخص رسول الله (ص) للنساء والصبيان أن يفيضوا بليل
٣٥٠	٢	الاستبصار
		ويرموا الجمار . . .
١٧٨	٢	الاستبصار
		صام رسول الله (ص) حتى قيل ما يفطر ثم أفطر حتى قيل ما يصوم . . .
٥٥٩	١	الاستبصار
		صلى بنا رسول الله (ص) الظهر خمس ركعات ثم انفتل . . .
٤٠٦	١	الاستبصار
		صلى رسول الله (ص) بالناس الظهر والعصر حين زالت الشمس . . .
		صلى رسول الله (ص) الظهر والعصر حين زالت الشمس
٣٨١	١	الاستبصار
		في جماعة من غير علة .
		صلى رسول الله (ص) على جنازة فكبر عليه خمساً
٧١١	١	الاستبصار
		وصلى على آخر فكبر عليه أربعاً . . .
		ظهر رسول الله (ص) على أهل خيبر فخارجهم على أن يترك
١٥٩	٣	الاستبصار
		الأرض في أيديهم يعملونها
٣٦	٢	الاستبصار
		قبل رسول الله (ص) خير . . .
٦٩	٢	الاستبصار
		كان جدي رسول الله (ص) يعطي فطرته الضعيف ومن لا يجد . . .
١٨٠	٢	الاستبصار
		كان خير آبائي رسول الله (ص) أكثر صيامه في شعبان .
٧٥	٢	الاستبصار
		كان رسول الله (ص) إذا أتاه المغنم أخذ صفوه وكان ذلك له . . .
٤٠٢	١	الاستبصار
		كان رسول الله (ص) إذا جدّ به السير أخر المغرب ويجمع بينها . . .
٦٩١	١	الاستبصار
		كان رسول الله (ص) إذا دخل شهر رمضان زاد في الصلاة فأننا . . .
		كان رسول الله (ص) إذا صلى العشاء الآخرة أوى
٦٩٦ ، ٤١٥	١	الاستبصار
		إلى فراشه لا يصلي شيئاً . . .

- كان رسول الله (ص) إذا فاتته الصلاة على الميت صلى على القبر. الاستبصار ١ ٧٢٠
- كان رسول الله (ص) إذا كان العشر الأواخر اعتكف في المسجد وضربت له قبة... الاستبصار ٢ ١٧١
- كان رسول الله (ص) إذا كان في الجدار ذراعاً صلى الظهر فإذا كان... الاستبصار ١ ٣٨٩
- كان رسول الله (ص) إنما يصلي العصر في وقت الظهر في سائر الأيام كي إذا... الاستبصار ١ ٦٢٨
- كان رسول الله (ص) لا يستلم إلا الركن الأسود والبياني ويقبلهما... الاستبصار ٢ ٢٩٥
- كان رسول الله (ص) يتوضأ بماء ويغتسل بصاع والمد رطل ونصف... الاستبصار ١ ٢٠٢
- كان رسول الله (ص) يتوضأ بماء ويغتسل بصاع... الاستبصار ١ ٢٠٢
- كان رسول الله (ص) يجعل العترة بين يديه إذا صلى... الاستبصار ١ ٦٠٦
- كان رسول الله (ص) يجب إكثار الصلاة في الحرمين... الاستبصار ٢ ٤٥١
- كان رسول الله (ص) يرمي الجمار ماشياً... الاستبصار ٢ ٤٠٦
- كان رسول الله (ص) يزيد في صلاته في شهر رمضان إذا صلى العتمة... الاستبصار ١ ٦٩١
- كان رسول الله (ص) يصلي بعد العتمة في مصلاه فيكبر وكان الناس... الاستبصار ١ ٦٩١
- كان رسول الله (ص) يصوم شعبان وشهر رمضان يصلهما... الاستبصار ٢ ١٨٠
- كان رسول الله (ص) يصلي صلاة الخميس على ما كان يصلي في شهر رمضان... الاستبصار ١ ٦٩٥
- كان رسول الله (ص) يصلي صلاة الليل في شهر رمضان ثم يتيه... الاستبصار ٢ ١١٥
- كان رسول الله (ص) يصلي المغرب والعتمة في الشعب... الاستبصار ٢ ٣٤٦
- كان رسول الله (ص) يصلي من التطوع مثلي الفريضة... الاستبصار ١ ٣٤١
- كان رسول الله (ص) وأنا كذلك أصلي... الاستبصار ١ ٦٩٦
- كان رسول الله (ص) يصلي وقد أكل اللحم من غير أن يغسل يده... الاستبصار ١ ١٦٥
- كان رسول الله (ص) يصلي ولو كان فضلاً... الاستبصار ١ ٦٩٦
- كان رسول الله (ص) يغتسل بخمسة أمداد بينه وبين صاحبه ويغتسلان جميعاً... الاستبصار ١ ٢٠٣
- كان رسول الله (ص) يغتسل بصاع وإذا كان معه بعض... الاستبصار ١ ٢٠٣
- كان رسول الله يغتسل هو وعائشة في إناء... الاستبصار ١ ٦٢
- كان رسول الله (ص) يقوم من الرجل بحيال السرة ومن النساء أدون... الاستبصار ١ ٧٠٥

		كان رسول الله (ص) يكبر على جنازة واحدة أو اثنتين فيجاء بجنازة أخرى...
٧١١	١	الاستبصار
		كان رسول الله (ص) يكبر على قوم خمساً وعلى آخرين أربعاً...
٧١١	١	الاستبصار
		كان طول رجل رسول الله (ص) ذراعاً وكان يضعه بين يديه إذا صلى ليستره...
٦٠٦، ٥٩٣	١	الاستبصار
٣٥٣	١	الاستبصار
٣٤١	١	الاستبصار
٧١٠	١	الاستبصار
		لم يكن رسول الله (ص) يصلي صلاة النافلة جماعة في شهر رمضان...
٦٩٦	١	الاستبصار
١٣٤	٢	الاستبصار
		لم يكن رسول الله (ص) يصوم في السفر في شهر رمضان ولا غيره... لما أسري برسول الله (ص) فبلغ البيت. المعمور حضرت الصلاة...
٤٥٣	١	الاستبصار
		لما دخلت أول ليلة من شهر رمضان صلى رسول الله (ص) المغرب ثم صلى أربع ركعات...
٦٩٤	١	الاستبصار
		لما كان في ليلة تسع عشرة من شهر رمضان اغتسل حين غابت الشمس وصلى المغرب...
٦٩٤	١	الاستبصار
١٨٦	٢	الاستبصار
١٩٤	٢	الاستبصار
٢٦١	٢	الاستبصار
٨، ٧	٢	الاستبصار
١٩، ١٠		
٧١١	١	الاستبصار
		لا يكبر رسول الله (ص) أحد عشر وتسعاً وسبعاً وخمساً...

فهرس الأحاديث النبوية أقضية رسول الله (ص)

الحديث	الكتاب	الجزء	الصفحة
أجاز رسول الله (ص) شهادة شاهد مع يمين طالب الحق إذا حلف إنه لحق .	الاستبصار	٣	٥٠
أطعم رسول الله (ص) الجذتين السدس ما لم يكن دون أم الأم . . .	الاستبصار	٤	٢٢٩
إن رسول الله (ص) أجاز شهادة النساء في الدين وليس معهن رجل .	الاستبصار	٣	٣٩
إن رسول الله (ص) أجاز شهادة النساء مع يمين الطالب في الدين . . .	الاستبصار	٣	٤٨
إن رسول الله (ص) أطعم الجدة أم الأب السدس وابنها حي . . .	الاستبصار	٤	٢٢٩
إن رسول الله (ص) حكم فيه ثلاثة أحكام إما ضربة بالسيف في عنقه بالغة ما بلغت . . .	الاستبصار	٤	٣٠٣
إن رسول الله (ص) قد قضى بشاهد ويمين .	الاستبصار	٣	٤٩
إن نبي الله (ص) أطعم الجدة السدس طعمة .	الاستبصار	٤	٢٢٨
إنه أجاز شهادة النساء في الدين مع يمين الطالب يحلف بالله أن حقه لحق .	الاستبصار	٣	٤٦
دعا رسول الله (ص) بعرجون فيه مائة شمر أخ فضربه مرة واحدة . . .	الاستبصار	٤	٢٩٢
سن رسول الله (ص) في ذلك الشاهدين تأدياً ونظراً لأن لا ينكر الولد . . .	الاستبصار	٣	٤٢
طلق عبد الله بن عمر امرأته ثلاثاً فجعلها رسول الله (ص) واحدة فردّها إلى الكتاب والسنة .	الاستبصار	٣	٣٩١
قضى رسول الله (ص) بشهادة رجل واحد مع يمين الطالب في الدين وحده .	الاستبصار	٣	٤٩
قضى رسول الله (ص) بشهادة واحد ويمين . . .	الاستبصار	٣	٥١
كان رسول الله (ص) يميز في الدين شهادة رجل واحد ويمين صاحب الدين . . .	الاستبصار	٣	٤٩
كان رسول الله (ص) يقضي بشاهد واحد مع يمين صاحب الحق .	الاستبصار	٣	٥٠
كان رسول الله (ص) يقضي بشهادة واحد ويمين صاحب الحق .	الاستبصار	٣	٤٩
كان النبي (ص) إذا أتى بشارب الخمر ضربه . . .	الاستبصار	٤	٣٢٥

فهرس الأحاديث النبوية أوامر رسول الله (ص)

الحديث	الكتاب	الجزء	الصفحة
أمر رسول الله (ص) أسماء بنت عميس فاغتسلت واستشفرت . . .	الاستبصار	٢	٤٢٩
أمر رسول الله (ص) أن يطاف عن المبطلون والكسير.	الاستبصار	٢	٣٠٧
أمر رسول الله (ص) بلالاً بأن ينادي إن رسول الله (ص) حرّم الجري والضرب والحرر الأهلية .	الاستبصار	٤	١٠٩
أمر رسول الله (ص) كعب بن عجرة الأنصاري فحلق رأسه وجعل عليه . . .	الاستبصار	٢	٢٦١
أمرنا رسول الله (ص) أن لا نأكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث . . .	الاستبصار	٢	٣٧٣
إن أسماء بنت عميس أمرها رسول الله أن تغتسل لثمان عشر ولا بأس . . .	الاستبصار	١	٢٤٧
إن أهل المدينة شكوا إلى رسول الله (ص) تغير الماء وفساد طبائعهم فأمرهم أن يبنذوا . . .	الاستبصار	١	٦١
إن رسول الله (ص) أمر بلالاً ينادي إن هذه أيام أكل وشرب . . .	الاستبصار	٢	٣٧٩

فهرس الأحاديث النبوية

نواهي رسول الله (ص)

الحديث	الكتاب	الجزء	الصفحة
إن رسول الله (ص) نهى أن ينزى حمار على عتيق	الاستبصار	٣	٨٤
إن رسول الله (ص) نهى عن الاستحطاط بعد الصفقة.	الاستبصار	٣	١١١
إن رسول الله (ص) نهى عن قتل ستة: النحلة والنملة . .	الاستبصار	٤	٩٩
إن النبي (ص) نهى أن تتبع جنازة بمجمرة.	الاستبصار	١	٣٢٦
حرم رسول الله (ص) لحوم الخمر الأهلية ونكاح المتعة.	الاستبصار	٣	٢٠٢
نهى رسول الله (ص) أن تحبس لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام.	الاستبصار	٢	٣٧٣
نهى رسول الله (ص) أن تعطى جلالها وجلودها وقلائدها . .	الاستبصار	٢	٣٧٦
نهى رسول الله (ص) أن يبول الرجل في الماء الجاري . . .	الاستبصار	١	٥٧
نهى رسول الله (ص) أن يصلى على قبر أو يقعد عليه . . .	الاستبصار	١	٧٢٠
نهى رسول الله (ص) عن إتيان الطير بالليل.	الاستبصار	٤	٩٥
نهى رسول الله (ص) عن أكل لحم الخمر الأهلية يوم خيبر.	الاستبصار	٤	١٠٨ ، ١٠٧
نهى رسول الله (ص) عن بيع المحاقلة والمزابنة.	الاستبصار	٣	١٣٤
نهى رسول الله (ص) عن صوم ستة أيام، العيدين، وأيام التشريق . . .	الاستبصار	٢	١٠٣
نهى رسول الله (ص) عن لحوم الأضاحي بعد ثلاث ثم أذن فيها.	الاستبصار	٢	٣٧٣
نهى رسول الله (ص) عن النطاف والأربعا.	الاستبصار	٣	١٥٤

فهرس أحاديث أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) أقوال الإمام علي (ع)

الحديث الكتاب الجزء الصفحة

حرف الألف

٣٠٣	٤	الاستبصار	اثتوني بالنطع والسيف
٣١٩	١	الاستبصار	أتى رسول الله (ص) نفر فقالوا إن امرأة توفيت وليس معها ذو رحم . . .
٣٤٥	٤	الاستبصار	أتقرأ شيئاً من كتاب الله؟
١٩	٣	الاستبصار	احسبه من دينك
٢٤٥	٣	الاستبصار	أحلتها آية وحرمتها آية أخرى وأنا أنهى عنها نفسي وولدي
٥٩	٣	الاستبصار	أحلفها فأبها حلف ونكل الآخر . . .
٢٩٣	٤	الاستبصار	أخروه حتى يبرأ لا تنكأ فروحه عليه فيموت . . .
٢٩٢	٤	الاستبصار	أخروه حتى يبرأ لا تنكؤوها عليه فتقتلوه
٣٠٢	٤	الاستبصار	ادع بحطب
			إذا أخذ الرجل مع الغلام في لحاف واحد مجردين ضرب الرجل
٣٠٤	٤	الاستبصار	وأدب الغلام . . .
٤٨	٤	الاستبصار	إذا أدى المكاتب شيئاً انعتق منه بحساب ما أدى . . .
			إذا أدركتها وهي تضطرب وتضرب بيدها وتحرك ذنبها وتطرف
٩٠	٤	الاستبصار	بعينها فهي ذكاتها
٣٧١	٣	الاستبصار	إذا أراد الرجل الطلاق طلقها قبل عدتها من غير جماع . . .
٣٤٨	٤	الاستبصار	إذا ارتدت المرأة عن الإسلام لم تقتل ولكن تحبس أبداً
٣٩٧	٤	الاستبصار	إذا اسودت الثنية جعل فيها الدية
٢٨٣	٢	الاستبصار	إذا اضطر المحرم إلى الصيد وإلى الميتة فليأكل الميتة . . .
٣٨	٤	الاستبصار	إذا أعتق المملوك سائبة فلا ولا عليه لأحد . . .
			إذا بلغ الغلام خمسة أشبار اقتص منه وإذا لم يكن بلغ خمسة
٣٩٣	٤	الاستبصار	أشبار قضى بالدية

الحديث	الكتاب	الجزء	الصفحة
إذا تزوج الرجل المرأة حرمت عليه ابنتها إذا دخل بالأم . . .	الاستبصار	٣	٢٢٣
إذا تزوج الرجل المرأة فوقع عليها مرة ثم أعرض عنها	الاستبصار	٣	٣٤٣
فليس لها الخيار	الاستبصار	٤	٦٤
إذا حنث الرجل فليطعم عشرة مساكين ويطعم قبل أن يحنث	الاستبصار	٢	٢٩١
إذا ذبح المحرم الصيد لم يأكله الحلال والمحرم وهو . . .	الاستبصار	٣	٤٤٠
إذا رأت الدم من الحيضة الثالثة فقد انقضت عدتها . . .	الاستبصار	٢	٩٥ ، ٨٦
إذا رأيتم الهلال فأفطروا أو تشهد عليه بينة . . .	الاستبصار	٣	٤٣
إذا شهد ثلاثة رجال وامرأتان جاز في الرجم . . .	الاستبصار	٣	١١٠
إذا صفق الرجل على البيع فقد وجب وإن لم يفترقا	الاستبصار	٢	٢٩٦
إذا طاف ثمانية فليتم أربعة عشر . . .	الاستبصار	٣	٤٤١
إذا طلق الرجل المرأة فهو أحق بها ما لم تغتسل من الثالثة	الاستبصار	٤	٤٧
إذا عجز المكاتب لم يرد مكاتبته في الرق ولكن ينتظر عاماً	الاستبصار	٤	٣٧٩
أو عامين . . .	الاستبصار	١	٤٧٣
إذا قتلت أم الولد سيدها خطأ فهي حرة وليس عليها سعاية	الاستبصار	٣	١٠
إذا كان آخر السورة السجدة أجزأك أن تركع بها	الاستبصار	١	٣١٧
إذا كان مع الرجل أفراس في الغزو لم يسهم إلا لفرسين منها	الاستبصار	٤	٢٩٨
إذا مات الرجل في السفر مع النساء ليس فيهن امرأته ولا ذو محرم	الاستبصار	٤	٦٩
من نسائه قال: يؤزرنه إلى . . .	الاستبصار	٤	٣١٥
إذا وجد الرجل مع المرأة في لحاف واحد جلد كل واحد	الاستبصار	٤	٣٣٢
منها مائة	الاستبصار	٤	٣٩٦
أذبح كبشاً سميناً تتصدق بلحمه على المساكين	الاستبصار	٣	٦٩
أرى أن يعرى جلده	الاستبصار	٤	٣٠٢
أربعة لا قطع عليهم المختلس والغلول من سرق من الغنيمة . . .	الاستبصار	٢	٣٦٠
الأسنان واحد وثلاثون ثغرة . . .	الاستبصار	٤	٢٧٠
اصنعوا به ما شئتم إن شئتم فأجروه وإن شئتم فاستعملوه	الاستبصار	٤	٢٩٧
أضرب عنقه	الاستبصار	٣	٥٩
الأضحى ثلاثة أيام وأفضلها أولها	الاستبصار	٣	٦٢ ، ٦٠
أعط همشريجه	الاستبصار	٣	
اللهم إن أمكنتني من المغيرة لأرمينه بالحجارة	الاستبصار	٣	
اللهم رب السماوات أيهم كان الحق له فاده إليه	الاستبصار	٣	
اللهم رب السماوات السبع ورب الأرضين السبع ورب العرش العظيم . . .	الاستبصار	٣	

الحديث	الكتاب	الجزء	الصفحة
أما لو كنت مدركاً لقتلتك لإمكانك إياه من نفسك بثقبك إن أبا هذا الذي هو فيها أخذها بغير ثمن ولم يقيم الذي هو فيها بينة . . .	الاستبصار	٤	٣٠٢
إن الإخوة من الأم لا يرثون مع الجد	الاستبصار	٣	٦٠
إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين . . .	الاستبصار	٤	٢٢٦
إن أسلمت قبل انقضاء عدتها فهي امرأتك ، وإن انقضت عدتها قبل أن تسلم ثم أسلمت فأنت خاطب من الخطاب	الاستبصار	٣	١٥٦
إن أعتق العبد للشهادة لم تحز شهادته	الاستبصار	٣	٢٥٧
إن الدين قبل الوصية ثم الوصية على أثر الدين . . .	الاستبصار	٤	٣١
إن شاء الرجل أعتق أم ولده وجعل مهرها عتقها	الاستبصار	٣	١٦٧
إن العبد إذا شهد ثم أعتق جازت شهادته إذا لم يردّها . . .	الاستبصار	٣	٢٩١
إن عدت قطعت يدك	الاستبصار	٤	٣١
إن كان خطأ فإن له ميراثها وإن كان قتلها متعمداً فلا يرثها إن كان قد طر من قميصه الأعلى لم نقطعه وإن كان قد طر من قميصه الأسفل قطعناه	الاستبصار	٤	٣٤١
إن كان لم يدخل بها ولم يبين فإن شاء طلق وإن شاء أمسك ولا صداق لها وإذا دخل بها فهي امرأته	الاستبصار	٣	٢٦٧
إن كان من قميصه الأعلى لم أقطعه وإن كان طر من قميصه الداخل قطعته	الاستبصار	٤	٣٣٧
إن لم تجد في الكفارة إلا الرجل والرجلين فلتكرر عليهم . . .	الاستبصار	٤	٣٣٩
إن هذه مستثناة وهذه مرسلة . . .	الاستبصار	٣	٧٨
إن الولد لا يأخذ من مال والده شيئاً . . .	الاستبصار	٣	٢٢٤
إننا نقطع لأموالنا كما نقطع لأحيائنا	الاستبصار	٤	٧٣
أنت أحق بشرطك	الاستبصار	٤	٣٣٩
إنما الغسل من الماء الأكبر فإذا رأى في منامه . . .	الاستبصار	١	٤٩
إنها عنده على ما بقي من طلاقها	الاستبصار	٣	١٨٧
إنهم يروون عن علي (ع) أنه لم يصل عليها وذلك خلاف الحق . . .	الاستبصار	٣	٣٧٤
إني أراك شاباً لا بأس بهيئتك فهل تقرأ شيئاً من القرآن؟	الاستبصار	٤	٧٠٢
إني لم أقطع أحداً له فيها أخذه شرك	الاستبصار	٤	٣٤٥
	الاستبصار	٤	٣٣٢

أيما رجل ترك سرية ولها ولد أو في بطنها ولد أو لا ولد لها
فإن أعتقها ربه عتقت . . .

الاستبصار ٤ ٢١

حرف الباء

باع رسول الله (ص) خدمة المدير ولم يبع رقبته
بضعها في يدك ولا ميراث بينكما
البقرة والجدعة تحزني عن ثلاثة من أهل البيت . . .

الاستبصار ٤ ٤١
الاستبصار ٤ ٢٦٤
الاستبصار ٢ ٣٦٤

حرف التاء

تجوز شهادة النساء في الدم مع الرجال
تجوز شهادة النساء في الرجم إذا كانوا ثلاثة رجال وامرأتان . . .
تجوز شهادة النساء في المنفوس والعذرة
تجوز شهادة الواحدة
تدرون لأي شيء جمعتمكم؟
ترثه وإن توفيت وهي في عذتها فإنه يرثها . . .
ترد إليه ولدها عبيد

الاستبصار ٣ ٤٣
الاستبصار ٣ ٤٠
الاستبصار ٣ ٤٦
الاستبصار ٣ ٤٦
الاستبصار ٤ ٨٧
الاستبصار ٣ ٤٦٠
الاستبصار ٣ ٣٠٠

حرف الحاء

الحكم أن يأخذ وليدته وابنها
الحيتان والجراد ذكي

الاستبصار ٣ ١٢٧
الاستبصار ٤ ٩٣

حرف الخاء

خذوا بنفقة أقرب الناس إليه من العشيرة كما يأكل ميراثه

الاستبصار ٣ ٦٤

حرف الدال

- الدجاجة الجلالة لا يؤكل لحمها حتى تقيد ثلاثة أيام ... الاستبصار ٤ ١١٢
 الدجاجة ومثلها تموت في البئر ينزح منها ... الاستبصار ١ ٩٢
 الدية ألف دينار وقيمة الدنانير عشرة آلاف درهم ... الاستبصار ٤ ٣٥٦
 دينه على من أذن له في التجارة وأكل ثمنه الاستبصار ٤ ٢٩

حرف الذال

- ذبيحة من دان بكلمة الإسلام وصام وصلى لكم حلال إذا ذكر اسم الله عليه
 ذلك الحرام محضاً الاستبصار ٤ ١٢٥
 الاستبصار ٤ ١٢٧

حرف الراء

- الريائب عليكم حرام كن في الجمر أو لم يكن
 الريائب عليكم حرام مع الأمهات اللاتي قد دخلتم بهن ... الاستبصار ٣ ٢٢٣
 الرضعة الواحدة كالمائة رضعة لا تحل أبداً
 الاستبصار ٣ ٢٧٥

حرف الزاي

- الزوج يحوز المال إذا لم يكن غيره الاستبصار ٤ ٢١٣

حرف السين

- سألت رسول الله (ص) عن الجنب والحائض يعرفان في الثوب . . . ؟ الاستبصار ١ ٢٩٦
 سبحانه الله أيهدم ثلاثاً ولا يهدم واحدة الاستبصار ٣ ٣٧٦
 سبق الكتاب الخفين الاستبصار ١ ١٣٨
 سجدتنا السهو بعد التسليم وقيل الكلام الاستبصار ١ ٥٦٢

حرف الشين

- الشفعة على عدد الرجال الاستبصار ٣ ١٦٨
 شهادة النساء تجوز في النكاح ولا تجوز في الطلاق الاستبصار ٣ ٤٣
 شهادة النساء لا تجوز في طلاق ولا نكاح ولا في حدود الله . . . الاستبصار ٣ ٤٢

حرف الصاد

- الصائم تطوعاً بالخيار ما بينه وبين نصف النهار . . . الاستبصار ٢ ١٦٠
 الصبي إذا أطاق أن يصوم ثلاثة أيام متتابعة . . . الاستبصار ٢ ١٦١
 صوموا العاشوراء التاسع والعاشر فإنه يكفر ذنوب سنة الاستبصار ٢ ١٧٦
 صيام ثلاثة أيام في الحج قبل التروية بيوم ويوم التروية ويوم عرفة . . . الاستبصار ٢ ٣٨٢

حرف الطاء

- طاهر مطهر الاستبصار ١ ١٧٢
 طؤوا عباد الله فوطىء حتى مات الاستبصار ٤ ٣٤٦

حرف العين

٣٥٩	٤	الاستبصار	العاقلة لا تضمن عمداً ولا إقراراً ولا صلحاً
١٠٧	٢	الاستبصار	عقّ صومك فإن بدء القتال اللطام . . .
٣٢٧	٤	الاستبصار	على قدر ما يرى الوالي من ذنب الرجل وقوة بدنه
٣٦٢	٣	الاستبصار	عليه كفارة واحدة
٣٦٠	٣	الاستبصار	عليه مكان كل مرة كفارة

حرف الغين

٢٠٣	١	الاستبصار	الغُسل من الجنابة والوضوء يجزي منه ما أجزىء من الدهن . . .
٤٤١	٣	الاستبصار	غسلت فرجك؟

حرف الفاء

٤٤١	٣	الاستبصار	فزوجك أحق ببضعك ما لم تغسلي فرجك
٣٤٥	٤	الاستبصار	فقد وهبت يدك لسورة البقرة
٧٣	٤	الاستبصار	فليقم في المعبر قائماً حتى يجوز

حرف القاف

٣٤٥	٤	الاستبصار	قد وهبت يدك لسورة البقرة
٣٣٨	٤	الاستبصار	قطع سارق الموتى كما يقطع سارق الأحياء

حرف الكاف

- كلفوا نسوة من بطانتها أن حيضها كان فيما مضى على ما ادعت . . . الاستبصار ١ ٢٤٢
الاستبصار ٣ ٤٧٨

حرف اللام

- لأن أوصي بالخمس من مالي أحب إليّ من أن أوصي بالربع . . . الاستبصار ٤ ١٧٢
لأنك تبغي على الأذان وتأخذ على تعليم القرآن أجراً
لبن الجارية وبولها يغسل منه الثوب قبل أن تطعم لأن لبنها
يخرج . . . الاستبصار ١ ٢٨١
لصاحب الخمسة خمسة أسهم ولصاحب الشاهدين سهان
لكل شهر عمرة تمتع فهو والله أفضل
لو أن رجلاً قطع فرج امرأته لأغرمتها ديته . . . الاستبصار ٣ ٩٦
لو لم يكن في يده جعلتها بينهما نصفين
لولا ما سبقني إليه ابن الخطاب ما زنى إلا شقي
ليس بين خمس نساء وبين أزواجهن ملاعنة . . . الاستبصار ٢ ٢٠٦
ليس عليه إلا ما يستقبل
ليس يصيب أحد حدّاً فيقام عليه ثم يتوب إلا جازت شهادته . . . الاستبصار ٤ ٣٦٥
الاستبصار ٣ ٦٠
الاستبصار ٣ ٢٠١
الاستبصار ٣ ٥٠٠
الاستبصار ٢ ١٤٠
الاستبصار ٣ ٥٥ ، ٥٤

حرف الميم

- ما أبالي أبول أصابني أو ماء إذا لم أعلم
ما زاد فهو خير
ما لك لا تأخذ المال وتمضي عتقه؟
المرتد تعزل عنه امرأته ولا تؤكل ذبيحته . . . الاستبصار ١ ٢٩٠
الاستبصار ١ ٦١٦
الاستبصار ٤ ٤٩
الاستبصار ٤ ٣٤٧
الاستبصار ٣ ٣٤٢

٣١٣	٣	الاستبصار	من أجاف من الرجال على أهله باباً وأرخصى سترأ فقد وجب عليه الصداق الاستبصار
١٧٧	٣	الاستبصار	من استعار عبداً مملوكاً لقوم فعيب فهو ضامن . . .
١١٣	٣	الاستبصار	من اشترى طعاماً أو علفاً فإن لم يجد شرطه وأخذ ورقاً . . .
٣٢٠	٤	الاستبصار	من أقر بولد ثم نفاه جلد الحد وألزم الولد
١٦٤	٤	الاستبصار	من أقر لأخيه فهو شريكه في المال . . .
١٧٩	٣	الاستبصار	من ضمن مضاربه فليس له إلا رأس المال وليس له من الربح شيء
٣٦٢	٤	الاستبصار	من عفا عن الدم من ذي سهم له فيه فعفوه جائز . . .
٣٧٩	٢	الاستبصار	من فاته صيام الثلاثة الأيام التي في الحج فليصمها . . .
١٤٥	١	الاستبصار	من وجد طعم النوم فإنما أوجب عليه الوضوء
٣٠٢	٤	الاستبصار	مه ، إنه قد بقي من حدوده شيء

حرف النون

١١٢	٤	الاستبصار	الناقة الجلالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تغذى أربعين يوماً . . .
-----	---	-----------	-------------------------------------------------------------------------

حرف الهاء

١٤٣	٤	الاستبصار	هذا ما تصدق به علي بن أبي طالب وهو حيّ سوي . . .
٥١	٣	الاستبصار	هذه درع طلحة أخذت غلواً يوم البصرة
١٢٨	١	الاستبصار	هل سميت حين توضأت؟ . . .
١٣	٤	الاستبصار	هو حرّ ليس لله شريك
٢٥٧	٤	الاستبصار	هو لأقرب الناس إليه
٧	٣	الاستبصار	هؤلاء المحرومون فأمر أن يقسم لهم

حرف الواو

٢٥٤	٤	الاستبصار	ولد الزنا وابن الملاعة ترثه أمه . . .
-----	---	-----------	---------------------------------------

الحديث	الكتاب	الجزء	الصفحة
ولكني أبغضك لله	الاستبصار	٣	٩٦
وهل عبد الرجل إلا كسيفه يقتل السيد ويستودع العبد السجن	الاستبصار	٤	٣٨٨
ويحك إمام المسلمين يؤمن من أمرهم على ما هو أعظم من هذا	الاستبصار	٣	٥١
ويلك أو ويحك إني لما أخبرتك أنها درع طلحة أخذت	الاستبصار	٣	٥١
غلولاً يوم البصرة . . .			

حرف اللام ألف

لا أجل لك في مهرها، إذا دخلت بها فأد إليها حقها	الاستبصار	٣	٣٠٦
لا أجيزها في الطلاق	الاستبصار	٣	٤٦
لا أرى الاعتكاف إلا في المسجد الحرام أو مسجد الرسول (ص)			
أو في مسجد جامع . . .	الاستبصار	٢	١٦٥، ١٦٦
لا أقبل شهادة رجل على رجل حي وإن كان باليمن	الاستبصار	٣	٣٤
لا بأس أن يتزوجها في نفاسها ولكن لا يجامعها حتى تطهر			
من دم النفاس	الاستبصار	٣	٢٦٨
لا بأس أن يؤذن الغلام الذي لم يحتلم وأن يؤم	الاستبصار	١	٦٣٥
لا بأس أن يؤذن الغلام قبل أن يحتلم ولا يؤم حتى يحتلم . . .	الاستبصار	١	٦٣٥
لا بأس بالسلف ما يوزن فيما يكال وما يكال فيما يوزن	الاستبصار	٣	١١٨
لا بأس بشهادة المملوك إذا كان عدلاً	الاستبصار	٣	٢٩
لا بأس بنثر الجوز والسكر	الاستبصار	٣	٩٨
لا تأكلوا ذبيحة نصارى العرب فإنهم ليسوا أهل الكتاب	الاستبصار	٤	١٢٠
لا تجزي صلاة لا يصيب الأنف ما يصيب الجبين	الاستبصار	١	٤٨٦
لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا قود	الاستبصار	٣	٤١
لا تشتروا الجرث ولا المارماهي ولا الطافي			
على الماء ولا تبيعهوه	الاستبصار	٤	٨٧
لا تنكح حتى تعدت أربعة أشهر وعشراً . . .	الاستبصار	٣	٤٥٤
لا يأخذ إلا وصيفه أو ورقه الذي أعطاه أول مرة لا يزداد			
عليه شيئاً	الاستبصار	٣	١١٣
لا يباع المدبر إلا من نفسه	الاستبصار	٤	٤٢
لا يبتاع رجل فضة بذهب إلا يداً بيد ولا يبتاع ذهباً بفضة إلا يداً بيد	الاستبصار	٣	١٣٧

٤٦٥	٣	الاستبصار	لا يتزوجن حتى يعتددن أربعة أشهر وعشرًا وهن إماء
١١٩	٤	الاستبصار	لا يذبح ضحاياك اليهود والنصارى . . .
			لا يرجم رجل ولا امرأة حتى يشهد عليه أربعة شهود على
٣٠٠	٤	الاستبصار	الإيلاج والإخراج
٤٣	٣	الاستبصار	لا يطل دم امرئ مسلم
٧١٩	١	الاستبصار	لا يُقضى ما سبق من تكبير الجنائز
			لا يقطع الصلاة الرعاف ولا الدم ولا القيء فمن وجد أذى
٦٠٣	١	الاستبصار	فليأخذ . . .
٣٣٢	٤	الاستبصار	لا يقطع فإن له فيه نصيبًا

حرف الياء

٤٩٣	٣	الاستبصار	يا رسول الله أتاني قوم قد تبايعوا جارية فوطؤوها . . .
٣٢	٤	الاستبصار	يجر الأب الولاء إذا أعتق
٣٨٠	٤	الاستبصار	يحتسب منه ما أعتق منه فيؤدي به دية الحر . . .
٥٠	٤	الاستبصار	يرد عليها مهر مثلها وتستسعى في قيمتها . . .
١٧٤	٣	الاستبصار	يصدق المرتبه حتى يحيط بالثمن لأنه أمينه
٢٦٦	١	الاستبصار	يطلب الماء في السفر إن كانت الحزونة فغلو . . .
٤٧	٤	الاستبصار	يعتق من المكاتب بقدر ما أدى من مكاتبته
١٠١	٣	الاستبصار	يعرفها فإن جاء طالبها دفعها إليه . . .
١٣٩	١	الاستبصار	يغسل ما وصل إليه الغسل مما ظهر مما ليس عليه الجبائر ويدع . . .
٣٥٦	٤	الاستبصار	يقتل بالسوط أو بالعصا أو بالحجر إن دية ذلك تغلظ . . .
٥١	٤	الاستبصار	يقسم ماله على قدر ما أعتق منه لورثته . . .
			يؤخر العنين سنة من يوم ترافعه امرأته فإنه خلص إليها وإلا
٣٤٢	٣	الاستبصار	فرّق بينهما

فهرس أحاديث أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) أعمال الإمام علي (ع)

الحديث	الكتاب	الجزء	الصفحة
إن أمير المؤمنين (ع) صلى بالناس على غير وضوء . . .	الاستبصار	١	٦٤٨
إن علياً (ع) أعتق عبداً له نصرانياً فأسلم حين أعتقه	الاستبصار	٤	٧
إن علياً (ع) صلى على سهل بن حنيف فكبر عليه ستاً . . .	الاستبصار	١	٧١٢
إن علياً (ع) طاف ثمانية فزاد ستة ثم ركع أربع ركعات	الاستبصار	٢	٢٩٧
إن علياً (ع) طاف طواف الفريضة ثمانية فترك سبعة وبنى على واحد . . .	الاستبصار	٢	٢٩٧
إن علياً (ع) كان إذا صلى على ميت يقرأ بفاتحة الكتاب ويصلي على النبي وآله	الاستبصار	١	٧١٣
إن علياً (ع) كان قاعداً في مسجد الكوفة فمرّ به عبد الله بن قفل التيمي ومعه درع . . .	الاستبصار	٣	٥١
إن علياً (ع) كان لا يرفع يديه في الجنازة إلا مرة	الاستبصار	١	٧١٦
إن علياً (ع) كان يصلي في اليوم واللييلة ألف ركعة	الاستبصار	١	٦٩٣، ٦٩١
إن علياً (ع) لم يغسل عمار بن ياسر ولا هاشم بن عتبة المرقال . . .	الاستبصار	١	٧٠١، ٣٣٣
إن علياً (ع) لما مات عمر أتى أم كلثوم فأخذ بيدها فانطلق . . .	الاستبصار	٣	٤٧٢
صلى علي (ع) بالناس على غير طهر . . .	الاستبصار	١	٦٤٧
كان أمير المؤمنين (ع) إذا سافر وخرج في سفر قصير في فرسخ ثم . . .	الاستبصار	١	٣٥٣
كان أمير المؤمنين (ع) لا يصلي من الليل شيئاً إذا صلى العتمة . . .	الاستبصار	١	٤١٣
كان أمير المؤمنين (ع) يرفع يديه في أول التكبير على الجنازة . . .	الاستبصار	١	٧١٥
كان علي (ع) لا يرى في شيء الغسل ولم ير الماء الأكبر . . .	الاستبصار	١	١٨٦
نحر علي (ع) أربعاً وثلاثين بدنة ولم يعط الجزارين . . .	الاستبصار	٢	٣٧٦
وضع أمير المؤمنين (ع) على الخيل العتاق الراعية في كل فرس . . .	الاستبصار	٢	١٩

فهرس أحاديث أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) أقضية الإمام علي (ع)

الحديث	الكتاب	الجزء	الصفحة
أني قوم أمير المؤمنين (ع) فقالوا: السلام عليك يا ربنا فاستتابهم فلم يتوبوا فحفر لهم حفيرة . . .	الاستبصار	٤	٣٤٧
أني أمير المؤمنين (ع) برجل عبث بذكره حتى أنزل فضرب يده بالدرة حتى احمرت . . .	الاستبصار	٤	٣١٠
أني أمير المؤمنين (ع) برجل نباش فأخذ أمير المؤمنين (ع) بشعره فضرب به الأرض . . .	الاستبصار	٤	٣٤٠
أني أمير المؤمنين (ع) بغلام قد سرق ولم يبلغ الحلم فقطع من لحم أطراف أصابعه	الاستبصار	٤	٣٤١
ادعت امرأة على زوجها على عهد أمير المؤمنين (ع) أنه لا يجامعها . . .	الاستبصار	٣	٣٤٤
أمر (ع) بالرجل فوضع على وجهه ووضع الغلام على وجهه ثم أمر بهما فضربهما بالسيف . . .	الاستبصار	٤	٣٠٣
إن امرأة مجوسية أسلمت قبل زوجها . قال علي (ع) أتسلم؟ قال لا . ففرق بينهما	الاستبصار	٣	٢٥٧
إن أمير المؤمنين عليه السلام استحلف يهودياً بالتوراة التي أنزلت على موسى (ع)	الاستبصار	٤	٥٧
إن أمير المؤمنين (ع) شهد عنده رجل وقد قطعت يده ورجله شهادة فأجاز شهادته . . .	الاستبصار	٣	٥٤
إن أمير المؤمنين (ع) ضرب رجلاً تزوج امرأة في نفاسها الحد	الاستبصار	٣	٢٦٨
إن أمير المؤمنين (ع) قضى في العمرى أنها جائزة لمن أعرها . . .	الاستبصار	٤	١٥٠
إن أمير المؤمنين (ع) كان يقطع السارق في ربع دينار	الاستبصار	٤	٣٣٠
إن رجلين عرفا بعيراً فأقام كل واحد منهما بينة فجعله أمير المؤمنين (ع) بينهما	الاستبصار	٣	٦٠
إن علي بن أبي طالب (ع) قضى في ابنة وامرأة وموالي فأعطى البنات النصف . . .	الاستبصار	٤	٢٤٤

٢٥٠	٣	الاستبصار	إن علياً (ع) أتى برجل تزوج امرأة على خالتها فجلده وفرق بينها
٣٣٩	٤	الاستبصار	إن علياً (ع) قطع نباشاً
٢٦٨	٤	الاستبصار	إن علياً (ع) كان لا يورث المرأة من دية زوجها ولا يورث الرجل من دية امرأته . . .
٩	٣	الاستبصار	إن علياً (ع) كان يجعل للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهماً
٦٩	٣	الاستبصار	إن علياً (ع) كان يحبس في الدين ثم ينظر فإن كان له مال أعطى الغرماء . . .
٤٨	٤	الاستبصار	إن علياً (ع) كان يستسعي المكاتب
١٠	٣	الاستبصار	إن علياً (ع) كان يسهم للفارس ثلاثة أسهم . . .
٢٦٥	٤	الاستبصار	إن علياً (ع) كان يقضي في الموارث فيما أدرك الإسلام من مال المشترك . . .
٦٤	٤	الاستبصار	إن علياً (ع) كره أن يطعم الرجل في كفارة اليمين قبل الحنث
٢٩٥	٤	الاستبصار	إن علياً (ع) وجد امرأة مع رجل في لحاف فجلد كل واحد منها مائة سوط غير سوط
٣٢٦	٤	الاستبصار	إنه أتى بشارب الخمر فاستقرأه القرآن فقرأ فأخذ رداءه فألقاه مع أردية الناس . . .
٣٥	٣	الاستبصار	إنه كان لا يميز شهادة رجل على رجل إلا شهادة رجلين على رجل
٢٧١	٢	الاستبصار	قضى أمير المؤمنين (ع) أن يرسل الفحل في مثل عدد البيض من الإبل . . .
٣٥	٤	الاستبصار	قضى أمير المؤمنين (ع) على امرأة أعتقت رجلاً واشترطت ولاءه ولها ابن . . .
٣٣٠	٣	الاستبصار	قضى أمير المؤمنين (ع) في امرأة أنكحها أخوها رجلاً ثم أنكحها أمها بعد ذلك . . .
٢٦٩	٣	الاستبصار	قضى أمير المؤمنين (ع) في امرأة توفي عنها زوجها وهي حبلى فولدت قبل أن تمضي أربعة أشهر وعشراً وتزوجت . . .
٣٣٧	٣	الاستبصار	قضى أمير المؤمنين (ع) في امرأة زوّجها وليها وهي برصاء أن لها المهر بما استحل من فرجها . . .
٣١١	٤	الاستبصار	قضى أمير المؤمنين (ع) في رجل افترى على نفر جميعاً فجلده حداً واحداً
٤٠١	٤	الاستبصار	قضى أمير المؤمنين (ع) في رجل ضرب غلاماً على رأسه . . .
٢٨١	٤	الاستبصار	قضى أمير المؤمنين (ع) في الشيخ والشيخة أن يجلدا مائة . . .
٣١	٤	الاستبصار	قضى أمير المؤمنين (ع) في مكاتب اشترط عليه ولاؤه إذا أعتق فنكح وليدة . . .

الحديث	الكتاب	الجزء	الصفحة
قضى أمير المؤمنين (ع) في وصية لم تشهدها إلا امرأة . . .	الاستبصار	٣	٤٤
قضى أمير المؤمنين (ع) فيمن أعطى رجلاً ورقاً بوصيف	الاستبصار	٣	١١٢
قضى أمير المؤمنين (ع) فيمن كاتب عبداً له أن يشترط ولاءه إذا كاتبه	الاستبصار	٤	٣٨
قضى علي (ع) في أمة طلقها زوجها تطليقتين ثم وقع عليها فجلده	الاستبصار	٣	٤١٦
قضى علي (ع) في امرأة أتت قوم فخبرتهم أنها حرة فتزوجها أحدهم . . .	الاستبصار	٣	٣٠٠
قضى علي (ع) في امرأة زنت فحبلت فقتلت ولدها سرّاً فأمر بها فجلدها مائة جلدة . . .	الاستبصار	٤	٢٨٠
قضى علي (ع) في ثلاثة وقعوا على امرأة في طهر واحد وذلك في الجاهلية قبل أن يظهر الإسلام . . .	الاستبصار	٣	٤٩٣
قضى علي (ع) في رجل حرّر رجلاً فاشترط ولاءه فتوفي الذي أعتق وليس له ولد إلا النساء . . .	الاستبصار	٤	٣٥
قضى علي (ع) في رجل ظن أهله أنه قد مات أو قتل فنكحت امرأته أو تزوجت سرّيته . . .	الاستبصار	٣	٢٨٤
قضى علي (ع) في رجل مات وترك ورثة فأقر أحد الورثة بدين على أبيه . . .	الاستبصار	٣	١٧
قضى علي (ع) في الموارث ما أدرك الإسلام من مال مشرك لم يقسم . . .	الاستبصار	٤	٢٦٥
قضى علي (ع) فيمن استحلف أهل الكتاب بيمين صبر أن يستحلف بكتابه وملته	الاستبصار	٤	٥٨
قطع أمير المؤمنين (ع) في بيضة	الاستبصار	٤	٣٢٩
كان أمير المؤمنين (ع) إذا أبى المولى أن يطلق جعل له حظيرة من قصب وأعطاه ربع قوته حتى يطلق	الاستبصار	٣	٣٥٤
كان أمير المؤمنين (ع) إذا مات الرجل وله امرأة مملوكة اشتراها من مالها فأعتقها . . .	الاستبصار	٤	٢٤٨
كان أمير المؤمنين (ع) لا يميز شهادة الأجير	الاستبصار	٣	٣٦
كان أمير المؤمنين (ع) يجعل له حظيرة من قصب ويحبسه فيها ويمنعه من الطعام والشراب حتى يطلق	الاستبصار	٣	٣٥٤
كان أمير المؤمنين (ع) يجلد الحر والعبد واليهودي والنصراني . . .	الاستبصار	٤	٣٢٧
كان أمير المؤمنين (ع) يجلد في قليل النبيذ كما يجلد في قليل الخمر . . .	الاستبصار	٤	٣٢٥
كان أمير المؤمنين (ع) يميز شهادة امرأتين في النكاح عند الإنكار . . .	الاستبصار	٣	٤٢

الحديث	الكتاب	الجزء	الصفحة
كان أمير المؤمنين (ع) يحبس الرجل إذا التوى على غرمانه . . .	الاستبصار	٣	١٥
كان أمير المؤمنين (ع) يضرب في النبيذ المسكر ثمانين . . .	الاستبصار	٤	٣٢٥
كان أمير المؤمنين (ع) يضمن الصباغ والقصار والصائغ احتياطاً . . .	الاستبصار	٣	١٨٦
كان أمير المؤمنين (ع) يلاعن في كل حال إلا أن تكون حاملاً	الاستبصار	٣	٥٠١
كان علي (ع) إذا أتاها رجلان بينة شهود عددهم سواء			
وعد ألثهم أقرع . . .	الاستبصار	٣	٥٩
كان علي (ع) لا يحبس في السجن إلا ثلاثة ، الغاصب ، ومن أكل			
مال اليتيم . . .	الاستبصار	٣	٦٩
كان علي (ع) يميز في الدين شهادة رجل ويمين المدعي	الاستبصار	٣	٤٩
كان علي (ع) يضمن القصار والصائغ احتياطاً . . .	الاستبصار	٣	١٨٧
كان علي (ع) يضمن القصار والصائغ يحتاط به . . .	الاستبصار	٣	١٨٧
كان علي (ع) يورث المجوسي إذا تزوج بأمه وبابنته من وجهين . . .	الاستبصار	٤	٢٦١

فهرس أحاديث أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) أوامر الإمام علي (ع)

الحديث	الكتاب	الجزء	الصفحة
إنما كان أمير المؤمنين (ع) يأمر بهم فيدفنون من وراء			
ولا يصلي عليهم . . .	الاستبصار	١	٧١٧
إن علي بن أبي طالب (ع) أمر المقداد بن الأسود أن يسأل			
النبي (ص) واستحى . . .	الاستبصار	١	١٥٩





